البرهان في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم

الطبعة الثالثة
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

مكتبة
دار التراث
٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

النوع الثالث والثلاثون

معرفة أحكامه

وقد اعتنى بذلك الأئمة وأفردوه، وأولهم الشافعى، ثم تلاه من أصحابنا الكيا الهراسى[1]، ومن الحنفية أبو بكر الرازى[2]، ومن المالكية القاضى إسماعيل[3]، وبكر بن العلاء القشيرى[4]، وابن بكير، ومكى، وابن العربى[5]، وابن الفرس[6]، ومن الحنابلة القاضى أبو يعلى الكبير[7].

ثم قيل: إن آيات الأحكام خمسمائة آية وهذا ذكره الغزالى وغيره، وتبعهم الرازى؛ ولعل مرادهم المصرح به؛ فإن آيات القصص والأمثال وغيرها يُستنبط منها كثير

---

(١) الإمام أبو الحسن على بن محمد الشافعى المعروف بالكيا الهراسى المتوفى سنة ٥٠٤ ومن تفسيره نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٧٤٤ تفسير. (وانظر كشف الظنون).

(٢) هو الإمام أبو بكر أحمد بن على المعروف بالجصاص؛ توفى سنة ٣٧٠. وطبع كتابه أحكام القرآن فى الآستانة سنة ١٣٣٨ هـ. وانظر معجم المطبوعات ص ٦٩٨.

(٣) هو القاضى أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدى البصرى؛ كان من نظراء المبرد فى النحو مع اشتغاله برآسة الفقه والقضاء، توفى سنة ٢٨٢. الديباج المذهب ٩٣.

(٤) هو بكر بن العلاء القشيرى؛ من أهل البصرة؛ وانتقل إلى مصر؛ وكان من كبار الفقهاء المالكيين بها، توفى سنة ١٨٢. الديباج المذهب ١٠٦.

(٥) هو أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى المعافرى الأندلسى الإشبيلى، توفى سنة ٥٤٦، وطبع كتابه أحكام القرآن فى مطبعة السعادة ١٣٣٢ هـ معجم المطبوعات ١٧٥.

(٦) هو عبد المنعم بن محمد بن فرس الغرناطى المتوفى سنة ٥٩٧، ذكر كتابه صاحب كشف الظنون ٢٠.

(٧) هو القاضى محمد بن الحسين بن محمد الفراء أبو يعلى الحنبلى؛ إليه انتهت رياسة الحنابلة فى زمانه وتوفى سنة ٤٥٨، النجوم الزاهرة ٥ : ٧٨

من الأحكام ، ومن أراد الوقوفَ على ذلك فليطالع كتاب الإمام الشيخ عز الدين بن عبد السلام .

ثم هو قسمان : أحدُهما ما صُرِّح به فى الأحكام ؛ وهو كثير ، وسورة البقرة والنساء والمائدة والأنعام مشتملة على كثير من ذلك ، والثانى ما يؤخذ بطريق الاستنباط . ثم هو على قسمين [1] :

أحدُهما ما يستنبط من غير ضميمة إلى آية أخرى ، كاستنباط الشافعى تحريمَ الاستمناء باليد من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ [2] إلى قوله : ﴿ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴾ [2] . واستنباط صحة أنكحة الكفار من قوله تعالى : ﴿ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ ﴾ [3] ، ﴿ وَٱمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ [4] ونحوه . واستنباطه عتْق الأصْلِ والفرع بمجرد المِلْك من قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا . إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا آتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْداً ﴾ [5] ، فجعل العبوديةَ منافيةً للولادة حيث ذكرت فى مقابلتها ؛ فدلّ على أنهما لا يجتمعان . واستنباطه حُجّية الإجماع من قوله : ﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [6] . واستنباطه [7] صحة صوم الْجُنُب من قوله تعالى : ﴿ فَٱلْآنَ بَاشِرُوهُنَّ ﴾ إلى قوله : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [8] ، فدلّ على جواز الوِقاع فى جميع الليل ، ويلزمُ منه تأخيرُ الغسل إلى النهار ؛ وإلا لَوجب أن يَحرُم الوطء إلى آخر جزء من الليل بمقدار ما يَقَع [9] الغسل فيه .

---

(١) ت : « نوعين »
(٢) سورة المؤمنون ٦ ، ٧ .
(٣) سورة التحريم ١١
(٤) سورة المسد ٤ .
(٥) سورة مريم ٩٢ ، ٩٣
(٦) سورة النساء ١١٥ .
(٧) ت : « واستنباط » .
(٨) سورة البقرة ١٨٧ .
(٩) م : « يسع » تصحيف .

والثانى ما يُستنبط مع ضميمة آية أخرى ، كاستنباط علىّ وابن عباس رضى الله عنهما أنّ أقلّ الحمل ستة أشهر من قوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ [١] مع قوله : ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ [٢] ؛ وعليه جَرى الشافعىّ ، واحتجّ بها أبو حنيفة على أن أكثرَ الرضاع سنتان ونصف (ثلاثون شهرا) ووجهُه أنَّ الله تعالى قدّر لشيئين مدّةً واحدة فانصرفت المدةُ بكمالها إلى كلّ واحد منهما ، فلما قام النّصُّ فى أحدهما بقِىَ الثانى [٣] على أصله ، ومثّل ذلك بالأجل الواحد للدينَيْن ؛ فإنه مضروب بكماله لكل واحد منهما ، وأيضا فإنه لا بدّ من اعتبار مدّة يبقى فيها الإنسان بحيث يتغير الغذاء ، فاعتبرت مدة يعتاد الصبىّ فيها غذاء طبعيا غير اللبن ، ومدّة الحمل قصيرة ، فقدمت الزيادة على الحوْلين .

فإن قيل : العادة الغالبة فى مدة الحمل تسعة أشهر ، وكان المناسب فى مقام الامتِنان ذكر الأكثر المعتاد ، لا الأقلّ النادر ، كما فى جانب الفصال !

قلنا : لأنّ هذه المدة أقلُّ مدة الحمْل ، ولما كان الولد لا يعيش غالبا إذا وضع لستة أشهر ، كانت مشقةُ الحمل فى هذه المدة موجودةً لا محالةَ فى حق كل مخاطب ، فكان ذكره أدخلَ فى باب المناسبة ، بخلاف الفصال ، لأنه لا حَدّ لجانب القِلّة فيه ، بل يجوز أن يعيش الولد بدون ارتضاع من الأم ؛ ولهذا اعتبر فيه الأكثر ، لأنه الغالب ، ولأنه اختيارى ؛ كأنه قيل : حملته ستة أشهر لا محالةَ إن لم تحمله أكثر .

ومثلُه استنباط الأصوليين أنّ تارك الأمر يستحق العقاب من قوله تعالى : ﴿ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴾ [٤] مع قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ ٱللهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ [٥] ، وكذلك

---

(١) سورة الأحقاف ١٥ — (٢) سورة لقمان ١٤ .

(٣) ت : « الباقى » .

(٤) سورة طه ٩٣ — (٥) سورة الجن ٢٣ .

استنباط بعض المتكلّمين أن الله خالق لأفعال العباد ؛ من قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [١] ، مع قوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [٢] ؛ فإذا ثبت أنه يخلُق ما يشاء ، وأن مشيئة العبد لا تحصل إلا إذا شاء الله أنتج أنّه تعالى خالقٌ لمشيئة العبد .

فائدة

[فى ضرورة معرفة المفسّر قواعد أصول الفقه]

ولا بدّ من معرفة قواعد أصول الفقه ؛ فإنه من أعظم الطرق فى استثمار الأحكام من الآيات .

فيستفاد عموم النكرة فى سياق النفى من قوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً ﴾ [٣] وقوله : ﴿ فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ [٤] .

وفى الاستفهام من قوله : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [٥] .

وفى الشرط من قوله : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً ﴾ [٦] ، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [٧] .

وفى النهى من قوله : ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ [٨] .

وفى سياق الإثبات بعموم العلّة المقتضى من قوله : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ ﴾ [٩]

---

(١) سورة الدهر ٣٠
(٢) سورة القصص ٦٨ .
(٣) سورة الكهف ٤٩
(٤) سورة السجدة ١٧ .
(٥) سورة مريم ٦٥
(٦) سورة مريم ٢٦ .
(٧) سورة التوبة ٦
(٨) سورة الحجر ٦٥ .
(٩) سورة التكوير ١٤

وقوله : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾[١] . وإذا أضيف إليها « كلّ » ، نحو : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾[٢] .

ويستفاد عموم المفرد المحلّى باللام من قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[٣] ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ ﴾[٤] ، ﴿ وَيَقُولُ الْكَافِرُ ﴾[٥] .

وعموم المفرد المضاف من قوله : ﴿ وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ ﴾[٦] ، وقوله : ﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾[٧] ؛ والمراد جميع الكتب التى اقتضت فيها أعمالهم .

وعموم الجمع المحلّى باللام فى قوله : ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾[٨] وقوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النبيين مِيثَاقَهُمْ ﴾[٩] ، وقوله : ﴿ إِنَّ المسلمِينَ والمسلمات ... ﴾[١٠] إلى آخرها .

والشرط من قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾[١١] ، وقوله: ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾[١٢] ، وقوله : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾[١٣] ، ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾[١٤] ، وقوله : ﴿ وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾[١٥] ، وقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ

---

(١) سورة الشمس ٧
(٢) سورة ق ٢١
(٣) سورة والعصر ٢
(٤) سورة الرعد ٤٢
(٥) سورة عم ٤٠
(٦) سورة التحريم ١٢
(٧) سوره الجاثية ٢٩
(٨) سورة المرسلات ١١
(٩) سورة الأحزاب ٧
(١٠) سورة الأحزاب ٣٥
(١١) سورة طه ١١٢
(١٢) سورة الزلزلة ٧
(١٣) سورة البقرة ١٩٧
(١٤) سورة النساء ٧٨
(١٥) سورة البقرة ١٥٠

يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾[١] وقوله : ﴿ وَإِذَا جَاءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾[٢] .

هـذا إذا كانَ الجوابُ طلباً مثل هاتين الآيتين ؛ فإن كان ماضيا لم يلزم العموم .

وكقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾[٣]، و﴿ إِذَا جَاءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللهِ ﴾[٤] . وإن كان مستقبلا فأكثر موارده للعموم كقوله : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[٥] وقوله : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾[٦]، وقوله : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا ٱللهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾[٧] .

وقد لا يعمّ كقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ﴾[٨] .

ويستفاد كونُ الأمرِ المطلق للوجوب مِنْ ذَمّه لمن خالفَه وتسميته إياه عاصيا، وترتيبه العقاب العاجل أو الآجل على فعله .

ويستفاد كون النهى مِنْ ذمّه لمن ارتكبه وتسميته عاصيا ، وترتيبه العقاب على فعله .

ويستفاد الوجوب بالأمر بالتصريح بالإيجاب ، والفرْض ، والكتْب ، ولفظة « على » ، ولفظة « حق على العباد » ، و « على المؤمنين » ، وترتيب الذمّ والعقاب على الترك ، وإحباط العمل بالترك ، وغير ذلك .

ويستفاد التحريم من النهى ، والتصريح بالتحريم ، والحظر ، والوعيد على الفعل ، وذم الفاعل ، وإيجاب الكفّارة، وقوله « لا ينبغى» فإنها فى لغة القرآن والرسول للمنع شرعا أو عقلا ، ولفظة « ما كان لهم ، كذا وكذا » ، و « لم يكن لهم » ، وترتيب الحدّ على

---

(١) سورة الأنعام ٦٨

(٢) سورة الأنعام ٥٤

(٣) سورة الجمعة ١١

(٤) سورة المنافقون ١

(٥) سورة المطففين ٣

(٦) سورة المطففين ٣٠

(٧) سورة الصافات ٣٥

(٨) سورة المنافقون ٤

الفعل ، ولفظة « لا يحل » ، و « لا يصلح » ، ووصف الفعل بأنه فساد ، أو من تزيين الشيطان وعمله ، وأن الله لا يحبّه ، وأنه لا يرضاه لعباده ، ولا يزكّى فاعله ، ولا يكلّمه ولا ينظر إليه ، ونحو ذلك .

ويُستفاد الإباحة من الإذن ، والتخيير ، والأمر بعد الحظر ، ونفى الجُناح والحرج والإثم والمؤاخذة ، والإخبار بأنه يعفو عنه ، وبالإقرار على فعله فى زمن الوحْى ، وبالإنكار على من حرّم الشىء ، والإخبار بأنه خلق لنا ، وجعله لنا ، وامتنانه علينا به ، وإخباره عن فعل مَنْ قبْلنا له ، غير ذامٍ لهم عليه ؛ فإن اقترن بإخباره مَدْحٌ دلّ على رجحانه استحبابا أو وجوبا .

فصل

ويستفاد التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [1] ، ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا ﴾ [2] ، فكما يُفْهَم منه وجوب الجلْد والقطع ، يفهم منه كون السرقة والزنا عِلّة ، وأن الوجوب كان لأجلهما ؛ مع أن اللفظ من حيث النطق لم يتعرض لذلك ؛ بل يتبادر إلى الفهم من فحوى الكلام .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ أى لبرّهم ، ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ [3] ، أى لفجورهم .

وكذا كلّ كلام خرج مخرج الذمّ والمدح فى حق العاصى والمطيع ، وقد يسمى هذا فى علم الأصول لحنَ الخطاب .

---

(١) سورة المائدة ٣٨ (٢) سورة النور ٢
(٣) سورة الانفطار ١٣ ، ١٤

فصل

وكل فعل عظّمه الله ورسولُه ،أو مَدحه أو مدح فاعلَه لأجله ، أو أحبّه ، أو أحب فاعلَه ، أو رضي[١] به ، أو رضيَ عن فاعله ، أو وصفَه بالطيب أو البركة أو الحسن . أو نصبه سببا لمحبته ، أو لثواب عاجل أو آجل . أو نصبه سبباً لذكره لعبده ، أو لشكره له ، أو لهدايته إياه ، أو لإرضائه فاعله ، أو لمغفرة ذنبه وتكفير سيئاته ، أو لقبوله ، أو لنصرة فاعله ، أو بشارة فاعله . أو وصف فاعله بالطيب . أو وصف الفعل بكونه معروفا ، أو نفى الحزنَ والخوف عن فاعله ، أو وعده بالأمن ، أو نصَبه سببا لولايته ، أو أخبر عن دعاء الرسول بحصوله ، أو وصفه بكونه قُربة ، أو أقسم به و بفاعله؛ كالقسَم بخيل المجاهدين و إغارتها ؛ فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوجوب والندب .

فصل

وكل فعل طلب الشرعُ تركَه ، أو ذمّ فاعلَه ، أو عتَب عليه ، أو لعنه ، أو مَقَت فاعلَه ، أو نفى محبّتَه إياه أو محبةَ فاعله ، أو نفَى الرِّضا به ، أو الرضا عن فاعله ، أو شبّه فاعله بالبهائم ، أو بالشياطين ؛ أو جعله مانعا من الهدى أو مِنَ القبول ، أو وصَفَه بسوء أو كراهة ، أو استعاذ الأنبياء منه ، أو أبغضوه ، أو جُعِل سبباً لنفي الفلاح أو لعذاب عاجل أو آجل ، أو لذمّ أو لوم أو ضلالة أو معصية ، أو وصفِ بخُبْث أو رِجْس ، أو نَجَس ، أو بكونه فسقا أو إثما ، أو سببا لإثم أو رجس أو غضب ، أو زوال نعمة ، أو حلول نقمة ، أو حَدّ من

---

(١) ت : « رمى » تصحيف .

الحدود أو قسوة أو خِزْى أو امتهان نفس ، أو لعداوة الله ومحاربته والاستهزاء به ، أو سخريته . أو جَعَله الرّب سببا لنسيانه لفاعله ، أو وصف نفسه بالصّبر عليه ، أو بالحلم أو بالصفح عنه ، أو دَعَا إلى التوبة منه ، أو وَصَف فاعله بخبث أو احتقار ، أو نسبه إلى عمل الشيطانْ وتزيينه ، أو تولّى الشيطانِ لفاعله . أو وُصِف بصفةِ ذم ؛ مثل كونه ظلما أو بغيا أو عدوانا أو إثما ، أو تبرأ الأنبياء منه أو من فاعله ، أو شَكَوْا إلى الله من فاعله ، أو جاهروا فاعلَه بالعداوة ، أو نصب سببا لخيبة فاعله عاجلا أو آجلا ، أو ترتّب عليه حرمان من الجنة ، أوْ وُصِف فاعلُه بأنه عدو لله ، أو أعلم فاعلَه بحرب [من][1] الله ورسوله ، أو حمّل فاعله إثم غيره . أو قيل فيه : « لا ينبغى هذا » و « لا يصلح » ، أو أُمِرَ بالتقوى عند السؤال عنه ، أو أُمِرَ بفعلٍ يُضَادّه . أو هجر فاعله ، أو يُلَاعَنُ فى الآخرة ، أو يتبرّأ بعضُهم من بعض ، أو وصف صاحبُه بالضلالة ، أو أنّه ليس من الله فى شىء ، أو أنّه ليس من الرسول وأصحابه ، أو قُرِن بمحرّم ظاهر التحريم فى الحكم ، أو أخبر[2] عنهما بخبر واحد . أو جعل اجتنابه سببا للفلاح ، أو جَعَله سببا لإيقاع العداوة والبغضاء بين المسلمين ، أو قيل لفاعله: « هل أنت مُنْتَهٍ » ، أو نهى الأنبياء عن الدعاء لفاعله ، أو رتّبَ عليه إبعاداً وطردا ، أو لفظة « قُتِلَ مَنْ فعله » ، أو « قاتل الله من فعله » ، أو أخبرَ أنّ فاعلَه لا يكلّمه اللهُ يوم القيامة ولا ينظر إليه ولا يزكّيه ، أو أنّ الله لا يُصلِح عملَه ، أو لا يَهْدِى كيدَه ، أو أنّ فاعلَه لا يُفلح ، أو لا يكونُ فى القيامة مِن الشهداء ، ولا من الشفعاء ، أو أنّ الله تعالى يغار من فعله ، أو نبّه على وجود المفسدة فيه ، أو أخبر أنّه لا يقبل من فاعله صَرْفاً ولا عَدْلا ، أو أخبر أنّ مَنْ فعله قيّض له الشيطان فهو له قرين ، أو جعل الفعل سببا لإزاغة الله قلبَ فاعله ، أو صَرَفه عن آيات الله وفَهْم الآية ، وسؤاله سبحانه عن

---

(١) تكملة من ت

(٢) ت : « والخبر » .

علة الفعل ؛ نحو : ﴿ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ ﴾ [(١)] ، ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ﴾ [(٢)] ، ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ [(٣)] ، ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [(٤)] ؛ ما لم يقترنْ به جواب عن السؤال ؛ فإذا قرن به جواب كان بحسب جوابه .

فهذا ونحوه يدل على المنع من الفعل ، ودلالته على التحريم أطردُ من دلالته على مجرد الكراهة .

وأمّا لفظ « يكرهه الله ورسوله » ، وقوله : ﴿ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ ؛ [(٥)] فأكثر ما يستعمل فى المحرم ؛ وقد يستعمل فى كراهة التنزيه ؛ وأما لفظ « أما أنا فلا أفعل » فالمحقق فيه الكراهة ، كقوله : « أما أنا فلا آكل متكئا » ، وأما لفظ « ما يكون لك » و « ما يكون لنا » فاطّرد استعمالها فى المحرّم ، نحو : ﴿ مَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا ﴾ [(٦)] ، ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا ﴾ [(٧)] ، ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾ [(٨)] .

فصل

وتستفاد الإباحة من لفظ الإحلال ، ورفع الجناح ، والإذن ، والعفو ، و « إن شئت فافعل » ، و « إن شئت فلا تفعل » ؛ ومن الامتنان بما فى الأعيان من المنافع وما يتعلق بها من

---

(١) سورة آل عمران ٩٩
(٢) سورة آل عمران ٧١
(٣) سورة ص ٧٥
(٤) سورة الصف ٢
(٥) سورة الإسراء ٣٨
(٦) سورة الأعراف ١٣
(٧) سورة الأعراف ٨٩
(٨) سورة المائدة ١١٦

الأفعال ؛ نحو: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا﴾[١]، ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾[٢]، ومن السكوت عن التحريم ، ومن الإقرار على الفعل فى زمن الوحى ؛ وهو نوعان :

إقرار الرب تعالى ، و إقرار رسوله إذا علم الفعل فمن إقرار الرب قول جابر : « كنا نعزل والقرآن ينزل » ، ومن إقرار رسوله قول حسان : « كنت أنشد وفيه من هو خير منك ».

فائدة

قوله تعالى : ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[٣] جمعت أصولَ أحكام الشريعة كلها ، فجمعت الأمر والنهى والإباحة والتخيير .

فائدة

تقديم العتاب على الفعل من الله تعالى يدلُّ على تحريمه ، فقد عاتب الله سبحانه فى خمسة مواضع من كتابه : فى الأنفال[٤]، وبراءة ،[٥] ،والأحزاب[٦] ، والتحريم[٧] ،

---

(١) سورة النحل ٨٠ (٢) سورة النحل ١٦

(٣) سورة الأعراف ٣١

(٤) آية ٦٧ : ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ .

(٥) آية ٤٣ : ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ .

(٦) آية ٣٧ : ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾.

(٧) آية ١ : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾ .

وعبس [١] خلافا للشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث جعل العتب من أدلة النهى .

فائدة

لا يصح الامتنان بممنوع عنه ؛ خلافا لمن زعم أنه يصح ، ويصرف الامتنان إلى خلقه للصبر عليهم .

فائدة

التعجب كما يدل على محبة الله للفعل ، نحو « عجب ربك من شابّ ليست له صبوة » ، و « تعجب ربك من رجل ثار من فراشه ووطائه إلى الصلاة » ، ونحو ذلك فقد يدلّ على بُغض الفعل كقوله : ﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ [٢] ، وقوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [٣] وقوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ ﴾ [٤] ، ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ﴾ [٥] .

وقد يدلّ على امتناع الحكم وعدم حسنه ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ ﴾ [٦] .

ويدلّ على حسن المنع منه وأنه لا يليق به فعله ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ﴾ [٧] .

---

(١) آية ١ — ١٠ : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى . أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى . وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ... ﴾ .

(٢) سورة الرعد ٥ — (٣) سورة الصافات ١٢

(٤) سورة البقرة ٢٨ — (٥) سورة آل عمران ١٠١

(٦) سورة التوبة ٧ — (٧) سورة آل عمران ٨٦

قاعدة

فى الإطلاق والتقييد (١)

إن وجد دليل على تقييد المطلق صِير إليه ؛ وإلاَّ فلا ، والمطلق على إطلاقه ، والمقيد على تقييده ؛ لأنَّ الله تعالى خاطبنا بلغة العرب . والضابط أنَّ الله تعالى إذا حكم فى شىءٍ بصفة أو شرط ثم وردَ حكم آخر مطلقا نُظِر ؛ فإن لم يكن له أصلٌ يُرَدُّ إليه إلا ذلك الحكم المقيد وجَبَ تقييده به ، وإن كان له أصلٌ غيره لم يكن ردُّه إلى أحدِهما بأولَى من الآخر .

***

فالأولُ مثل اشتراط الله العدالة فى الشهود على الرجعة والفراق والوصية ، وإطلاقه الشهادةَ فى البيوع وغيرها ؛ والعدالةُ شرط فى الجميع .

ومنه تقييدُ ميراث الزوجين بقوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ (٢) وإطلاقُه الميراث فيما أطلق فيه ، وكان ما أطلق من المواريث كلّها بعد الوصية والدَّيْن .

وكذلك ما اشترط فى كفارة القتل من الرقبة المؤمنة ، وأطلقها فى كفارة الظّهار واليمين ، والمطلق كالمقيد فى وصف الرقبة .

وكذلك تقييد الأيدى إلى المرافق فى الوضوء ، وإطلاقه فى التيمم .

وكذلك : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ (٣) ، فأطلق الإحباط عليه وعلّقه بنفس الردّة ؛ ولم يشترط الموافاة عليه . وقال فى الآية الأخرى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ

---

(١) هذا الفصل ساقط من ت ؛ وهو فى م وحواشى ط .

(٢) سورة النساء ١٢ (٣) سورة المائدة ٥

مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ (١) وقيد الردّة بالموت عليها والموافاة على الكفر ، فوجب ردُّ الآية المطلقة إليها وألا يقضى بإحباط الأعمال إلا بشرط الموافاة عليها ؛ وهو مذهب الشافعيّ رضى الله عنه ، وإن كان قد تورع فى هذا التقرير .

ومن هذا الإطلاق تحريم الدم وتقييده فى موضع آخر بالمسفوح . وقوله : ﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ (٢) ، وقال فى موضع آخر : ﴿ مِنْهُ ﴾ (٣) .

وقوله : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ (٤) . فإنه لو قيل : نحنُ نرى من يطلب الدنيا طلبا حثيثا ولا يحصل له منها شيء ! قلنا : قال الله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ ﴾ (٥) ، فعلّق ما يريد بالمشيئة والإرادة .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ (٧) ، فإنه معلّق .

تنبيه

اختلف الأصوليّون فى أنّ حملَ المطلق على المقيد : هل هو من وضع اللغة أو بالقياس على مذهبين ، والأولون يقولون : العرب من مذهبها استحبابُ الإطلاق اكتفاء بالمقيد

---

(١) سورة البقرة ٢١٧
(٢) سورة النساء ٤٣
(٣) سورة المائدة ٦
(٤) سورة الشورى ٢٠
(٥) سورة الإسراء ١٨
(٦) سورة البقرة ١٨٦
(٧) سورة المؤمن ٦٠

وطلبا للإيجاز والاختصار ؛ وقد قال تعالى : ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ (١) والمراد « عن اليمين قعيد » ؛ ولـكن حُذِف لدلالة الثانى عليه .

وزعم بعضُهم أن القرآنَ كالآية الواحدة ؛ لأنّ كلام الله تعالى واحد ؛ فلا بُعْد أن يكون المطلق كالمقيد .

قال إمام الحرمين : وهذا غَلَط؛ لأن الموصوف بالاتحاد الصفة القديمة المختصة بالذات؛ وأما هذه الألفاظ والعبارات فمحسوس تعدّدها ، وفيها الشئ ونقيضه ؛ كالإثبات والنفى ، والأمر والنهى ؛ إلى غـير ذلك من أنواع النقائض التى لا يوصف الـكلام القديم بأنه [اشتمل] (٢) عليها .

* * *

والثانى كإطلاق صوم الأيّام فى كفارة اليمين ، وقيدت بالتتابع فى كفارة الظهار والقتل ، وبالتفريق فى صوم التمتع ؛ فلما تجاذب الأصل تركناه على إطلاقه .

هذا كلُّه إذا كان الحـكمان بمعنى واحد ؛ وإنما اختلفا فى الإطلاق والتقييد ؛ فأما إذا حُـكِم فى شئ بأمورٍ لم يحكم فى شىء آخر ينقض تلك الأمور وسُـكِت فيه عن بعضها ـ فلا يقتضى الإلحاق ، كالأمر بغسل الأعضاء الأربعة فى الوضوء ، وذكْر فى التيمم عضوين فلم يكن فى الأمر بمسح الرأس وغسل الرجلين فى الوضوء دليلٌ على مسحهما بالتراب فى التيمم ..

ومن ذلك ذكر العتق والصوم والطعام فى كفارة الظهار، ولم يذكر الإطعام فى كفارة القتل ؛ فلم يجمع بينهما فى إبدال الطعام عن الصيام .

وقريب من هذا قول السلف فى قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ ﴾ (٣) أن اللام مبهمة ، وعَنَوْا بذلك أن الشرط فى الرّبائبِ خاصّة .

---

(١) سورة ق ١٧ (٢) زيادة يقتضيها السياق
(٣) سورة النساء ٢٣

قاعدة

فى العموم والخصوص

لا يستدل[١] بالصفة العامة إذا لم يظهر تقييد عدم التعميم ؛ ويستفاد ذلك من السياق ، ولهذا قال الشافعىّ : اللفظُ بيّن فى مقصوده ، ويحتمل فى غير مقصوده .

فمنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ [٢] لا يصلح الاحتجاج بهـا فى إيجاب الزكاة فى قليل الذهب والفضة وكثيره ، وفى المتنوع منهما من الحلىّ وغيره . ألاَ تَرَى أنّ مَنْ مَلَكَ دون النصاب منهما غيرُ داخل فى جملة المتوعَّدين بترك الإنفاق منهما ! وهـذا يدلُّ على أن القصد من الآية إثبات الحـكم فى ترك أداء الواجب من الزكاة منهما ؛ وفيها دليلٌ على وجوب الزكاة فيهما ، وليس فيها بيان مقدار ما يجب من الحق فيهمـا .

وقوله تعـالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ... ﴾ [٣] الآية ، القصد منها مَدْح قوم صانوا فروجَهم عمّا لا يحـلّ ، ولم يواقعوا بهـا إلا مَنْ كان يملك النـكاح أو اليمين ؛ وليس فى الآية بيانُ ما يحلّ منها وما لا يحلّ [٤] ، ثم إذا احتيج إلى تفصيل ما يحل بالنـكاح وملك اليمين صيرَ إلى ما قُصِد ، وتفصيلُه بقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... ﴾[٥] الآية .

---

(١) هذا الفصل ساقط من ت ؛ وهو فى م وحواشى ط .
(٢) سورة التوبة ٣٤ . (٣) سورة المؤمنون ٥
(٤) لفظ : « وما لا يحل » ساقط من م
(٥) سورة النساء ٢٣

كذا قاله القفّال الشاشى [١] ؛ وفيه نظر لما سبق .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ ﴾ [٢] إلى قوله : ﴿ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ [٢] فلو تعلّق متعلق بقوله : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ [٢] فى إباحة أكل أو شرب كلّ شىء قد اختلف فيه لكان لا معنى له؛ لأن المخاطب قد غفل عن أنها لم تَرِد مبيِّنة لذلك ، بل مبيّنة لحكم جواز الأكل والشرب والمباشرة إلى الفجر دفعاً لما كان الناس عليه من حَظْر ذلك على من نام ، فبيّن فى الآية إباحةَ ما كانَ محظورا ، ثم أطلق لفظ الأكل والشرب والمباشرة لا على معنى إبانة الحكم فيما يحل من ذلك وما يحرم . ألا ترى أنه لا يدخل فيه شرب الخمر والدم وأكل الميتة ولا المباشرة فيما لا يبتغى منه الولد ؛ ومثله فى القرآن كثير . وهذا يدلّ على أن النظر فى العموم إلى المعانى لا لإطلاق اللفظ .

قال القفال : ومن ضبط هذا الباب أفاد علما كثيراً .

فصل

[الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطاب]

ومما تُستَثمَر منه الأحكام تنبيه الخطاب ؛ وهو إمّا فى الطلب كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾ [٣] فنهيُه عن القليل منبّه على الكثير ، وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾ [٤] يدلّ على تحريم الإحراق والإتلاف .

---

(١) هو الإمام أبو بكر محمد بن على بن إسماعيل القفال الشاشى الفقيه الشافعى ؛ كان فقيهاً أصولياً لغوياً محدثاً ، مات بالشاش سنة ٣٦٥ . اللباب ٢ : ٢٧٥ .

(٢) سورة البقرة ١٨٧

(٣) سورة الإسراء ٢٣

(٤) سورة النساء ٢ .

وإما فى الخبر :

فإمّا أن يكون بالتنبيه بالقليل [1] على الكثير ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً ﴾ [2] فنبّه على أنّ الرطل والقنطار لا يضيع لك عنده . وكقوله : ﴿ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾ [3] ، ﴿ وَلاَ يُظْلَمُونَ نَقِيراً ﴾ [4] ، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلاً ﴾ [5] ، ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ [6] فإنه يدل على أن من لم يملك نقيرا أو قطميرا مع قلّتهما ، فهو عن ملك ما فوقهما أولى . وعلم أن من لم يعزب عنه مثقال ذرّة مع خفائه ودقّته ، فهو بألاّ يذهب عنه الشىء الجليل الظاهر أولى .

وإما بالكثير على القليل ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ [7] فهذا من التنبيه على أنه [8] يؤدّى إليك الدينار وما تحته . ثمّ قال : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ [7] فهذا من الأول ؛ وهو التنبيه بالقليل على الكثير ؛ فدلّ بالتنبيه على أنك لا تأمنه بقنطار ، بعكس الأول .

ومثل قوله فى فرش أهل الجنة : ﴿ بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴾ [9] ؛ وقد علمنا أنّ أعلى ما عندنا هو الإستبرق الذى هو الخشِنُ من الديباج ، فإذا كان بطائن [فرش] [10] أهل الجنة ذلك ، فعُلِم أن وجوهها فى العلو إلى غاية لا يُعقل معناها .

وكذلك قوله فى شراب أهل الجنة : ﴿ خِتَامُهُ مِسْكٌ ﴾ [11] وإنما يُرى [12] من الكأس الختام ، وأعلى ما عندنا رائحة المسك ، وهو أدنى شراب أهل الجنة ؛ فليتبين

---

(١) ت : « بالقلة »
(٢) سورة الزلزلة ٧
(٣) سورة فاطر ١٣
(٤) سورة النساء ١٢٤
(٥) سورة النساء ٤٩
(٦) سورة يونس ٦١
(٧) سورة آل عمران ٧٥
(٨) ت : « أن »
(٩) سورة الرحمن ٥٤
(١٠) تكملة من ت
(١١) سورة المطففين ٢٦
(١٢) ت : « يرمى » تصحيف

الليب إذا كان الثفل الذى فيه المسك أيْشٍ يكون حشو الـكأس فيظهر فضل حشو الـكأس بفضل الختام ؛ وهذا من التنبيه [الخفىّ](١) .

وقوله : ﴿ الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ (٢) فنبه على حصول البركة فيه من باب أولى .

* * *

واعلم (٣) أن هذا النوع البديع يُنْظَر إليه من سِتْر رقيق ، وطريق تحصيلِه فهمُ المعنى وتقييده من سياق الـكلام ؛ كما فى آية التأفيف ؛ فإنّا نعلم أن الآية إنما سيقت لاحترام الوالدين وتوقيرهما ، ففهمنا منه تحريم الشتم والضرب ، ولو لم يُفهم المعنى لا يلزم ذلك ؛ لأن الملِك الـكبير يتصوّر أن يقول لبعض عبيده : اقتل قرنى ولا تقل له : أف ؛ ويكون قصدهُ الأمن عن مزاحمته فى الملك ؛ فثبت أن ذلك إنما جاء لفهم المعنى .

فإن قيل : فإذا ابتنى الفهم على تخيل المعنى كان بطريق القياس كما صار إليـه الشافعى !

قيل : ما يتأخر من نظم الـكلام وما يتقدم فهمه على اللفظ ويقترن به لا يكون قياسا حقيقيا ، لأنّ القياس ما يحتاج فيه إلى استنباط وتأمُّل ، فإن أطلق القائل بأنّه قياس اسمَ القياس عليه وأراد ما ذكرناه فلا مضايقة فى التسمية .

فصل

[فى الحـكم على الشىء مقيّدا بصفة]

وقد (٤) يحكم على الشىء مقيدا بصفة ، ثم قد يكون ما سكت عنه بخلافه ، وقد يكون

(١) تـكملة من ط (٢) سورة الإسراء ١

(٣) من هنا إلى آخر الفصل ساقط من ت ، وهى فى م ، وحاشية ط .

(٤) وهذا الفصل أيضا ساقط من ت ؛ وهو فى م وحاشية ط .

مثله ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِنكُمْ ﴾ [١] ، وقوله : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [٢] ؛ وقوله : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ [٣] ؛ فاشترط أولاد الصُّلب تنبيها على إباحة حلائل أبناء الرضاع [٤] ؛ وليس فى ذكر الحلائل إباحة مَنْ وطئه الأبناء من الإماء بملك اليمين . وهذه الآية مما اجتمع فيه النوعان ـ أعنى المخالفة والمماثلة .

وكذلك قوله : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي آبَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ ... ﴾ [٥] الآية ، فيه وقوع الجناح فى إبداء الزينة لمن عدا المذكورين من الأجانب ، ولم يكن فيه إبداؤها لقرابة الرضاع .

ومن الثانى قوله تعالى فى الصيد : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ [٦] . فإن القتل إتلاف والإتلاف عَمْده وخطؤه ؛ فيستدلّ به على أن التعمد ليس بشرط .

فإن قيل : فما فائدة التقييد فى هذا القسم إذا كان المسكوت عنه مثله ، وهلا حُذِفت الصفة واقتصر على قوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنكُمْ ﴾ ؟

قلنا : لتخصيص الشئ بالذكر فوائد : منها اختصاصُه فى جنسه بشىء لا يشركه فيه غيره من جملة الجنس ؛ كما فى هذه الآية ـ أعنى قوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾

---

(١) سورة الطلاق ٢
(٢) سورة الحجرات ٦
(٣) سورة النساء ٢٣
(٤) حاشية م : « الظاهر أبناء التبنى وإلا فحليلة ابن الرضاع تحرم » .
(٥) سورة الأحزاب ٥٥ وبقيتها : ﴿ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءِ أَخَوَاتِهِنَّ وَلَا نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴾ .
(٦) سورة المائدة ٩٥

إلى قوله : ﴿ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ (١) إن المتعمد إنما خُصَّ بالذكر لما عطف عليه فى آخر الآية من الانتقام الذى لا يقع إلا فى العمْد دون الخطأ .

ومنها ما يُخَصّ بالذكر تعظيما له على سائر ما هو من جنسه ؛ كقوله تعالى : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (٢) فخص النهى عن الظلم فيهنّ ، وإن كان الظلم منهيا عنه فى جميع الأوقات تفضيلا لهذه الأشهر وتعظيما للوزر فيها . وقوله : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (٣) .

ومنها أن يكون ذلك الوصف هو الغالب عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ... ﴾ (٤) الآية ، فإن الغالب من حال الربيبة أنها تكون فى حِجْر أمها . ونحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ... ﴾ (٥) إلى قوله : ﴿ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ... ﴾ (٥) الآية خصَّ هذه الأوقات الثلاثة بالاستئذان ، لأن الغالبَ تبذّل البدن فيهن ، وإن كان فى غير هذه الأوقات ما يوجب الاستئذان فيجب . وكذلك قوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ (٦) فالافتداء يجوز مع الأمر . وقوله : ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾ (٧) . وقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ (٨) ، وقوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ (٨) لجرى التقييد بالسّفر ؛ لأن الكاتب إنما يُعدم غالبا فيه ؛ ولا يدل على منع الرهن إلا فى السفر ، كما صار إليه مجاهد .

---

(١) سورة المائدة ٩٥
(٢) سورة التوبة ٣٦ .
(٣) سورة البقرة ١٩٧
(٤) سورة النساء ٢٣
(٥) سورة النور ٥٨
(٦) سورة البقرة ٢٢٩
(٧) سورة النساء ١٠١
(٨) سورة البقرة ٢٨٢

النوع الثالث والثلاثون
فى معرفة جدله

وقد أفرده من المتأخرين بالتصنيف العلامةُ نجم الدين الطوفى [1] رضى الله عنه .

اعلم أن القرآن العظيم قد اشتمل على جميع أنواع البراهين والأدلة ؛ وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحديد شئ من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله تعالى قد نطقَ به ، لكنْ أوردَه تعالى على عادة العرب دون دقائق طرُق أحكام المتكلمين لأمرين :

أحدهما بسبب ما قاله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ... ﴾ [2] الآية .

والثانى أن المائلَ [3] إلى دقيق المحاجّة [4] هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام ؛ فإنّ من استطاع أن يَفْهم بالأوضح الذى يفهمه الأكثرون لم يتخطّ إلى الأغمض الذى لا يعرفه إلّا الأقلّون ولم يكن مُلغِزا ، فأخرج تعالى مخاطباتِه فى محاجّة خلقه فى أجلّ صورة تشتمل على أدقّ دقيق ، لتفهم العامة من جَليلها ما يُقْنِعهم ويُلزِمهم الحجة ، وتفهم الخواص من أثنائها ما يوفى على ما أدركه فهمُ الخطباء .

---

(١) هو العلامة سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم المعروف بابن أبى العباس الحنبلى نجم الدين الطوفى المتوفى سنة ٧١٦ . الدرر الكامنة ٢ : ١٥٤ .

(٢) سورة إبراهيم ٤ .

(٣) ت : « المسائل » صوابه فى ط ، و م . الإتقان ٢ : ١٣٥ .

(٤) ت : « الحاجة » تصحيف .

وعلى هذا حمل الحديث المرويّ : « إنّ لكل آية ظهرا و بطناً ولكل حرف حدا ومطلعا »، لا على ما ذهب إليه الباطنية ، ومن هذا الوجه كلُّ من كان حظّه في العلوم أوفر كان نَصيبُه من علم القرآن أكثر . ولذلك إذا ذَكَر تعالى حجةً على ربوبيتِه ووحدانيته أتبعها مرة بإضافته إلى أُولِي العقل ، ومرة إلى السامعين ، ومرة إلى المفكرين ، ومرة إلى المتذكرين ، تنبيها أنّ بكلّ قوة من هذه القوى يمكن إدْراكُ حقيقته منها ، وذلك نحو قوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [1] ، وغيرها من الآيات .

* * *

واعلم أنه قد يَظهر منه بدقيق الفكر استنباطُ البراهين العقلية على طرق المتكلمين ؛ فمن ذلك الاستدلالُ على حدوث العالم بتغير الصفات عليه وانتقاله من حال إلى حال ، وهو آية الحدوث ، وقد ذكر الله تعالى في احتجاج إبراهيم الخليل [2] عليه السلام استدلاله بحدوث الأفل على وجود المحدَث والحكم على السموات والأرض بحكم النّيرات الثلاثَ وهو الحدوث ، طرداً للدليل في كلّ ما هو مدلوله ، لتساويهما في علة الحدوث وهى الجسمانيـة .

ومن ذلك الاستدلال على أنّ صانع العالم واحد بدلالة التمانع المشار إليه في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [3] ؛ لأنه لو كان للعالم صانعان لكان لا يجري تدبيرها على نظام ، ولا يتّسق على إحكام ، ولكان العجز يلحقهما أو أحدهما ؛ وذلك لو أراد أحدهما إحياء جسم ، وأراد الآخر إماتته ؛ فإما أن تنفُذ إرادتهما فتتناقض لاستحالة تجزؤ الفعل إن فرض الاتفاق ، أولامتناع اجتماع الضدين إن فرض الاختلاف . وإما

---

(١) سورة الرعد ٤ .

(٢) هو ما حكاه الله تعالى في سورة الأنعام في الآيات ٧٦ — ٧٨ .

(٣) سورة الأنبياء ٢٢

لا تنفذ إرادتهما فيؤدى إلى عجزهما، أو لا تنفذ إرادة أحدهما فيؤدى إلى عجزه ، والإله لا يكون عاجزا .

* * *

ومن ذلك الاستدلال على المعاد الجسمانى بضروب :

أحدها : قياس الإعادة على الابتداء ، قال تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ [١] ، ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ﴾ [٢] ، ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾ [٣] .

ثانيها : قياس الإعادة على خلق السموات والأرض بطريق الأولى نحو : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ [٤]، ﴿ لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴾ [٥] .

ثالثها : قياس الإعادة على إحياء الأرض بعد موتها بالمطر والنبات ، وهو فى كل موضع ذكر فيه إنزال المطر غالبا ، نحو : ﴿ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ [٦] .

رابعها : قياس الإعادة على إخراج النار من الشّجر الأخضر ؛ وقد ورد أن أبىّ بن خلف لما جاء بعظام بالية ففتّها وذرّها فى الهواء وقال : يا محمد ، مَنْ يحيى العظام وهى رميم ! فأنزل الله تعالى : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ [٧]، فعلم سبحانه كيفية الاستدلال برد النشأة الأخرى إلى الأولى والجمع بينهما بعلة الحدوث ، ثم زاد فى الحجاج بقوله : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً ﴾ [٧]، وهذا فى

---

(١) سورة الأعراف ٢٩ (٢) سورة الأنبياء ١٠٤

(٣) سورة ق ١٥ (٤) سورة يس ٨١

(٥) سورة المؤمن ٥٧ (٦) سورة الروم ١٩

(٧) سورة يس ٧٩ ، ٨٠ ، والخبر كما فى أسباب النزول للواحدى ص ٢٧٤ بسنده عن أبى مالك : « أن أبىّ بن خلف الجمحى جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعظم حائل ، ففته بين يديه وقال : يا محمد يبعث الله هذا بعد ما أرمّ ! فقال : نعم ، يبعث الله هذا ، ويميتك ثم يحييك ثم يدخلك نار جهنم ؛ فنزلت هذه الآيات » .

غاية البيان فى رد الشىء إلى نظيره ، والجمع بينهما من حيث تبديل الأعراض عليهما .

خامسها : فى قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْداً عَلَيْهِ حَقًّا وَلٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ ﴾ (١). وتقريرها كما قاله ابن السّيد (٢) : إن اختلافَ المختلفين فى الحق لا يُوجب انقلاب الحق فى نفسه ؛ وإنما تختلف الطرق الموصلة إليه ، والحقُّ فى نفسه واحد ، فلما ثبت أن هاهنا حقيقة موجودة لا محالة ، وكان لا سبيلَ لنا فى حياتنا هذه إلى الوقوف عليها وقوفاً يوجب الائتلاف ، ويرفع عنّا الاختلاف ، إذ كان الاختلاف مركوزا فى فِطَرنا ، وكان لا يمكنُ ارتفاعه وزواله إلا بارتفاع هذه الجبلّة ، ونقلها إلى جبلّة غيرها ـ صحّ ضرورةً أن لنا حياة أخرى غير هذه الحياة ، فيها يرتفع الخلاف والعناد ؛ وهذه هى الحال التى وعد الله بالمصير إليها فقال : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ ﴾ ، (١) ولا بد من كون ذلك باضطرار ؛ إذ كان جواز الخلاف يقتضى الائتلاف ، لأنه نوع من المضاف ، وكان لا بد من حقيقته ، فقد صار الخلاف الموجود كما ترى أوضحَ دليل على كون البعث الذى ينكره المنكرون .

---

(١) سورة النحل ٣٨ ، ٣٩

(٢) هو عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسى صاحب كتاب أدب الكاتب وغيره من كتب اللغة والأدب ، توفى سنة ٥٢١ . إنباه الرواة ٢ : ١٤١

(٣) سورة الحجر ٤٧

النوع الرابع والثلاثون
معرفة ناسخه من منسوخه

والعلم به عظيم الشأن ، وقد صنف فيه جماعة كثيرون منهم قَتادة بن دعامة[(١)] السَّدوسى ، وأبو عبيد القاسم بن سلاّم[(٢)] ، وأبو داود السجستانى[(٣)] ، وأبو جعفر[(٤)] النحاس ، وهبة الله بن سلاّم[(٥)] الضرير ، وابن العربى[(٦)] ، وابن الجوزىّ[(٧)] ، وابن الأنبارى[(٨)] ، ومكّىّ[(٩)] ، وغيرهم .

---

(١) أحد التابعين بالبصرة ؛ وممن روى عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب وعبد الله بن سرجس وغيرهم . توفى سنة ١١٨ . تذكرة الحفاظ ١ : ١١٥

(٢) توفى سنة ٢٢٣ ، وانظر ترجته وأخباره فى إنباه الرواة ٣ : ١٢

(٣) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو داود السجستانى ، صاحب السنن ، توفى سنة ٢٧٥ : ابن خلكان ١ : ٢١٤

(٤) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادى أبو جعفر النحاس ، أحد أئمة العلم واللغة بمصر ؛ وكتابه الناسخ والمنسوخ ، ذكره القفطى وأثنى عليه ؛ طبع بمصر بمطبعة السعادة ١٣٢٣ ، توفى سنة ٣٣٨ ، وانظر إنباه الرواة ١ : ١٠١

(٥) طبع كتابه بمصر بمطبعة هندية سنة ١٣١٥ هـ (بحاشيته أسباب النزول للواحدى) ، ومنه نسخ خطية بدار الكتب المصرية . وهو هبة الله بن سلامة بن أبى القاسم البغدادى ؛ ذكره ابن العماد الحنبلى فى وفيات سنة ٤١٠ من كتاب شذرات الذهب .

(٦) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربى ، صاحب كتاب أحكام القرآن . توفى على مرحلة من فاس ، سنة ٥٤٦

(٧) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد بن على بن الجوزى الفقيه الحنبلى المتوفى سنة ٥٩٧ واسم كتابه: أخبار الرسوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ ؛ طبع مع كتاب مراتب المدلسين لابن حجر بمصر سنة ١٣٢٢ ، وانظر معجم المطبوعات ٦٧ ، ٨١

(٨) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الأنبارى، صاحب كتاب الوقف والابتداء ؛ المتوفى سنة ٣٢٨

(٩) هو مكي بن أبى طالب حموش بن محمد بن مختار القيسى المقرئ ، المتوفى سنة ٣١٣ ؛ أورد القفطى فى إنباه الرواة ٣ : ٣١٥ ثبتاً بمصنفاته ؛ ومنها كتاب الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، فى ثلاثة أجزاء ، وكتاب الإيجاز فى ناسخ القرآن ومنسوخه ، فى جزء .

ومن ظريف ما حكى فى كتاب هبة الله أنه قال فى قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً ﴾(١) منسوخ من هذه الجملة ﴿ وأسيرا ﴾ ، والمراد بذلك أسير المشركين ، فقرئ الكتاب عليه وابنته تسمع ، فلما انتهى إلى هذا الموضع قالت : أخطأت يا أبت فى هذا الكتاب ! فقال لها : وكيف يا بنية ؟ قالت : أجمع المسلمون على أنّ الأسيرَ يُطْعَم ولا يقتل جوعا .

قال الأئمة : ولا يجوز لأحد أن يفسّر كتابَ الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ ، وقد قال على بن أبى طالب لقاصّ : أتعرف الناسخ والمنسوخ ؟ قال : الله أعلم ، قال : هلكتَ وأهلكت .

والنسخُ يأتى بمعنى الإزالة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ ﴾(٢) .

ويأتى بمعنى التبديل كقوله : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ﴾(٣) .

وبمعنى التحويل كتناسخ المواريث ـ يعنى تحويل الميراث من واحد إلى واحد .

ويأتى بمعنى النقل من موضع إلى موضع ، ومنه : « نسخت الكتاب » إذا نقلت ما فيه حاكيا للفظه وخطه . قال مكىّ : وهذا الوجه لا يصح أن يكون فى القرآن ، وأنكر على النحاس إجازته ذلك ، محتجا بأن النّاسخ فيه لا يأتى بلفظ المنسوخ ؛ وإنما يأتى بلفظ آخر . وقال الإمام أبو عبدالله محمد بن بركات السعدى : يشهد(٤) لما قاله النحاس قوله تعالى :

(١) سورة الإنسان ٨

(٢) سورة الحج ٥٢

(٣) سورة النحل ١٠١

(٤) ذكر السيوطى فى البغية ٢٤ أن لمحمد بن بركات كتاباً فى الناسخ والمنسوخ سماه الإيجاز فى معرفة ما فى القرآن من منسوخ وناسخ ، ألفه للأفضل بن أمير الجيوش .

﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [1] وقال : ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ [2] ، ومعلوم أنّ ما نزل من الوحى نجوماً جميعُه فى أم الكتاب ، وهو اللوح المحفوظ كما قال : ﴿ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [3] .

* * *

ثم اختلف العلماء ، فقيل : المنسوخ ما رُفِع تلاوةُ تنزيله ، كما رفع العمل به . ورُدّ بما نسخ الله من التوراة بالقرآن والإنجيل وهما متلوان .

وقيل: لا يقع النسخُ فى قرآنٍ يُتلى وينزل . والنسخُ مما خصّ الله به هذه الأمة فى حكم من التيسير [4] ، وَيفرّ [5] هؤلاء من القول بأنّ الله ينسخ شيئاً بعد نزوله والعمل به ؛ وهذا مذهبُ اليهود فى الأصل ، ظنا [6] منهم أنه بُداء ، كالذى يَرى الرأى ثم يبدو له ؛ وهو باطل ، لأنه بيانُ مدة الحكم ، ألا ترى الإحياء بعد الإماتة وعكسه ، والمرض بعد الصحة وعكسه ، والفقر بعد الغنى وعكسه ؛ وذلك لا يكون بُداء ، فكذا الأمر والنهى .

وقيل : إن الله تعالى نسخَ القرآن من اللوح المحفوظ الذى هو أمّ الكتاب ، فأنزله على نبيّه ، والنسخ لا يكون إلا من أصلٍ .

والصحيح جواز النسخ ووقوعه سمعا وعقلا .

ثم اختلفوا فقيل : لا يُنسخ قرآن إلا بقرآن ، لقوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ

---

(١) سورة الجاثية ٢٩ (٢) سورة الزخرف ٤

(٣) سورة الواقعة ٧٨ ، ٧٩

(٤) كذا فى الأصول ؛ والذى فى الإتقان ٢ : ٢١ « فى حكم منها التيسير » .

(٥) فى ت ، ط : « يقرب » ؛ وصوابه فى م (٦) ت : « ظنا » ، تحريف .

أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ [١] ، قالوا : ولا يكونُ مثل القرآن وخيراً منه إلا قرآن .

وقيل : بل السنة لا تنسخ السنة .

وقيل : السّنة إذا كانت بأمر الله من طريق الوحى نسخت ، وإن كانت باجتهاد فلا تنسخه .حكاه ابن حبيب النيسابورى فى تفسيره .

وقيل : بل إحداهما تنسخ الأخرى ، ثم اختلفوا فقيل : الآيتان إذا أوجبتا حكمين مختلفين وكانت إحداهما متقدمة الأخرى ، فالمتأخرة ناسخة للأُولى ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْراً ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [٢] ثم قال بعد ذلك : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ [٣] ، وقال : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ [٣] قالوا : فهذه ناسخة للأُولى ، ولا يجوز أن يكون لهما الوصية والميراث .

وقيل : بل ذلك جائز ، وليس فيهما ناسخ ولا منسوخ ، وإنما نُسخ الوصية للوارث بقوله عليه السلام : « لا وصية لوارث » . وقيل : ما نزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكة .

ويجوز نسخ الناسخ فيصير الناسخ منسوخا ، وذلك كقوله : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [٤] ، نسخها بقوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [٥] ، ثم نسخ هذه أيضا بقوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ [٦] . وقوله : ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ [٧] وناسخه قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [٥] ثم نسخها : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ [٦] .

---

(١) سورة البقرة ١٠٦
(٢) سورة البقرة ١٨٠
(٣) سورة النساء ١١
(٤) سورة « الكافرون » ٦
(٥) سورة التوبة ٥
(٦) سورة التوبة ٢٩
(٧) سورة البقرة ١٠٩

مسألة

[في جواز النسخ بالكتاب]

لا خلاف في جوار نسخ الكتاب بالكتاب ، قال الله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ [1] وقال : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ ﴾ [2] ، ولذلك نسخ السنة بالكتاب كالقصّة في صوم عاشوراء برمضان وغيره .

واختلف في نسخ الكتاب بالسنة ، قال ابن عطية : حذاق الأمة على الجواز ، وذلك موجود في قوله صلى الله عليه وسلّم : « لا وصيةَ لوارث » ، وأبى الشافعيّ ذلك [3] ؛ والحجة عليه من قوله في إسقاط الجلد في حدّ الزنا عن الثيّب الذي رجم ، فإنه لا مسقط لذلك إلا السنة فعل النبي صلى الله عليه وسلّم .

قلنا : أما آيةُ الوصية فقد ذكرنا أنَّ ناسخها القرآن ، وأما ما نقله عن الشافعي فقد اشتهر ذلك لظاهر لفظ ذكره في الرسالة [3] ، وإنما مراد الشافعي أن الكتابَ والسنة لا يوجدان مختلفين إلا ومع أحدهما مثله ناسخ له ، وهذا تعظيم لقدر الوجهين وإبانة تعاضدهما وتوافقهما ؛ وكل من تكلم على هذه المسألة لم يفهم مرادَه .

وأما النسخ بالآية فليس بنسخ بل تخصيص ، ثم إنه ثابت بالقرآن الذي نسخت تلاوته ، وهو : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما » [4] .

---

(١) سورة البقرة ١٠٦

(٢) سورة النحل ١٠١

(٣) انظر الرسالة ص ١٣٧ ـ ١٤٦

(٤) انظر فتح البارى ١٢ : ١٢٧

فصل

[فيما يقع فيه النسخ]

الجمهور على أنه لا يقع النسخ إلا فى الأمر والنهى . وزاد بعضُهم الإخبار وأطلق ، وقيّدها آخرون بالتى يُراد بها الأمر والنهى .

تنبيهات

التنبيه الأول

[فى تقسيم سور القرآن بحسب مادخله من النسخ ومالم يدخله]

اعلم أن سُوَر القرآن العظيم [تنقسم] بحسب ما دخله النسخ ومالم يدخل إلى أقسام[١] :

أحدها ما ليس فيه ناسخ ولا منسوخ ، وهى ثلاث وأربعون سورة : وهى الفاتحة ، ثم يوسف ، ثم يٰس ، ثم الحجرات ، ثم الرحمٰن ، ثم الحديد ، ثم الصف ، ثم الجمعة ، ثم التحريم ، ثم الملك ، ثم الحاقة ، ثم نوح ، ثم الجن ، ثم المرسلات ، ثم النبأ ، ثم النازعات ، ثم الانفطار ، ثم المطففين ، ثم الانشقاق ، ثم البروج ، ثم الفجر ، ثم البلد ، ثم الشمس ، ثم الليل ، ثم الضحى ، ثم الانشراح ، ثم القلم ، [ثم القدر][٢] ، ثم الانفكاك ، ثم الزلزلة ، ثم العاديات ، ثم القارعة ، ثم ألها كم ، ثم الهُمَزة ، ثم الفيل ، ثم قريش ، ثم الدِّين ، ثم الكوثر ، ثم النصر ، ثم تبت ، ثم الإخلاص ، ثم المعوذتين[٣] .

---

(١) أورد هذه الأقسام هبة الله بن سلام فى كتابه ص ١٥ وما بعدها .

(٢) تكملة من كتاب الناسخ والمنسوخ لابن سلامة .

(٣) فى كتاب ابن سلامة : « الناس » .

وهذه السور تنقسم إلى ما ليس فيه أمر ولا نهى و إلى ما فيه نهى لا أمر (١) .

والثانى : ما فيه ناسخ وليس فيه منسوخ ، وهى ست سور : الفتح ، والحشر ، والمنافقون ، والتغابن ، والطلاق ، والأعلى .

الثالث : ما فيه منسوخ وليس فيه ناسخ ، وهو أربعون : الأنعام ، والأعراف ، و يونس ، وهود ، والرعد ، والحجر ، والنحل ، و بنو إسرائيل ، والكهف ، وطه ، والمؤمنون ، والنمل ، والقصص ، والعنكبوت ، والروم ، ولقمان ، والمضاجع (٢) ، والملائكة ، والصافات ، وص ، والزمر ، والمصابيح (٣) ، والزخرف ، والدخان ، والجاثية ، والأحقاف ، وسورة محمد ، صلى الله عليه وسلم ، والباسقات ، والنجم ، والقمر ، والرحمن ، والمعارج ، والمدثر ، والقيامة ، والإنسان ، وعبس ، والطارق ، والغاشية ، والتين ، والكافرون .

الرابع : ما اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ ، وهى إحدى وثلاثون سورة (٤) : البقرة وآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، والأعراف ، والأنفال ، والتوبة ، و إبراهيم ، والنحل ، و بنو إسرائيل ، ومريم ، وطه ، والأنبياء ، والحج ، والمؤمنون ، والنور ، والفرقان ، والشعراء ، والأحزاب ، وسبأ ، والمؤمن ، والشورى ، والقتال ، والذاريات ، والطور ، والواقعة ، والمجادلة ، والممتحنة ، والمزمل ، والمدثر ، والتكوير ، والعصر .

ومن غريب هذا النوع آية أولها منسوخ وآخرها ناسخ ، قيل ولا نظير لها فى القرآن ، وهى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا

---

(١) عبارة ابن سلامة : « وهذه السور التى فيها ناسخ ولا منسوخ ؛ وهى السور التى ليس فيها أمر ولا نهى ، ومنها سور فيها نهى وليس فيها أمر ، ومنها فيها أمر وليس فيها نهى » .

(٢) هى سورة السجدة .

(٣) هى سورة فصلت .

(٤) كذا فى الأصول ويلاحظ أنه أورد اثنتين وثلاثين .

اهْتَدَيْتُمْ ﴾[1] ، يعنى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فهذا ناسخ لقوله : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ذكره ابن العربى فى أحكامه[2] .

* * *

التنبيه الثانى[3]

[فى ضروب النسخ فى القرآن]

النسخ فى القرآن على ثلاثة أضرب :

الأول : ما نسخ تلاوته وبَقِىَ حكمُه فيعمل به إذا تلقتْه الأمة بالقبول ، كما روى أنه كان يقال فى سورة النور : « الشيخُ والشيخة إذا زنيا فارجمُوهما ألبتّة نكالا من الله » ، ولهذا قال عمر : لولا أن يقول الناس : زاد عمرَ فى كتاب الله ، لكتبتُها بيدى . رواه البخارى فى صحيحه معلّقا[4] .

وأخرج ابن حِبَّان فى صحيحه عن أبىّ بن كعب قال : كانت سورة الأحزاب تُوازى سورة النور ، فكان فيها : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها » .

وفى هذا سؤالان : الأول: ما الفائدة فى ذكر الشيخ والشيخة ؟ وهلاّ قال : المحصَن والمحصَنة؟

وأجاب ابنُ الحاجب فى أماليه عن هذا بأنّه من البديع فى المبالغة ؛ وهو أن يعبّر عن الجنس فى باب الذم بالأنقص فالأنقص ، وفى باب المدح بالأكثر والأعلى ، فيقال : لعن الله السارق يسرق ربع دينار فتقطع يده ، والمراد : يسرق ربع دينار فصاعدا إلى أعلى ما يسرق . وقد يبالغ فيذكر ما لا تقطع به ؛ كما جاء فى الحديث : « لعن اللهُ السارق

---

(١) سورة المائدة ١٠٥ (٢) أحكام القرآن ٢٠٥

(٣) ت ، ط : « القسم الثانى » ، وصوابه فى م وحاشية ط .

(٤) نقله الحافظ ابن كثير فى التفسير ٣ : ٢٦١ .

يسرق البيضة فتقطع يده »[1] وقد علم أنه لا تقطع فى البيضة ، وتأويلُ من أوّله ببيضة الحرب تأباه الفصاحة .

الثانى: أنّ ظاهر قوله : «لولا أن يقول الناس ... »الخ أن كتابتها جائزة ، وإنما منعه قول الناس ، والجائز فى نفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه ، وإذا كانت جائزة لزم أن تكون ثابتة ، لأنّ هذا شأن المكتوب . وقد يقال : لو كانت التلاوة باقية لبادَر عمر رضى الله عنه ولم يعرِّج على مقال الناس ؛ لأن مقال الناس لا يصلح مانعا .

وبالجملة فهذه الملازمة مشكلة ، ولعلّه كان يعتقد أنه خبر واحد ، والقرآن لا يثبت به ، وإن ثبت الحكم ، ومن هنا أنكر ابن ظَفَر فى " الينبوع "[2] عدّ هذا مما نسخ تلاوته ، قال : لأنّ خبر الواحد لا يُثبت القرآن . قال : وإنما هذا من المنسأ لا النسخ ، وهما مما يلتبسان[3] ، والفرق بينهما أن المنسأ لفظه قد يعلم حكمه ويثبت أيضا ، وكذا قاله غيره فى القراءات الشاذة ، كإيجاب التتابع فى صَوْم كفارة اليمين ونحوه أنها كانت قرآنا فنسختْ تلاوتُها ؛ لكن فى العمل بها الخلافُ المشهور فى القراءة الشاذة[4] .

ومنهم مَنْ أجاب عن ذلك بأن هذا كان مستفيضاً عندهم وأنّه كان متلوّا من القرآن فأثبتنا الحكم بالاستفاضة ، وتلاوتُه غير ثابتة بالاستفاضة . ومن هذا الضرب ما رواه مُسلم فى صحيحه[5] عن أبى موسى الأشعرىّ إنّا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها فى الطول والشدة ببراءة فأنسيتُها ، غير أنى أحفظ منها : «لو كان لابن آدم واديان من مالٍ لَابتغى واديا

---

(١) رواه البخارى فى كتاب الحدود ٤ : ١٧٢

(٢) كتاب الينبوع فى التفسير لأبى عبد الله بن ظفر محمد بن محمد الصقلى المتوفى سنة ٥٦٨ ، ومنه أجزاء متفرقة من نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٣١٠ تفسير .

(٣) م : « يلبسان » .

(٤) انظر الكلام على حكم القراءة الشاذة فى الجزء الأول ص ٣٣٢ .

(٥) كتاب الزكاة ٢ : ٧٢٦

ثالثا ، ولا يملأ جوفَ ابن آدم إلا التراب . وكنّا نقرأ سورة نشبّهها بإحدى المسبِّحات [١] فأُنسِيتها ؛ غير أنى حفظت منها : يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُونَ . فتكتب شهادة فى أعناقكم فَتُسْأَلُونَ عَنْهَا يوم القيامة » .

وذكر الإمام المحدّث أبو الحسين أحمد بن جعفر [٢] المنادِى فى كتابه " النّاسخ والمنسوخ " : ممّا رُفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظُه سورتا القنوت فى الوتر ، قال : ولا خلافَ بين الماضين والغابرين أنّهما مكتوبتان فى المصاحف المنسوبة إلى أُبىّ بن كعب ، وأنّه ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه أقرأه إياهما ، وتسمى سورتا الخلْع والحفْد .

وهنا سؤال ، وهو أن يقال : ما الحكمةُ فى رفع التلاوة مع بقاء الحكم ؟ وهلاّ أبقيتِ التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها ؟ وأجاب صاحب " الفُنون " [٣] فقال : إنّما كان كذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمّة فى المسارعة إلى بذلْ النفوس بطريق الظن من غير استفصال لطلب طريق مقطوع به ، فيسرعون بأيْسَر شىء ، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام ، والمنام أدْنى طرُق الوحى .

الضرب الثانى : مانُسِخ حكمه وبقى تلاوته ، وهو فى ثلاث وستين سورة ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ... ﴾ [٤] الآية ، فكانت المرأة إذا ماتَ زوجُها لزمت التربّص بعد انقضاء العِدّة حوْلا كاملا ، ونفقتها فى مال الزوج ، ولا ميراث لها ، وهذا معنى قوله : ﴿ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ... ﴾ [٥] الآية ، فنسخ الله

---

(١) المسبحات من السور ما افتتح بسبحان ، وسبح ، ويسبح ، وسبح اسم ربك .

(٢) ذكره صاحب كشف الظنون ١٩٢١ ، وقال: إنه توفى سنة ٣٣٤

(٣) هو كتاب فنون الأفنان فى عجائب علوم القرآن لابن الجوزى ؛ ومنه نسخة غير كاملة فى المكتبة التيمورية ــ ٢٢٢ تفسير .

(٤) سورة البقرة ٢٣٤

(٥) سورة البقرة ٢٤٠

ذلك بقوله : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾ [1] ، وهذا الناسخ مقدم في النظم على المنسوخ .

قال القاضى أبو المعالى : وليس فى القرآن ناسخ تقدم على المنسوخ ، إلا فى موضعين ، هـذا أحدهما ، والثانى قوله : ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ... ﴾ [2] الآية ؛ فإنها ناسخة لقوله : ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ ﴾ [3] .

قلت : وذكر بعضهم موضعا آخر ، وهو قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ﴾ [4] هى متقدمة فى التلاوة ، ولـكنها منسوخة بقوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [5] .

وقيل : فى تقديم الناسخة فائدة ، وهى أن تعتقد حكم المنسوخة قبل العلم بنسخها .

ويجئ موضع رابع وهو آية الحشر فى قوله تعالى : ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ... ﴾ [6] الآية ؛ فإنه لم يذكر فيها شىء للغانمين ، ورأى الشافعى أنها منسوخة بآية الأنفال ، وهى قوله : ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾ [7] .

واعلم أن هـذا الضرب ينقسم إلى ما يحرم العمل به ولا يمتنع كقوله : ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ ﴾ [8] ثم نسخ الوجوب .

ومنه قوله : ﴿ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [9] قيل : منسوخ بقوله تعالى : ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ ﴾ [10] .

---

(١) سورة البقرة ٢٣٤ .
(٢) سورة الأحزاب ٥٠
(٣) سورة الأحزاب ٥٢
(٤) سورة البقرة ١٤٢
(٥) سورة البقرة ١٤٤
(٦) سورة الحشر ٧
(٧) سورة الأنفال ٤١
(٨) سورة الأنفال ٦٥
(٩) سورة البقرة ١٩٠
(١٠) سورة البقرة ١٩٤

وقوله : ﴿ وَمَا أَدْرِى مَا يُفعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ﴾ [١] نسختها آيات القيامة والكتاب والحساب .

وهنا سؤال ، وهو أن يُسْأل : ما الحكمة فى رفع الحكم و بقاء التلاوة ؟

والجواب من وجهين : أحدهما أن القرآن كما يتلى ليُعْرَف الحكم منه ، والعمل به ، فيتلى لكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه ، فتركت التلاوة لهذه الحكمة .

وثانيهما أن النَّسخ غالبا يكون للتخفيف ، فأُبقيت التلاوة تذكيراً بالنعمة ورفع المشقة ، وأما حكمة النَّسخ قبل العمل، كالصدقة عند النجوى فيثاب على الإيمان به وعلى نية طاعة الأمر .

الثالث : نسخهما جميعا، فلا تجوز قراءته ولا العمل به ، كآية التحريم بعشر رضعات فنسخن بخمس ؛ قالت عائشة : كان مما أنزل عشر رضَعات معلومات ، فنُسِخن بخمس معلومات ، فتوفِّى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى مما يقرأ من القرآن . رواه مسلم .

وقد تكلموا فى قولها : « وهى مما يقرأ » فإنَّ ظاهره بقاء التلاوة، وليس كذلك، فمنهم من أجابَ بأنَّ المراد قارب الوفاة ، والأظهر أن التلاوة نسخت أيضاً ولم يبلغ ذلك كلَّ الناس إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتوفى و بعض الناس يقرؤها .

وقال أبو موسى الأشعرىّ : نزلت ثم رفعت .

وجعل الواحدىّ من هذا ما روى عن أبى بكر رضى الله عنه قال : كنا نقرأ : « لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر » ، وفيه نظر .

وحكى القاضى أبو بكر فى " الانتصار " عن قوم إنكار هذا القسم ، لأنَّ

---

(١) سورة الأحقاف ٩ .

الأخبار ، فيه أخبار آحاد ، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها .

وقال أبو بكر الرازيّ : نسخ الرّسم والتلاوة إنّما يكون بأن ينسيَهم الله إياه ويرفعه من أوهامهم ، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه فى المصحف ، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التى ذكرها فى كتابه فى قوله : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ . صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾ [1] ، ولا يعرف اليوم منها شىء . ثم لا يخلو ذلك من أن يكون فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم حتى إذا تُوُفِّى لا يكون متلوا فى القرآن ، أو يموت وهو متلوّ موجود فى الرسم ، ثم ينسيه الله ويرفعه من أذهانهم ، وغيرُ جائز نسخُ شىء من القرآن بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم .

فائدة

قال ابن العربى [2] : قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ ﴾ [3] ناسخة لمائة وأربع عشرة آية ، ثم صار آخرها ناسخا لأولها ، وهى قوله : ﴿ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ [4] .

قالوا : وليس فى القرآن آية من المنسوخ ثبت حكمها ست عشرة سنة إلا قوله فى الأحقاف : ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ﴾ [5] ، وناسخها أول سورة الفتح .

---

(١) سورة الأعلى ١٨ ، ١٩
(٢) كتاب أحكام القرآن ١٠٢ .
(٣) سورة التوبة ٥
(٤) سورة التوبة ١٩
(٥) سورة الأحقاف ٩٠

قال ابن العربى (١) : ومن أغرب آية فى النسخ قوله تعـالى : ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ (٢) ، أولها وآخرها منسوخان ، ووسطها محكم .

وقسمه الواحدى أيضاً إلى نَسْخ ما ليس بثابت التلاوة كعشر رضعات ، وإلى نسخ ما هو ثابت التلاوة بما ليس بثابت التلاوة كنسخ الجلد فى حق المحصنين بالرجم ، والرجم غير متلوّ الآن ، وأنه كان يتلَى على عهـد رسول الله صلى الله عليـه وسلم فالحـكم ثبت والقراءة لا تثبت ، كما يجوز أن تثبت التلاوة فى بعض ولا يثبت الحـكم . وإذا جاز أن يكون قرآن ولا يعمل به جاز أن يكون قرآن يعمل به ولا يتلى ؛ وذلك أن الله عز وجل أعلم بمصالحنا ، وقد يجوز أن يعلم من مصلحتنا تعلق العمل بهذا الوجه .

***

التنبيه الثـــالث

[فى تقسيم القرآن على ضروب من وجه آخر]

قسم بعضهم النسخ من وجه آخر إلى ثلاثة أضرب :

الأول : نسخ المأمور به قبل امتثاله ، وهذا الضرب هو النسخ على الحقيقة ، كأمر الخليل بذبح ولده ، وكقوله تعالى : ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ﴾ (٣) ثم نسخه سبحانه بقوله : ﴿ أَأَشْفَقْتُمْ ... (٣) ﴾ الآية .

الثانى : ويسمى نسخا تجوّزا ، وهو ما أوجبه الله على مَنْ قبلنا كحتم القِصاص (٤) ،

---

(١) انظر أحكام القرآن ١ : ٣٣٨
(٢) سورة الأعراف ١٩٩
(٣) سورة المجادلة ١٢ ، ١٣
(٤) وهو قوله تعالى فى سورة البقرة ١٧٨ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِى الْقَتْلَى . . . ﴾ الآية .

ولذلك قال عقب تشريع الدّية : ﴿ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [١] وكذاك ما أمرنا الله به أمرا إجماليّا ثم نسخ ، كنسخه التوجُّه إلى بيت الله المقدس بالكعبة ، فإنَّ ذلك كان واجبا علينا من قضية أمره باتباع الأنبياء قبله ، وكنسخ صوم يوم عاشوراء برمضان .

الثالث : ما أمر به لسبب ثم يزول السبب ؛ كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر وبالمغفرة للذين يرجون [٢] لقاء الله ونحوه من عدم إيجاب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والجهاد ونحوها ، ثم نسخه إيجاب ذلك . وهذا ليس بنسخ فى الحقيقة ؛ وإنما هو نَسْء ؛ كما قال تعالى : ﴿ أَوْ نُنْسِهَا ﴾ [٣] فالمُنْسَأ هو الأمر بالقتال ، إلى أنْ يقوَى المسلمون ، وفى حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى .

وبهذا التحقيق تبيّن ضعفُ ما لهج به كثير من المفسرين فى الآيات الآمرة بالتخفيف أنّها منسوخة بآية السيف ، وليست كذلك بل هى من المنسأ ، بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله فى وقت ما لعلّة توجب ذلك الحكم ، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر ، وليس بنسخ، إنما النسخ الإزالة حتى لا يجوز امتثاله أبدا . وإلى هذا أشار الشافعيّ فى " الرسالة " إلى النهى عن ادّخار لحوم الأضاحى من أجل الرأفة ، ثم ورد الإذنُ فيه فلم يجعله منسوخا ، بل من باب زوال الحكم لزوال علّته ؛ حتى لو لجأ أهل ناحية جماعة مَضْرُورون تعلق بأهلها النهى .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ... ﴾ [٤] الآية ، كان ذلك فى ابتداء الأمر ، فلما قوِىَ الحال وجب الأمرُ بالمعروف والنهى عن المنكر

---

(١) سورة البقرة ٧٨

(٢) إشارة إلى الآية ١٤ من سورة الجاثية .

(٣) سورة البقرة ١٠٦

(٤) سورة المائدة ١٠٥

والمقاتلة عليه . ثم لو فرض وقوع الضعف كما أخبرَ النبي صلى الله عليه وسلم فى قوله : « بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ » عادَ الحكم ، وقال صلى الله عليه وسلم : « فإذا رأيت هوًى متبعا وشحًّا مطاعا و إعجاب كل ذى رأيه برأيه فعليك بخاصة نفسك » .

وهو سبحانه وتعالى حكيم أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم حين ضعفه ما يَليق بتلك الحال رأفةً بمن تبعه ورحمة ، إذ لو وَجَب لأورث حَرجا ومشقة ؛ فلما أعز الله الإسلام وأظهره ونصره أنزل عليه من الخطاب ما يكافئ تلك الحالة من مطالبة الكفّار بالإسلام أو بأداء الجزية — إن كانوا أهلَ كتاب — أو الإسلام أو القتل إن لم يكونوا أهل كتاب .

و يعود هذان الحكمان — أعنى المسالمة عند الضعف والمسايفة عند القوة — بعود سببهما ، وليس حكم المسايفة ناسخاً لحكم المسالمة ، بل كلٌّ منهما يجب امتثاله فى وقته .

فائدة

قيل فى قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ [1] ولم يقل « من القرآن » ؛ لأن القرآن ناسخ مهيمن على كل الكتب ، وليس يأتى بعده ناسخ له ، وما فيه من ناسخ ومنسوخ فمعلوم وهو قليل ، بين الله ناسخه عند منسوخه ، كنسخ الصدقة عند مناجاة الرسول والعدّة والفرار فى الجهاد ونحوه ؛ وأما غير ذلك فمن تحقق علما بالنسخ علم أن غالبَ ذلك من المنسأ ، ومنه ما يرجع لبيان الحكم المجمل ، كالسبيل فى حق الآتية بالفاحشة ، فبيّنته السّنة ، وكلّ ما فى القرآن مما يدعى نسخه بالسنة عند من يراه فهو بيان لحكم

---

(١) سورة البقرة ١٠٦

القرآن ، وقال سبحانه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ [١] ، وأما بالقرآن على ما ظنه كثير من المفسرين فليس بنسخ ؛ و إنما هو نسأ وتأخير ، أو مجمل أُخِّر بيانه لوقت الحاجة ، أو خطاب قد حال بينه و بين أوله خطاب غيره ، أو مخصوص من عموم ، أو حكم عام لخاص أو لمداخلة معنى فى معنى . وأنواع الخطاب كثيرة فظنوا ذلك نسخا وليس به ، وأنه الكتاب المهيمن على غيره ، وهو فى نفسه متعاضد ، وقد تولى الله حفظه فقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [٢] .

---

(١) سورة النحل ٤٤

(٢) سورة الحجر ٩

النوع الخامس والثلاثون
معرفة موهم المختلف

وهو ما يوهم التعارُضَ بين آياته ، وكلامُ الله جلّ جلاله مُنزّه عن الاختلاف ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [1] ، ولكن قد يقع للمبتدىء ما يوهم اختلافا وليس به ، فاحتيج لإزالته ، كما صُنِّفَ فى مختلف الحديث وبيان الجمع بينهما ، وقد رأيت لقُطرب [2] فيه تصنيفا حسنا ، جمعه على السور .

وقد تكلّم فيه الصدرُ الأول ، ابن عباس [3] وغيره .

وقال الإمام : وقد وفّق الحسنُ البَصرِىّ بين قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [4] ، وقوله : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ ﴾ [5] ، بأن قال : ليس المراد فى آية الأعراف على ظاهره ؛ منْ أنّ الوعد كان ثلاثين ليلة ، ثم بعد ذلك وعَده بعشر ؛ لكنّه وعده أربعين ليلة جميعا . انتهى .

وقيل : تجرى آية الأعراف على ظاهره من أنّ الوعدَ كان ثلاثين ، ثم أتم بالعشر ، فاستقرت الأربعون، ثم أخبر فى آية البقرة بما استقر .

---

(١) سورة النساء ٨٢

(٢) هو أبو على محمد بن المستنير النحوى المعروف بقطرب ؛ أحد العلماء بالنحو واللغة من البصريين ؛ وممن أخذ عن سيبويه ؛ توفى سنة ٢٠٦ ؛ وكتابه هو المسمى بالرد على الملحدين فى تشابه القرآن ؛ ذكره القفطى . وانظر إنباه الرواة ٣ : ٢١٩ .

(٣) أورد السيوطى فى الإتقان ٢ : ٢٧ ؛ عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير خبر رجل جاء إلى ابن عباس فسأله عن آيات تختلف عليه من القرآن ورد ابن عباس عليها ؛ فانظره هناك .

(٤) سورة البقرة ٥١ (٥) سورة الأعراف ١٤٢ .

وذكره الخطابيّ قال : وسمعتُ ابنَ أبي هُرَيرة يحكى عن أبى العباس بن سُرَيج قال : سألَ رجل بعضَ العلماء عن قوله تعالى : ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴾ [1] ، فأخبر أنّه لا يُقسم بهذا ، ثم أقسم به فى قوله : ﴿ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴾ [2] فقال ابن سُرَيج : أىُّ الأمرين أحبّ إليك ؟ أجيبك ثم أقطعُك ، أو أقطعك ثم أجيبك ؟ فقال : بل اقطعنى ثم أجبنى ، فقال : اعْلَم أن هذا القرآن نَزَل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بحضرة رجال ، و بين ظَهرانىْ قوم ، وكانوا أحرصَ الخلق على أن يجِدوا فيه مغمزا ، وعليه مطعنا ، فلو كان هذا عندهم مناقضة لتعلّقُوا به ، وأسرعوا بالرّد عليه ؛ ولكنّ القوم علموا وجهلتَ ، فلم ينكروا منه ما أنكرت ، ثم قال له : إنّ العرب قد تدخِل « لا » فى أثناء كلامها وتلغى معناها ، وأنشد فيه أبياتا . والقاعدة فى هذا وأشباهه أنّ الألفاظ إذا اختلفت وكان مرجعها إلى أمر واحد لم يوجِبْ ذلك اختلافا .

فائدة

[عن الغزالى فى معنى الاختلاف]

سئل الغزالى عن معنى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ ٱخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [3] ، فأجابَ بما صورتُه : الاختلافُ لفظٌ مشتركٌ بين معان ، وليس المراد نفىَ اختلاف الناس فيه ، بل نفى الاختلاف عن ذات القرآن ، يقال : هذا كلام مختلِف ، أى لا يشبه أولُه آخرَه فى الفصاحة ؛ إذ هو مختلف ، أى بعضُه يدعو إلى الدين ، و بعضه يدعو إلى الدنيا . أو هو مختلف النَّظم ؛ فبعضُه على وزن الشعر ، و بعضه مُنزحِف ، و بعضه على

---

(١) سورة البلد ١

(٢) سورة التين ٣

(٣) سورة النساء ٨٢

أسلوب مخصوص فى الجزالة ، و بعضُه على أسلوب يخالفه ، وكلامُ الله تعالى منزّه[1] عن هذه الاختلافات ، فإنه على منهاج واحد فى النظم مناسب أولُه آخرَه ، وعلى مرتبة واحدة فى غاية الفصاحة ، فليس يشتمل على الغثّ والسمين ، ومَسُوقٌ لمعنًى واحد ؛ وهو دعوة الخلق إلى الله تعالى ، وصرْفهم عن الدنيا إلى الدين ، وكلام الآدميين يتطرق إليه هذه الاختلافات ؛ إذ كلامُ الشعراء والمترسلين إذا قِيسَ عليه وجدَ فيه اختلافٌ فى منهاج النظم ، ثم اختلافٌ فى درجات الفصاحة ؛ بل فى أصل الفصاحة حتى يشتمل على الغثّ والسمين ، فلا تتساوى رسالتان ولا قصيدتان ، بل تشتمل قصيدة على أبيات فصيحة ، وأبيات سخيفة ، وكذلك تشتمل القصائد والأشعار على أغراض مختلفة ؛ لأن الشعراء والفصحاء ﴿ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴾[2] ، فتارة يمدحون الدنيا ، وتارة يذمونها ، وتارة يمدحون الجبن فيسمونه حَزْما ، وتارة يذمونه و يسمونه ضعفا ، وتارة يمدحون الشجاعة و يسمّونها صراحة ، وتارة يذمونها و يسمونها تهوّرا ، ولا ينفكُّ كلام آدمىّ عن هذه الاختلافات ، لأن منشأ هذه الاختلافات اختلافُ الأغراض ، واختلاف الأحوال ، والإنسان تختلف أحواله ، فتساعده الفصاحة عند انبساط الطبع وفرَحه ، و يتعذر عليه عند الانقباض . ولذلك تختلف أغراضُه فيميل إلى الشىء مرّة و يميل عنه أخرى ، فيوجب اختلافَ الأحوال والأغراض اختلافا فى كلامه بالضرورة ، فلا تصادف اللسان يتكلَّم فى ثلاث وعشرين سنة ، وهى مدة نزول القرآن ، فيتكلم على غَرَض واحد ، وعلى منهج واحد ، ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بشراً تختلف أحواله ؛ فلو كان هذا كلامُه أو كلام غيره من البشر لَوُجد فيه اختلاف كثير ، فأما اختلاف الناس فهو تباين فى آراء الناس لا فى نفس القرآن ، وكيف يكون هذا المراد ، وقد قال تعالى : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً ﴾[3] ، فقد ذكر فى القرآن أنه فى نفسه

---

(١) ت ، ط : « درجة »
(٢) سورة الشعراء ٢٢٥
(٣) سورة البقرة ٢٦

غيرُ مختلف ؛ وهو مع هـذا سبب لاختلاف الخلق [1] فى الضلال والهـدَى ؛ فلو لم يختلف فيه لـكانت أمثال هذه الآيات خلفا، وهى أشد أنواع الاختلاف . والله أعلم .

فصل

[فى القول عند تعارض الآى] [2]

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينى [3] : إذا تعارضت الآى وتعذَّر فيها الترتيب [والجمع] [4] طُلب التاريخ وتُرِك المتقدم منهما بالمتأخر ، ويكون ذلك نسخاً له ، وإن لم يوجد التاريخ وكان الإجماعُ على استعمال إحدى الآيتين عُلِم بإجماعهم أن الناسخَ ما أجمعوا على العمل بها .

قال : ولا يوجد فى القرآن آيتان متعارضتان تَعْرَبان عن هذين الوصفين .

وذكروا عند التعارض مرجحات :

الأول : تقديم المكىّ على المدنى ؛ وإن كان يجوز أن تكون المكية نزلت عليه صلى الله عليه وسلم بعد عوده إلى مكة والمدنيّة قبلها ، فيقدمَ الحكم بالآية المدنية على المكية فى التخصيص والتقديم إذ كان غالب الآيات المكية نزولها قبل الهجرة .

الثانى : أن يكون أحد الحكمين على غالب أحوال أهلِ مكة ، والآخر على غالب

---

(١) م : « الناس » (٢) سقط هذا الفصل من ت وهو فى م وحواشى ط والاتقان ٢ : ٣٠

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفرايينى المعروف بالأستاذ ، والملقب ركن الدين الشافعى ؛ صاحب كتاب جامع الحلى فى أصول الدين والرد على الملحدين ؛ توفى بنيسابور سنة ٤١٨ . ابن خلكان ١ : ٤

(٤) م : « التوفيق » وما بين العلامتين تكملة من الإتقان .

أحوال أهل المدينة ، فيقدّم الحكمُ بالخبر الذى فيه أحوال أهل المدينة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً ﴾ [١] ، مع قوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ﴾ [٢] . فإذا أمكن بناء كل واحدة من الآيتين على البدل جعل التخصيص فى قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً ﴾ [١] كأنه قال : إلا من وَجَب عليه القصاص . ومثل قوله : ﴿ لاَ تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ [٣] ونهيُه صلى الله عليه وسلم عن قتل صيد مكة ، مع قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ [٤] ، فجعل النهى فيمن اصطاده فى الحرم، وخصّ من اصطاده فى الحلّ وأدخله حيّا فيه .

الثالث : أن يكون أحدُ الظاهرين مستقلا بحكمه ، والآخر مقتضيا لفظا يُزاد عليه ، فيقدَّم المستقلّ بنفسه عند المعارضة والترتيب ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [٥] ، مع قوله : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [٥] ، وقد أجمعت الأمةُ على أن الهدْىَ لا يجب بنفس الحصر ، وليس فيه صريحُ الإحلال بما يكون سبباً له ، فيقدم المنع من الإحلال عند المرض بقوله : ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [٥] على ما عارضه من الآية .

الرابع : أن يكونَ كل واحد من العمومين محمولا على ما قصد به فى الظاهر عند الاجتهاد ، فيقدّم ذلك على تخصيص كل واحد منهما من المقصود بالآخر ، كقوله : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ [٦] ، بقوله : ﴿ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [٦] فيخصّ الجمع بملك

---

(١) سورة آل عمران ٩٧ — (٢) سورة البقرة ١٧٨
(٣) سورة المائدة ٩٥ — (٤) سورة المائدة ٤
(٥) سورة البقرة ١٩٦ — (٦) سورة النساء ٢٣

اليمين ، بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [1] فتحمل آية الجمع على العموم ، والقصد فيها بيانُ ما يَحلُّ وما يحرُم ، وتُحْمَل آيةُ الإباحة على زوال اللوم فيمن أتى بحال .

الخامس : أنْ يكون تخصيصُ أحدِ الاستعمالين على لفظ تعلّق بمعناه والآخر باسمه ، كقوله : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ [2] مع قوله تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا .. ﴾ [3] الآية ؛ فيمكن أنْ يقال فى الآية بالتبيّن عند شهادة الفاسق ، إذا كان ذلك مِنْ كافر على مسلم ، أو مسلمٍ فاسق على كافر ، وأنْ يقبل الكافر على الكافر وإن كان فاسقا ، أو يحمل ظاهر قوله : ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ [2] على القَبيلة دون المِلّة ، ويحمل الأمرُ بالتثبت على عموم النسيان فى المِلّة ؛ لأنه رجوع إلى تعيين اللفظ وتخصيص الغير بالقبيلة ؛ لأنه رجوع إلى الاسم على عموم الغير .

السادس : ترجيحُ ما يعلم بالخطاب ضرورة على ما يعلم منه ظاهرا ، كتقديم قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ ٱللهُ ٱلْبَيْعَ ﴾ [4] على قوله: ﴿ وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ﴾ [5] فإن قوله: ﴿ وَأَحَلَّ ﴾ [4] يدلّ على حل البيع ضرورة . ودلالة النهى على فساد البيع إما ألا تكون ظاهرةً أصلا ، أو تكون ظاهرةً منحطةً عن النصّ .

---

(١) سورة النساء ٣٦
(٢) سورة المائدة ١٠٦
(٣) سورة الحجرات ٦
(٤) سورة البقرة ٢٧٥
(٥) سورة البقرة ٢٧٨

فصل

[فى القول عند تعارض آى القرآن والآثار][1]

قال القاضى أبو بكر فى " التقريب " : لا يجوز تعارضُ آيِ القرآن والآثار وما توجبه أدلّة العقل ؛ فلذلك لم يجعل قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[2] معارضا لقوله: ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ﴾[3] ، وقوله : ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ ﴾[4] ، وقوله : ﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَالِقِينَ ﴾[5] ، لقيام الدليل العقلى أنه لا خالق غير الله تعالى ، فيتعين تأويل ما عارضه ، فيؤوّل قوله : ﴿ وَتَخْلُقُونَ ﴾[3] ، بمعنى « تكذبون » لأن الإفك نوع من الكذب ، وقوله : ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ ﴾[4] أى « تصوّر » .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[6] لا يعارضه قوله : ﴿ أَتُنَبِّئُونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾[7] ، فإنّ المرادَ بهذا مالا يعلمه أنه غير كائن ، ويعلمونه وقوع ما ليس بواقع، لا على أن من المعلومات ما هو غير عالم به وإن علمتموه .

وكذلك لا يجوز جعل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ ﴾[8] معارضا لقوله : ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ ﴾[9] ، وقوله : ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾[10] ، معارضا لقوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ ﴾[11] فى تجويز الرؤية وإحالتها ،

---

(١) وهذا الفصل ساقط أيضاً من ت
(٢) سورة الزمر ٦٢
(٣) سورة العنكبوت ١٧
(٤) سورة المائدة ١١٠
(٥) سورة المؤمنون ١٤
(٦) سورة المجادلة ٧
(٧) سورة يونس ١٨
(٨) سورة آل عمران ٧
(٩) سورة القتال ٣١
(١٠) سورة القيامة ٢٣
(١١) سورة الأنعام ١٠٣

لأنّ دليل العقل يقضى بالجواز ، ويجوز تخليص النفى بالدنيا والإثبات بالقيامة .

وكذلك لا يجوز جعل قوله : ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ (١) ، معارضا لقوله : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (٢) ، بل يجب تأويلُ « أهون » على « هيّن » .

ولا جعل قوله تعالى : ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٣) معارضا لأمره نبيه وأمته بالجدال فى قوله : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (٤) فيحمل الأول على ذم الجدال الباطل .

ولا يجوز جعل قوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ (٥) معارضا لقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ (٦)

فصل

[فى تعارض القراءتين فى آية واحدة] (٧)

وقد جعلوا تعارض القراءتين فى آية واحـدة كتعارض الآيتين كقوله : ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ (٨) بالنصب والجر ، وقالوا : يُجمع بينهما بحمل إحداهما على مسح الخف ، والثانية على غسل الرجل إذا لم يجد متعلّقا سواهما .

---

(١) سورة ق ٣٨ — (٢) سورة الروم ٢٧

(٣) سورة المؤمن ٤ — (٤) سورة النحل ١٢٥

(٥) سورة الرحمن ٢٦ — (٦) سورة الرحمن ٢٧

(٧) وهذا الفصل ساقط من ت

(٨) سورة المائدة ٦ . والنصب قراءة ابن عامر ونافع والكسائى ، والجر قراءة ابن كثير وأبى عمرو وحمزة . وانظر تفسير القرطبي ٦ : ٩١ .

وكذلك قراءة : ﴿ وَيَطْهُرْنَ ﴾ ، و ﴿ يَطَّهَّرْنَ ﴾ [1] ، حملت الحنفية إحداها على مادون العشرة ، والثانية على العشرة .

واعلم أنه إذا لم يكن لها متعلق سواها تصدّى لنا الإلغاء أو الجمع ، فأما إذا وجدنا متعلقا سواها فالمتعلق هو المتّبع .

فائدة

[فى القول فى الاختلاف والتناقض]

قال أبو بكر [2] الصيرفى فى شرح " رسالة الشافعى " : جماع الاختلاف والتناقض أن كلّ كلام صَحّ أن يضافَ بعضُ ما وقع الاسم عليه إلى وجهٍ من الوجوه فليس فيه تناقضَ ، وإنما التناقض فى اللفظ ماضادّه من كلّ جهة على حسب ما تقتضيه الأسماء ، ولن يوجدْ فى الكتاب ولا فى السنة شيء من ذلك أبدا ؛ وإنما يُوجد فيه النَّسخ فى وقتين ، بأن يُوجِب حكما ثم يحلّه ، وهذا لا تناقضَ فيه ، وتناقضُ الكلام لا يكون إلا فى إثبات ما نُفِيَ ، أو نَفْى ما أثبت ؛ بحيث يشترك المثبَتُ والمنفىّ فى الاسم والحدث والزمان والأفعال والحقيقة ؛ فلو كان الاسم حقيقة فى أحدها ، وفى الآخر مستعارا ، ونفى أحدها ، وأثبت الآخر لم يعدّ تناقضا .

هذا كلُّه فى الأسماء ، وأمّا المعانى وهو باب القياس ، فكلُّ مَنْ أوجد عِلّة وحرّرها ،

---

(١) سورة البقرة ٢٢٢ ، والأولى قراءة نافع وأبى عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم فى رواية حفص عنه ، والثانية قراءة حمزة والكسائى وعاصم فى رواية أبى بكر والمفضل ، وانظر تفسير القرطبى ٣ : ٨٨

(٢) وهذا الفصل ساقط من ت .

وأوجب بها حكماً من الأحكام ، ثم ادّعى تلك العلة بعينها فيما يأباه الحكم ، فقد تناقض فإن رام الفرق لم يُسمع منه ؛ لأنه في فرقه تناقض ، والزيادة في العلة نقص ، أو تقصير عن تحريرها في الابتداء ، وليس هذا على السائل .

وكل مسألةٍ يُسأل عنها فلا تخلو من أحد وجهين : إمّا أن يسأل فيما يستحق الجواب عنه أولا ، فأما المستحق للجواب فهو ما يمكن كونُه ويجوز ، وأما ما استحال كونه فلا يستحق جوابا ؛ لأن مَنْ علم أنه لا يجتمع القيام والقعود ، فسأل : هل يكون الإنسان قائما منتصباً جالسا في حال واحدة ؟ فقد أحال وسأل عن محال ، فلا يستحق الجواب . فإن كان لا يعرف القيام والقعود عُرِّف ، فإذا عرفَه فقد استحال عنده ما سأله .

قال : وقد رأيتُ كثيراً ممن يتعاطى العلم يُسأل عن المحال ولا يدرى أنه محال، ويجاب عنه والآفات تدخل على هؤلاء لقلّة علمهم بحق الكلام .

فصل

[في الأسباب الموهمة الاختلاف]

وللاختلاف أسباب :

الأول : وقوع المخبَرَ به على أحوال مختلفة وتطويرات شتى ، كقوله تعالى في خلق آدم إنه : ﴿ مِنَ تُرَابٍ ﴾[1] ، ومرة ﴿ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾[2] ، ومرة ﴿ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ ﴾[3] ، ومرة ﴿ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴾[4] ؛ وهذه الألفاظ مختلفة ومعانيها في أحوال مختلفة ،

(١) سورة آل عمران ٥٩
(٢) سورة الحجر ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣
(٣) سورة الصافات ١١
(٤) سورة الرحمن ١٤

لأنّ الصلصال غير الحمأ ، والحمأ غير التراب ؛ إلا أن مرجعها كلَّها إلى جوهر وهو التراب ، ومن التراب تدرّجت هذه الأحوال .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ ﴾ (١) وفى موضع : ﴿ تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ ﴾ (٢) ، والجانّ الصغير من الحيات ، والثعبان الكبير منها ، وذلك لأنّ خلقها خلْق الثعبان العظيم ، واهتزازها وحركاتها وخفتها كاهتزاز الجان وخفّته .

* * *

السبب الثانى : لاختلاف الموضوع ، كقوله تعالى : ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٤) مع قوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ (٥) . قال الحَليمىّ : فتحمل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل ، والثانية على ما يستلزم الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه . حمله غيرُه على اختلاف الأماكن ؛ لأن فى القيامة مواقفُ كثيرة ، فموضع يسأل ويناقش ، وموضع آخر يُرْحم ويُلطَف به ، وموضع آخر يعنف ويوبّخ ـ وهم الكفّار ـ وموضع آخر لا يعنف ـ وهم المؤمنون .

وقوله : ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٦) مع قوله : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (٧) . وقيل : المنفىّ كلامُ التلطّف والإكرام والمثبت سؤال التوبيخ والإهانة ، فلا تنافى .

وكقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ (٨) ، مع قوله : ﴿ يُضَاعَفُ لَهُمُ

---

(١) سورة الشعراء ٣٢

(٢) سورة القصص ٣١

(٣) سورة الصافات ٢٤

(٤) سورة الأعراف ٦

(٥) سورة الرحمن ٣٩

(٦) سورة البقرة ١٧٤

(٧) سورة الحجر ٩٢ ، ٩٣

(٨) سورة الشورى ٤٠ .

ٱلْعَذَابُ ﴾ [١] . والجواب أنّ التضعيف هنا ليس على حدّ التضعيف فى الحسنات ؛ بل هو راجع لتضاعيف مرتكَباتهم ؛ فكان لكلّ مرتكب منها عذاب يخصه ، فليس التضعيف من هذا الطريق على ما هو فى الطريق الآخر ؛ وإنما المراد هنا تكثيرُه بحسب كثرة المجترحات ؛ لأن السيئةَ الواحدة يضاعَف الجزاء عليها ، بدليل سياق تلك الآية ، وهو قوله : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَى عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أُولَٰئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَادُ هَٰؤُلَاءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّالِمِينَ . ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ [٢] فهؤلاء كذبوا على ربهم ، وصدّوا عن سبيله وبغَوْها عِوجا وكفروا ، فهذه مرتكبات عذبوا بكل مرتكب منها .

وكقوله : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [٣] مع قوله : ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [٤] ، فإن الأولى تقتضى أنهم كتموا كفرَهم السابق .

والجواب من وجهين : أحدهما أنّ للقيامة مواطن ففى بعضها يقع منهم الكذب ، وفى بعضها لا يقع كما سبق . والثانى أن الكذب يكون بأقوالهم [٥] ، والصدق يكون من جوارحهم ، فيأمرها الله تعالى بالنطق ، فتنطق بالصدق .

وكقوله : ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ [٦] مع قوله : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [٧] ، والجواب أن المراد : لا تكسب شرا ولا إثما ؛ بدليل سبب

---

(١) سورة هود ٢٠ (٢) سورة هود ١٨ ، ١٩

(٣) سورة الأنعام ٢٣ (٤) سورة النساء ٤٢

(٥) م : « أن يكون الكذب بأقوالهم » . (٦) سورة الأنعام ١٦٤

(٧) سورة البقرة ٢٨٦

النزول [١] ، أو ضمِّن معنى « تجنى » وهذه الآية اقتصر فيها على الشرّ والأخرى ذكر فيها الأمران ؛ ولهذا لمّا [٢] ذكر القسمين ذكر ما يميّز أحدهما عن الآخر ، وها هنا لما كان المراد ذكر أحدهما اقتصر عليه بـ « فعل » ولم يأت بـ « افتعل » .

ومنه قوله تعالى: ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ [٣] مع قوله: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [٤] ، يحكى عن الشيخ العارف [٥] أبي الحسن الشادلى رحمه الله أنه جمع بينهما ، فحمل الآية الأولى على التوحيد ، والثانية على الأعمال ، والمقام يقتضى ذلك ؛ لأنه قال بعد الأولى : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [٣] .

وقيل : بل الثانية ناسخة ؛ قال ابن المنيّر : الظاهر أن قوله: ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ [٣] إنما نُسِخَ حكمه لا فضلُه وأجره ؛ وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ بأن قال : «هو أن يطاعَ فلا يُعصى ، و يُذكر فلا ينسى ، و يشكر فلا يكفر» ، فقالوا : أينا يُطيق ذلك ؟ فنزلت ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [٤] ، وكان التكليف أولاً باستيعاب العمر بالعبادة بلا فَترة ولا نعاس ، كما كانت الصلاة خمسين، ثم صارت بحسب الاستطاعة خمساً، والاقتدار منزّل على هذا الاعتبار ، ولم ينحط عن درجاته .

---

(١) ذكر فى سبب نزول هذه الآية أن الكفار قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : ارجع يا محمد إلى ديننا، واعبد آلهتنا ، واترك ما أنت عليه، ونحن نتكفل لك بكل تباعة تتوقعها فى دنياك وآخرتك، فنزلت الآية .

وانظر تفسير القرطبي ٧ : ١٥٦

(٢) كلمة « لما » ساقطة من ت .

(٣) سورة آل عمران ١٠٢

(٤) سورة التغابن ١٦

(٥) هو أبو الحسن على بن عبد الله بن عبد الجبار الإدريسى أستاذ الطائفة الشادلية، من صوفية الإسكندرية توفى بصحراء عيذاب سنة ٦٥٦ (التاج ـ شدل) .

وقال الشيخ كمال الدين الزَّمْلَكانى[١] : وفى كون ذلك منسوخا نظر ، وقوله : ﴿ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ هو ﴿ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ إذ به أمر، فإن ﴿ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ الوقوف على أمره ودينِه . وقد قال بذلك كثير من العلماء . انتهى .

والحديث الذى ذكره ابن المنيّر فى تفسيره : ﴿ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾[٢] لم يثبت مرفوعا ؛ بل هو من كلام ابن مسعود ، رواه النّسائىّ وليس فيه قول الصحابة : « أيّنا يطيق ذلك » ونزول قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ .

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾[٣]، مع قوله فى أواخر السورة : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾[٤] ،فالأولى تفهم إمكانَ العدْل ، والثانية تنفيه .

والجواب أن المراد بالعدل فى الأولى العدل بين الأزواج فى توفية حقوقهن ؛ وهذا ممكِن الوقوع وعدمه، والمراد به فى الثانية الميلُ القلبى ،فالإنسان لا يملِك ميل قلبه إلى بعض زوجاته دون بعض ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يَقسم بين نسائه ثم يقول : « اللهم هذا قَسْمى فى ما أملك فلا تؤاخذنى بما لا أملك » ــ يعنى ميل القلب . وكان عمر يقول : « اللهم قلبى فلا أملكه ، وأما ما سوى ذلك فأرجو أن أعدِل » .

ويمكن أن يكون المراد بالعدل فى الثانية العدل التام ، أشار إليه ابن عطية .

وقد يحتاج الاختلاف إلى تقدير فيرتفع به الإشكال ، كقوله تعالى : ﴿ لاَ يَسْتَوِى

---

(١) هو الشيخ عبد الواحد بن عبد الكريم المعروف بابن الزملكانى المتوفى سنة ٦٥١ ، وصاحب كتاب التبيان فى علم البيان ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ، ومنه نسختان مخطوطتان بدار الكتب المصرية برقمى ٢٦٨ ، ٢٩ م بلاغة .

(٢) سورة آل عمران ١٠٢ (٣) سورة النساء ٣ (٤) سورة النساء ١٢٩

ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [1] ثم قال سبحانه : ﴿ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَاهِدِينَ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً ﴾ [1]، والأصل فى الأولى : وفضل الله المجاهدين على القاعدين من أولى الضرر درجة . والأصل فى الثانية : وفضل الله المجاهدين على القاعدين من الأصحاء درجات .

وممن ذكر أن المحذوف كذلك الإمام بدر الدين بن مالك [2] فى شرح " الخلاصة " فى الكلام على حذف النعت . وللزمخشرى فيه كلام آخر [3].

وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لاَ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَاءِ ﴾ [4] مع قوله : ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ﴾ [5] ، والمعنى : أمّرناهم وملّكناهم وأردنا منهم الصلاح فأفسدوا . والمراد بالأمر فى الأولى أنه لا يأمر به شرعاً ولكن قضاء ، لاستحالة أن يجرى فى مُلكه ما لا يريد ، وفرْق بين الأمر الكونىّ والدينىّ .

* * *

الثالث : لاختلافهما فى جهتَى الفعل ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [6] أضيف القتل إليهم على جهة الكسب والمباشرة ، ونفاه عنهم باعتبار التأثير ؛ ولهذا قال الجمهور : إنّ الأفعال مخلوقة لله تعالى مكتسبة للآدميين ، فنفىُ الفعل بإحدى الجهتين لا يعارضه إثباته بالجهة الأخرى .

---

(١) سورة النساء ٩٥

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ، بدر الدين بن جمال الدين الدمشقى ؛ المعروف بابن الناظم ؛ توفى سنة ٦٨٦ ، وشرح القصيدة المعروفة بالخلاصة فى النحو ، من نظم والده ، طبعت فى هلسنكفرس سنة ١٨٥١ م ، وانظر معجم المطبوعات ١ : ٢٣٤

(٣) انظر الكشاف ١ : ٢٢٢ ، ٢٢٣

(٤) سورة الأعراف ٢٨

(٥) سورة الإسراء ١٦

(٦) سورة الأنفال ١٧

وكذا قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ [١] ، أى مارميتَ خلقا إذ رميت كسبا . وقيل: إن الرميَ يشتمل على القبض والإرسال ، وهما بكسْب الرامى ، وعلى التبليغ والإصابة ، وهما بفعل الله عز وجلّ . قال ابن جرير الطبرى : [٢] وهى الدليل على أنّ الله خالقٌ لأفعال العباد ؛ فإنّ الله تعالى أضافه إلى نبيّه ثم نفاه عنه ، وذلك فعل واحد لأنه من الله تعالى التوصيل إليهم ، ومن نبيّه بالحذف والإرسال ، وإذا ثبت هذا لَزِم مثله فى سائر أفعال العباد المكتسبة ، فمن الله تعالى الإنشاء والإيجاد ، ومن الخلق الاكتساب بالقُوَى .

ومثله قوله تعالى : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ [٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [٤] ، فقيام الانتصاب لا ينافى القيام بالأمر ، لاختلافِ جهَتى الفعل .

* * *

الرابع : لاختلافهما فى الحقيقة والمجاز ، كقوله : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى ﴾ [٥] ، ﴿ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ﴾ [٦] ، وهو يرجع لقول المناطقة : الاختلافُ بالإضافة ، أى وترَى الناسَ سكارى بالإضافة إلى أهوال القيامة مجازا ، وماهم بسكارى بالإضافة إلى الخمر حقيقة .

ومثله فى الاعتبارين قوله تعالى : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [٧] وقوله : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ [٨] ، وقوله تعالى :

---

(١) سورة الأنفال ١٧
(٣) سورة النساء ٣٤ — (٤) سورة البقرة ٢٣٨
(٥) سورة الحج ٢ — (٦) سورة إبراهيم ١٧
(٧) سورة البقرة ٨ — (٨) سورة الأنفال ٢١ .
(٢) نقله عن التفسير ٩ : ١٣٥ (طبعة بولاق ١١ مع تصرف فى العبارة) .

﴿ وَتَرَاهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [١] ؛ فإنه لا يلزم من نفى النظر نفىُ الإبصار لجواز قولهم : « نظرت إليه فلم أبصره » .

* * *

الخامس : بوجهين واعتبارين ، وهو الجامع للمفترقات ، كقوله : ﴿ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ [٢] ، وقال : ﴿ خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [٣] ، قال قطرب : ﴿ فَبَصَرُكَ ﴾ [٢] ، أى علمك ومعرفتك بها قوية ، من قولهم : « بَصُر بكذا وكذا » أى علم ، وليس المراد رؤيةَ العين ، قال الفارسىّ : ويدل على ذلك قوله : ﴿ فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ ﴾ [٢] ، وصف البصر بالحدّة .

وكقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ﴾ [٤] ، مع قوله : ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ ﴾ [٥] ، فقيل : يجوز أن يكون معناه : ويذرك وآلهتك ، إن ساغ لهم ، ويكون إضافة الآلهة إليه ملكا كان يعبد فى دين قومه ، ثم يدعوهم إلى أن يكون هو الأعلى ، كما تقول العرب : موالى من فوق وموالى من أسفل ، فيكون اعتقادهم فى الآلهة مع فرعون أنها مملوكة له ، فيحسن قولهم : « وآلهتك » .

وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [٦] ، مع قوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [٧] فقد يُظَنّ أن الوجل خلافُ

---

(١) سورة الأعراف ١٩٨
(٢) سورة ق ٢٢
(٣) سورة الشورى ٤٥
(٤) سورة الأعراف ١٢٧
(٥) سورة النازعات ٢٤
(٦) سورة الرعد ٢٨
(٧) سورة الأنفال ٢

الطمأنينة ، وجوابه أنّ الطمأنينة إنما تكون بانشراح الصدر بمعرفة التوحيد ، والوجل يكون عند خوف الزيغ والذهاب عن الهدى فتوجَل القلوب لذلك . وقد جمع بينهما فى قوله : ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [1] ، فإن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدهم ووثقوا به ، فانتفى عنهم الشك .

وكقوله : ﴿ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [2] وفى موضع ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [2] ، وأجيب بأنه باعتبار حال المؤمن والكافر ، بدليل : ﴿ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَافِرِينَ عَسِيرًا ﴾ [3] .

وكقوله : ﴿ بِأَلْفٍ مِنَ ٱلْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [4] وفى آية أخرى : ﴿ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ ٱلْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ ﴾ [5] ، قيل إنّ الألف أردفهم بثلاثة آلاف ، وكان الأكثرُ مددا للأقل ، وكان « الألف مردَفين » بفتحها .

وكقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ إِلَى ٱلسَّمَاءِ ﴾ [6] ، وفى آية أخرى : ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَاهَا ﴾ [7] ، ولا تنافيَ بينهما ؛ فالأول [8] دالّ على أنّ الأرضَ وما فيها خلقت [9] قبل السماء ، وذلك صحيح ، ثم دُحيت الأرض بعد خلق السماء ، و بذلك تتفق معانى الآيات فى سورة القمر والمؤمن والنازعات .

---

(١) سورة الزمر ٢٣
(٢) سورة المعارج ٤
(٣) سورة الفرقان ٢٦
(٤) سورة الأنفال ٩
(٥) سورة آل عمران ١٢٤
(٦) سورة البقرة ٢٩
(٧) سورة النازعات ٣٠
(٨) كذا فى ط ، وفى ت : « فالأول دل » ، وفى م : « فالأولى دات »
(٩) فى ط : « خلق »

وكقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [١]، وقوله : ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ . وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِىَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ ﴾ [٢] وذلك يبلغ ثمانية أيام . والجواب أن المراد بقوله : ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ مع اليومين المتقدمين ، ولم يرد بذكر « الأربعة » غير ما تقدم ذكره ؛ وهذا كما يقول الفصيح : « سرت من البصرة إلى بغداد فى عشرة أيام » ، « وسرت إلى الكوفة فى ثلاثة عشر يوما » ولا يريد سوى العشرة ، بل يريد مع العشرة ثلاثة ، ثم قال تعالى : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ ﴾ [٣] ، وأراد سوى الأربعة ، وذلك لا مخالفة فيه : لأن المجموع يكون ستة .

ومنه قوله تعالى فى السجدة : ﴿ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ [٤] ، بلفظ « الذى » على وصف العذاب ، وفى سبأ ﴿ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِى ﴾ [٥] بلفظ « التى » على وصف النار ، وفيه أربعة أوجه : أحدُها أنه وصف العذاب فى السجدة لوقوع « النار » موقع الضمير الذى لا يوصف ، وإنما وقعت موقع الضمير لتقدم إضمارها ، مع قوله : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ ٱلنَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا ﴾ [٤] ، فحق الكلام : « وقيل لهم ذوقوا عذابها » ، فلما وضعها موضع المضمر الذى لا يقبل الوصف

---

(١) سورة النازعات ٣٠
(٢) سورة فصلت ٩ — ١٢
(٣) سورة فصلت ١٢
(٤) سورة السجدة ٢٠
(٥) سورة سبأ ٤٢

عدل إلى وصف العذاب ، وأما فى « سبأ » فوصَفَها لعدم المانع من وصفها . والثانى أن الذى فى « السجدة » وصف النار أيضا ، وذُكِّر حملاً على معنى الجحيم والحريق . والثالث أنّ الذى فى « السجدة » فى حق من يقرّ بالنار ويجحد العذاب ، وفى « سبأ » فى حقّ من يجحد أصل النار . والرابع أنه إنما وصف العذابَ فى السجدة لأنّه لما تقدم ذكر النار مضمرا ومظهرا عَدَل إلى وصف العذاب ، ليكون تلوينا للخطاب ، فيكون أنشطَ للسامع بمنزلة العدول من الغيبة إلى الخطاب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ تَتَوَفَّاهُمُ ٱلْمَلَائِكَةُ ﴾ (٢) ، وبين قوله : ﴿ قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ﴾ (٣) ، وبين قوله : ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ ﴾ (٤) ، ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّاكُم بِٱلَّيْلِ ﴾ (١) . وجمع البغوىّ بينها ، لأن توفِّى الملائكة بالقبض والنزع ، وتوَفِّىَ ملك الموت بالدعاء والأمر ، يدعو الأرواح فتجيبه ، ثم يأمر أعوانه بقبضها ، وتوفِّى الله سبحانه خلْق الموت فيه .

ومنه قوله تعالى فى البقرة : ﴿ فَٱتَّقُوا ٱلنَّارَ ﴾ (٥) ، وفى سورة التحريم : ﴿ نَاراً ﴾ (٦) ، بالتنكير ، لأنها نزلت بمكة قبل آية البقرة ، فلم تكن النار التى وقودها الناس والحجارة معروفة فنكّرها ، ثم نزلت آيةُ البقرة بالمدينة مشاراً بها إلى ماعرفوه أولا .

وقال فى سورة البقرة : « ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَداً آمِناً ﴾ (٧) ، وفى سورة إبراهيم : ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ آمِناً ﴾ (٨) لأنه فى الدعوة الأولى كان مكاناً ، فطلب منه أن يجعله بلداً آمنا ، وفى الدعوة الثانية كان بلدا غير آمن فعرّفه وطلب له الأمن ؛ أو كان بلدا آمنا وطلب

---

(١) سورة الأنعام ٦٠
(٢) سورة النحل ٢٨
(٣) سورة السجدة ١١
(٤) سورة الزمر ٤٢
(٥) سورة البقرة ٢٤
(٦) سورة التحريم ٦
(٧) سورة البقرة ١٢٦
(٨) سورة إبراهيم ٣٥

ثبات الأمن ودوامه ، وكون سورة البقرة مدنية وسورة إبراهيم مكّية لا ينافى هذا ؛ لأن الواقع من إبراهيم كونه على الترتيب المذكور ، والإخبار عنه فى القرآن على غير ذلك الترتيب . أو لأن المكّىّ منه ما نزل قبل الهجرة فيكون المدنىّ متأخراً عنها، ومنه ما نزل بعد فتح مكة فيكون متأخراً عن المدنى ، فلم قلتم : إن سورة إبراهيم من المكى الذى نزل قبل الهجرة !

فصل

[فى الإجابة عن بعض الاستشكالات]

ومما استشكلوه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴾(١) ، فإنه يدلّ على حصر المانع من الإيمان فى أحد هذين الشيئين ، وقد قال تعالى فى الآية الأخرى : ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَراً رَسُولاً ﴾(٢) ، فهذا حصر فى ثالث غيرهما .

وأجاب ابن عبد السلام بأن معنى الآية : وما منع الناس أن يؤمنوا إلا إرادةُ أن تأتيهم سنّةٌ من الخسف وغيره ، ﴿ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ فى الآخرة ، فأخبر أنه أرادَ أن يصيبَهم أحد الأمرين . ولا شكّ أن إرادة الله مانعة من وقوع ما ينافى المراد ؛فهذا حصر فى السبب الحقيقى ؛ لأنّ الله هو المانع فى الحقيقة . ومعنى الآية الثانية : ﴿ وَمَا مَنَعَ

---

(١) سورة الكهف ٥٥ (٢) سورة الإسراء ٩٤

﴿ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ إلا استغراب بَعْثِه بَشرا رسولا، لأن قولَهم ليس مانعا من الإيمان ؛ لأنه لا يصلح لذلك ؛ وهو يدلّ على الاستغراب بالالتزام ، وهو المناسب للمانعيــة ، واستغرابهم ليس ما نعا حقيقيا بل عاديا ، لجواز خلوّ الإيمان معــه ، بخلاف إرادة الله تعــالى ، فهذ حصر فى المانع العادى ، والأولى حَصْرٌ فى المانع الحقيقى ، فلا تنافى . انتهى .

وقوله : « ليس مانعا من الإيمان » فيــه نظر ، لأن إنــكارَهم بعثه بشرا رسولا كفر مانع من الإيمان ، وفيه تعظيم لأمر النبى صلى الله عليه وسلم و إنّ إنــكارهم بعثته مانعٌ من الإيمان .

فصل

[فى وقوع التعارض بين الآية والحديث]

وقد يقع التعارض بين الآية والحديث ، ولا بأس بذ كر شىء للتنبيه لأمثاله ؛ فمنه قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ (١) وقد صح أنه شُجّ يوم أحد .

وأجيب بوجهين :

أحدها : أنّ هذا كان قبل نزول هــذه الآية ؛ لأن غزوة أحد كانت سنة ثلاث من الهجرة ، وسورة المائدة من أواخر ما نزل بالمدينة .

والثانى : بتقدير تسليم الأخــير ، فالمراد العصمة من القتل . وفيه تنبيه على أنه يجب عليه أن يحتمل كل ما دون النفس من أنواع البلاء فما أشد تــكليف الأنبياء !

---

(١) سورة المائدة ٦٧

ومنه قوله تعالى : ﴿ أُدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [١] مع قوله صلى الله عليه وسلم: « لن يدخلَ أحدُكم الجنة بعمله » .

وأجيب بوجهين :

أحدهما ـ ونقل عن سفيان وغيره ـ كانوا يقولون : النجاةُ من النار بعفو الله، ودخول الجنة برحمته [٢] ، وانقسام المنازل والدرجات بالأعمال ، ويدل له حديث أبى هريرة : « إن أهلَ الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم » . رواه الترمذىّ .

والثانى : أنّ الباء فى الموضعين مدلولها مختلف ، ففى الآية باء المقابلة ، وهى الداخلة على الأعراض ؛ وفى الحديث للسببية ؛ لأن المعطِى بعوض قد يعطى مجانا ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب . ومنهم مَنْ عكس هـذا الجواب وقال : الباء فى الآية للسببية ، وفى الحديث للعوض ، وقد جمع النبى صلى الله عليه وسلم بقوله : « سددوا وقاربوا واعلموا أن أحـداً منكم لن ينجوَ بعمله » ، قالوا : ولا أنت يارسول الله ؟ قال : « ولا أنا إلا أن يتغمدّنى الله برحمته » . ومنه قوله تعـالى مخبرا عن خلق السموات والأرض وما بينهما : ﴿ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [٣] فإنه يقتضى أنْ يكون يوما من أيام الجمعة بَقِىَ لم يخلق فيه شىء . والظاهر من الأحاديث الصّحاح أن الخلق ابتدأ يوم الأحـد وخلق آدم يوم الجمعة آخر الأشياء ، فهذا يستقيم مع الآية الشريفة ؛ ووقع فى صحيح مسلم أن الخلق ابتـدأ يوم السبت ، فهذا بخلاف الآية ؛ اللهم إلّا أن يكون أراد فى الآية الشريفـة جميعَ الأشياء غير آدم ، ثم يكون يوم الجمعة هو الذى لم يخلق فيه شىء مما بين السماء والأرض ، لأن آدم حينئذ لم يكن فيما بينهما .

---

(١) سورة النحل ٣٢ (٢) م : « برحمة الله » .
(٣) سورة الفرقان ٥٩ : ﴿ اللهُ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فى سِتَةِ أَيَّامٍ ﴾

النوع السادس والثلاثون
معرفة المحكم من المتشابه

قال الله تعالى : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [1] ، قيل : ولا يدلّ على الحصر فى هذين الشيئين ، فإنه ليس فيه شيء من الطرق الدالة عليه ، وقد قال : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [2] والمتشابه لا يرجّى بيانه ، والمحكم لاتوقف معرفته على البيان .

وقد حكى الحسين بن محمد بن حبيب النيسابورى فى هذه المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : أنّ القرآن كلّه محكم ؛ لقوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾ [3] .

والثانى : كله متشابه لقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾ [4] .

والثالث — وهو الصحيح — أن منه محكماً ومنه متشابهاً ، لقوله تعالى : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ [5] .

* * *

فأما المحكم فأصله لغة المنع ؛ تقول : أحكمت بمعنى رددت . ومنعت ، والحاكم لمنعه الظالم من الظلم ، وحَكَمة اللجام هى التى تمنع الفرس من الاضطراب .

وأما فى الاصطلاح فهو ما أحكمته بالأمر والنهى و بيان الحلال والحرام .

---

(١) سورة آل عمران ٧
(٢) سورة النحل ٤٤
(٣) سورة هود ١
(٤) سورة الزمر ٢٣
(٥) سورة آل عمران ٧

وقيل : هو مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [١] .

وقيل : هو الذى لم يُنسخ لقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ [٢] وقوله : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ... ﴾ [٣] إلى آخر الآيات . وهى سبعة عشر حكما مذكورة فى سورة الأنعام وفى سورة بنى إسرائيل .

وقيل : هو الناسخ .

وقيل : الفرائض والوعد والوعيد .

وقيل : الذى وعد عليه ثوابا أو عقابا، وقيل الذى تأويله تنزيله بجعل القلوب تعرفه عند سماعه ، كقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [٤] و ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [٥] .

وقيل : مالا يحتمل فى التأويل إلا وجها واحدا .

وقيل : ما تكرر لفظه .

* * *

وأما المتشابه فأصلُه أن يشتبه اللفظ فى الظاهر مع اختلاف المعانى ، كما قال تعالى فى وصف ثمر الجنة : ﴿ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا ﴾ [٦] ، أى متفِق المناظر ، مختلف الطّعوم ، ويقال للغامض : متشابِه ، لأن جهة الشبه فيه كما تقول لحروف التهجّى . والمتشابِه مثل المشكِل ، لأنه أشكل ، أى دَخَل فى شكل غيره وشاكله . واختلفوا فيه ، فقيل : هو المشتَبه الذى يُشبِه بعضُه بعضا . وقيل : هو المنسوخ الغير المعمول به . وقيل : القصص والأمثال . وقيل : ما أمرت أن تؤمن به وتكِل علمَه إلى عالِمه . وقيل : فواتحُ السور . وقيل :

---

(١) سورة البقرة ٤٣
(٢) سورة الأنعام ١٥١
(٣) سورة الإسراء ٢٣
(٤) سورة الإخلاص ١
(٥) سورة الشورى ١١
(٦) سورة البقرة ٢٥

مالا يُدْرَى إلا بالتأويل ، ولا بد من صرْفه إليـه ؛ كقوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ (١) و ﴿ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ (٢) . وقيل : الآيات التى يذكر فيها وقت الساعة ، ومجىءُ الغيث ، وانقطاع الآجال ؛ كقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ (٣) . وقيل : ما يحتمل وجوها ، والمحكَم ما يحتمل وجها واحدا . وقيل : مالا يستقل بنفسه ، إلا بردِّه إلى غيره . وقيل : غير ذلك . وكلّها متقارب .

وفصل الخطاب فى ذلك أنّ الله سبحانه قسم الحقّ بين عباده ، فأولاهم بالصواب من عبر بخطابه عن حقيقة المراد ؛ قال سبحانه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (٤) ثم قال: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ (٥) أى على لسانك وألسنة العلماء من أمّتك ، وكلام السلف راجعٌ إلى المشتبه بوجه لا إلى المقصود المعبّر عنه بالمتشابه فى خطابه ، لأنّ المعانى إذا دقّت تداخلت وتشابهت على من لا عِلم له بها ؛ كالأشجار إذا تقارب بعضها من بعض تداخلت أمثالها (٦) واشتبهت ؛ أى على مَنْ لم يمعن النظر فى البحث عن منبعَث كلٍّ فن منها ، قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ ﴾ (٧) إلى قوله : ﴿ مُتَشَابِهاً ﴾ ، وهو على اشتباكه غير متشابه . وكذلك سياق معانى القرآن العزيز قد تتقارب المعانى ويتقدم الخطاب بعضُه على بعض ، ويتأخر بعضُه عن بعض ؛ لحكمة الله فى ترتيب الخطاب والوجود ، فتشتبك المعـانى وتشكل إلاّ على أولى الألباب ، فيقال فى هذا الفن متشابه بعضه ببعض . وأما المتشابه من القرآن العزيز فهو يشابه بعضه بعضا فى الحق والصدق والإعجاز والبشارة والنذارة وكلّ ما جاء به وأنه من

---

(١) سورة القمر ١٤

(٢) سورة الزمر ٥٦

(٣) سورة لقمان ٣٤

(٤) سورة النحل ٤٤

(٥) سورة القيامة ١٩

(٦) م : « أمثالها » تحريف .

(٧) سورة الأنعام ١٤١

عندالله ، فذمّ سبحانه الذين يتبعون ما تشابه منه عليهم افتتانا وتضليلا ، فهم بذلك يتّبعون ما تشابه عليهم تناصرا وتعاضدا للفتنة والإضلال .

* * *

تفريعات

الأول : الأشياء التي يجب ردُّها عند الإشكال إلى أصولها .

فيجب ردُّ المتشابهات فى الذات والصفات إلى محكم ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (١) .

ورد المتشابهات فى الأفعال إلى قوله : ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ﴾ (٢) .

وكذلك الآيات الموهمة نسبة الأفعال لغير الله تعالى من الشيطان والنفس ترد إلى محكم قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً ﴾ (٣) .

وما كان من ذلك عن تنزل الخطاب أو ضرب مثال أو عبارة عن مكان أو زمان أو معيّة ، أو ما يوهم التشبيه، فمحكَم ذلك قوله :﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ (٥) .

ومنه ضرب فى تفصيل ذكر النبوة ووصف إلقاء الوحى ، ومحكمُه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (٦) وقوله : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ (٧) .

ومنه ضرب فى الحلال والحرام ، ومن ثم اختلف الأئمة فى كثير من الأحكام بحسب فهمهم لدلالة القرآن .

---

(١) سورة الشورى ١١
(٢) سورة الأنعام ١٤٩ ،
(٣) سورة الأنعام ١٢٥
(٤) سورة النحل ٦٠
(٥) سورة الإخلاص ١
(٦) سورة الحجر ٩
(٧) سورة النجم ٣

ومنه شيء يُتقارب فيه بين اللَّمتين : لَمّة المَلَك ولَمّة الشيطان لعنه الله ، ومحكَم ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَانِ ... ﴾ [1] الآية ، ولهذا قال عقبه : ﴿ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [1] ، أى عندما يلقى العدو الذى لا يأمر بالخير بل بالشر والإلباس .

ومنه الآيات التى اختلف المفسرون فيها على أقوال كثيرة تحتملها الآية ، ولا يقطع على واحد من الأقوال ، وأنّ مراد الله منها غير معلوم لنا مفصّلا بحيث يقطع به .

* * *

الثانى : أنّ هذه الآية من المتشابه ــ أعنى قوله : ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [2] ... الآية من حيث تردّد الوقف فيها بين أن يكون على ﴿ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ وبين أن يكون على ﴿ وَٱلرَّاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، وتردّد الواو فى ﴿والرَّاسِخُونَ﴾ بين الاستئناف والعطف ، ومن ثم ثار الخلاف فى ذلك .

فمنهم من رجّح أنها للاستئناف ، وأن الوقف على ﴿ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ وأنّ الله تعبّد من كتابه بما لا يعلمون ــ وهو المتشابه ــ كما تعبّدهم من دينه بما لا يعقلون ــ وهو التعبدات ــ ولأن قوله : ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ متردّد بين كونه حالا فضلة ، وخبرا عمدة . والثانى أوْلَى .

ومنهم من رجّح أنها للعطف ؛ لأنّ الله تعالى لم يكلّف الخلق بما لا يعلمون ؛ وضعّف الأول ، لأن الله لم ينزل شيئا من القرآن إلا لينتفع به عباده ؛ ويدلّ به على معنًى أراده ، فلو كان المتشابه لا يعلمه غير الله [3] للزمنا ، ولا يسوغ لأحد أن يقول : إن رسول الله

---

(١) سورة النحل ٩٠ .

(٢) سورة آل عمران ٧

(٣) ت ط : « غيره » .

صلى الله عليه وسلم لم يعلم المتشابه ؛ فإذا جاز أن يعرفه الرسول مع قوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ﴾ جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته ، والمفسِّرون من أمته . ألا ترى أن ابن عباس كان يقول : أنا من الراسخين فى العلم ؛ ويقول عند قراءة قوله فى أصحاب الكهف : ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾ [1] : أنا من أولئك القليل .

وقال مجاهد فى قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾: يعلمونه و ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ ، ولو لم يكن للراسخين فى العلم حظّ من المتشابه إلا أن يقولوا : ﴿آمَنَّا﴾ لم يكن لهم فضل على الجاهل ؛ لأن الكلّ قائلون ذلك ، ونحن لم نر المفسرين إلى هذه الغاية توقَّفوا عن شىء من القرآن فقالوا : هو متشابه لا يعلمه إلا الله ، بل أمرّوه على التفسير ، حتى فسروا الحروف المقطعة.

فإن قيل : كيف يجوز فى اللغة أن يعلم الراسخون ، والله يقول : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ ، و إذا أشركهم فى العلم انقطعوا عن قوله : ﴿يَقُولُونَ﴾ لأنه ليس هنا عطف حتى يوجب للراسخين فعلين !

قلنا : إن ﴿يَقُولُونَ﴾ هنا فى معنى الحال ، كأنه قال : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ قائلين آمنا ؛ كما قال الشاعر [2] :

الرِّيحُ تبكى شَجْوَهَا ... وَالْبَرْقُ يَلْمَعُ فى غَمَامَهْ

أى لامعاً .

وقيل : المعنى : « يعلمون ويقولون » ، فحذف واو العطف ، كقوله : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ [3] ؛ والمعنى : يقولون : علمنا وآمنا ؛ لأن الإيمان قبل العلم مُحال

(١) سورة الكهف ٢٢

(٢) هو ابن مفرغ الحميرى ، وانظر الأغانى ١٧ : ٥٥ (طبعة الساسى)

(٣) سورة القيامة ٢٢

إذ لا يتصور الإيمان مع الجهل . وأيضا لو لم يعلموها لم يكونوا من الراسخين ، ولم يقع الفرق بينهم و بين الجهال .

* * *

الثالث : ومن هـذا الخلاف نشأ الخلاف فى أنه : هل فى القرآن شىء لا تعلم الأمة تأويله ؟ قال الرّاغب فى مقدمة تفسيره : وذهب[1] عامة المتكلّمين إلى أن كلَّ القرآن يجب أن يكون معلوما ، وإلا لأدى[2] إلى إبطال فائدة الانتفاع به ، وحملوا قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ بالعطف على قوله : ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ يَقُولُونَ ﴾ جملة حالية .

قال : ذهب كثير من المفسّرين إلى أنه يصح أن يكون فى القرآن بعضُ مالا يَعلم تأويلَه إلا الله ، قال ابن عباس : أنزلَ الله القرآن على أربعة أوجه : حلال وحرام ، ووجه لا يسع أحدا جهالته ، ووجه تعرفه العرب ، ووجه تأويلٌ لا يعلمه إلا الله .

وقال بعضهم : المتشابه اسم لمعنيَيْن :

أحدهما : لما التَبس من المعنى لدخول شبهة بعضه فى بعض ، نحو قوله : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ... ﴾[3] الآية .

والثانى : اسم لمـا يوافق بعضُه بعضا ، ويصدّقه قوله تعـالى : ﴿ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ ... ﴾[4] الآية .

فإنْ كان المراد بالمتشابه فى القرآن الأول فالظاهر أنه لا يمكنهم الوصول إلى مراده ، وإن جاز أن يطلعهم عليه بنوع من لطفه ؛ لأنه اللطيف الخبير . وإن كان المراد الثانى جاز أن يعلموا مراده .

* * *

---

(١) هو الراغب الأصفهانى ؛ صاحب المفردات ومحاضرات الأدباء ، ذكر تفسيره صاحب كشف الظنون .

(٢) ت: « أدى »

(٣) سورة البقرة ٧٠

(٤) سورة الزمر ٢٣ .

الرابع : قيل : ما الحكمة فى إنزال المتشابه ممن أراد لعباده البيانَ والهدى. ؟

قلنا : إن كان ممن يمكن علمه فله فوائد :

منها : ليحثّ العلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه ، والبحث عن دقائق معانيه ،فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القُرب، وحذرا مما قال المشركون: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ ﴾[1]، وليمتحنهم ويثيبهم كما قال : ﴿ وَهُوَ الذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ... ﴾[2] الآية. وقوله : ﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾[3] فنبههم على أن أعلى المنازل هو الثواب ، فلو كان القرآن كلُّه محكما لا يحتاج إلى تأويل لسقطت المِحنة ، وبَطَل التفاضل ،واستوت منازِل الخلق ، ولم يفعل الله ذلك ، بل جعل بعضَه محكما ليكون أصلا للرجوع إليه ، وبعضَه متشابها يحتاج إلى الاستنباط والاستخراج وردّه إلى المحكم ، ليستحقّ بذلك الثواب الذى هو الغرض ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾[4] .

ومنها : إظهار فضل العالِم على الجاهل ، ويستدعيه علمُه إلى المزيد[5] فى الطلب فى تحصيله ، ليحصل له درجةُ الفضل ، والأنفسُ الشريفة تتشوفُ لطلب العلم وتحصيله .

وأمّا إن كان ممن لا يمكن عِلْمه فله فوائد :

منها : إنزاله ابتلاء وامتحانا بالوقف فيه والتعبّد بالاشتغال من جهة التلاوة وقضاء فرضها ، وإن لم يقفوا على ما فيها من المراد الذى يجب العمل به ، اعتبارا بتلاوة المنسوخ من

---

(١) سورة الزخرف ٢٢
(٢) سورة الروم ٢٧
(٣) سورة سبأ ٤
(٤) سورة آل عمران ١٤٢ .
(٥) م : « المتزايد » .

القرآن وإن لم يجز العمل بما فيه من المحكم . ويجوز أن يمتحنهم بالإيمان بها حيث ادّعوا وجوب رعاية الأصلح .

ومنها : إقامة الحجة بها عليهم ؛ وذلك إنما نزل بلسانهم ولغتهم ، ثم عجزوا عن الوقوف على ما فيها مع بلاغتهم وإفهامهم ؛ فيدلّ على أن الذى أعجزهم عن الوقوف هو الذى أعجزهم عن تكرر الوقوف عليها، وهو الله سبحانه !

* * *

الخامس : أثار بعضهم سؤالا ، وهو : هل للمحكم مزيّة على المتشابه بما يدل عليه ، أو هما سواء ؟ والثانى خلاف الإجماع ، والأول ينقض أصلكم أن جميع كلامه سبحانه سواء ، وأنه نزل بالحكمة !

وأجاب أبو عبد الله محمد بن أحمد البكراباذى بأن المحكَم كالمتشابِه من وجه، ويخالفه من وجه ، فيتفقان فى أنّ الاستدلال بهما لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع ، وأنه لا يختار[1] القبيح . ويختلفان فى أن المحكم بوضع اللغة لا يحتمل إلا الوجه الواحد ، فمن سمعه أمكنه أن يستدل به[2] فى الحال ، والمتشابه يحتاج إلى ذكر مُبْتَدأ ونظر مجدّد عند سماعه ليحمله على الوجه المطابق ؛ ولأن المحكم أصْل ، والعلمَ بالأصل أسبق ، ولأن المحكم يُعلم مفصّلا ، والمتشابه لا يعلم إلا مجملا .

فإن قيل : إذا كان المحكَم بالوضع كالمتشابِه ، وقد قلتُم إنّ من حق هذه اللغة أن يصحّ فيها الاحتمال ويسوغ التأويل ، فبماذا يُميّز المحكم فى أنّه لا بدّ له من مزية ، سيما والناس قد اختلفوا فيهما كاختلافهم فى المذاهب ، فالمحكم عند السُّنِّىّ متشابه عند القَدَرِىّ ؟
فالجواب أنّ الوجه الذى أوردته[3] يلجئُ إلى الرجوع إلى العقول فيما يتعلق

---

(١) ساقطة من ت
(٢) ساقطة من ت
(٣) ت : « أردته » .

بالتفريد والتنزيه ، فإن العلم بصحة خطابه يفتقر إلى العلم بحكمته ، وذلك يتعلق بصفاته ، فلا بدّ من تقدم معرفتـه ليصح له مخرج كلامه ، فأما فى الـكلام فيما يدلّ على الحلال والحرام فلا بدّ من مزية للمحكَم ، وهو أن يدلّ ظاهرهُ على المراد أو يقتضى بانضمامه أنه مما لا يحتمل الوجهَ الواحد .

وللمحـكم فى باب الحِجاَج عند غير المخالف مزية ، لأنه يمـكن أن يبين له أنه مخالف للقرآن ، وأنّ ظاهر المحـكَم يدل على خلاف ما ذهب إليه ، وإن تمسّك بمتشابه القرآن ، وعَدَل عن محكَمه لما أنه تمسَّك بالشبه العقلية وعدل عن الأدلّة السمعيـة ، وذلك لُطْف وبعث على النظر ، لأن المخالف المتديّن يؤثر ذلك ليتفـكر فيه ويعمل ، فإنّ اللغة وإن توقفت محتملة ، ففيهـا ما يدل ظاهرُه على أمرٍ واحد ، وإن جاز صرفُه إلى غيره بالدليل، ثم يختلف، ففيـه ما يـكره صرفه لاستبعاده فى اللغـة .

النوع السابع والثلاثون
فى حكم الآيات المتشابهات الواردة فى الصفات

وقد اختلف الناس فى الوارد منها فى الآيات والأحاديث على ثلاث فرق :

أحدُها : أنّه لا مدخلَ للتأويل فيها ؛ بل تجرى على ظاهرها ، ولا تُؤوِّل شيئاً منها ، وهم المشبّهة .

والثانى: أنّ لها تأويلا ، ولكنا نمسك عنه ، مع تنزيه اعتقادنا عن الشَّبه والتعطيل ، ونقول : لا يعلمه إلا الله ؛ وهو قول السّلف .

والثالث : أنها مؤولة ، وأوّلوها على ما يليق به .

والأول باطل ، والأخيران منقولان عن الصحابة ، فنقل الإمساكُ عن أم سلمة أنها سئلت عن الاستواء فقالت : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بِدْعة . وكذلك سئل عنه مالك فأجاب بما قالته أمّ سلمة ، إلاّ أنه زاد فيها أن مَنْ عاد إلى هذا السؤال عنه أضرب عنقه . وكذلك سئل سفيان الثورى فقال : أفهم من قوله : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[1] ماأفهم من قوله : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[2] . وسُئِل الأوزاعىّ عن تفسير هذه الآية فقال : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[1] كما قال : وإنى لأراك ضالا . وسئل ابن رَاهويه عن الاستواء : أقائم هو أم قاعد ؟ فقال : لا يملّ عن القيام حتى يقعد ، ولا يملّ عن القعود حتى يقوم ، وأنت إلى غير هذا السؤال أحوج .

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : وعلى هذه الطريقة مضى صدر الأمة وسادتها ،

---

(١) سورة طه ٥ (٢) سورة فصلت ١١

و إياها اختار أئمة الفقهاء، وقادتها ، و إليها دعا أئمة الحديث وأعلامه ، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها و يأباها .

وأفصح الغزاليّ عنهم فى غير موضع بتهجين ما سواها حتى ألجم آخرا فى " إلجامه " كلّ عالم أو عامىّ عما عداها .

قال : وهو كتاب " إلجام العوام عن علم الكلام " [1] آخر تصانيف الغزالى مطلقا ، أو آخر تصانيفه فى أصول الدين ، حثّ فيه على مذاهب السلف ومَنْ تبعهم .

وممن نُقِل عنه التأويل علىّ وابن مسعود وابن عباس وغيرهم .

وقال الغزالىّ فى كتاب " التفرقة بين الإسلام والزندقة " [2] : إن الإمامَ أحمد أوّل فى ثلاثة مواضع [3] ، وأنكر ذلك عليه بعضُ المتأخرين .

قلت : وقد حَكَى ابن الجوزى عن القاضى أبى يعلى تأويل أحمد فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ [4] ، قال : وهل هو إلا أمره ، بدليل قوله : ﴿ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾ [5] !

واختار ابن بَرْهان [6] وغيره من الأشعرية التأويلَ ، قال : ومنشأ الخلاف بين

---

(١) طبع فى المطبعة الأعلامية بمصر سنة ١٣٠٣ ؛ وانظر ص ٣٣ وما بعدها .

(٢) طبع باسم فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة بمطبعة الترقى بمصر سنة ١٣١٩ ؛

(٣) النص كما فى كتابه : « سمعت الثقات من أئمة الحنابلة ببغداد يقولون : إن أحمد بن حنبل رحمه الله صرح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط ؛ أحدها قوله صلى الله عليه وسلم : « الحجر الأسود يمين الله فى الأرض » . والثانى قوله صلى الله عليه وسلم : « قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن » . والثالث قوله صلى الله عليه وسلم : « إنى لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن » . وانظر ص ٤٣ .

(٤) سورة الأنعام ١٥٨ (٥) سورة النحل ٣٣

(٦) هو أبو الفتح أحمد بن على بن برهان الشافعى ؛ أحد علماء الأصول ، وصاحب كتاب البسيط والوجيز ، توفى سنة ٥٢٠ .

الفريقين : أنه هل يجوز فى القرآن شىء لا يُعلم معناه ؟ فعندهم يجوز ، فلهذا منعوا التأويل ، واعتقدوا التنزيهَ على ما يعلمه الله .

وعندنا لا يجوز ذلك ، بل الراسخون يعلمونه .

قلت : وإنما حَمَلهم على التأويل وجوبُ حملِ الكلام على خلاف المفهوم من حقيقته لقيام الأدلة على استحالة المتشابه والجسمية فى حق البارئ تعالى ، والخوض فى مثل هذه الأمور خطرُه عظيم ، وليس بين المعقول والمنقول تغاير فى الأصول ، بل التغاير إنما يكون فى الألفاظ ، واستعمال المجاز لغة العرب . وإنما قلنا لا تغايرَ بينهما فى الأصول لما علم بالدليل أنّ العقل لا يكذِّبَ ما ورد به الشرع ، إذ لا يردُ الشرعُ بما لا يفهمه العقل ، إذ هو دليلُ الشرع وكونه حقا ، ولو تُصُوِّر كذب العقل فى شىء لتصوِّر كذبه فى صدق الشرع ، فمن طالت ممارسته العلوم ، وكثر خوضُه فى بحورها أمكنه التلفيقُ بينهما ؛ لكنه لا يخلو من أحد أمرين ، إما تأويلٌ يبعد عن الأفهام ، أو موضع لا يتبين فيه وجهُ التأويل لقصور الأفهام عن إدراك الحقيقة ، والطمع فى تلفيق كلّ ما يرد مستحيل[1] المرام ، والمردّ إلى قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾[2] .

ونحن نجرى فى هذا الباب على طريق المؤولين ، حاكين كلامَهم .

* * *

فمن ذلك صفة الاستواء ، فحكَى مقاتل والكلبي عن ابن عباس أن استوى[3] بمعنى استقر ، وهذا إن صحّ يحتاج إلى تأويل ، فإن الاستقرار يُشعر بالتجسيم .

وعن المعتزلة بمعنى « استولى وقهر » ، وردّ بوجهين :

---

(١) م : « مستحسن » تحريف (٢) سورة الشورى ١١

(٣) من قوله تعالى فى سورة طه ٥ : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾

أحدهما: بأنّ الله تعالى مستولٍ على[1] الكونين ، والجنة والنار وأهلهما ، فأىّ فائدة فى تخصيص العرش !

الثانى : أن الاستيلاء إنما يكون بعد قهر وغلبة ، والله تعالى منزّه عن ذلك ؛ قاله ابن الأعرابى .

وقال أبو عبيد : بمعنى « صعد »، وردّ بأنه يوجب هبوطاً منه تعالى حتى يصعد ، وهو منفىّ عن الله .

وقيل: « الرَّحْمٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشُ ٱسْتَوَى » فجعل « علا » فعلا لا حرْفا ؛ حكاه الأستاذ إسماعيل الضرير[2] فى تفسيره ؛ ورد[3] بوجهين :

أحدهما : أنه جعل الصفة فعلا ، ومصاحف أهل الشام والعراق والحجاز قاطعة بأن « على » هنا حرف ، ولو كان فعلا لكتبوها باللام ألف كقوله : ﴿ وَلَعَلاَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[4] .

والثانى : أنه رفع العرش ولم يرفعه أحد من القراء .

وقيل : تمّ الكلام عند قوله : ﴿ ٱلرَّحْمٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ ، ثم ابتدأ بقوله : ﴿ ٱسْتَوَىٰ لَهُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَاتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[5] ، وهذا ركيك يُزيل الآية عن نَظْمها ومرادِها .

---

(١) ط : « عن »

(٢) سمى تفسيره صاحب كشف الظنون الكفاية ؛ وهو إسماعيل بن أحمد بن عبدالله الحيرى أبو عبد الرحمن الضرير المفسر المقرئ المحدث ، توفى بعد سنة ٤٣٠ . نكت الهميان ١١٩

(٣) ت : « وخطأه » .

(٤) سورة « المؤمنون » ٩١ .

(٥) سورة طه ٥، ٦

قال الأستاذ : والصواب ما قاله الفرّاء[١] والأشعرى[٢] وجماعة من أهل المعانى: إن معنى قوله : ﴿ اسْتَوَى ﴾ أقبل على خلق العرش وعمد إلى خلقه ، فسماه استواء ، كقوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾ [٣] أى قصد وعمد إلى خلق السماء ؛ فكذا ها هنا ، قال : وهذا القول مرضيّ عند العلماء ليس فيه تعطيل ولا تشبيه .

قال الأشعرى : ﴿ عَلَى ﴾ هنا بمعنى « فى » كما قال تعالى : ﴿ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [٤] ومعناه أحدثَ الله فى العرش فعلا سماه استواء ، كما فعل فعلا سماه فضلا ونعمة ، قال تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ. فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً ﴾ [٥] ، فسمى التحبيبَ والتكريه فضلا ونعمة . وكذلك قوله : ﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾[٦] ، أى فخرب الله بنيانهم ، وقال : ﴿ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾[٧] أى قصدهم . وكما أن التخريب والتعذيب سمّاهما إتيانا ؛ فكذلك أحدث فعلا بالعرش سماه استواء .

قال : وهذا قول مرضيٌّ عند العلماء لسلامته من التشبيه والتعطيل ، وللعرش خصوصية ليست لغيره من المخلوقات ، لأنه أول خلق الله وأعظم ، والملائكة حافّون به ، ودرجة الوسيلة متصلة به ، وأنه سقف الجنة، وغير ذلك .

* * *

---

(١) هو أبو زكرياء يحي بن زياد بن عبد الله الديلمى الفراء ، أبرع الكوفيين فى النحو ؛ وصاحب كتاب معانى القرآن ؛ توفى سنة ٢٠٧ . طبقات الزبيدى ١٤٦

(٢) هو أبوالحسن على بن إسماعيل الأشعرى ، صاحب الأصول ؛ وإليه تنسب الطائفة الأشعرية ؛ وهو صاحب الكتب المشهورة فى الرد على الرافضة والجهمية والخوارج وسائر أصناف المبتدعين ، توفى سنة ٣٢٤ . ابن خلكان ١ : ٣٢٦

(٣) سورة فصلت ١١

(٤) سورة البقرة ١٠٢

(٥) سورة الحجرات ٧ ، ٨

(٦) سورة النحل ٢٦

(٧) سورة الحشر ٢ .

وقوله تعالى : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ [١] ؛ قيل : النفس ها هنا الغيبُ ، تشبيها له بالنفس ، لأنه مستتر كالنفس .

* * *

وقوله : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ [٢] أى عقوبته . وقيل : يحذركم الله إياه .

* * *

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ [٣] اختار البيهقى ، معناه أنه المعبود فى السموات والأرض ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ [٤] وهذا القول هو أصحّ الأقوال . وقال الأشعرى فى "الموجز" : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ ، أى عالم بما فيهما ؛ وقيل : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ ﴾ جملة تامة : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ كلام آخر ، وهذا قول المجسّمة ، واستدلت الجهمية بهذه الآية على أنّه تعالى فى كل مكان ، وظاهر ما فهموه من الآية من أسخف الأقوال .

* * *

قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ ﴾ [٥] ، قيل: استعار الواو موضع الباء لمناسبة بينهما فى معنى الجمع ، إذ الباء موضوعة للإلصاق وهو جمع ، والواو موضوعة للجمع ، والحروف ينوب بعضها عن بعض ، وتقول عرفا : جاء الأمير بالجيش ، إذا كان مجيئهم مضافا إليه بتسليطه أو بأمره ، ولا شك أن المَلَكَ إنما يجئ بأمره على ما قال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾ [٦] ، فصار كما لو صرّح به . وقال : جاء الملك بأمر ربك ، وهو كقوله :

---

(١) سورة المائدة ١١٦
(٢) سورة آل عمران ٢٨
(٣) سورة الأنعام ٣
(٤) سورة الزخرف ٨٤
(٥) سورة الفجر ٢٢ .
(٦) سورة الأنبياء ٢٧ .

﴿ اُذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾[١] أى اذهب أنت بربك، أى بتوفيقِ ربك وقوته ، إذْ معلوم أنه إنما يقاتل بذلك من حيث صرف الكلام إلى المفهوم فى العرف .

* * *

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾[٢] قال قتادة : عن شدة ، وقال إبراهيم النخعىّ :[٣] أى عن أمر عظيم ، قال الشاعر :

* وقامت الحرب على ساق *

وأصل هذا أن الرجل إذا وقع فى أمر عظيم يحتاج إلى معاناة و يجدّ فيه شمّر عن ساقه ، فاستعيرت الساق فى موضع الشدة .

* * *

قوله تعالى : ﴿ مَا فَرَّطْتُ فِى جَنْبِ اللهِ ﴾[٤] ، قال اللغويون : معناه ما فرطت فى طاعة الله وأمرِه ، لأن التفريط لا يقع إلا فى ذلك ، والجنب المعهود من ذوى الجوارح لا يقع فيه تفريط البتة، فكيف يجوز وصف القديم سبحانه بما لا يجوز !

* * *

قوله تعالى : ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾[٥] ، فرَغ يأتى بمعنى قطع شغلا ، أتفرّغ لك ، أىْ أقصِد قصدك ، والآية منه ، أى سنقصِد لعقوبتكم ، ونحكم جزاءكم .

* * *

قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا ﴾[٦] ، إن قيل لأىّ علة نُسِب الظنّ إلى الله وهو شك ؟

---

(١) سورة المائدة ٢٤ . (٢) سورة القلم ٤٢

(٣) نقله ابن جرير الطبرى فى التفسير ٢٩ : ٢٤ (طبعة بولاق)

(٤) سورة الزمر ٥٦ . (٥) سورة الرحمن ٣١

(٦) سورة المؤمن ٣٧ .

قيل : فيه جوابان :

أحدهما : أن يكون الظنُّ لفرعون ، وهو شك لأنه قال قبله :﴿ فأطَّلِع إلى إلٰه مُوسَى﴾ وإنى لأظنُّ موسى كاذبا ، فالظن على هذا لفرعون .

والثانى : أن يكون تم الكلام عند قوله : ﴿ أَسْبَابَ السَّمَٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ ﴾ على معنى : وإنى لأعلمه كاذبا ؛ فإذا كان الظن لله . كان علما ويقينا، ولم يكن شكًا كقوله : ﴿ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [1] .

* * *

وقوله : ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [2] لم يرد سبحانه بنفى النوم والسِّنَة عن نفسه إثباتَ اليقظة والحركة ، لأنَّه لا يقال لله تعالى : يقظان ولا نائم ، لأن اليقظانَ لا يكونُ إلاّ عن نوم ، ولا يجوز وصفُ القديم به ، وإنما أراد بذلك نفىَ الجهل والغفلة، كقوله : ما أنا عنك بغافل .

* * *

قوله تعالى : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ [3] قال السُّهيلِىّ : اليد فى الأصل كالمصدر ، عبارة عن صفة لموصوف ، ولذلك مدح سبحانه وتعالى بالأيدى مقرونة مع الأبصار فى قوله: ﴿ أُولِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [4] ولم يمدحهم بالجوارح ؛ لأن المدحَ إنما يتعلق بالصفات لا بالجواهر ، قال : وإذا ثبت هذا فصحّ قولُ الأشعرى : إن اليدين [5] فى قوله تعالى : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ [6] صفة ورد بها الشرع ولم يقل إنها فى معنى القدرة كما قال المتأخرون من أصحابه ، ولا بمعنى النعمة ، ولا قَطَع بشىء من التأويلات تحرزا منه عن مخالفة السلف ، وقطع بأنها صفة تحرزا عن مذاهب المشبّهة .

---

(١) سورة الحاقة ٢٠ — (٢) سورة البقرة ٢٥٥

(٣) سورة ص ٧٥ . — (٤) سورة ص ٤٥ .

(٥) كذا فى ط ، م ، وفى ت « اليد » . — (٦) سورة ص ٧٥

فإن قيل : وكيف خوطبوا بما لا يعلمون إذ اليد بمعنى الصفة لا يعرفونه ، ولذلك لم يسأل أحدٌ منهم عن معناها ، ولا خاف على نفسه توهُّم التشبيه ، ولا احتاج إلى شرح وتنبيه ، وكذلك الكفار ، لو كان لا يُعقل عندهم إلا فى الجارحة لتعلَّقوا بها فى دعوى التناقض ، واحتجوا بها على الرسول ، ولقالوا : زعمتَ أنَّ الله ليس كمثله شيء ، ثم تُخبر أنَّ له يداً ، ولمَّا لم ينقل ذلك عن مؤمن ولا كافر ، عُلِم أن الأمر عندهم كان جليّا لا خفاء به ، لأنها صفة سميت الجارحة بها مجازاً ، ثم استمر المجاز [1] فيها حتى نسيت الحقيقة ، ورب مجاز كثير استعمل حتى نُسى أصله ، وتركتْ صفته ـ والذى يلوح من معنى هذه الصفة أنها قريبة من معنى القدرة إلا أنها أخصُّ ، والقدرة أعمّ ، كالمحبة مع الإرادة والمشيئة ، فاليد أخصُّ من معنى القدرة ، ولذا كان فيها تشريف لازم .

وقال البغوىّ فى تفسير قوله تعالى : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [2] : فى تحقيق الله التثنية فى اليد دليلٌ على أنه ليس بمعنى النعمة والقوة والقدرة ، وإنما هما صفتان من صفات ذاته . قال مجاهد : اليد هاهنا بمعنى التأكيد والصلة مجازه « لما خلقت » كقوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ [3] ، قال البغوىّ : وهذا تأويل غير قوىّ ؛ لأنها لو كانت صلة لكان لإبليس أن يقول : إن كنتَ خلقتَه فقد خلقتنى ، وكذلك فى القدرة والنعمة لا يكون لآدم فى الخلق مزيّةٌ على إبليس . وأما قوله تعالى : ﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾ [4] فإن العرب تسمّى الاثنين جمعا ، كقوله تعالى : ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا ﴾ [5]

* * *

---

(١) ت : « الحال » .

(٢) سورة ص ٧٥

(٣) سورة الرحمن ٢٧

(٤) سورة يس ٧١

(٥) سورة الحج ١٩.

وأما العين فى الأصل فى فهى صفة ومصدر لمن قامت به ثم عبر عن حقيقة الشئ بالعين قال : وحينئذٍ فأضافتها للبارئ فى قوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾ [١] حقيقة ـ لا مجاز كما توهم أكثرُ الناس ـ لأنه صفة فى معنى الرؤية والإدراك ، وإنما المجاز فى تسمية العضو بها ، وكلُّ شىء يوهم الكفرَ والتجسيم ، فلا يُضاف إلى البارئ سبحانه لا حقيقة ولا مجازاً .

قال السُّهيلىّ : ومن فوائد هذه المسألة أن يُسأل عن المعنى الذى لأجله قال : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾ [٢] بحرف ﴿ عَلَى ﴾ ،وقال : ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾ [٣] ، ﴿ وَاصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [٤] وما الفرق ؟ والفرقُ أنَّ الآية الأولى وردت فى إظهار أمر كان خفيا وإبداء ما كان مكنونا ، فإن الأطفال إذ ذاك كانوا يُغَذَّوْن ويصنعون سراً ، فلما أراد أن يُصنع موسى ويُغَذَّى ويُرَبَّى على جَلِيٍّ أَمْنٍ وظهور أمرٍ لا تحت خوف واستسرار دخلت « على » فى اللفظ تنبيها على المعنى لأنها تعطى معنى الاستعلاء ،والاستعلاء ظهور وإبداء ، فكأنه سبحانه يقول : واتصنع على أمنٍ لا تحت خوف ، وذكر العين لتضمنها معنى الرعاية والكلأ . وأما قوله : ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾ [٣] ، ﴿ وَاصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [٤] فإنه إنما يريد فى رعايةٍ مِنّا وحفظ ، ولا يريد إبداء شىء ولا إظهاره بعد كتم ، فلم يحتج الكلام إلى معنى « على » .

ولم يتكلم السّهيلى على حكمة الإفراد فى قصة موسى والجمع فى الباقى ، وهو سرّ لطيف ، وهو إظهار الاختصاص الذى خَصّ به موسى فى قوله : ﴿ وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴾ [٥]

---

(١) سورة طه ٣٩ .

(٢) سورة طه ٣٩

(٣) سورة القمر ١٤

(٤) سورة هود ٣٧ .

(٥) سورة طه ٤١ .

فاقتضى الاختصاصُ الاختصاصَ الآخر فى قوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِى ﴾ (١) ، بخلاف قوله : ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾ (٢) ، ﴿ وَاصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ (٣) فليس فيه من الاختصاص ما فى صنع موسى على عينه سبحانه .

قال السهيلى رحمه الله : وأما النفس فعبارة عن حقيقة الوجود دون معنى زائد ، وقد استعمِل من لفظها النفاسة والشىء النفيس ، فصلحت للتعبير عنه سبحانه ، بخلاف ما تقدم من الألفاظ المجازية .

وأما الذات فقد استوى أكثر الناس بأنها معنى النفس والحقيقة ، ويقولون : ذاتُ البارئْ هى نفسه ، ويعبِّرون بها عن وجوده وحقيقته . ويحتجون بقوله صلى الله عليه وسلم فى قصة إبراهيم : « ثلاث كذبات كلهن فى ذات الله » .

قال: وليست هذه اللفظة إذا استقريتها فى اللغة والشريعة كما زعموا، وإلا لقيل : عبدت ذات الله ، واحذر ذات الله ، وهو غير مسموع ، ولا يقال إلا بحرف فى المستحلّ معناه فى حق البارئْ تعالى ، لكن حيث وقع فالمراد به الديانة والشريعةُ التى هى ذات الله ، فذاتُ وصفٌ للديانة . هذا هو المفهوم من كلام العرب ، وقد بان غلط مَنْ جعلها عبارةً عن نفس ما أضيف إليه ، ومنه إطلاق العجب على الله تعالى فى قوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتُ ﴾ (٤) على قراءة حمزة والكسائى ، بضمّ التاء على معنى أنهم قد حلُّوا محل من يتعجب منهم .

قال الحسين بن الفضل : العجب من الله تعالى إنكار الشىء وتعظيمه ، وهو لغة

---

(١) سورة طه ٣٩

(٢) سورة القمر ١٤

(٣) سورة هود ٣٧ .

(٤) سورة الصافات ١٢

العرب ، وفى الحديث : « عجب ربّكم من زَلَلكم وقنوطكم » وقوله : « إن الله يعجب من الشاب إذا لم يكن له صبوة » .

قال البغوىّ : وسمعت أبا القاسم النيسابورى قال : سمعت أبا عبد الله البغدادىّ يقول : سئل الجنيد عن هذه الآية فقال : إن الله لا يعجب من شىء ، ولكن الله وافق رسوله فقال : ﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ (١) أى هو كما يقوله .

فائدة

كلُّ ما جاء فى القرآن العظيم من نحو قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ أو ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ أو ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ فالمعتزلةُ يفسّرونه بالإرادة ، لأن عندهم أنه تعالى لا يُريد إلا الخير ووقوع الشر على خلاف إرادته ، وأهل السّنة يفسّرونه بالطلب لما فى الترجّى من معنى الطلب ، والطلبُ غير الإرادة على ما تقرر فى الأصول ، فكأنه قال : كونوا متقين ، أو مفلحين ؛ إذ يستحيل وقوع شىء فى الوجود على خلاف إرادته تعالى ، بل كلّ الكائنات مخلوقة له تعالى ووقوعها بإرادته ، تعالى الله عمّا يقولون علوا كبيرا .

---

(١) سورة الرعد ٥ .

النوع الثامن والثلاثون
معرفة إعجازه

وقد اعتنى بذلك الأئمة ، وأفردوه بالتصنيف ، منهم القاضى أبو بكر بن الباقلانى [١] ، قال ابن العربىّ : ولم يصنّف مثله ، وكتاب الخطابىّ [٢] ، والرّمانىّ ، والبرهان لعزيزى [٣] وغيرهم .

وهو علم جليل ، عظيم القدْر ، لأن نبوة النبى صلى الله عليه وسلم معجزتها الباقية القرآن ، وهو يوجب الاهتمام بمعرفة الإعجاز ، قال تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَاتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [٤] ، وقال سبحانه : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ ٱللهِ ﴾ [٥] فلولا أن سماعه إياه حجة عليه لم يقف أمرُه على سماعه ، ولا تكون حجة إلا وهى معجزة . وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَاتُ عِنْدَ ٱللهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ . أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ﴾ [٦] فأخبر

---

(١) فى كتاب إعجاز القرآن ؛ وطبع عدة مرات، آخرها فى دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٤ م بتحقيق الأستاذ سيد أحمد صقر .

(٢) فى كتاب بيان إعجاز القرآن ، وطبع فى دار المعارف بمصر مع رسالة الرمانى المسماة بالنكت فى إعجاز القرآن ، ورسالة عبد القاهر الجرجانى المسماة الرسالة الشافية بتحقيق الدكتور محمد خلف الله والأستاذ محمد زغلول سلام .

(٣) هو أبو المعالى عزيزى بن عبد الملك المعروف بشيذلة ، المتوفى سنة ٤٩٤ ؛ ذكر كتابه صاحب كشف الظنون

(٤) سورة إبراهيم ١ (٥) سورة التوبة ٦

(٦) سورة العنكبوت ٥٠ ، ٥١

أنّ الكتاب آية من آياته ، وأنه كافٍ في الدلالة ، قائم مقام معجزات غيره وآيات سواه من الأنبياء .

ولما جاء به صلى الله عليه وسلم إليهم — وكانوا أفصح الفصحاء ومصاقع الخطباء — تحدّاهم على أن يأتوا بمثله ، وأمهلهم طول السنين [١] فلم يقدروا ، يقال : تحدّى فلان فلانا إذا دعاه إلى أمر ليظهر عجزه فيه ونازعه الغلبة في قتال أو كلام غيره ، ومنه أنا حُدَيّاك ، أي أبرُز لي وحدك .

واعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم تحدّى العرب قاطبة بالقرآن حين قالوا : افتراه. فأنزل الله عز وجلّ عليه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ ﴾ [٢] فلما عجزوا عن الإتيان بعشر سور تُشا كل القرآن ، قال تعالى : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ [٣] ، ثم كرر هذا فقال: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ [٣] أي من كلام مثله ، وقيل : مِنْ بشرٍ مثله ، ويحقق القول الأول الآيتان السابقتان ، فلما عجزوا عن أن يأتوا بسورةٍ تُشْبِه القرآن على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء [١] ، قال : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [٤] ، فقد ثبتَ أنه تحدّاهم به ، وأنهم لم يأتوا بمثله لِعَجْزهم عنه، لأنهم لو قَدَرُوا على ذلك لفعلوا ، ولما عدلوا إلى العناد تارة والاستهزاء أخرى ، فتارة قالوا : « سحر » وتارة قالوا : « شعر » وتارة قالوا : « أساطير الأولين » كل ذلك من التحيّر والانقطاع .

(١ — ١) ساقط من ت

(٢) سورة هود ١٣

(٣) سورة البقرة ٢٣

(٤) سورة الإسراء ٨٨ .

قال [ابن أبي] [1] طالب مكيّ [1] في " اختصاره نظم القرآن للجرجاني " ؛ قال المؤلف : أنزله بلسان عربي مبين بضروب من النظم مختلفة على عادات العرب ، لكن الأعصار تتغير وتطول ، فيتغير النظم عند المتأخرين لقصور أفهامهم، والنظر كله جار على لغة العرب ، ولا يجوز أن ينزله على نظم ليس من لسانهم ؛ لأنه لا يكون حجة عليهم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ [2] ، وفي قوله : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ [3] فأخبر أنهم لم يعلموه لجهلهم به ؛ وهو كلام عربي .

قال أبو محمد : لا يحتمل أن يكون جهلُهم إلا من قِبَل أنهم أعرضوا عن قبوله ، ولا يجوز أن يكون نَزَل بنظم لم يعرفوه ؛ إذ لا يكونُ عليهم حجة ، وجهلنا بالنظم لتأخرنا عن رُتَب القوم الذي نزل عليهم جائز، ولا يمتنع. فَمَنْ [4] نزل عليهم كان يفهمه إذا تدبّره ؛ لأنه بلغته ، ونحن إنما [5] نفهم بالتعلم . انتهى .

وهذا الذي قاله مشكل ، فإنّ كبار الصحابة رضي الله عنهم حفظوا البقرة في مدة متطاولة ؛ لأنهم كانوا يحفظون مع التفهم .

وإعجازُ القرآن ذكر من وجهين :

أحدهما : إعجازٌ متعلق بنفسه .

والثاني : بصرف الناس عن معارضته .

---

(١) في الأصول «أبو طالب» ؛ خطأ ؛ وهو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي ؛ يكنى أبا محمد ؛ أصله من القيروان وسكن قرطبة ؛ رحل إلى مصر مرتين واستكمل بها علومه ، وتوفي سنة ٤٣٧ ؛ ذكر القفطي ثبتا بمؤلفاته ؛ وفيها كتاب « انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه » . وانظر إنباه الرواة ٣ : ٣١٣ - ٣١٩

(٢) سورة يونس ٣٨

(٣) سورة يونس ٣٩

(٤) ت : « بمن » .

(٥) م : « إذا » تحريف

ولا خلافَ بين العقلاء أن كتابَ الله معجز ، واختلفوا فى إعجازه ، فقيل: إن التحدى: وقع بالكلام القديم الذى هو صفة الذات ، و إنّ العرب كُلِّفتْ فى ذلك مالا تُطيق ، وفيه وقع عجزُها . والجمهور على أنه إنما وقع بالدالّ على القديم [1] وهو الألفاظ .

فإذا ثبت ذلك فاعلم أنه لا يصحّ التحدى بشىء مع جهل المخاطب بالجهة التى وقع بها التحدى ، ولا يتجه قول القائل لمثله : إن صنعت خاتما كنتَ قادرا على أن تصنع مثله ؛ إلا بعد أن يمكّنه من الجهة التى تدّعى عجز المخاطب عنها ، فنقول : الإعجاز فى القرآن العظيم إما أن يعنى بالنسبة إلى ذاته ، أو إلى عوارضه من الحركات والتأليف ، أو إلى مدلوله ، أو إلى المجموع ، أو إلى أمر خارج عن ذلك ؛ لا جائزَ أن يكون الإعجاز حصل من جهة ذوات الكلم المفردة فقط ؛ لأن العرب قاطبة كانوا يأتون بها ؛ ولا جائز أن يكون الإعجاز وقع بالنسبة إلى العوارض من الحركات والتأليف فقط ؛ لأنه يُحوج إلى ما تعاطاه مسيلمة من الحماقة : « إنّا أعطيناك الجواهر ـ فصل لربّك وهاجر ـ إن شانئك هو الكافر » .

ولو كان الإعجاز راجعا فى الإعراب والتأليف المجرد لم يعجز صغيرُهم عن تأليف ألفاظٍ معرَبة فضلا عن كبيرهم ، ولا جائزَ أن يقع بالنسبة إلى المعانى فقط ؛ لأنها ليست من صنيع البشر ، وليس لهم قدرة على إظهارها ؛ من غير ما يدلّ عليها ، ولا جائز أن ترجع إلى المجموع لأنا قد بيّنا بطلانه بالنسبة إلى كل واحد ، فيتعين أن يكون الإعجاز لأمرٍ خارج غير ذلك .

* * *

[بيان الأقوال المختلفة فى وجوه الإعجاز]

وقد اختلف فيه على أقوال :

أحدها ـ وهو قول النظام [2] : إن الله صرف العرب عن معارضته وسلب عقولهم ، وكان

---

(١) م : « التقديم » ، صوابه مافى ت ، ط .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام ، شيخ الجاحظ ، وأحد رءوس المعتزلة ، وإليه تنسب الفرقة النظامية ؛ توفى فى خلافة المعتصم سنة بضع وعشرين ومائتين . وانظر آراءه فى الملل والنحل ١ : ٦٧ ، والمواقف ٦٢١ ، والفرق بين الفرق ١١٣ ، وأمالى الشريف المرتضى ١ : ١٨٧

مقدوراً لهم ؛ لكن عاقهم أمر خارجيّ ، فصار كسائر المعجزات .

وهو قول فاسد بدليل قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ [١] ؛ فإنّه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم ، ولو سلبوا القدرة لم يبق فائدة لاجتماعهم ، لمنزلته منزلة اجتماع الموتى ، وليس عجزُ الموتى بكبير يحتفل بذكره ، هذا مع أن الاجماع منعقد على إضافة الإعجاز إلى القرآن ، فكيف يكون معجزاً غيره وليس فيه صفة إعجاز ؛ بل المعجز هو الله تعالى ، حيث سلبهم قدرتهم عن الإتيان بمثله .

وأيضا يلزم من القول بالصَّرفة فساد آخر ، وهو زوالُ الإعجاز بزوال زمان التحدّى ، وخلوّ القرآن من الإعجاز ؛ وفى ذلك خَرْقٌ لإجماع الأمة ، فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول العظمى ، ولا معجزةَ له باقية سوى القرآن ، وخلوّه من الإعجاز يبطل كونه معجزة .

قال القاضى أبو بكر [٢] : « ومما يبطل القول بالصرفة أنه لو كانت المعارضة ممكنة — وإنما منع منها الصّرفة — لم يكن الكلام معجزا ، وإنّما يكون المنع معجزا [٣] فلا يتضمن الكلام فضلا [٤] على غيره فى نفسه » .

« وليس هذا بأعجب مما ذهب إليه فريق منهم أن الكلّ قادرونَ على الإتيان بمثله ؛ وإنما تأخروا [٥] عنه لعدم العلم بوجه ترتيبٍ لَو تعلّموه لوصلوا إليه ، ولا بأعجب من قول

---

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) هو أبو بكر الباقلانى فى كتاب إعجاز القرآن ص٤٣، ٤٤، ونقله عنه صاحب الإتقان فى ٢ : ١١٨

(٣) الإعجاز : « وإنما يكون المنع هو المعجز » . والإتقان : « وإنما يكون بالمنع معجزا » .

(٤) الإعجاز والإتقان : « فضيلة » .

(٥) كذا فى الأصول والإتقان ؛ وفى الإعجاز : « وإنما يتأخرون » .

فريق منهم : إنه لا فرق بين كلام البشر وكلام الله فى هذا الباب ، [و إنّما يصحّ من كل واحد منهما الإعجاز على حد واحد][1] » .

« وزعم قوم أن ابن المقفع عارض القرآن ، وإنما وضع حِكَما »[2] .

* * *

الثانى : أن وجه الإعجاز راجع إلى التأليف الخاص به ، لا مطلَق التأليف ، وهو بأن اعتدلت مفرداته تركيبا وزِنة ، وعَلَتْ مركّباته معنى ، بأن يوقع كلّ فن فى مرتبته العليا فى اللفظ والمعنى .

واختاره ابن الزَّمْلَكَانىّ[3] فى البرهان .

* * *

الثالث: ما فيه من الإخبار عن الغيوب المستقبلة، ولم يكن ذلك من شأن العرب، كقوله تعـالى : ﴿ قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ ﴾[4] وقوله فى أهل بدر : ﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ

---

(١) تكملة من كتاب إعجاز القرآن

(٢) كذا نقل عبارة الباقلانى فى مختصره ، والذى فى الإعجاز ص ٤٦ : « وقد ادعى قوم أن ابن المقفع عارض القرآن ؛ وإنما فزعوا إلى الدرة واليتيمة ؛ وهما كتابان : أحدهما يتضمن حكما منقولة توجد عند حكماء كل أمة مذكورة بالفضل ؛ فليس فيها شىء بديع من لفظ ولا معنى ، والآخر شىء فى الديانات ، وقد تهوس فيه بما لا يخفى على متأمل . وكتابه الذى بيناه فى الحكم منسوخ من كتاب بزجهر فى الحكمة ؛ فأى صنع له فى ذلك ؟ وأى فضيلة حازها فيما جاء به ! » .

(٣) منسوب إلى زملكان ، بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح اللام وآخره نون . كذا ضبطه ياقوت ، وقال : « وأما أهل الشام فإنهم يقولون « زملكا » بفتح أوله وثانيه وضم لامه والقصر ، لا يلحقون به النون ؛ وهى قرية بغوطة دمشق ؛ وممن ينسب إليه من العلماء عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين الشافعى المتوفى سنة ٦٥١ ، وحفيده محمد بن على بن عبد الواحد المتوفى سنة ٧٢٧ وكتاب البرهان نسبه صاحب كشف الظنون إليه وقال : « البرهان فى إعجاز القرآن لكمال الدين محمد بن على بن الزملكانى الشافعى المتوفى سنة ٧٢٧ ، ثم اختصره ؛ ولكنى لم أجده منسوبا إليه فيما وقعت عليه من تراجم له فى الدرر الكامنة وفوات الوفيات وابن كثير وشذرات الذهب والنجوم الزاهرة . وفى معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية نسخة مصورة من كتاب « البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن » عن أحمد الثالث ؛ ذكروا أنها من تأليف عبد الواحد السماكى المعروف بابن خطيب زملكا » .

(٤) سورة الفتح ١٦ .

وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾[1] وقوله: ﴿ لَقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّؤْيَا ﴾ [2] وكقوله : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[3] ، وقوله : ﴿ الٓمٓ . غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ [4] وغير ذلك مما أخبرَ به بأنه سيقع فوقع .

ورد هذا القول بأنه يستلزم أن الآيات التى لا خبر فيها بذلك لا إعجاز فيها؛وهو باطل ، فقد جعل الله كل سورة معجزة بنفسها .

***

الرابع : ما تضمن من إخباره عن قصص الأولين وسائر المتقدمين ،حكايةَ مَنْ شاهدها وحضرها ، وقال : ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ... ﴾ [5] الآية .

وهو مردود بما سبق ، نعم هذا والذى قبله من أنواع الإعجاز ، إلا أنه منحصر فيه .

***

الخامس : إخبارُه عن الضمائر من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أو فعل ، كقوله : ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا ﴾ [6] ، وقوله : ﴿ وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ ٱللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ ﴾ [7] ، وقوله : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ... ﴾[8] الآية، وكإخباره عن اليهود أنهم لا يتمنون الموت أبدا .

***

---

(١) سورة القمر ٤٥

(٢) سورة الفتح ٢٧

(٣) سورةالنور ٥٥

(٤) سورة الروم ١، ٢ .

(٥) سورة هود ٤٩

(٦) سورة آل عمران ١٢٢

(٧) سورة المجادلة ٨

(٨) سورة الأنفال ٧

السادس : وصححه ابن [١] عطية وقال : إنه الذى عليه الجمهور والحذّاق ـ وهو الصحيح فى نفسه ـ وأن التحدى إنما وقع بنظمه ، وصحة معانيه ، وتوالى فصاحة ألفاظه ؛ ووجه إعجازه أن الله قد أحاط بكل شىء علما ، وأحاط بالكلام كلّه علما ؛ فإذا ترتبت اللفظة من القرآن عَلِمَ بإحاطته أى لفظة تصلح أن تلىَ الأولى ، ويتبين المعنى بعد المعنى ، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره . والبشرُ معهم الجهل والنسيان والذهول ، ومعلوم بالضرورة [٢] أن أحدا من البشر لا يحيط بذلك [٣] ، وبهذا [جاء نظم القرآن فى الغاية القصوى من الفصاحة ، وبهذا النطق] [٤] يبطل قول من قال : إن العرب كان فى قدرتها الإتيان [٥] بمثله ، فلما جاءهم النبى صلى الله عليه وسلم صُرِفوا عن ذلك وعجزوا عنه .

والصحيح أن الإتيان بمثل القرآن لم [٦] يكن قط فى قدرة أحد من المخلوقين ، ولهذا ترى البليغ ينقّح الخطبة أو القصيدة حولا ، ثم ينظر فيها ، فيغيّر فيها ، وهلم جرّا . وكتاب الله [٦] سبحانه لو نزعتَ منه لفظة ، ثم أدير لسان العرب على لفظة [٧] أحسنَ منها لم توجد .

ونحن تتبيّن لنا البراعة فى أكثره ، ويخفى علينا وجهُها فى مواضع ، لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ فى سلامة الذوق ، وجودة القريحة ، [وميْز الكلام] [٤] .

وقامت الحجة على العالم بالعرب إذ كانوا أرباب الفصاحة ومظنة المعارضة ، كما قامت

---

(١) مقدمة التفسير المطبوعة ص ٢٧٨ ــ ٢٨٠ ، مع اختصار وتصرف .

(٢) فى المقدمة : « ضرورة »

(٣) فى المقدمة « أن بشرا لم يك قط محيطا » ، وما نقله الزركشى أجود

(٤) تكملة من المقدمة

(٥) المقدمة : « أن تأتى بمثل القرآن » .

(٦ـ٦) فيما نقله عن ابن عطية هنا اختصار فى العبارة ؛ وفى المقدمة : « ... لم يكن قط فى قدرة أحد من المخلوقين ، ويظهر لك قصور البشر فى أن الفصيح منهم يضع خطبة أو قصيدة يستفرغ فيها جهده ، ثم لا يزال ينقحها حولا كاملا ، ثم تعطى لأحد نظيره فيأخذها بقريحة جامة فيبدل فيها وينقح ، ثم لا تزال كذلك فيها مواضع للنظر والبدل ، وكتاب الله ... الخ » .

(٧) المقدمة : « فى أن يوجد أحسن منها » .

الحجة فى معجزة عيسى بالأطبّاء ، و[فى][1] معجزة موسى بالسَّحَرة ، فإن الله تعالى إنما جعل معجزات الأنبياء بالوجه الشهير أبرعَ ما تكون فى زمن النبى الذى أراد إظهاره ؛ فكان السحر فى مدة موسى قد انتهى إلى غايته ، وكذا الطب فى زمان عيسى ، والفصاحة فى مدة محمد صلى الله عليه وسلم .

* * *

السابع : أن وجه الإعجاز الفصاحةُ، وغرابة الأسلوب، والسلامة من جميع العيوب وغير ذلك مقترنا بالتحدّى ، واختاره الإمام فخر الدين[2] ؛ وهو قريب مما سبق ، وقد قال تعالى : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾[3] ، والمراد : بمثل نظمه ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾[4] : وقولُ من قال : إن الضمير فى ﴿ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ عائد على الله ضعيف ، بقوله : ﴿ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ ﴾[5] ، والسياق واحد .

* * *

الثامن : ما فيه من النظم والتأليف والترصيف ، وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد فى كلام العرب ، ومُباينٌ لأساليب خطاباتهم ، واختاره القاضى أبو بكر[6] .

قال : ولهذا لم يمكنهمْ معارضتُه .

---

(١) تكملة من المقدمة .

(٢) هو الإمام فخر الدين الرازى ، صاحب التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب ؛ ونقل عنه هذا النص السيوطى فى الإتقان ٢ : ١١٩

(٣) سورة الإسراء ٨٨

(٤) سورة البقرة ٢٣ .

(٥) سورة هود ١٣

(٦) انظر إعجاز القرآن ص ٥٤

قال : [١] ولا سبيلَ إلى معرفة إعجاز القرآن [٢] من أصناف البديع التى ادَّعوْها فى الشعر ؛ لأنه ليس مما يخرق العادة [٢] ، بل يمكن استدراكه بالتعلّم والتدريب والتصنع له ، كقول الشعر، ورصف الخُطَب ، وصناعة الرسالة ، والحذق فى البلاغة ، وله طريق يُسلك [٣] . . . فأما شأوُ نظم القرآن فليس له مثال يحتذى عليه ، ولا إمام يقتَدى به ، ولا يصح وقوعُ مثله اتفاقا ...

قال : ونحن نعتقد أن الإعجاز فى بعض القرآن أظهر ، وفى بعض أدقّ وأغمض .

ثم قال القاضى : فإن قيل [٤] ما الذى وقع التحدى به ؟أهو الحروف المنظومة ؟ أو الكلام القائم بالذات؟أو غيره ؟

قلنا : الذى تحدّاهم به أن يأتوا على الحروف التى هى نظم القرآن منظومة حِكَمها ، متتابعة كتتابعها ، مطّردة كاطّرادها ، ولم يتحدّهم إلى أن يأتوا بالكلام القديم الذى لا مثل له [٥] .

وقال بعض الأئمة : ليس الإعجاز المتحدَّى به إلا فى النظم،لا فى المفهوم ؛ لأن المفهوم

---

(١) إعجاز القرآن ١٦٨ وما بعدها مع تصرف واختصار فى العبارة

(٢–٢) الإعجاز : « من البديع الذى ادعوه فى الشعر ووصفوه فيه ، وذلك أن هـذا الفن ليس فيه ما يخرق العادة ويخرج عن العرف » .

(٣) بقية الكلام فى الإعجاز : « ... ووجه يقصد ، وسلم يرتقى فيه إليه ، ومثال قد يقع طالبه عليه ؛ فرب إنسان يتعود أن ينظم جميع كلامه شعراً ، وآخر يتعود أن يكون خطابه سجعا ، أو صنعة متصلة ، لا يسقط من كلامه حرفا ، وقد يتأتى له لما قد تعوده ، وأنت ترى أدباء زماننا يضعون المحاسن فى جزء ، وكذلك يؤلفون أنواع البارع ، ثم ينظرون فيه إذا أرادوا إنشاء قصيدة أو خطبة فيحشون به كلامهم ، ومن كان قد تدرب وتقدم فى حفظ ذلك استغنى عن هذا التصنيف ، ولم يحتج إلى تكلف هذا التأليف ، وكان ما أشرف عليه من هذا الشأن باسطا من باع كلامه ، وموشحا بأنواع البديع ما يحاوله من قوله . وهذا طريق لا يتعذر ، وباب لا يمتنع ، وكل يأخذ فيه مأخذا ، ويقف منه موقفا ، على قدر ما معه من المعرفة ، وبحسب ما يمده من الطبع ، فأما شأو .. »

(٤) إعجاز القرآن ٣٩٤، وعبارته : « إن قال قائل : بينوا لنا : ما الذى وقع التحدى إليه ...؟» .

(٥) انتهى ما أورد المؤلف هنا من كلام القاضى فى الإعجاز مع التصرف والحذف .

لم يمكن الإحاطة به ، ولا الوقوف على حقيقة المراد منه ، فكيف يتصور أن يتحدّى بما لا يمكن الوقوف عليه ، إذ هو يسع كل شيء فأى شيء قوبل به ادّعى أنه غير المراد ، ويتسلسل !

* * *

التاسع : أنه شيء لا يمكن التعبير عنه ـ وهو اختيار السكاكي حيث قال في " المفتاح "[1] : واعلم أن شأن الإعجاز [عجيب][2] يُدْرك ولا يمكن وصفُه ، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها ، وكالملاحة . وكما يدرك[2] طيب النغم العارض لهذا الصوت ، ولا طريق إلى تحصيله لغير ذوى الفِطر السليمة إلاّ بإتقان علمَى المعانى والبيان والتمرّن فيهما[2] .

وقال أبو حيان التوحيدى فى " البصائر "[3] : لم أسمع كلاما ألصقَ بالقلب ، وأعلقَ بالنفس من فصل تكلّم به بُندار بن الحسين الفارسىّ ـ وكان بحرا فى العلم ـ وقد سئل عن موضع الإعجاز من القرآن فقال : هذه مسألة فيها حَيْف على المفتى[4] ، وذلك أنه شبيه بقولك : ما موضع الإنسان من الإنسان ؟ فليس للإنسان موضع من الإنسان ؛ بل متى أشرتَ إلى جُمْلته فقد حققته ، ودللتَ على ذاته ، كذلك القرآن لشرفه لا يُشار إلى شيء منه إلاّ وكان ذلك المعنى آيةً فى نفسه ، ومَعْجَزة لمحاوِله ، وهدًى لقائله ؛ وليس فى طاقة البشر الإحاطة بأغراض الله فى كلامه وأسراره فى كتابه ، فلذلك حارت العقول وتاهت البصائر عنده .

* * *

---

(١) مفتاح العلوم لأبى يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى ص ٢٢١ ، مع تصرف فى العبارة

(٢) تكملة من المفتاح

(٢ـ٢) عبارة المفتاح : «ومدرك الإعجاز عندى هو الذوق ليس إلا ، وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين ؛ نعم للبلاغة وجوه متلثمة ربما تيسرت إماطة اللثام عنها ، أما ما نفس وجه الإعجاز فلا »

(٣) ت : « التصاوير » تحريف

(٤) هذه الكلمة ساقطة من م .

العاشر : وهو قولُ حازم [١] فى " منهاج البلغاء " : إن الإعجاز فيه من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحائها فى جميعه استمراراً لا توجد له فترة ، ولا يقدِر عليه أحد من البشر ، وكلامُ العرب ومَنْ تكلم بلغتهم لا تستمر الفصاحة والبلاغة فى جميع أنحائها فى العالى منه إلا فى الشئ اليسير المعدود، ثم تعرِض الفترات الإنسانية ، فتقطع طيب الكلام ورونقَه ، فلا تستمر لذلك الفصاحةُ فى جميعه ، بل توجد فى تفاريق وأجزاء منه ، والفترات فى الفصاحة تقع للفصيح ، إما بسهو يعرض له فى الشئ من غير أن يكون جاهلا به ، أومن جهل به ، أو مِنْ سآمةٍ تعترى فكرَه ، أو من هوًى للنفس يغلب عليها فيما يَحُوش عليها خاطره ، من اقتناص المعانى سمِينا كان أو غثًّا ، فهذه آفاتٌ لا يخلو منها الإنسان الفاضل الطبع الكامل ، وهو قريب مما ذكره ابن الزَّمْلَكانى وابن عطية .

***

الحادى عشر : قال الخطَّابى [٢] فى كتابه ـ وإليه [٣] ذهب الأكثرون من علماء النظر ـ : إنّ وجه الإعجاز فيه من جهة البلاغة ، لكن لما صعُب عليهم تفصيلُها صَغَوْا فيه إلى حكم الذوق والقبول عند النفس .

قال : والتحقيق أن أجناس الكلام مختلفة ، ومراتبها فى درجة البيان متفاوتة [٤] ، [ودرجاتُها فى البلاغة متباينة غير متساوية] [٥] ، فمنها البليغ الرصين الجزْل ، ومنها الفصيح

---

(١) أبو الحسن حازم بن محمد القرطاجنى ؛ سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ٥٩ ، ومن كتابه نسخة مصورة ناقصة بدار الكتب المصرية رقم ...

(٢) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابى ؛ فى كتابه بيان إعجاز القرآن ؛ طبع ضمن ثلاثة رسائل بمطبعة المعارف بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام.

(٣) ص ٢١ وما بعدها مع اختصار وتصرف فى العبارة .

(٤) بيان الإعجاز : « ومراتبها فى نسبة البيان متفاوته »

(٥) تكملة من كتاب البيان.

القريب السهل ، ومنهـا الجائز الطلق الرَّسْل ، وهذه أقسام الـكلام الفاضل المحمود [دون النوع الهجين المذموم الذى لا يوجد فى القرآن شىء منه البتة] [١] .

فالقسم [٢] الأول أعلاه ، والثـانى أوسطه ، والثالث أدناه وأقربه [٢] ، فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصّة ، وأخذت من كل نوع شعبة ، فانتظم لهـا بامتزاج هذه الأوصاف [نَمَطٌ] [١] من الـكلام يجمع صفتى الفخامة والعذوبة ، وهما على الانفراد فى نعوتهما كالمتضادّين ؛ لأن العذوبة نِتاج السهولة ، والجزالة والمتانة [فى الكلام] [١] يعالجان نوعا من الوعورة؛ فكان اجتماع الأمرين فى نظمه مع نبوّ كلّ منهما عن الآخر فضيلة خُصّ بها القرآن . [يسَّرَها الله بلطيف قدرته] [١] ؛ ليكون آية بيّنة لنبيه [ودلالة على صحة ما دعا إليه من أمر دينه] [١] .

وإنما تعذر على البشر الإتيان بمثله لأمورٍ :

منها أن علمهم لا يحيط بجميع أسمـاء اللغة العربيـة وأوضاعها التى هى ظروف المعانى [والحوامل] [١] .

ولا تدرك أفهامهم جميعَ معانى الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ ، ولا تـكمل معرفتُهم باستيفاء جميع وجوه النظوم التى بهـا يكون ائتلافها وارتباط بعضها ببعض ، فيتوصلوا باختيار الأفضل عن الأحسن من وجوهها ، إلا أن [٣] يأتوا بكلام مثله .

وإنمـا يقوم الـكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل ، ومعنى به قائم ، ورباط لهما ناظم .

وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه فى غاية الشرف والفضيلة ؛ حتى لا ترى

---

(١) تـكملة من كتاب البيان .

(٢ ـ ٢) البيان : « فالقسم الأول أعلى طبقات الـكلام وأرفعه والقسم الثـانى أوسطه وأقصده ، والقسم الثالث أدناه وأقربه » .

(٣) البيان : « إلى أن يأتوا » .

شيئا من الألفاظ أفصحَ ولا أجزلَ ولا أعذبَ من ألفاظه ، ولا ترى نظما أحسن تأليفاً وأشدَّ تلاؤما وتشاكلا من نظمه . وأما [١] معانيه ، فكل ذى لبّ يشهد له بالتقديم فى أبوابه ، والرقى فى أعلى درجاته [١] .

وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق فى أنواع الكلام ، وأما أن توجدَ مجموعة فى نوع واحد منه فلم توجد إلا فى كلام العليم القدير ، [الذى أحاط بكل شئ علما ، وأحصى كل شئ عددا] [٢] .

فخرج [٣] من هذا أن القرآنَ إنما صار معجزا لأنه جاء بأفصح الألفاظ فى أحسن نظوم التأليف ، مضمّنا أصحّ المعانى ، من توحيد الله تعالى وتنزيهه فى صفاته ، ودعاء إلى طاعته ، وبيانٍ لطريق عبادته [٤] فى تحليل وتحريم ، وحظر وإباحة ، ومن وَعْظ وتقويم ، وأمر بمعروف ونهى عن منكر ، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق ، وزجرٍ عن مساويها ، واضعاً كلَّ شئ منها موضعه الذى لا يُرى شئ أولى منه ، ولا يتوهم [٥] فى صورة العقل أمر أليقُ به منه ، مودعا أخبَار القرون الماضية وما نزل من مَثُلات الله بمن عصى وعاند منهم ، منبئا عن الكوائن المستقبلة فى الأعصار الماضية من الزمان ، جامعاً فى ذلك بين الحجة والمحتجّ له ، والدليل والمدلول عليه ، ليكونَ ذلك أوكدَ للزوم ما دعا إليه ، وإنباءً عن وجوب ما أمر به ونهى عنه .

(١ـ١) البيان : « وأما المعانى فلا خفاء على ذى عقل أنها هى التى تشهد لها العقول بالتقدم فى أبوابها ، والترقى إلى أعلى درجات الفضل من نعوتها وصفاتها » .

(٢) تكملة من كتاب البيان .

(٣) البيان : « فتفهم الآن واعلم أن القرآن . . . » .

(٤) البيان : « وبيان لمنهاج عبادته »

(٥) البيان : « ولا يرى فى صورة العقل » .

ومعلوم أن الإتيان بمثل هـذه الأمور ، والجمع بين أشتاتها حتى تنتظم وتتسق ، أمرٌ تعجز عنه قوى البشر ، ولا تبلغه قدرتهم [١] ، فانقطع الخلق دونه ، وعجزوا عن معارضته بمثله، ومناقضته فى شكله ، ثم صار المعاندون له [ممن كفر به وأنكره] [٢] يقولون مرة : إنه شعر لَمَّا رأوه منظوما ، ومرّة إنه سحر لما رأوه معجوزا عنه، غيرَ مقدور عليه. وقد كانوا يجدون له وقعاً فى القلب ، وقرعا فى النفس ، يريبهم ويحيرهم ، فلم يتمالكوا أن يعترفوا به نوعا من الاعتراف ، ولذلك قالوا [٣] : إن له لَحَلاوة ، وإن عليه لَطلاَوة . وكانوا مرةً لجهلهم وحيْرَتهم [٤] يقولون : ﴿ أَسَاطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً ﴾ [٥] مع علمهم أن صاحبَهم أمىّ وليس بحضرته مَنْ يُملى أو يكتب شيئا [٦] ؛ ونحو ذلك من الأمور التى [٧] أوجبها العناد والجهل والعجز [٧] . وقد حكى الله عن بعض مردتهم — وهو الوليد بن المغيرة المخزومى — أنه لما طال فكرُه فى القرآن وكثُر ضجره منه ، وضرب له الأخماس من رأيه فى الأسداس ، فلم يقدر على أكثر من قوله : ﴿ إِنْ هَٰذَا إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴾ [٨] عنادا وجهلا به ، وذهابا عن الحجة ، وانقطاعا دونها [٩] .

ثم اعلم أن عمود البلاغة التى تجتمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ

---

(١) البيان : « قدرهم » (٢) تكملة من كتاب البيان .

(٣) البيان : « قال قائلهم » (٤) م : « وجنونهم »

(٥) سورة الفرقان ٥ . (٦) البيان : « فى نحو ذلك .

(٧ــ٧) البيان : « التى جاءها الجهل والعجز » . (٨) سورة المدثر ٢٤

(٩) حذف بعد هذه الفقرة فيما نقله المؤلف مانصه : « وقد وصف ذلك من حاله وشدة حيرته فقال سبحانه : ﴿ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ . فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ نَظَرَ . ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ . ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ . فَقَالَ إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ. إِنْ هَٰذَا إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴾ وكيفما كانت الحال ، ودارت القصة ، فقد حصل اعترافهم بها قولا ، وانقطاعهم عن معارضته فعلا أنه معجز وفى ذلك قيام الحجة وثبوت المعجزة والحمد لله » .

التى تشتمل عليها فصول الـكلام موضعه الأخص الأشكل به ، الذى إذا أبدل مكانه غيره جاء منه، إما تبدل المعنى الذى يفسد به الـكلام ، أو إذهاب الرونق الذى تسقط به البلاغة ، وذلك أن فى الـكلام ألفاظا مترادفة متقاربة[١] المعانى فى زعم أكثر الناس، كالعلم والمعرفة[١]، والشح والبخل، والنعت والصفة ، وكذا بلى ونعم، ومِنْ وعن ، ونحوها من الأسماء والأفعال والحروف؛ والأمر فيها عند الحذاق[٢] بخلاف ذلك، لأن كل لفظة منها خاصة تتميز بها عن صاحبتها فى بعض معانيها ، و إن اشتركا فى بعضها[٣] .

ولهذا قال أبو العاليـة فى قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾[٤] أنه الذى ينصرف ولا يدرى عن شفع أو وتر . فردّ عليه الحسن بأنه لو كان كذلك لقال : « الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ »، فلم يفرق أبو العالية بين « فى »، و « عن » حتى تنبّه له الحسن وقال : المراد به إخراجُها عن وقتها .

فإن قيل : فهلّا جعل فى كل سورة نوعا من الأنواع ؟

قيل : إنمـا أنزل القرآن على هـذه الصفة من جمع أشياء مختلفة المعانى فى السورة الواحدة ، وفى الآى المجموعة القليلة العدد ، ليكون أكثرَ لفائدته ، وأعمّ لمنفعته ، ولو كان لـكل باب منه قبيل ، ولـكل معنًى سورة مفردة ، لم تـكثر عائدته ، ولـكان الواحد من الـكفار المنـكرين والمعاندين إذا سَمِع السـورة لا تقوم عليه الحجة به إلا فى النوع الواحد الذى تضمنته السـورة الواحـدة فقط ، وكان فى اجتماع المعانى الـكثيرة فى السـورة الواحدة أوفرَ حظا، وأجدى نفعا من التخيير لما ذكرناه .

(١ـ١) البيان : « متقاربة فى المعانى يحسب أكثر الناس أنهـا متساوية فى إفادة بيان مراد الخطاب كالعلم والمعرفة » .

(٢) البيان : « عند علماء أهل اللغة »

(٣) هنا انقضى ما نقله عن الخطابى ص ٢٦ وترك ما بعدها إلى ما أورده من ص ٢٩ مع تصرف فى العبارة

(٤) سورة الماعون ٥ .

قال الخطّابى : وقلت [١] فى إعجاز القرآن وجها [آخر] [٢] ذهب عنه الناس [فلا يكاد يعرفه إلّا الشاذ فى آحادهم] [٢] وهو صنيعه بالقلوب ، وتأثيره فى النفوس ، فإنك لا تسمع كلاما غيرَ القرآن منظوما ولا منثورا إذا قرع السمع خلص له إلى القلب من اللذة والحلاوة فى حال ، ومن الروعة والمهابة فى حال أخرى ما يخلص منه إليه . قال الله تعالى : ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [٣] وقال تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ [٤] الآية .

قلت : ولهذا أسلم جبير بن مُطْعِم لما سمع قراءة النبى صلى الله عليه وسلم للطُّور حتى انتهى إلى قوله : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾ [٥] قال : خشيت أن يدركنى العذاب . وفى لفظ : « كاد قلبى يطير فأسلم » . وفى أثر آخر أن عمر لمّا سمع سورة طٰه أسلم ، وغير ذلك .

وقد صنف بعضهم كتابا فيمن مات بسماع آية من القرآن .

* * *

الثانى عشر ، وهو قول أهلِ التحقيق : إنّ الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال ، لا بكل واحد عن انفراده ؛ فإنه جَمع ذلك كلّه ، فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده مع اشتماله على الجميع ، بل وغير ذلك مما لم يسبق .

فمنها الروعة التى له فى قلوب السامعين وأسماعهم ، سواء المقرّين والجاحدين ، ثم إنّ سامعَه إن كان مؤمنا به يداخله روعة فى أول سماعه وخشية ، ثم لا يزال يجد فى قلبه

---

(١) بيان الإعجاز ص ٦٤ ، ٦٥ مع حذف وتصرف فى العبارة .

(٢) تكملة من كتاب البيان

(٣) سورة الحشر ٢١

(٤) سورة الزمر ٢٣

(٥) سورة الطور ٧ .

هشاشةً إليه، ومحبّـة له . وإن كان جاحدا وَجَد فيه مع تلك الروعة نفورا وعيّا ؛ لانقطاع مادته بحسن سمعه .

ومنهـا أنه لم يزل ولا يزال غضّا طريًّا فى أسماع السامعين، وعلى ألسنة القارئين .

ومنها ما ينتشر فيه عند تلاوته من إنزال الله إياه فى صورة كلام هو مخاطبة من الله لرسوله تارةً ، ومخاطبة أخرى لخلقه ، لا فى صورة كلام يستمليه من نفسه من قد قُذِفَ فى قلبه ، وأوحى إليـه ما شاء أن يلقيه إلى عباده على لسانه ، فهو يأتى بالمعانى التى ألهمها بألفاظه التى يـكسوها إياه ، كما يُشاهد من الـكتب المتقدمة .

ومنها جمعه بين صفتى الجزالة والعذوبة وهما كالمتضادين ، لا يجتمعان غالبا فى كلام البشر ؛ لأن الجزالة من الألفاظ التى لا توجد إلا بما يشوبها من القوة وبعض الوعورة ، والعذوبة منها ما يضادّها من السلاسة والسهولة ، فمن نحا نحوَ الصورة الأولى فإنما يقصد الفخامةَ والروعة فى الأسماع ، مثل الفصحاء من الأعراب ، وفحول الشعراء منهم ، ومن نحا نحو الثانية قصد كونَ الـكلام فى السماع أعذبَ وأشهى وألذّ ، مثلَ أشعار المخضرمين ومن دَانَاهُمْ من المولّدين المتأخرين . وتَرَى ألفاظَ القرآن قد جَمعت فى نظمه كلتا الصفتين ، وذلك من أعظم وجوه البلاغة والإعجاز .

ومنها جعله آخر الـكتب غنيا عن غيره ، وجعل غيره من الـكتب المتقدمة قد يحتاج إلى بيان يرجع فيه إليه ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [1] .

---

(١) سورة النمل ٨٦ .

فصل

فى قدر المعجز من القرآن

قال : القاضى أبو بكر : ذهب [١] عامة أصحابنا ـ وهو قول أبى الحسن الأشعرى فى كتبه ـ إلى أن أقلّ ما يُعجَز عنه من القرآن السورة قصيرة كانت أو طويلة ، أو ما كان بقدرها .

قال : فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة وإن كانت كسورة الكوثر فذلك معجز .

قال : ولم يقم دليل على عجزهم عن المعارضة فى أقل من هذا القدر .

وذهبت المعتزلة إلى أن كلّ سورة برأسها فهى معجزة .

وقد حكى عنهم نحو قولنا ، إلا أن منهم من لم يشترط كون الآية بقدر السورة ، بل شرط الآيات الكبيرة [٢] .

وقد علمنا أنه تحدّاهم تحدّيا إلى السور كلّها ، ولم يخص . ولم يأتوا بشىء منها ، فعُلم أن جميع ذلك معجز .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾ [٣] فلا يخالف هذا ؛ لأن الحديث التام لا تُتحصل حكايته فى أقل من كلمات سورة قصيرة . وهو يؤكد مذهب أصحابنا وإن كان قد يتأوّل قوله : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾ على القبيل دون التفصيل [٤] [وكذلك يحمل

---

(١) إعجاز القرآن ص ٣٨٦ وما بعدها

(٢) الإعجاز ، ت : « الكثيرة » وما أثبته عن ط ، م (٣) سورة الطور ٣٤

(٤) الإعجاز : « على أن يكون راجعا إلى القبيل دون التفصيل » .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هذا القرآن لا يأتون بمثله ﴾[1] على القبيل ، لأنه لم يجعل الحجة عليهم عجزهم عن الإتيان بجميعه من أوله إلى آخره][2] .

فإن قيل : هل يُعرف[3] إعجاز السُّوَر القصار بما يُعرف به إعجاز الطوال ؟ وهل يعرف [إعجاز][2] كل قدر من القرآن بلغ الحدّ الذى قدّرتموه على[4] ما تعرفون به إعجاز سورة البقرة ونحوها ؟

قلنا : إن أبا الحسن الأشعرى قد أجاب عن ذلك بأن كلّ سورة قد عُلِم كونها معجزة بعَجْز العرب عنها . وسمعت بعض الكبراء من أهل هذا الشأن يقول : إنّه يصح أن يكون علم ذلك توقيفا[5] والطريقة الأولى أسدّ ، وتظهر فائدتهما فى أن الأولى تبين أن ما عُلِم به كون جميع القرآن معجزا موجود فى كل سورة ؛ قصرت أو طالت ، فيجب أن يكون الحكم فى الكلّ واحدا . والأخرى تتضمن تقدير معرفة إعجاز القرآن بالطريق التى سلكناها[5] .

---

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) ما بين العلامتين تكملة من كتاب الإعجاز

(٣) فى الإعجاز : « تعرفون »

(٤) الإعجاز : « بمثل »

(٥ــ٥) عبارة الإعجاز : « والطريقة الأولى أسد ، وليس هذا الذى ذكرناه أخيراً بمناف له ، لأنه لا يمتنع أن يعلم إعجازه بطرق مختلفة تتوافق عليه وتجتمع فيه . واعلم أن تحت اختلاف هذه الأجوبة ضرباً من الفائدة ، لأن الطريقة الأولى تبين أن ما علم به كون جميع القرآن معجزاً موجود فى كل سورة صغرت أو كبرت ؛ فيجب أن يكون الحكم فى الكل واحدا ، والطريقة الأخيرة تتضمن تعذر معرفة إعجاز القرآن بالطريقة التى سلكناها فى كتابنا » .

فصل

اعلم أنه سبحانه تحدّاهم أولا فى الإتيان بمثله ، فقال : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ [1] ، ثم تحدّاهم بعشر سور منه وقطع عذرهم بقوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ ﴾ [2] ، وإنما قال ﴿ مفتريات ﴾ من أجل أنهم قالوا : لا علم لنا بما فيه من الأخبار الخالية ، والقصص البالغة ، فقيل لهم . « مفتريات » إزاحة لعللهم ، وقطعا لأعذارهم ، فعجزوا ، فردّهم من العشر إلى سورة واحدة من مثله ، مبالغة فى التعجيز لهم، فقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [3] ، أى يشهدون لكم أنها فى نظمه و بلاغته وجزالته، فعجزوا فقال تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ [4] مبالغة فى التعجيز و إفحاما لهم ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ [5] وهذه مبالغة فى الوعيد ، مع أن اللغةَ لغتُهم ، والكلامَ كلامُهم ، وناهيك بذلك أن الوليد بن المغيرة [6] لعنه الله كان سيّد قريش ، وأحدَ فصحائهم لما سمعه أُخرِس لسانه ، و بلد جنانه، وأطفِئ بيانه، وقطعت حجّته، وقُصِم ظهره، وظهر عجزه ، وذهل عقله ، حتى قال : « قد عرفنا الشعر كلّه هَزَجه ورجَزه ، وقريضَه ومقبوضَه ومبسوطَه ، فما هو بالشعر ! قالت له قريش : فساحر ؟ قال : وما هو بساحر ، قد رأينا السُّحّار وسحرهم ، فما هو بنفثه ولا عقده ، والله إن لقوله لحَلاوة ، و إن عليه لَطُلاوة ، و إن أسفَلَه لمغدق ، و إن أعلاه لمثمر ،

---

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) سورة هود ١٣

(٣) سورة البقرة ٢٣

(٤) سورة البقرة ٢٤

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٦) الخبر فى الرسالة الشافية للجرجانى ١١١

وإنه ليعلو ولا يُعلَى ، سمعت قولا يأخذ القلوب : قالوا : مجنون ؟ قال : لا والله ما هو بمجنون ولا بخَنْقِه ولا بوسوسته ولا رِعشته ، قالوا : كاهن . قال : قد رأينا الكهان فما هو بزمزمة الكهان ولا بسجعهم . ثم حملته الحميّة فنكص على عقبيه وكابر حسّه فقال : ﴿ إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ يُؤْثَرُ . إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ [1] .

مسألة

[فى أن التحدى إنما وقع للإنس دون الجن]

التحدّى إنما وقع للإنس دون الجن ، لأن الجنّ ليسوا من أهل اللسان العربى الذى جاء القرآن على أساليبه؛ وإنما ذُكِروا فى قوله : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾ [2] تعظيما لإعجازه ، لأن الهيئة الاجتماعية لها من القوة ما ليس للأفراد ، فإذا فرض اجتماع جميع الإنس والجن ، وظاهَر بعضُهم بعضا ، وعَجَزوا عن المعارضة كان الفريق الواحد أعجزَ ، ونظيره فى الفقه تقدُّم الأخ الشقيق على الأخ للأب فى ولاية النكاح؛ مع أن الأمومة ليس لها مدخل فى النكاح .

فصل

فى أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة

قال القاضى: [3] ذهب أبو الحسن الأشعرى إلى أن ظهور ذلك على النبى صلى الله عليه

---

(١) سورة المدثر ٢٤ ، ٢٥ .
(٢) سورة الإسراء ٨٨
(٣) الإعجاز ص ٣٩٣

وسلم يُعلم ضرورة ، وكونه معجزا يعلم بالاستدلال ، وهذا المذهب يحكى [١] عن المخالفين .

والذى نقوله: إن الأعجمى لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلا استدلالا ،وكذلك من ليس [٢] ببليغ ، فأما البليغ الذى قد أحاط بمذاهب العرب وغرائب الصنعة ، فإنه يعلم من نفسه ضرورةَ عجزه وعجز غيره عن الإتيان بمثله .

مسألة

[فى الحكمة فى تنزيه النبى عليه السلام عن الشعر]

قيل : للحكمة فى تنزيه الله تعالى نبيَّه صلى الله عليه وسلم عن الشعر وجوه :

أحدها : أنه سبحانه أخبر عن الشعراء بأنهم فى كلّ واد يهيمون ، وأنهم يقولون ما لا يفعلون [٣] ، وأن للشعر شرائط لا يسمّى الإنسان بغيرها شاعرا ، كما قال بعضهم وقد سئل عن الشاعر ، فقال : إن هَزَل أضحك ، و إن جدّ كذب ، فالشاعر بين كذب ، و إضحاك . فنزّه الله نبيَّه عن هاتين الخصلتين، وعن كل أمر دنىء ، و إنا لا نكاد نجد شاعرا إلا مادحا ضَارعا ، أو هاجيا ذا قَذَع ، وهذه أوصاف لا تصلح للنبىّ [٤] .

والثانى : أن أهل العَروض مُجمعون كما قال ابن فارس ؛ على أنَّه لا فرق [٥] بين صناعة العروض وصناعة الإيقاع، إلا أن صناعة الإيقاع تقسم الزمان بالنغم، وصناعة العروض تقسمه

---

(١) الإعجاز : « يحكى » .

(٢) الإعجاز : « وكذلك من لم يكن بليغا » .

(٣) وذلك قوله تعالى فى سورة الشعراء ٢٢٤ ـ ٢٢٦ : ﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ . أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ . وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴾ .

(٤) تلخيص من كلام ابن فارس فى فقه اللغة ٢٢٩

(٥) فقه اللغة ٢٣٠

بالحروف المتنوعة (١) ، فلما كان الشعر ذا ميزان يناسب الإيقاع ، والإيقاعُ ضَرْب من الملاهى لم يصلح ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قال : « لست مِنْ دَدٍ ولا دَدٌ منى » .

وأما ما حكى عنه صلى الله عليه وسلم من ألفاظ الوزن ، فالجواب عنها من وجهين :

أحدها : أنه لم يقصد بها الشعر ، ومن حقيقة الشعر قَصْدُه ، قال ابن فارس : الشعر (٢) كلام موزون مقفى دالّ على معنى ، ويكون أكثر من بيت . لأنه يجوز اتفاق شطر واحد بوزن يشبه وزن الشعر من غير قصد .

والثانى : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أنشد شيئا من ذلك غيّره .

فصل

فى تنزيه الله القرآن عن أن يكون شعرا

مع أن الموزون فى الكلام رتبته فوق رتبة المنظوم غير الموزون ؛ فإن كل موزون منظوم ولا عكس ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾ (٣) ،فأعلم سبحانه أنه نزّه القرآن عن نظم الشعر والوزن؛لأن القرآن مَجمع الحق ، ومنبَع الصدق ، وقُصارى أمر الشاعر التحصيل بتصوير الباطل فى صورة الحق ، والإفراطُ فى الإطراء ، والمبالغة فى الذم والإيذاء دون إظهار الحق ، و إثبات الصدق منه كان بالعرض ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴾ (٤) ، أى كاذب ، ولَم يعْن أنه

---

(١) فى ت ، م : « المنوعة » ، وفى فقه اللغة « المسموعة » ، وصوابه فى ط .

(٢) فقه اللغة ٢٢٩ . (٣) سورة يس ٦٩

(٤) سورة الحاقة ٤٣ .

ليس بشعر ؛ فإنّ وزن الشعر أظهر من أن يشتبه عليهم حتى يحتاج إلى أن ينفى عنه ، ولأجل شهرة الشعر بالكذب سمّى المنطقيون القياساتِ المؤدية فى أكثر الأمر إلى البطلان والكذب شعرية .

فإن قيل [١] : فقد وُجد فى القرآن ما وافق شعرا موزونا ، إما بيت تام ، أو أبيات ، أو مصراع ، كقول القائل :

وقلت لما حاولوا سلونى ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُون ﴾ [٢]

وقوله : ﴿ وَجُفُونٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ﴾ [٣] قالوا : هذا من الرمل .

وكقوله : ﴿ مَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ ﴾ [٤] قالوا : هو [مجزوء] من الخفيف.

وقوله: ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً [٥]. وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ ﴾ [٦] قالوا : هو من المتقارب ، أى بإسقاط « مخرجا » .

وقوله : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِم ظِلاَلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلاً ﴾ [٧] ، ويشبعون حركة الميم فيبقى من الرجز ، وحكى أن أبا نواس ضمّنه فقال :

وفتية فى مجلس وجوههم ريحانهم ، قد عدموا التثقيلا

دانية عليهمو ظلالها ﴿ وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهاتَذْلِيلا ﴾

---

(١) انظر إعجاز القرآن للباقلانى ٧٧ ــ ٧٨ (٢) سورة المؤمنون ٣٦ بالوقف على النون بالسكون

(٣) سورة سبأ ١٣ ، وفى الإعجاز : قالوا هو من الرمل الذى قيل فيه :

ساكِنُ الريح نَطُو فُ المزن منحلَ العزَالى

(٤) سورة فاطر ٨ (٥) سورة الطلاق ٢

(٦) سورة الطلاق ٣ (٧) سورة الدهر ١٤

وقوله تعالى : ﴿ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١)

قالوا : هو من الوافر .

وقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ ﴾ (٢)

قالوا : هو من الخفيف .

وقوله تعالى : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحاً. فَالْمُورِيَاتِ قَدْحاً ﴾ (٣) ونحوه قوله : ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْواً فَالْحَامِلَاتِ وِقْراً فَالْجَارِيَاتِ يُسْراً ﴾ (٤) وهو عندهم شعر من بحر البسيط .

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ ﴾ (٥) .

وقوله تعالى : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ (٦) .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِراً ﴾ (٧) .

وقوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ (٨) .

وقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ (٩) .

---

(١) سورة التوبة ١٤ بإشباع حركة الميم فى : « يخزهم »
وفى الإعجاز : « كقول الشاعر :

لَنَا غَنَمٌ نُسَوِّقُهَا غِزَارٌ ... كأن قرون جِلَّتِهَا الْعِصِيُّ

(٢) وفى الإعجاز ضمنه أبونواس فى شعره وقال « فذاك الذى » ، وشعره :

وقرا معلنا ليصدع قَلْبِي ... والْهَوَى يَصْدَعُ الفؤاد السقيماَ

أريت الذى يكذِّبُ بالديـ ... نِ فذاكَ الذى يَدُعّ اليتيما

(٣) سورة العاديات ١ ، ٢
(٤) سورة الذاريات ١ ـ ٣
(٥) سورة ق ٤٠
(٦) سورة آل عمران ٩٢
(٧) سورة الكهف ٢٢
(٨) سورة هود ٤٣ بتسهيل همزة « أمر » ونقل حركتها للنون فيكون على وزن مجزوء الرجز
(٩) سورة المسد ١

وقوله تعالى : ﴿ نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيب ﴾ (١) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَنْتَهُوا يُغفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَف ﴾ (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى ﴾ (٣) .

ويحكى أنه سمع أعرابى قارئا يقرأ ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ (٤) فقال كسرت إنما قال: « يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ... زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيم » (٥) فقيل له : هذا القرآن وليس بشعر .

فالجواب قال القاضى أبو بكر : إن (٦) الفصحاء منهم لما أورد عليهم (٧) القرآن لو اعتقدوه شعرا (٨) [ولم يروه خارجاً عن أساليبهم] (٩) لبادروا إلى معارضته؛ لأن الشعر (١٠ منقاد إليهم، فلما لم يعمدوا إلى ذلك دلّ على أنهم لم يعتقدوا فيه ذلك، فمن استدرك فيه شعراً زعم أنه خفى على أولئك النفر ، وهم ملوك الكلام مع شدة حاجتهم ١٠) إلى الطعن فى القرآن ، والغض منه والتوصّل إلى تكذيبه بكل ما قدروا عليه ، فلن يجوز أن يخفى على أولئك وأن يجهلوه ويعرفه من جاء الآن ، فهو بالجهل حقيق .

---

(١) سورة الصف ١٣

(٢) سورة الأنفال ٣٨

(٣) سورة القصص ٧٦

(٤) سورة الحج ١

(٥) بإسقاط كلمة : « إن »

(٦) إعجاز القرآن ٨٠ وما بعدها

(٧) الإعجاز : « حين أورد عليهم » .

(٨) الإعجاز : « لو كانوا يعتقدونه »

(٩) تكملة من كتاب الإعجاز

(١٠ــ١٠) الإعجاز : « لأن الشعر مسخر لهم ، مسهل عليهم ، ولهم فيه ماعلمت من التصرف العجيب ، والاقتدار اللطيف ، فلما لم نرهم اشتغلوا بذلك ، ولا عوّلوا عليه ، علم أنهم لم يعتقدوا فيه شيئاً مما يقدره الضعفاء فى الصنعة ، والمرصدون فى هذا الشأن ، وإن استدراك من يجئ الآن على فصحاء قريش ، وشعراء العرب قاطبة فى ذلك الزمان وبلغائهم وخطبائهم وزعمه أنه قد ظفر بشئ فى القرآن ، وقد ذهب أولئك النفر عنه وخفى عليهم مع شدة حاجتهم ... » .

وحينئذ فالذى أجاب به العلماء عن هذا أنّ البيت الواحد وما كان على وزنه لا يكون شعراً ، وأقل الشعر بيتان فصاعداً ، وإلى ذلك ذهب أكثر أهل صناعة العربية من أهل الإسلام .

وقالوا أيضا : إن ما كان على وزن بيتين إلا أنه يختلف وزنهما وقافيتهما فليس بشعر [أصلا] (١) .

ثم منهم من قال: إنّ الرجز ليس بشعر أصلا ، لا سيما إذا كان مشطورا أو منهوكا، وكذا ما يقارب به فى قلة الأجزاء، وعلى هذا نسقط السؤال .

ثم نقول (٢) : إن الشعر إنما ينطلق متَى قُصد إليه على الطريق التى تُعمد وتُسلك ، ولا يصح أن يتفق مثله إلا من الشعراء دون ما يستوى فيه العامىّ والجاهل [والعالم بالشعر واللسان وتصرفه] (١) وما يتفق من كل واحد ، فليس بشعر (٣) فلا يسمى صاحبه شاعرا ، وإلا لكان الناس كلهم شعراء ، لأن كلّ متكلم لا ينفك أن يعرض فى جملة كلامه ما يتزن بوزن الشعر [وينتظم بانتظامه] (١) .

وقيل: أقل ما يكون من الرجز شعرا أربعة أبيات ، وليس ذلك فى القرآن بحال .

قال القاضى : وهذه الطريق التى سلكوها فى الجواب معتمدة ، أو أكثرها .

ولو كان ذلك شعرا لكانت النفوس تتشوف إلى معارضته، لأن طريق الشعر غير مستصعب على أهل الزمان [الواحد ، وأهله يتقاربون فيه ، أو يضربون فيه بسهم] (١) .

---

(١) تكملة من كتاب الإعجاز .

(٢) الإعجاز : « ثم يقولون » .

(٣) الإعجاز : « فليس يكتسب اسم الشعر »

فصل

[فى اختلاف المقامات ووضع كل شئ فى موضع يلائمه]

مما يبعث على معرفة الإعجاز اختلافات المقامات وذكرٌ فى كلِّ موضع ما يُلائمه، ووضع الألفاظ فى كلِّ موضع ما يليق به ، وإنْ كانت مترادفة ، حتى لو أبدِل واحدٌ منها بالآخر ذهبت تلك الطلاوة ، وفاتت تلك الحلاوة .

فمن ذلك أن لفظ « الأرض » لم تَرِد[١] فى التنزيل إلا مفردةً[١] ، وإذا ذكرت والسماء مجموعة لم يؤت بها معها إلا مفردة ، ولما أريد الإتيان بها مجموعة قال : ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾[٢] ، تفاديا من جمعها .

ولفظ «البقعة» لم تستعمل فيه إلا مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ ﴾[٣] فإن جُمعت حسّن ذلك ورودها مضافة ، كقولهم : « بقاع الأرض » .

وكذلك لفظ «اللب» مرادا به العقل ، كقوله تعالى : ﴿ وَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾[٤] ﴿ لَذِكْرَىٰ لأولى الألباب ﴾[٥] فإنه يعذُب دون الإفراد .

وكذلك قوله : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾[٦] وفى موضع آخر : ﴿ فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾[٧] ، استعمل « الجوف » فى الأول « والبطن » فى الثانى مع اتفاقهما

(١ــ١) كذا فى ت ، م « لم يرد فى التنزيل إلا مفردا » .

(٢) سورة الطلاق ١٢

(٣) سورة القصص ٣٠

(٤) سورة ص ٤٣

(٥) سورة الزمر ٢١

(٦) سورة الأحزاب ٤

(٧) سورة آل عمران ٣٥.

فى المعنى ، ولو استعمل أحدُهما فى موضع الآخر لم يكن له من الحسن والقبول عند الذوق مالاستعمال كل واحد منهما فى موضعه .

* * *

وأما بالنسبة إلى المقامات ، فانظر إلى مقام الترغيب ، وإلى مقام الترهيب ؛ فمقام الترغيب كقوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ [1] تجده تأليفا لقلوب العباد ، وترغيبا لهم فى الإسلام .

قيل : وكان [2] سبب نزولها أنه أسلم عياش بن أبى ربيعة ، والوليد بن الوليد ، ونفرٌ معهما ، ثم فُتِنوا وعذبوا فافتتنوا قال [3] : وكنا نقول : قوم لا يقبل الله منهم صرفا ولا عدلا أبدا، [قوم أسلموا ثم تركوا دينهم بعذاب عذبوا به] [4] ، فنزلت — [وكان عمر كاتباً] [4] — فكتب بها عمر بن الخطاب إليهم رضى الله عنه حين فهم قصد الترغيب ، فآمنوا وأسلموا وهاجروا .

ولا يلزم دلالتُها على مغفرة الكفر ، لكونه من الذنوب ، فلا يمكن حملُها على فضل الترغيب فى الإسلام وتأليف القلوب له لوجوه :

منها أن قوله : ﴿ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ عامّ دخله التخصيص بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ﴾ [5] فيبقى معتبَرا فيما عداه .

ومنها أن لفظ « العباد » مضافا إليه فى القرآن مخصوص بالمؤمنين ، قال تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [6] .

---

(١) سورة الزمر ٥٣

(٢) الخبر فى أسباب النزول للواحدى ٢٧٧ ، ينقله عن ابن عمر

(٣) القائل ابن عمر

(٤) من أسباب النزول

(٥) سورة النساء ٤٨

(٦) سورة الدهر ٩

فإن قلت : فلم يكونوا مؤمنين حال الترغيب !

قلت : كانوامؤمنين قبله ؛ بدليل سبب نزولها، وعوملوا هذه المعاملة من الإضافة مبالغةً في الترغيب .

* * *

وأما مقام الترهيب فهو مضاد له ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيها ﴾ (١) ، ويدل على قصد مجرد الترهيب بطلان النصوصية من ظاهرها على عدم المغفرة لأهل المعاصى ؛ لأنّ « مَن » للعموم لأنها في سياق الشرط ، فيعمّ في جميع المعاصى فقد حكم عليهم بالخلود ، وهو ينافى المغفرة ، وكذلك كلّ مقام يضاد الآخر ، ويعتبر التفاضل بين العبارتين من وجوه :

أحدها المعانى الإفرادية ؛ بأن يكون بعضُها أقوى دلالةً وأفخم مسمّى ، وأسلس لفظا ونحوه .

الثانى : المعانى الإعرابية بأن يكون مسمّاها أبلغَ معنى؛ كالتمييز مع البدل فى قوله تعالى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ (٢) مع اشتعل الرأس شيبه ؛ وهذا أبلغ من: «اشتعل شيب الرأس» .

الثالث : مواقع التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ (٣) فإن الأولى جعل « اثنين » مفعول : « يتخذوا » و « إلهين » صفة له تقدمت ، فانتصبت على الحال ، والتقدير : اتخذوا إلهين اثنين ، لأن « اثنين » أعمّ من « إلٰهين » .

---

(١) سورة النساء ١٤ (٢) سورة مريم ٤

(٣) سورة النحل ٥١

فصل

فى اشتمال القرآن على أعلى أنواع الإعجاز

وهو أن يقع التركيب بحيث لا يمتنع أن يوجد ما هو أشدّ تناسبا ولا اعتدالا فى إفادة ذلك المعنى .

وقد اختلف [١] فى أنه : هل تتفاوت فيه مراتب الفصاحة ؟ واختار القاضى أبو بكر ابن الطيب فى كتاب "الإعجاز" [٢] المنع ، وأنّ كل كلمة موصوفة بالذروة العليا ، وإن كان بعضُ الناس أحسنَ إحساساً له من بعض ؛ وهذا كما أن بعضهم يفطن للوزن بخلاف بعض .

واختار أبو نصر بن القشيرى [٣] فى تفسيره التفاوت فقال : وقد ردّ على الزجاج وغيرِه تضعيفهم قراءة ﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾ [٤] بالجرّ : [ومثل] [٥] هذا من الكلام مردود عند أئمة الدين [٦] لأن القراءات السبع متواترة عن النبى صلى الله عليه وسلم [٦] ، وإذا ثبت [شىء عن النبىّ صلى الله عليه وسلم] [٥] فمن ردّ ذلك ، فكأنما ردّ على النبوّة [٧] وهذا

---

(١) نقله السيوطى فى الاتقان : ١٢٣ (٢) الإعجاز ص ٥٤ – ٦٤

(٣) هو أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيرى ، نقله عنه القرطبى فى الجامع لأحكام القرآن ٥ : ٤ .

(٤) سورة النساء ١ ؛ من قوله تعالى : ﴿ واتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءلون بِهِ وَالْأَرْحَامَ . . ﴾ والخفض هو قراءة إبراهيم النخعى وقتادة والأعمش وحمزة ؛ وقرأ الباقون بالنصب ؛ وانظر توجيه القراءتين فى القرطبى ٥ : ٤

(٥) من تفسير القرطبى

(٦–٦) العبارة كما نقلها القرطبى : « لأن القراءات التى قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبى صلى الله عليه وسلم تواترا يعرفه أهل الصنعة » .

(٧) العبارة فيما نقله القرطبى : « فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبى صلى الله عليه وسلم ، واستقبح ما قرأ به » .

مقام محذور ، لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو؛ [فإن العربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يشك أحد فى فصاحته][١] . ولعلّهم أرادوا أنه صحيح فصيح ؛ وإنْ كان غيره أفصح منه ، فإنا لا ندّعى أن كل ما فى القرآن على أرفع الدرجات فى الفصاحة .

وإلى هذا نحا الشيخ عز الدين فى كتاب " المجاز " وأورد سؤالا فقال : فإن قلت : فلم لم يأتِ القرآن جميعُه بالأفصح والأملح ؟ وقال فيه إشكال يسّر الله حلّه .

قال القاضى صدر الدين موهوب الجزرى رحمه الله: وقد وقع لى حلُّ هذا الإشكال بتوفيق الله تعالى فأقول : البارئُ جلت قدرته ، له أساليب مختلفة على مجارِى تصريف أقداره فإنّه كان قادرا على إلجاء المشركين إلى الإقرار بنبوّة محمد صلى الله عليه وسلم ، قال تعالى: ﴿ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾[٢] ، ولكنه سبحانه أرسل رسولَه على أساليب الأسباب والمسببات ، وجارِى العوائد الواقعة من أهل الزمان ، ولذلك تكون حروب الأنبياء سِجالا بينهم وبين الكفار ، ويبتدىء أمرُ الأنبياء بأسباب خفيفة ، ولا تزال تنمى وتشتد ، كلّ ذلك يدلّ على أن أساليبهم فى الإرسال على ما هو المألوف والمعتاد من أحوال غيرهم .

إذا عُرِف ذلك كان مجىءُ القرآن بغير الأفصح والأملح جميعه ؛ لأنه تحدّاهم بمعارضته على المعتاد فلو وقع على غير المعتاد لكان ذلك نَمَطاً غير النَّمَط الذى أراده الله عز وجلّ فى الإعجاز .

ولما كان الأمرُ على ما وصفنا جاء القرآن على نهج إنشائهم الخطب والأشعارَ وغيرها، ليحصل لهم التمكن من المعارضة ثم يعجزوا عنها ، فيظهر الفَلَج بالحجة ، لأنهم لو لم يتمكنوا لكان لهم أن يقولوا: قد أتيتَ بما لا قدرة لنا عليه ؛ فكما لا يصح من أعمى معارضة المبصر

---

(١) من تفسير القرطبى

(٢) سورة الشعراء ٤ .

فى النظر ، لا يحسن من البصير أن يقول: غلبتُك أيها الأعمى بنظرى؛ فإنّ للأعمى أن يقول: إنما تتمّ لك الغَلبة لو كنتُ قادرا وكان نظرُك أقوى من نظرى ؛ فأما إذا فقد أصل النظر فكيف تصح المعارضة !

فإن قلت : فلو كانت المعجزة شيئاً لا يقدر عليه البشر ، كإحياء الموتى وأمثاله ، فكيف كان ذلك أدعى إلى الانقياد

قلت : هذا السؤال سبق الجوابُ عنه فى الكلام ، وإنّ أساليبَ الأنبياء تقع على نهج أساليب غيرهم .

فإن قلت : فما ذكرته يدلّ على أن عجز العرب عن معارضته إنما كانت لصرف دواعيهم ، مع أن المعارضة كانت مقدورة لهم .

قلت : قد ذهب بعض العلماء إلى ذلك ، ولكن لا أراه حقا ، ويندفع السؤال المذكور . وإن كان الإعجاز فى القرآن بأسلوبه الخاص به ؛ إلاّ أن الذين قالوا : بأن المعجز فيه هو الصَّرْفة مذهبهم أن جميع أساليبه جميعا ليس على نهج أساليبهم ؛ لكن شاركت أساليبهم فى أشياء :

منها أنه بلغتهم .

ومنها أن آحاد الكلمات قد كانوا يستعملونه فى خطبهم وأشعارهم ، ولكن تمتاز بأمور أخر ؛ منها غرابة نظمه الخاص الذى ليس مشابها لأجزاء الشعر وأوزانه وهَزَجه ورجزه وغير ذلك من ضروبه ؛ فأما توالى نظمه من أوله إلى آخره ، بأن يأتىَ بالأفصح والأملح ؛ فهذا مما وقعت فيه المشاركة لكلامهم ؛ فبذلك امتاز هذا المذهب عن مذهب من يَقول : إنه كان جميعه مقدورا لهم ، وإنما صرفت دواعيهم عن المعارضة. انتهى .

وقد سبق اختيار القاضى أنه ليس على أساليبهم البتة فيبقى السؤال بحاله .

تنبيه

[فى أن معرفة مقامات الكلام لا تدرك إلا بالذوق]

ذكر ابن أبى الحديد :[١]

اعلم أن معرفة الفصيح والأفصح ، والرشيق والأرشق ، والجلىّ والأجلى ، والعلّى والأعلى من الكلام أمرٌ لا يدرك إلا بالذوق ، ولا يمكن إقامةُ الدلالة المنطقية عليه ، وهو بمنزلة جاريتين: إحداهما بيضاء مشرَبة حمرة، دقيقة الشفتين ، نقية الشعر ، كحلاء العين ، أسيلة الخد، دقيقة الأنف، معتدلة القامة . والأخرى دونها فى هذه الصفات والمحاسن ؛ لكنّها أحلى فى العيون والقلوب منها ،وأليق وأملح، ولا يُدْرَى لأى سبب كان ذلك ، ولكنه بالذوق والمشاهدة يُعرف ، ولا يمكن تعليله ، وهكذا الكلام ؛ نعم يبقى الفرق بين الوصفَيْن أنّ حسن الوجوه وملاحتها ، وتفضيل بعضها على بعض يدرِكه كلٌّ مَنْ له عين صحيحة ؛ وأما الكلام فلا يعرفُه إلاّ بالذوق ، وليس كلّ مَن اشتغل بالنحو أو باللغة أو بالفقه كان من أهل الذوق ، وممّن يصلح لانتقاد الكلام ؛ وإنما أهلُ الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان وراضوا أنفسَهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر ، وصارت لهم بذلك دُرْبة وملكة تامة ؛ فإلى أولئك ينبغى أن يرجع فى معرفة الكلام، وفضل بعضه على بعض .

---

(١) هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبى الحديد المدائنى المعتزلى ، ومن أكابر الفضلاء المتشيعين ؛ وصاحب شرح نهج البلاغة ، والفلك الدائر على المثل السائر . توفى سنة ٦٥٥ . روضات الجنات ٤٢٢ .

النوع التاسع والثلاثون
معرفة وجوب تواتره

لا خلاف أن كلَّ ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا فى أصله وأجزائه ، وأمّا فى محله ووضعه وترتيبه ، فعند المحققين من علماء أهل السنة كذلك ، أى يجب أن يكون متواترا ، فإن العلمَ اليقينىَّ حاصل أن العادة قاضية بأن مثل هذا الكتاب العزيز ، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه الهادى للخلق إلى الحق المعجز الباقى على صفَحات الدهر ، الذى هو أصل الدين القويم ، والصراط المستقيم ، فمستحيل ألاّ يكون متواترا فى ذلك كله ، إذ الدواعى تتوافر على نقله على وجه التواتر ، وكيف لا وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [1] والحفظ إنما يتحقق بالتواتر ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ [2] ، والبلاغُ العام إنما هو بالتواتر ، فما لم يتواتر مما نقل آحادا نقطع بأنه ليس من القرآن .

وذهب كثير من الأصوليين إلى أنّ التواتَر شرط فى ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله ، وليس بشرط فى محله ووضعه وترتيبه ، بل يكثر فيها نقل الآحاد ، وهو الذى يقتضيه صنع [3] الشافعى فى إثبات البسملة من كل سورة .

وردّ بأن الدليل السابق يقتضى التواتَر فى الجميع ، ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوطُ

---

(1) سورة الحجر ٩ .

(2) سورة المائدة ٦٧

(3) م : « صنيع » .

كثير من القرآن المكرر ، وثبوت كثير مما ليس بقرآن .

أما الأول فلأنّا لو لم نشترط التواتر فى المحلّ جاز ألاّ يتواتر كثير من المتكررات الواقعة فى القرآن، مثل : ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [1] ، و﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [2] .

وأما الثانى فلأنه إذا لم يتواتر بعضُ القرآن بحسب المحل جاز إثبات ذلك البعض فى الموضع بنقل الآحاد .

وقال القاضى أبو بكر فى " الانتصار " : ذهب [3] قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكما لا علما بخبر الواحد دون الاستفاضة ، وكره ذلك أهلُ الحق ، وامتنعوا منه . وقال قوم من المتكلمين : إنه يسوغ إعمال الرأى والاجتهاد فى إثبات قراءة، وأوجه وأحرف ، إذا كانت تلك الأوجهُ صوابا فى اللغة العربية ، وإن لم يثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأها، بخلاف موجب رأى القياسيين ، واجتهادِ المجتهدين . وأبى ذلك أهلُ الحق وأنكروه ، وخطّئوا من قال بذلك ، وصار إليه .

قال القاضى : وقد ردّ الله عنه طعن الطاعنين ، واختلافَ الضالّين ، وليس المعتبر فى العلم بصحة النقل والقطع على فنونه بأن لا يخالف فيه مخالف ، وإنما المعتبر فى ذلك مجيئه عن قوم بهم ثبت التواتر ، وتقوم الحجة ، سواء اتفق على نقلهم أو اختلف فيه ؛ ولهذا لا يبطل النقل إذا ظهر واستفاض ، واتفق عليه إذا حدث خلافٌ فى صحته لم يكن من قبل .

وبذلك يسقط اعتراض الملحدين فى القرآن ، وذلك دليل على صحة نقل القرآن

---

(١) سورة الرحمن ١٣   (٢) سورة المرسلات ١٥

(٣) نقله السيوطى فى الإتقان ١ : ٧٨ .

وحفظه وصيانته من التغيير ، ونقض مطاعن الرافضة فيه من دعوى الزيادة والنقص ، كيف وقد قال تعالى . ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[١] ، وقوله : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾[٢] وأجمعت الأمة أن المراد بذلك حفظه على المكلّفين للعمل به وحراسته من وجوه الغلط والتخليط ، وذلك يوجب القطع على صحة نقل مصحف الجماعة وسلامته .

فصل

والمعوذتان من القرآن واستفاضتهما كاستفاضة جميع القرآن ، وأما ما روى عن ابن مسعود[٣] . قال القاضي أبو بكر : فلم يصح عنه أنهما ليسا بقرآن ، ولا حُفظ عنه أنه حكّهما وأسقطهما من مصحفه لعللٍ وتأويلات .

قال القاضي : ولا يجوز أن يضافَ إلى عبد الله أو إلى أبيّ بن كعب ، أو زيدٍ أو عثمان أو عليّ ، أو واحد من ولده أو عترته جَحْد آية أو حرف من كتاب الله وتغييره أو قراءته على خلاف الوجه المرسوم فى مصحف الجماعة بأخبار الآحاد ، وأن ذلك لا يحلّ ، ولا يُسمع ، بل لا تصلح إضافته إلى أدنى المؤمنين فى عصرنا ، فضلا عن إضافته الى رجل من

---

(١) سورة الحجر ٩ (٢) سورة القيامة ١٧ .

(٣) نقله السيوطى فى الإتقان ١ : ٧٩ ، . قال : « ومن المشكل على هذا الأصل ماذكره الإمام فخر الدين الرازى قال : نقل فى بعض الكتب القديمة أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن ،وهو فى غاية الصعوبة لأنا إن قلنا : إن النقل المتواتر كان حاصلا فى عصر الصحابة بكون ذلك من القرآن ؛ فإنكاره يوجب الكفر ، وإن قلنا : لم يكن حاصلا فى ذلك الزمان فيلزم أن القرآن ليس بمتواتر فى الأصل . قال : والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل ، وبه يحصل الخلاص من هذه العقدة » .

الصحابة ، وإن كلامَ القنوت المروى عن أبىّ بن كعب أثبته فى مصحفه لم تقم حجة بأنه قرآن منزل؛ بل هو ضرب من الدعاء ، وأنه لو كان قرآنا لنُقِلَ نقل القرآن ،وحصل العلم بصحته ، وأنه يمكن أن يكون منه كلام كان قرآنا منزلا ثم نسخ وأبيح الدعاء به، وخلط بـكلام ليس بقرآن ، ولم يصح ذلك عنه ، وإنما روى عنه أنه أثبته فى مصحفه ، وقد ثبت فى مصحفه ما ليس بقرآن؛من دعاء وتأويل .

وقال النووى فى شرح " المهذب " [١] .أجمع المسلمون على أن المعوّذتين والفاتحة من القرآن،وأن من جَحد منها شيئا كفر ؛ وما نقل عن ابن مسعود باطل،وليس بصحيح .

وقال ابن حزم [٢] فى أول كتابه " المحلّى " : هـذا كذب على ابن مسعود موضوع ، وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زرّ بن حُبيش عنه ، وفيها المعوذتان والفاتحة .

وقال القاضى أبو بكر بن الطيب فى كتاب " التقريب " : لم ينكِر عبدُ الله بن مَسعود كونَ المعوذتين والفاتحة من القرآن ، وإنما أنـكر إثباتهما فى المصحف وإثبات الحمد ، لأنه كانت السنة عنده ألاّ يثبت إلا ما أمر النبى صلى الله عليه وسلم بإثباته وكتْبه ، ولم نجده كَتَب ذلك ولا سمع أمرَه به .

وهذا تأويل منه ، وليس جَحْدا لـكونهما قرآنا .

وفى صحيح ابن حبان عن زِرّ : قلنا لأبىّ بن كعب :إن ابنَ مسعود لا يـكتب فى مصحفه المعوذتين، فقال: قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم:قال لى جبريل: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ [٣] فقلتها ، وقال لى: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ [٤] فقلتها، فنحن نقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

---

(١) كتاب المهذب فى الفروع لأبى إسحاق الشيرازى ؛ شرحه الإمام محيي الدين النووى ؛ ومن هـذا الشرح أجزاء متفرقة فى دار الـكتب المصرية برقمى ٢٥٩ ، ٤٨٤ ـ فقه شافعى

(٢) هو الإمام أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم ، أحد العلماء الحفاظ بالأندلس ؛ وصاحب كتاب الفصل ،والإحكام والمحلى وطوق الحمامة ؛ وغيرها من كتب الأدب توفى سنة ٤٥٦ . جذوة المقتبس ٢٩٠.

(٣) سورة الفلق (٤) سورة الناس ١ .

النوع الأربعون
في بيان معاضدة السنة للقرآن

اعلم أنَّ القرآنَ والحديث أبداً متعاضدان على استيفاء الحق وإخراجه من مَدَارج الحكمة؛ حتى إن كلَّ واحد منهما يخصِّص عموم الآخر، ويبين إجماله.

ثم منه ما هوظاهر، ومنه مايغمُض، وقداعتنى بإفراد ذلك بالتصنيف: الإمام أبوالحكم ابن بُرّجان [(١)] في كتابه المسمى "بالإرشاد" وقال: ما قال النبي صلى الله عليه وسلم من شيء فهو في القرآن، وفيه أصله، قرُب أو بعُد، فهِمه من فهمه، وعَمِه عنه مَنْ عَمِه، قال الله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [(٢)]؛ ألا تسمع إلى قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الرجم: « لأقضينَّ بينكما بكتاب الله »، وليس في نصِّ كتاب الله الرجم.

وقدأقسم النبي صلى الله عليه وسلم أن يحكم بينهما بكتاب الله، ولكن الرَّجْم فيه تعريض مجمل في قوله تعالى: ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ [(٣)].

وأما تعيين الرجم من عموم ذكر العذاب، وتفسير هذا المجمل، فهو مبيَّن بحكم الرسول وبأمره به؛ وموجود في عموم قوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [(٤)]، وقوله: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [(٥)].

---

(١) هو الإمام عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد السلام الإشبيلي المعروف بابن برجان، أحد أئمة اللغة والنحو في زمانه؛ توفي سنة ٦٢٧؛ كما ذكره السيوطي في بغية الوعاة ٣٠٦، وكتابه الإرشاد في تفسير القرآن، منه نسخة مصوّرة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، عن فيض الله، ومنه أيضاً قطعة في المكتبة التيمورية.

(٢) سورة الأنعام ٣٨

(٣) سورة النور ٨

(٤) سورة الحشر ٧

(٥) سورة النساء ٨٠.

وهكذا حكم جميع قضائه ، وحكمه على طرقه التى أتت عليه ؛ وإنما يُدرِك الطالب من ذلك بقدر اجتهاده وبذل وسعه ، ويبلغ منه الراغب فيه حيث بلّغه ربه تبارك وتعالى ؛ لأنه واهبُ النعم ، ومقدّر القِسَم .

وهذا البيان من العلم جليل ، وحظه من اليقين جزيل ، وقد نبّهنا صلى الله عليه وسلم على هذا المطلب فى مواضع كثيرة من خطابه .

منها ، حين ذكر ما أعدّ الله تعالى لأوليائه فى الجنة فقال : « فيها ما لاعين رأتْ ، ولا أذن سمِعتْ ، ولا خَطَر على قلب بَشَر ، بَلْهَ ما اطلعتم عليه » ، ثم قال : « اقرءوا إن شئتم : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ »(1) .

ومنها ، قالوا : يارسول الله ، ألا نتّكل وندع العمل ؟ فقال : « اعملوا فكلٌّ ميسّر لما خلِق له » ، ثم قرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى . وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى . وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى . وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾(2) .

ووصف الجنة فقال : « فيها شجرة يسير الراكب فى ظلها مائة عام ، ولا يقطعها » ثم قال : « اقرءوا إن شئتم : ﴿ وَظِلٍّ مَمْدُودٍ ﴾ »(3) .

فأعلَمهم مواضع حديثه من القرآن ، ونبههم على مصداق خطابه من الكتاب ، ليستخرج علماء أمته معانىَ حديثه طلبا لليقين ، ولتستبين لهم السبيل، حرصا منه عليه السلام على أن يُزيل عنهم الارتياب ، وأن يرتقوا فى الأسباب . ثم بدأ رضى الله عنه بحديث « إنما الأعمال بالنيات » وقال: موضعه نصا فى قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾(4) إلى قوله : ﴿ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُوراً ﴾(4) .

---

(1) سورة السجدة ١٧
(2) سورة الليل ٥ ـ ١٠
(3) سورة الواقعة ٣٠ .
(4) سورة الإسراء ١٨، ١٩

ونظيرُها فى هود والشورى [١] .

وموضع التصريح به قوله : ﴿ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [٢] و ﴿ بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ ﴾ [٣] .

وأما التعريض فكثير، مثل قوله : ﴿ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [٤] ، ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ [٥]، قد علم الله عز وجل أنهم كانوا يريدون الاعتزاز ، لأن الإنسان مجبول على طلب العزة ؛ فمخطئٌ أو مصيب ؛ فمعنى الآية والله أعلم : بَلِّغ هؤلاء المتخذين الكافرين أولياء من دون الله من ابتغاء العزة بهم ، أنهم قد أخطئوا مواضعها وطلبوها فى غير مطلبها ، فإن كانوا يصدُقون أنفسهم فى طلبها فليوالوا الله جل جلاله ، وليوالوا من والاه ﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٦] .

فكان ظاهرُ آية النساء تعريضاً لظاهر آية المنافقين ، وظاهرُ آية المنافقين تعريضاً بنصِّ الحديث المرويّ .

ومن ذلك حديث جبريل فى الإيمان [٧] والإسلام ، بَيّن فيه أن الشهادة بالحق والأعمال الظاهرة هى الإسلام ، وأن عَقْد القلب على التصديق بالحق هو الإيمان ، وهو

---

(١) هود الآية ١٥ ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا .. ﴾ . والشورى الآية ٢٠ ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴾

(٢) سورة البقرة ٢٢٥ — (٣) سورة المائدة ٨٩

(٤) سورة النساء ١٣٩ — (٥) سورة فاطر ١٠

(٦) سورة المنافقون ٨ — (٧) صحيح البخارى ١ : ١٥٠ (فتح) .

نَصُّ الحديث الذى رواه ابن أبى شيبة فى مُسْنده : الإسلام ظاهر والإيمان فى القلب موضعه من القرآن : ﴿ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ [١] ، وقوله : ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ [٢] ، ونظائرها ﴿ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ ﴾ [٢] ، قال : بَنَيْتُ هاتين الصفتين على الصفات العليا صفات الله ـ تعالى ظهورها ـ من الأسماء الحسنى : اسم السلام ، واسم المؤمن .

ومن ذلك حديث ضِمام بن ثعلبة : « أفلح إن صدق » فى قوله : ﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ [٣] .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « من قال لا إله إلا الله حرّمه الله على النار » فى قوله : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ ﴾ [٤] ، وهو مفهوم من قوله : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [٥] ، فأخبر أنهم دخلوا النار من أجل استكبارهم و إبائهم عن قول : « لا إله إلا الله » ، مفهوم هذا أنهم إذا قالوها مخلصين بها حُرّموا على النار .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليُكْرِم ضيفه [٦] » ، فى قوله تعالى : ﴿ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ [٧] وقوله : ﴿ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [٨] ، وهذه الأربع كلمات جَمعن حسَن الصحبة للخلق ؛ لأن مَنْ كفّ شره وأذاه ، وقال خيراً أو صمت عن الشر ، وأفضَل على جاره ، وأكرم ضيفه ، فقد نجا من النار ، ودخل الجنة إذا كان مؤمنا ، وسبقت له الحسنى ، فإن

---

(١) سورة آل عمران ٨٣
(٢) سورة المجادلة ٢٢
(٣) سورة التوبة ٩١
(٤) سورة الأنعام ٨٢
(٥) سورة الصافات ٣٥
(٦) انظر صحيح مسلم ١ : ٣١ كتاب الإيمان
(٧) سورة الذاريات ٢٤
(٨) سورة النساء ٣٦ .

العاقبة مستورة ، والأمور بخواتيمها ؛ ولهذا قيل : لا يغرنّكم صفاء الأوقات ، فإن تحتها غوامض الآفات .

وقوله : « رأس الكفر نحو المشرق » فى قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ . فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَأَى ... ﴾ (١) الآية ، فأخبر أنّ الناظر فى ملكوت الله لا بدّ له من ضروب الامتحان ، وأنّ الهداية يمنحها الله للناظر بعد التبرى منها ، والمعصومُ مَنْ عصمه الله ، قال تعالى : ﴿ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾ (٢) وقال : ﴿ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ (٣) وطلوع الكواكب نحو المشرق ومن هناك إقبالها ، وذلك أشرف لها وأكبر لشأنها عند المفتونين ، وغروبها إدبارها، وطلوعها بين قرنى الشيطان من أجل ذلك ليزيّنها لهم ، قال تعالى : ﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (٤) ، ولما كان فى مطلع النيرات من العِبَر بطلوعها من هناك وظهورها عَظمت المحنة بهنّ ، و لِمَا فى الغروب من عدم تلك العلة التى تتبين هناك [قرن] (٥) بتزيين العدوّ لها ، وإليه أشار صلى الله عليه وسلم بقوله : « وتغرُب بين قرنى الشيطان » . ولأجل ما بين معنى الإقبال والإدبار كان باب التوبة مفتوحا من جهته إلى يوم تطلع الشمس منه ، ألا تسمع إلى قوله تعالى : ﴿ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا ﴾ (٦) ، أى وقعت عقولهم عليها ، وحجبت بها عن حالتها ، مع قوله : ﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ ﴾ (٧).

---

(١) سورة الأنعام ٧٥ ، ٧٦

(٢) سورة الصافات ٩٩

(٣) سورة مريم ٤٩

(٤) سورة النمل ٢٤ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق

(٦) سورة الكهف ٩٠

(٧) سورة فصلت ٣٧

وفى قوله عند طلوعها : ﴿ هَـٰذَا رَبِّى ﴾ (١) ، وعند غروبهـا : ﴿ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ ﴾ (١) ، ﴿ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ (٢) ما يبين تصديق النبى صلى الله عليـه وسلم فى قوله : « رأس الفتنة والـكفر نحو المشرق ، وإن باب التوبة مفتوح من قبل المغرب » .

ومن ذلك بدء الوحى فى قوله سبحانه : ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ (٣) إلى قوله : ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ ﴾ (٣) .

وقول خديجة : « واللهِ لا يخزيك الله أبدا ، إنكَ لَتصِلُ الرَّحم » وقوله تعالى : ﴿ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ﴾ (٤) ، وقوله: ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ (٥) ، وفى هذا بيّن صلى الله عليه وسلّم أصحاب الغار الثلاثة ، إذ قال بعضهم لبعض : ليَدْعُ كلٌّ واحد منكم بأفضل أعماله ، لعلّ الله تعالى أن يفرج عنّا .

وقول وَرَقة : « ياليتنى حىّ إذ يُخرجك قومك » إلخ ، وقوله تعالى : ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ ﴾ (٦) ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ﴾ (٧) .

وكذلك قوله : « لم يأت أحدٌ بما جئتَ به إلا عُودِى » من قوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ . أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾ (٨) .

ومن ذلك حديث المعراج ، مصداقه فى سورة الإسراء وفى صدر سورة النجم .

---

(١) سورة الأنعام ٧٦
(٢) سورة الأنعام ٧٧
(٣) سورة النحل ١، ٢
(٤) سورة الأعراف ١٣٤
(٥) سورة الصافات ١٤٣ .
(٦) سورة الأعراف ٨٨
(٧) سورة إبراهيم ١٣
(٨) سورة الذاريات ٥٢ ، ٥٣

وقوله صلى الله عليه وسلم : « رأيت إبراهيم وأنا أشبه ولده به » من مفهوم قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾(١) .

وبتصديق كلمة الله ، اتبعه كوناً وملّة ، وهكذا حاله حيث جاءت « صدقا » و « عدلا » . فتطلّبْ صدق كلماته بترداد تلاوتك لكتابه ، ونظرك فى مصنوعاته ، فهذا هو قصْد سبيل المتقين ، وأرفع مراتب الإيمان ، قال تعالى : ﴿ فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾(٢) وقال لزكريا : ﴿ أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقاً بِكَلِمَةٍ مِنَ اللهِ وَسَيِّداً ﴾(٣) . ولما كان عيسى عليه السلام من أسماء كلماته لم يأت يوم القيامة بذنب لطهارته وزكاته .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إنّ الله لا ينام » فى قوله : ﴿ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾(٤) .

وقوله : « ولا ينبغى له أن ينام » من قوله : ﴿ الْقَيُّومُ ﴾(٤) ، وفسره صلى الله عليه وسلم بقوله : « يخفض القسط ويرفعهُ ، ويرفع إليه عملُ الليل قبل عمل النهار ، وعمل النهار قبل عمل الليل » ، ومصداقه أيضا قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ ﴾(٥) .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « الصلوات الخمس كفّارات لما بينهن » وقال : « الجمعة إلى الجمعة كفّارة لما بينهما وزيادة ثلاثة أيام » ، و « رمضان إلى رمضان كفارة لما بينهما » فى قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾(٦) فهذا رمضان بعشرةِ أشهر العام ، ويبقى شهران داخلان فى كرم الله تعالى وحسن معاملته .

---

(١) سورة النحل ١٢٣
(٢) سورة الأعراف ١٥٨
(٣) سورة آل عمران ٣٩ .
(٤) سورة البقرة ٢٥٥
(٥) سورة آل عمران ٢٦
(٦) سورة الأنعام ١٦٠ .

قلت : قد جاء فى حديث آخر : « وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر » ، مع قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ . انتهى .

وقال فى الجمعة : ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [١] وكذلك قال فى الصوم : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [٢] ، أشار إلى سرّ فى الجمعة ، وفضلٍ عظيم ، أراهما الزيارة والرؤية فى الجنة ؛ فإنها تكون فى يوم الجمعة . وكذلك أشار فى الصيام بقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [٢] إلى سرٍّ فى الصيام ، وهو حسن عاقبته وجزيل عائدته ، فنبّه صلى الله عليه وسلم بقوله : « لخلوف فَمِ الصائم أطيبُ عند الله يوم القيامة من ريح المسك » .

وقوله وقد رأى أعقابهم تلوح لم يصبها الماء : « ويلٌ للأعقاب من النار » ، فى مفهوم ﴿ فَاغْسِلُوا ﴾ [٣] ، فى معنى قوله : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [٤] ، وغَسَلَ هو قدميه وعمّهما غسلا .

وقال : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [٥] مع قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ [٦] .

وقوله : « إذا توضّأ العبدُ المسلم فغسل وجهه خرج من كل خطيئة نظر إليها بعينيه ... » الحديث ، من قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ [٧] أى من ذنوبكم ﴿ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [٧] أى ترقون فى درجة الشكر فيتقبل أعمالكم القبول الأعلى .

---

(١) سورة الجمعة ٩
(٢) سورة البقرة ١٨٤ .
(٣) سورة المائدة ٦
(٤) سورة النحل ٤٤
(٥) سورة النور ٦٤
(٦) سورة النساء ١٤
(٧) سورة المائدة ٦

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « وكان مَشْيُه إلى المسجد وصلاته نافلة فله الشكر ، والشكر درجات » . وإنما يتبيّنُ بأن يبقى من العمل بعد الكفارة فضل ، وهو النافلة ، وهو المسمى بالباقيات الصالحات ، لمن قلّت ذنوبه ، وكثرت صالحاته . فذلك الشكر . ومن كثرت ذنوبه وقلت صالحاته فأكلتها الكفارات ، فذلك المرجوّ له دخول الجنة . ومن زادت ذنوبه فلم تقم صالحاته بكفّارة ذنوبه ، فذلك المخوفُ عليه ، ﴿ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّى شَيْئًا ﴾ .

قوله صلى الله عليه وسلم : « أنتم الغرّ المحجلون يوم القيامة » فى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ (١) .

وكذا قوله صلى الله عليه وسلم : « تبلغ الحِلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء » ، وهذا كلّه داخل فى قوله تعالى : ﴿ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (٢) وجاءت « لام كَىْ » ها هنا إشعارا ووعدا وبشارة لهم بنعمَ أخرى واردة عليهم من الشرائع لم تأتِ بعدُ ، ولذلك قال يوم الإكمال فى حجة الوداع : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ (٣) .

ومن ذلك حديث الأذان وكيفيته بقوله : « أشهد أن لا إله إلا الله » من قوله : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ ﴾ (٤) وتكرارها فى قوله : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (٤) .

وقوله : « أشهد أن محمدا رسول الله » فى قوله تعالى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ (٥) ،

---

(١) سورة الحديد ١٢
(٢) سورة المائدة ٦
(٣) سورة المائدة ٣
(٤) سورة آل عمران ١٨
(٥) سورة الفتح ٢٩

﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾ [١] مع قوله : ﴿ لَـٰكِنِ اللهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلاَئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً ﴾ [٢] . وتكرار الشهادة للرسول فى معنى قوله : ﴿ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً ﴾ مع قوله تعالى : ﴿ يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللهَ ذِكْراً كَثِيراً ﴾ [٣] والتنبيه أول الكثرة ، ولأنها عبارة شرعت للإعلام ، فتكرارها آكد فيما شرعت له .

وأما إسراره بهما ـ يعنى بالشهادتين ـ فمن مفهوم قوله : ﴿ وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ [٤] . وأما إجهاره بهما ففى قوله تعالى: ﴿ يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاَةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ [٥] والنداء الإعلام ، ولا يكون إلا بنهاية الجهر .

وقوله : « حىّ على الصلاة » فى قوله : ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ ﴾ [٦] ، ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاَةِ ﴾ [٥] .

وقوله : « حى على الفلاح » فى قوله : ﴿ ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [٧] .

وقوله : « الصلاة خير من النوم » فى قوله : ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٨] ، وقوله: ﴿ وَلاَ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾ [٩] .

وقوله : « اللهأكبرُ ، الله أكبر » من قوله : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [١٠] .

---

(١) سورة آل عمران ١٤٤
(٢) سورة النساء ١٦٦
(٣) سورة الأحزاب ٤١
(٤) سورة الأعراف ٢٠٥
(٥) سورة الجمعة ٩
(٦) سورة المائدة ٥٨
(٧) سورة الحج ٧٧
(٨) سورةالذاريات ٥٥
(٩) سورة الأنفال ٢٠
(١٠) سورة البقرة ١٨٥

وقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾[١] كررها وختم بها فى قوله: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[٢].

«وأفضل الذكر لا إله إلا الله» فختم بما بدأ به لقوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾[٣].

وقوله صلى الله عليه وسلم: «صلوا علىّ فإنه من صلى علىّ واحدةً صلى اللهُ عليه بها عشرا» فى قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[٤].

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ثم سلوا الله لى الوسيلة» فى قوله: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾[٥]، ﴿يَٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾[٦]

وقوله: «حلّت له شفاعتى يوم القيامة» فى قوله: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا﴾[٧].

وقوله صلى الله عليه وسلم: «دعوة المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة، عند رأسه مَلَك موكل به، كلما دعا لأخيه بشىء قال الملك: آمين».

«ولك بمثله» فى قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[٨] إلى آخر السورة، هذا دعاء مَنْ يأتى بِهِ لنفسه ولجماعة المسلمين بظهر الغيب، تقول الملائكة فى السماء: «آمين» وقد قال تعالى: «ولعبدى ما سأل»[٩].

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «إن إبراهيم حرّم مكة وأنا حرمت المدينة». وقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ﴾[١٠] يريد مكة؛ ثم قال: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَٰذَا

---

(١) سورة القتال ١٩
(٢) سورة البقرة ١٩٨
(٣) سورة الحديد ٣
(٤) سورة الأنعام ١٦٠
(٥) سورة الإسراء ٧٩
(٦) سورة المائدة ٩٥
(٧) سورة النساء ٨٥.
(٨) سورة فاتحة الكتاب ٦
(٩) إشارة إلى ماروى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم: «قال الله عز وجل: قسمت الصلاة بينى وبين عبدى نصفين، ولعبدى ماسأل ...» الحديث؛ نقله القرطبي فى تفسيره ١ : ٩٤
(١٠) سورة البلد ١

الْبَلَدِ ﴾ [١] يمكن أن يريد به المدينـة ، ويكون فى الآية تعريض بحرمة البلدين ؛ حيث أقسم بهما ، وتكراره البلد مرتين دليلٌ على ذلك ، وجعل الاسمين لمعنيين أولى من أن يكونا لمعنًى واحد ، وأن يستعمل الخطاب فى البلدين أولى من استعماله فى أحدهما ؛ بدليل وجود الحرمة فيهما .

ومن ذلك حديث الدجال .

قلت : وقع سؤال بين جماعة من الفضلاء فى أنه : ما الحكمة فى أنه لم يُذكر الدجال فى القرآن ! وتلمَّحوا فى ذلك حِكَماً ، ثم رأيت هـذا الإمام قال : إنّ فى القرآن تعريضاً بقصته فى قصة السامرىّ ، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ ﴾ [٢] ، وقوله فى سورة الإسراء فى قوله : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيراً . فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا ﴾ [٣] ، فذكر الوعد الأول ، ثم ذكر الكرّة التى لبنى إسرائيل عليه ، ثم ذكر الآخرة فقال : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ ... ﴾ [٤] الآية، ثم قال : ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا ﴾ [٥] ، وفيه إشارة إلى خروج عيسى .

وكذلك هو فى الآيات الأول من سورة الكهف فى قوله : ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيداً جُرُزاً ﴾ [٦] ، والدجال مما على الأرض ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قرأ الآيات من أول سورة الكهف عصمه الله من فتنة الدجال » ، يريد والله أعلم : مَنْ

---

(١) سورة البلد ٢

(٢) سورة طه ٩٧

(٣) سورة الإسراء ٤، ٥ .

(٤) سورة الإسراء ٧

(٥) سورة الإسراء ٨

(٦) سورة الكهف ٨

قرأها بعلم ومعرفة . وهو أيضا فى المفهوم من قوله : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ﴾ (١) ، ﴿ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ (٢) .

ومن الأمر بمجاهدة المشركين والمنافقين قوله صلى الله عليه وسلم : « تخرج الأرض أفلاذ كبدها ، ويحسر الفرات عن جبل من ذهب » فى قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ (٣) ، فإن الأرض تلقى ما فيها من الذهب والفضة ، حتى يكون آخر ما تلقى الأموات أحياء .

ومصداقه أيضا فى عموم قوله : ﴿ يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٤) ، فتوجه القرآن إلى الإخبار عن إخراجها الأموات أحياء ، وتوجه الحديث إلى الإخبار عن إخراجها كنوزها ومعادنها .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « حتى تعود أرض العرب مروجا » فى قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ ... ﴾ (٥) الآية. وذلك يكون عند إتمام كلمة الحق : ﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ (٦) وقد تولوا ، وقوله : ﴿ وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ (٧) يومئذ تظهر العاقبة ويلقى الأمر بجرانه ، وتضع الحرب أوزارها ، ويكون ذلك علما على الساعة ، وآية على قرب الانقراض .

وقوله صلى الله عليه وسلم فى مثل الدنيا : « إن مما أخاف عليكم ما يفتح عليكم من

---

(١) سورة الفتح ٢٩
(٢) سورة الأحزاب ٤٠
(٣) سورة الزلزلة ٢
(٤) سوة النمل ٢٥
(٥) سورة يونس ٢٤ .
(٦) سورة محمد ٣٨
(٧) سورة الجمعة ٣

زهرة الدنيا وزينتها » فى قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ. أَن رَّآهُ ٱسْتَغْنَىٰ ﴾[١]
وقوله : ﴿ أَنَّمَا ٱلْحَيَاةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ ﴾[٢] .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا جاء رمضانُ فتِحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين » فى مفهوم قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[٣] إلى أنّ الصومَ ينتهى نفعُه إلى اكتساب التقوى ؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « الصيام جُنّة » ولا يكون ذلك إلا بضعف حزب الشيطان ، فتغلق عنه أبواب المعاصى ؛ وهى أبواب جهنم ، وتفتح له أبواب الطاعة والقربات ، وهى أبواب الجنات .

وقوله صلى الله عليه وسلم « تسحّروا فإنّ فى السحور بركة » من آثار قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَٱشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ ﴾[٤] ، ومن بركته حضوره الذى هو وصف نزوله جل وعلا إلى سماء الدنيا كلّ ليلة ؛ فكأنّه صلى الله عليه وسلم يبتغى البركة فى موضع خطاب ربه ، وفى موضع حضوره أو ذكره ، أو اسم من أسمائه ، ومن هنا وقع التعبد باسم المبارك ، واسم القدوس .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقبل الليلُ من ها هنا ، وأدبر النهارُ من ها هنا فقد أفطر الصائمُ » فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾[٤] ،وقوله: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾[٤] والبركةُ فى اتباع مجارى خطابه ، وإن كان الخطابُ حكمُه حكم إباحة ؛ كما أن البركة فى اتباع السنّة والاقتداء ؛ ولهذا كان أكثر الصحابة لا يصلّون المغربَ إلا على فطر ، وكانوا يؤخّرون السحورَ إلى

---

(١) سورة العلق ٦، ٧ (٢) سورة الحديد ٢٠
(٣) سورة البقرة ١٨٣ . (٤) سورة البقرة ١٨٧

بزوغ الفجر ابتغاء البركة فى ذلك ، والخير الموعود به .

وقوله صلى الله عليه وسلم: « إنى أبيت عند ربى يطعمنى ويسقين » فى معنى قوله حكاية عن خليله : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾ [١] والمعنى بما يفتح الله لخاصته من خلقه الذين لا يطعمون ، إنما غذاؤهم التسبيح والتهليل والتحميد .

وقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الصعب بن جثامة : « إنا لم نرده عليك إلاّ أنا حُرُم » ، فى مفهوم قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ [٢] ، والآكل راضٍ والراضى شريك .

وقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث حنظلة : « لو أنكم تدومون على ما كنتم عندى لصافحتكم الملائكة ، ولكن ساعة وساعة » فى قوله : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَسَّهُ ﴾ [٣] ، وقوله : ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ . ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [٤] فذكر تعالى اللجأ إليه عند ما يلحق الإنسان الضر ، وهو ذكر صورىّ ، فلو كان الذكر بينهم على الدوام ، لم تفارقهم الملائكة السياحون الملازمون حلق الذكر ، كما قال تعالى عنهم : ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ [٥] ، ولو قربوا من الملائكة هذا القرب لبدت لهم عيانا ، ولأكرمهم الله منه بحسن الصحبة وجميل الألفة .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يبعث كلُّ عبد على ما مات عليه » فى قوله تعالى :

---

(١) سورة الشعراء ٧٩ .

(٢) سورة المائدة ٩٥

(٣) سورة يونس ١٢

(٤) سورة النحل ٥٣، ٥٤

(٥) سورة الأنبياء ٢٠

﴿ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ [١] .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أراد الله بقوم عذابا أصاب مَنْ كان منهم ثم يبعثون على أعمالهم » فى قوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾ [٢] .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « من سنّ فى الإسلام سنّة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن سنّ فى الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » فى قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا، وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَه كِفْلٌ مِنْهَا ﴾ [٣] ، ومع قوله: ﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [٤] ، وقوله : ﴿ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالاً مَعَ أَثْقَالِهِمْ ﴾ [٥] معَ ما جاء من نبإ ابنى آدم.

وقوله صلى الله عليه وسلم فى جواب مَنْ سأله : أىُّ الصدقة أعظم ؟ قال : « أن تصدّق وأنت صحيح شحيح ولا تمهل ، ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ... ﴾ الحديث» فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ [٦] .

وقوله : « اليد العليا خير من اليد السفلى » فى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ ﴾ [٧] ، وقد جاء أن اليد السفلى الآخذة ، والعليا هى المعطية ، وشاهده قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾ [٨] .

وقوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى : « من يقرض غيرَ عديم ولا

---

(١) سورة الجاثية ٢١
(٢) سورة الأنفال ٢٥
(٣) سورة النساء ٨٥
(٤) سورة النحل ٢٥
(٥) سورة العنكبوت ١٣
(٦) سورة إبراهيم ٣١
(٧) سورة القتال ٣٨
(٨) سورة الحديد ١١ .

ولاظلوم » ، ووجه ذلك أن العطيةَ من أيدينا مفتقرة إلى من يضع فيها حقا وجب عليها ، ويطهِّرها بذلك من ذنوبها وأنجاسها ، ولولا اليدُ الآخذة ما قَدَر صاحبُ المال على صدقة .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَن يُرد الله به خيرا يفقهه » فى قوله تعالى : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[1] إلى قوله : ﴿ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[2] ، وقوله : ﴿ انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴾[3] ، وقوله : ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾[4] ، ووصَف من لم يفهم عن المخلوقات بقوله : ﴿ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾[5] ، ثم أعلمَ سبحانه سعةَ مغفرته لمن فى الأرض الذين لا يسبحونه ولا يفقهون تسبيح المسبِّحين من خلقه ، ثم أعلم بالعلّة التى لأجلها حُرِموا الفقه عن ربهم ، وأن ذلك هو ختم عقوبة الإعراض بقوله : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَاباً مَسْتُوراً.وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ... ﴾[5] الآية.

* * *

وبالجملة فالقرآن كلُّه لم يُنزله منزِّله تعالى ، إلا ليفهِّمه، ويُعلِمَ ويُفهِّم ، ولذلك خاطب به أولى الألباب الذين يعقلون ، والذين يعلمون ، والذين يفقهون ، والذين يتفكّرون ، ليدّبروا آياته ، وليتذكّر أُولُو الْأَلْبَابِ .

وكذلك ما خلق الله الدنيا إلا مثالا للآخرة ؛ فمن فقِه عن ربّه عز وجلّ مراده منها ؛ فقد أراح نفسه ، وأجمّ فكره من هذه الجملة .

وفى هذا النوعِ من الفقه أفنى أُولُو الْأَلْبَابِ أعمارهم ، وفى تعريفه أتعبوا قلوبَهم ، وواصلوا أفكارَهم .

رزقنا الله من فضله العظيم نوراً نمشى به فى الظلمات ، وفرقانا نفرّق به بين المتشابهات!

---

(١) سورة البقرة ١٦٣
(٢) سورة الرعد ٤
(٣) سورة الأنعام ٦٥
(٤) سورة الحشر ١٤
(٥) سور الإسراء ٤٥ ، ٤٦

النوع الحادى والأربعون
معرفة تفسيره وتأويله
[معانى العبارات التى يعبّر بهـــا عن الأشياء]

وهو يتوقف على معرفة تفسيره وتأويله ومعناه [(١)] :

قال ابن فارس : معانى [(٢)] العبارات التى يعبّر بها عن الأشياء ، ترجع إلى ثلاثة : المعنى ، والتفسير ، والتأويل ؛ وهى وإن اختلفت فالمقاصد بها متقاربة .

* * *

فأما المعنى فهو القصد والمراد؛ يقال : عَنَيْتُ بهذا الـكلام كذا ،أى قصدت وعَمَدت.

وهو مشتق [(٣)] من الإظهار ، يقال : عنَتِ القِرْبةُ ، إذا لم تحفظِ المـاء بل أظهرته ، ومنه عنوان الـكتاب [(٤)] .

وقيل : مشتق من قولهم [(٥)] : عنت الأرض بنبات حسن ، إذا أنبتت نباتا حسنا [(٦)].

قلت : وحيث قال المفسرون : « قال أصحاب المعانى » فمرادهم مصنفو [(٧)] الـكتب فى

---

(١) ت : « حقائقه» .
(٢) الصاحبي فى فقه اللغة وسنن العربية فى كلامها . ص ١٦٢ وما بعدها، مع حذف واختصار وتصرف .
(٣) الصاحبي : « وقال قوم : اشتقاق المعنى من الإظهار » .
(٤) الصاحبى : « وعنوان الـكتاب من هذا » .
(٥) الصاحبي : « وقال آخرون : المعنى مشتق من قول العرب : عنت الأرض .
(٦) بعد هذه الـكلمة فى الصاحبي : « قال الفراء : لم تعن بلادنا بشىء ؛ إذا لم تنبت » .
(٧) أورد صاحب كشف الظنون جماعة ممن ألفوا فى هذا الفن، وهم: محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، وأبو جعفر النحاس ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو العباس ثعلب ، وابن الخياط ، والرؤاسى ، والفراء وأبو عبيدة ، وأبو الحسن الأخفش ، وابن درستويه، وابن كيسان ، وسلمة بن عاصم ، وعبد الله بن محمد النحوى ، والزجاج ، والـكسائى » .

معانى القرآن ، كالزّجاج ومَنْ قبْله وغيرهم ، وفى بعض كلام الواحدىّ : أكبَرُ أهل المعانى الفرّاء والزّجاج وابن الأنبارىّ ، قالوا كذا وكذا ، ومعانى القرآن للزجاج لم يصنّف مثله .
وحيث أطلق المتأخرون أهلَ المعانِى ، فمرادهم بهم مصنّفو العلم المشهور .

***

وأما التفسير فى اللغة ، فهو راجعٌ إلى معنى الإظهار والكشف ، وأصله فى اللغة من التفسِرة ؛ وهى القليل من الماء الذى ينظر فيه الأطباء ، فكما أن الطبيب بالنظر فيه يكشف عن علّة المريض ، فكذلك المفسر ، يكشف عن شأن الآية وقصصها ومعناها ، والسبب الذى أنزلت فيه ، وكأنّه تسميةٌ بالمصدر ، لأن مصدر « فَعَّل » جاء أيضا على « تَفعِلة » ، نحو : جَرّب تجرِبة ، وكرّم تكرِمة .

وقال ابن الأنبارى : قول العرب : فسَرتُ الدابةَ وفسّرتها ، إذا ركضتّها محصورة لينطلق حَصرها ؛ وهو يؤوّل إلى الكشف أيضا .

فالتفسير كشف المغلَق من المراد بلفظه ، وإطلاق للمحتبس عن الفهم به ، ويقال : فسّرت الشيء أفسره تفسيرا ، وفسَرْتُه أفسره فسرا ، والمزيد من الفعلين أكثر فى الاستعمال ، وبمصدر الثانى منها سمّى أبو الفتح بن جنّى كتبه الشارحة « الفَسْر »[١] .

وقال آخرون : هو مقلوب من « سَفَر » ومعناه أيضا الكشف ؛ يقال : سَفَرت المرأة سُفورا ، إذا ألقت خِمارها عن وجهها ، وهى سافرة ، وأسفر الصبح أضاء ، وسافر فلان ؛ وإنما بَنَوه على التفعيل ؛ لأنه للتكثير ، كقوله تعالى : ﴿ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾[٢] ، ﴿ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَابَ ﴾[٣] ، فكأنه يتبع سورة بعد سورة ، وآية بعد أخرى .

---

(١) منها تفسير ديوان المتنبى الكبير .

(٢) سورة البقرة ٤٩

(٣) سورة يوسف ٢٣

وقال ابن عباس فى قوله تعالى : ﴿ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرا ﴾ [١] أى تفصيلا .

وقال الراغب : الفَسْر والسّفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما ، لكن جُعِل الفَسْر لإظهار المعنى المعقول ، ومنه قيل لما ينبئ عنه البول : تفسرة ، وسمّى بها قارورة الماء ، وجعل السَّفر لإبرازِ الأعيان للأبصار ، فقيل سَفَرت المرأة عن وجهها ، وأسفرَ الصبح .

وفى الاصطلاح : هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها ، والإشارات النازلة فيها ، ثم ترتيب مكيّها ومدنيّها ، ومحكَمها ومتشابهها ، وناسخها ومنسوخها ، وخاصها وعامّها ، ومطلقها ومقيَّدها ، ومجمَلها ومفسَّرها .

وزاد فيها قوم فقالوا : علم حلالها وحرامها ، ووعدها ووعيدها ، وأمرها ونهيها ، وعبرها وأمثالها ؛ وهذا الذى مُنِع فيه القول بالرأى .

* * *

وأما التأويل فأصله فى اللغة من الأوْل ، ومعنى قولهم : ما تأويل هذا الكلام ؟ أى إلام تؤول العاقبة فى المراد به ؟ كما قال تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ ﴾ [٢] أى تُكشف عاقبته ، ويقال : آل الأمر إلى كذا ، أى صار إليه ، وقال تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَالَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْراً ﴾ [٣] .

وأصله من المآل ، وهو العاقبة والمصير ، وقد أوّلته فآل ، أى صرفته فانصرف ، فكأن التأويلَ صرفُ الآية إلى ما تحتمله من المعانى .

وإنما بنوْه على التفعيل لما تقدم ذكره فى التفسير .

---

(١) سورة الفرقان ٣٣ ، ونقله ابن فارس فى الصاحبى ١٦٢

(٢) سورة الأعراف ٥٣

(٣) سورة الكهف ٨٢

وقيل : أصلُه من الإيالة ، وهى السياسة ، فكأن المؤوِّل للكلام يسوِّى الكلامَ ، ويضع المعنى فيه موضعه .

[الفرق بين التفسير والتأويل]

ثم قيل : التفسير والتأويل واحد بحسب عرف الاستعمال : والصحيح تغايرهما . واختلفوا[1] ، فقيل : التفسير كشفُ المراد عن اللفظ المشكل ، وردّ أحد الاحتمالين إلى ما يطابق الظاهر .

قال الراغب : التفسير أعمّ من التأويل ، وأكثرُ استعماله فى الألفاظ ، وأكثر استعمال التأويل فى المعانى ، كتأويل الرؤيا ، وأكثره يستعمل فى الكتب الإلهية ، والتفسير يستعمل فى غيرها . والتفسير أكثر ما يستعمل فى معانى مفردات الألفاظ .

واعلم أن التفسيرَ فى عُرْف العلماء كشف معانى القرآن ، وبيانُ المراد ، أعمّ من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره ، وبحسب المعنى الظاهر وغيره ، والتفسير أكثره فى الجمل .

والتفسير إما أن يستعمل فى غريب الألفاظ ، كالبَحيرة والسَّائبة والوصيلة ، أو فى وجيز مبيَّن بشرح ، كقوله : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [2] ، وإما فى كلام مضمَّن لقصة لا يمكن تصويره إلا بمعرفتها ، كقوله : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ [4] ، وأما التأويل فإنه يستعمل مرة عاما ، ومرة خاصا ، نحو « الكفر » يستعمل تارة فى الجحود المطلق ، وتارة فى جحود

---

(١) ت : « واختلف »
(٢) سورة البقرة ٤٣
(٣) سورة التوبة ٣٧
(٤) سورة البقرة ١٨٩

البارئ خاصة ، و«الإيمان» المستعمل فى التصديق المطلق تارة ، وفى تصديق الحق تارة . وإما فى لفظ مشترَك بين معان مختلفة .

وقيل : التأويل كشف انغلق من المعنى ، ولهذا قال البَجَلى : التفسير يتعلق بالرواية ، والتأويل يتعلق بالدراية ؛ وهما راجعان إلى التلاوة والنظم المعجز الدال على الكلام القديم القائم بذات الربّ تعالى .

قال أبو نصر القُشَيرىّ : ويعتبر فى التفسير الإتباع والسماع ؛ وإنما الاستنباط فيما يتعلق بالتأويل ، وما لا يحتمل إلا معنًى واحدا حُمل عليه . وما احتمل معنيين أو أكثر ؛ فإن وُضِع لأشياء متماثلة كالسواد ، حمل على الجنس عند الإطلاق ، وإن وضع لمعان مختلفة ، فإن ظهر أحد المعنيين حمل على الظاهر ، إلا أن يقوم الدليل ، وإن استويا سواء كان الاستعمالُ فيهما حقيقة أو مجازا ، أو فى أحدِهما حقيقة وفى الآخر مجاز كلفظة « المسّ » فإن تنافى الجمع فمجمَل يتوقف على البيان من غيره . وإن تنافيا ، فقد قال قوم : يحمل على المعنيين . والوجهُ عندنا التوقف .

وقال أبو القاسم بن حبيب النيسابورىّ والبغوى والكَواشى وغيرهم : التأويلُ صرفُ الآية إلى معنًى موافقٍ لما قبلها وما بعدها ، تحتمله الآية ، غير مُخالِف للكتاب والسنّة من طريق الاستنباط .

قالوا : وهذا غير محظور على العلماء بالتفسير ، وقد رخّص فيه أهل العلم ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[1] ، قيل : هو الرجل يَحْمِل فى الحرب على مائة رجل ، وقيل : هو الذى يقنَط من رحمة الله . وقيل : الذى يُمسك عن النفقة . وقيل : الذى يُنفق الخبيث من ماله . وقيل : الذى يتصدّق بماله كلّه ، ثم يتكفّفُ الناسَ ؛ ولكلٍّ منه مخرج ومعنى .

---

(١) سورة البقرة ١٩٥

ومثل قوله تعالى للمندو بين إلى الغزو ، عند قيام النفير : ﴿ انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾[١] ؛ قيل : شيوخا وشبابا . وقيل : أغنياء وفقراء ، وقيل : عزابا ومتأهلين ، وقيل : نشاطا وغير نشاط . وقيل : مرضى وأصحاء ، وكلها سائغ جائز ؛ والآية محمولة عليها ، لأن الشباب والعزاب والنشاط والأصحاء خِفاف ، وضدهم ثِقال .

ومثل قوله تعالى : ﴿ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴾[٢] ، قيل : الزكاة المفروضة ، وقيل : العارية ، أو الماء ، أو النار ، أو الكلأ ، أو الرفد ، أو المغرفة ؛ وكلها صحيح ؛ لأن مانع الكل آثم .

وكقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾[٣] فسره أبو عبيد ، أي لا يدوم ، وقال : ثعلب : أي على شك . وكلاهما قريب ؛ لأن المرادَ أنه غير ثابت على دينه ، ولا تستقيم البصيرة فيه .

وقيل : فى القرآن ثلاث آيات ، فى كلٍّ منها مائة قول ، قوله : ﴿ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ ﴾[٤] ، ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا ﴾[٥] ، و ﴿ هَلْ جَزَاءُ ٱلْإِحْسَانِ إِلَّا ٱلْإِحْسَانُ ﴾[٦] .

فهذا وأمثاله ليس محظورا على العلماء استخراجُه ، بل معرفته واجبة ، ولهذا قال تعالى: ﴿ وَٱبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾[٧] .

ولولا أن له تأويلا سائغا فى اللغة لم يبينه سبحانه . والوقف على قوله : ﴿ والراسخون ﴾[٧] . قال القاضى أبو المعالى : إنه قول الجمهور ، وهو مذهب ابن مسعود ،

---

(١) سورة التوبة ٤١
(٢) سورة الماعون ٧
(٣) سورة الحج ١١
(٤) سورة البقرة ١٥٢
(٥) سورة الإسراء ٨
(٦) سورة الرحمن ٦٠
(٧) سورة آل عمران ٧ .

وأبيّ بن كعب ، وابن عباس ، ، وما نقله بعض الناس عنهم بخلاف ذلك فغلط .

فأما التأويل المخالف للآية والشرع ، فمحظورٌ لأنه تأويلُ الجاهلين ، مثل تأويل الروافض لقوله تعالى : ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴾ أنهما عليّ وفاطمة ، ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ (١) يعني الحسن والحسين رضي الله عنهما .

وكذلك قالوا في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ﴾ (٢) إنه معاوية، وغير ذلك .

* * *

قال الإمام أبو القاسم محمد بن حبيب النيسابوري رحمه الله : وقد نبغ في زماننا مفسّرون لو سئلوا عن الفَرْق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه، لا يحسنون القرآن تلاوة ، ولا يعرفون معنى السورة أو الآية ، ما عندهم إلا التشنيع عند العوام، والتكثّر عند الطّغام ، لنيلِ ما عندهم من الحُطام ، أعفوا أنفسَهم من الكدّ والطلَب ، وقلوبهم من الفكر والتعب ؛ لاجتماع الجهّال عليهم ، وازدحام ذوي الأغفال لديهم ، لا يكفون الناس من السؤال ، ولا يأنفون عن مجالسة الجهّال، مفتضحون عند السَّبْر والذَّواق، زائغون عن العلماء عند التلاق ، يصادرون الناس مصادرة السلطان ، ويختطفون ما عندهم اختطاف السِّرحان ، يدرسُون بالليل صفحاً ويحكونه بالنهار شرحا، إذا سئلوا غضِبوا ، وإذا نُفّروا هربوا، القِحةُ رأس مالهم ، والخرق (٣) والطيش خير خصالهم ، يتحلّون بما ليس فيهم ، ويتنافسون فيما يرذلهم ، الصيانة عنهم بمعزل ، وهم من الخنى والجهل في جوف منزل ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « المتشبّع بما لم يُعْط كلابسِ ثوبَيْ زورٍ » وقد قيل :

---

(١) سورة الرحمن ١٩ ، ٢٠

(٢) سورة البقرة ٢٠٥

(٣) م : « الحمق » .

من تحلّى بغير ما هو فيه فضحتْه شواهد الإمتحانِ
وجَرَى فى السِّباق جريةَ سِكّيـــت نَفَتْهُ الجيادُ عند الرهان[1]

قال : حُكى عَن بعضهم أنه سئِل عن « الحاقّة » فقال : الحاقّة : جماعة من الناس إذا صاروا فى المجلس قالوا : كنّا فى الحاقة . وقال آخر فى قوله تعالى : ﴿ يَا أَرْضُ ٱبْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي ﴾[2] قال : أمرَ الأرض بإخراج الماء ، والسماء بصَبِّ الماء وكأنه على القلب . وعن بعضهم فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ٱلْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴾[3] قال : إن الله ليسألكم عن الموءودات فيما بينكم فى الحياة الدنيا .

وقال آخر فى قوله : ﴿ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَافِسُونَ ﴾[4] قال : إنهم تعِبوا فى الدنيا ، فإذا دخلوا الجنّة تنعّموا .

قال أبو القاسم : سمعت أبى يقول : سمعت على بن محمد الوراق يقول : سمعت يحيى ابن معاذ الرازى يقول : أفواه الرجال حوانيتُها ، وأسنانها صنائعها ، فإذا فتح الرجل بابَ حانوته تبيّن العطّار من البيطار ، والتمّار من الزّمار ، والله المستعان على سوء الزمان ، وقلّة الأعوان .

فصل

[فى حاجة المفسّر إلى الفهم والتبحّر فى العلوم]

كتاب الله بحره عميق ، وفهمه دقيق ، لا يصلُ إلى فهمه إلا مَنْ تَبَحّر فى العلوم ، وعامَلَ الله بتقواه فى السر والعلانية ، وأجلّه عند مواقف الشبهات . واللطائف والحقائق لا يفهمها إلا مَنْ ألقَى السمعَ وهو شهيد ، فالعبارات للعموم وهى للسمع ، والإشارات

---

(١) السكيت : آخر خيل الحلبة .
(٢) سورة هود ٤٤
(٣) سورة التكوير ٨
(٤) سورة المطففين ٢٦ .

للخصوص وهى للعقل ، واللطائف للأولياء وهى المشاهد ، والحقائق للأنبياء ، وهى الاستسلام .

وللكلٍّ وصف ظاهر وباطن ، وحدّ ومَطْلع ، فالظاهر التلاوة ، والباطن الفهم ، والحدّ إحكام الحلال والحرام ، والمطلع ـ أى الإشراق ـ من الوعد والوعيد ؛ فمن فهم هذه الملاحظة بَان له بسطُ الموازنة ، وظهر له حال المعاينة . وفى صحيح ابن حِبّان عن ابن مسعود قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أُنزِل القرآن على سبعة أحرف لكل آية منه ظهر و بطن » .

ثم فوائده على قدر ما يؤهّل له سمعه، فمن سمعه من التالى ففائدته فيه عِلْم أحكامِه ، ومن سمعه كأنما يسمعه من النبى صلى الله عليه وسلم يقرؤه على أمته بموعظته وتبيان معجزته ، وانشراح صدره بلطائف خطابه ، ومَنْ سمعه كأنما سمعه من جبريل عليه السلام، يقرؤه على النبى صلى الله عليه وسلم ، يشاهد فى ذلك مطالعات الغيوب ، والنطق إلى ما فيه من الوعود، ومن سمع الخطاب فيه من الحق فَنِيَ عنده ، وامّحتْ صفاته ، وصار موصوفا بصفات التحقيق عن مشاهدة علم اليقين ، وعين اليقين ، وحق اليقين . وقد قال أبو الدرداء رضى الله عنه : لا يفقهُ الرجلُ حتى يجعَل للقرآن وجوها .

وقال ابن مسعود : من أراد علم الأولين والآخرين فليثوّر[1] القرآن .

قال ابن سبع[2] فى " شفاء الصدور " : هذا الذى قاله أبو الدرداء وابن مسعود لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر ، وقد قال بعض العلماء : لكلّ آية ستون ألف فهم ، وما بقِيَ من فهمها أكثر . وقال آخر : القرآن يحوى سبعة وسبعين ألف علم ومائتى علم ؛

---

(١) فليثور القرآن : أى لينقر عنه ويفكر فى معانيه وتفسيره وقراءته (النهاية لابن الأثير . ثور)

(٢) هو أبو الربيع سلمان بن سبع السبتى ؛ ذكره صاحب كشف الظنون وتاج العروس ـ سبع.

إذ لكل كلمة علم ، ثم يتضاعف ذلك أربعة ، إذ لكل كلمة ظاهر وباطن ، وحدّ ومطلع .

وبالجملة فالعلوم كلُّها داخلة فى أفعال الله تعالى وصفاته ، وفى القرآن شرح ذاته وصفاته وأفعاله ، فهذه الأمور تدل على أنّ فى فهم معانى القرآن مجالاً رحبا ، ومتَّسعا بالغا ، وأن المنقولَ من ظاهر التفسير ليس ينتهى الإدراك فيه بالنقل ، والسماعُ لا بدّ منه فى ظاهر التفسير ، ليتقى به مواضع الغلط ، ثم بعدذلك يتسع الفهم والاستنباط ، والغرائب التى لاتفهم إلا باستماع فنون كثيرة . ولا بدّ من الإشارة إلى جمل منها ليستدل بها على أمثالها ، ويعلم أنه لا يجوز التهاونُ بحفظ التفسير الظاهرِ أولا ، ولا مطمعَ فى الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر .

ومن ادّعى فهمَ أسرارِ القرآن ولم يُحكم التفسير الظاهر ، فهو كمن ادعى البلوغَ إلى صدر البيت قبل تجاوز الباب ؛ فظاهرُ التفسير يجرى مجرى تعلم اللغة التى لا بد منها للفهم ، وما لابد فيها من استماع كثير ؛ لأنّ القرآنَ نزل بلغة العرب ، فما كان الرجوع فيه إلى لغتهم ، فلا بد من معرفتها أو معرفة أكثرها ، إذ الغرض مما ذكرناه التنبيهُ على طريق الفهم ليفتح بابه ، ويستدلّ المريد بتلك المعانى التى ذكرناها من فهم باطنِ علم القرآن وظاهره ؛ على أنّ فهمَ كلامِ الله تعالى لاغايةَ له ، كما لا نهاية للمتكلم به ؛ فأما الاستقصاء فلا مطمع فيه للبشر ، ومَنْ لم يكن له علم وفهم وتقوى وتدبر لم يُدرِك من لذة القرآن شيئا .

ومن أحاط بظاهر التفسير ـ وهو معنى الألفاظ فى اللغة ـ لم يكف ذلك فى فهم حقائق المعانى ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ (١) ، فظاهر تفسيره واضح ، وحقيقة معناه غامضة ؛ فإنه إثبات للرمى ، ونفى له ، وهما متضادّان

(١) سورة الأنفال ١٧ .

فى الظاهر ، ما لم يفهم أنه رَمى من وجه ، ولم يرم من وجه ، ومن الوجه الذى لم يرمِ ما رماه الله عز وجل .

وكذلك قال : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ [(١)] ، فإذا كانوا هم القاتلينَ كيف يكون الله سبحانه هو المعذِّب ، وإن كان تعالى هو المعذِّب بتحريك أيديهم ، فما معنى أمرهم بالقتال !

فحقيقة هذا تستمدّ من بحر عظيم من علوم المكاشفات ، فلا بد أن يُعلم وجه ارتباط الأفعال بالقدرة ، وتفهم وجهُ ارتباط القدرة بقدرة الله تعالى حتى تَتَكشف وتتضح ، فمن هذا الوجه تفاوت الخلقُ فى الفهم بعد الاشتراك فى معرفة ظاهر التفسير .

فصل

[فى أمّهات مآخذ التفسير للناظر فى القرآن]

لطالب التفسير مآخذ كثيرة ، أمهاتها أربعة :

الأول : النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهذا هو الطراز الأول ، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع ؛ فإنه كثير .

وإن سواد الأوراق سواد فى القلب . قال الميمونى: سمعت أحمد بن حنبل يقول : ثلاث كتب ليس لها أصول : المغازى والملاحم والتفسير . قال المحققون من أصحابه : ومراده أنّ الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة ، وإلّا فقد صحّ من ذلك كثير .

فمن ذلك تفسير الظلم بالشرك فى قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [(٢)] ،

---

(١) سورة التوبة ١٤ (٢) سورة الأنعام ٨٢ .

وتفسير « الحساب اليسير » بالعرض ، رواهما البخارى .

وتفسير « القوة » فى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ (١) بالرمى ، رواه مسلم .

وبذلك يُرَدّ تفسير مجاهد بالخيل .

وكتفسير العبادة بالدعاء ، فى قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي ﴾ (٢) .

* * *

الثانى : الأخذ بقول الصحابى

فإن تفسيرَه عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، كما قاله الحاكم فى تفسيره .

وقال أبو الخطاب من الحنابلة : يحتمل ألا يرجع إليه إذا قلنا إنّ قوله ليس بحجة : والصواب الأول ؛ لأنه من باب الرواية لا الرأى .

وقد أخرج ابن جرير عن مسروق قال: قال عبد الله بن مسعود: والذى لا إله إلا هو ، ما نزلتْ آية فى كتاب الله إلا وأنا أعلمُ فيمن نزلت ، وأين نزلت ؛ ولو أعلم مكانَ أحدٍ أعلم بكتاب الله منى تناله المطايا لأتيته . وقال أيضا : كان الرجل منا إذا تعلّم عشر آيات لم يتجاوزهنّ حتى يعلم معانيهنّ ، والعمل بهنّ .

وصدور المفسّرين من الصحابة : علىّ ، ثم ابن عباس ـ وهو تجرّدَ لهذا الشأن ، والمحفوظ عنه أكثر من المحفوظ عن علىّ ، إلا أن ابن عباس كان أخذ عن علىّ ـ ويتلوه عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكلّ ما ورد عن غيرهم من الصحابة فحُسن مقدّم .

---

(١) سورة الأنفال ٦٠ (٢) سورة المؤمن ٦٠ .

مسألة

[فى الرجوع إلى أقوال التابعين ، ثم ذكر طبقات المفسرين]

وفى الرجوع إلى قول التابعىّ روايتان عن أحمد ، واختار ابنُ عقيل[١] المنع ، وحكوه عن شعبة ، لكن عمل المفسرين على خلافه . وقد حكوْا فى كتبهم أقوالهم ، كالضحاك ابن مزاحم، وسعيد بن جبير ، ومجاهد ، وقتادة ، وأبى العالية الرياحى ، والحسن البصرى ، والربيع بن أنس ، ومقاتل بن سليمان ، وعطاء بن أبى سلَمة الخراسانى ، ومرّة الهَمْدانى وعلى بن أبى طلحة الوالبى ، ومحمد بن كعب القرظى ، وأبى بكر الأصم عبد الرحمن بن كيسان ، وإسماعيل بن عبد الرحمن السّدّى ، وعِكْرمة مولى ابن عباس ، وعطية العَوْفى ، وعطاء بن أبى رباح ، وعبد الله بن زيد بن أسلم .

فهذه تفاسير القدماء المشهورين ، وغالب أقوالهم تلقوْها من الصحابة، ولعلّ اختلاف الرواية عن أحمد إنما هو فيما كان من أقوالهم وآرائهم .

ومن المبرّزين فى التابعين الحسن ، ومجاهد ، وسعيد بن جُبير ، ثم يتلوهم عِكْرمة والضحاك ـ وإن لم يلق ابن عباس ، وإنما أخذ عن ابن جُبير .

وأما عامر السّدىّ فكان عامر الشعبي يطعن عليه وعلى أبى صالح لأنه كان يراهما مقصّرين فى النظر .

وقال الحافظ أبو أحمد بن عدىّ فى كتابه "الكامل"[٢] : للكلبي أحاديث صالحة ، وخاصة عن أبى صالح ، وهو معروف بالتفسير ، وليس لأحدٍ تفسير أطولُ منه ،

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن عقيل ، ذكره ابن سعد فى الطبقة الرابعة من أهل المدينة .

(٢) كتاب الكامل فى معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث لأبى أحمد عبد الله بن عدى الجرجانى المتوفى سنة ٣٦٥ ؛ وكتاب الكامل منه خمسة عشر مجلداً خطياً بدار الكتب المصرية ، تكون أجزاء مختلفة . وانظر الجزء الأول من فهرس المخطوطات ص ٢٧٨

ولا أشيع فيه . وبعده مقاتل بن سليمان ؛ إلا أنّ الكلبيّ يفضَّلُ على مقاتل ؛ لما فى مقاتل من المذاهب الرديئة . ثم بعد هذه الطبقة ألّفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين ، كتفسير سُفيان بن عيينة ، ووكيع بن الجراح ، وشعبة بن الحجاج ، ويزيد بن هارون ، والمفضل ، وعبد الرزاق بن همّام الصنعانى ، وإسحاق بن راهويه ، وروح بن عبادة ، ويحيى ابن قريش ، ومالك بن سليمان المروى ، وعبد بن حميد الكشّى ، وعبد الله بن الجرّاح ، وهُشَيم بن بشير ، وصالح بن محمد اليزيدى ، وعلى بن حجر بن إياس السعدى ، ويحيى بن محمد بن عبد الله الهروى ، وعلى بن أبى طلحة ، وابن مردويه ، وسُنَيد ، والنّسائى ، وغيرهم .

ووقع فى مسند أحمد والبزار ومعجم الطبرانى وغيرهم كثير من ذلك .

ثم إن محمد بن جرير الطبرى جَمَع على الناس أشتات التفاسير ، وقرّب البعيد . وكذلك عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى . وأما أبو بكر النقاش وأبو جعفر النحاس ، فكثيرا ما استدرك الناس عليهما ، وعلى سننهما مكيّ ، والمهدوى حسن التأليف ، وكذلك من تبعهم كابن عطية ، وكلهم متقن مأجور ، فجزاهم الله خيرا .

تنبيه

[فيما يجب أن يلاحظ عند نقل أقوال المفسرين]

يكثر فى معنى الآية أقوالُهم واختلافهم ، ويحكيه المصنفون للتفسير بعبارات متباينة الألفاظ ، ويظنُّ مَنْ لا فهم عنده أن فى ذلك اختلافا فيحكيه أقوالا ، وليس كذلك ، بل يكون كلّ واحد منهم ذكرَ معنى ظهر من الآية ، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهرُ عند ذلك القائل ، أو لكونه أليق بحال السائل . وقد يكون

بعضهم يخبر عن الشئ بلازمه ونظيره ، والآخر بمقصوده وثمرته ، والكل يؤول إلى معنى واحد غالبا ، والمراد الجميع ، فليُتفطّن لذلك ؛ ولا يفهم من اختلاف العبارات، اختلاف المرادات ، كما قيل :

عباراتُنا شتّى وحسنُك واحدٌ وكلٌّ إلى ذاك الجمال يُشِيرُ

هذا كلّه حيث أمكن الجمع ، فأما إذا لم يمكن الجمع ، فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدم عنه إن استويا فى الصحة ، وإلا فالصحيح المقدّم ، وكثيرا ما يذكر المفسّرون شيئا فى الآية على جهة التمثيل لما دخل فى الآية ، فيظن بعض الناس أنه قَصَر الآية على ذلك ولقد بلغنى عن شخص أنه أنكر على الشيخ أبى الحسن الشاذلى قوله فى قوله: ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾[١] : ما ذهب الله بولىّ إلاّ أتى بخير منه أو مثله .

الثالث : الأخذ بمطلق اللغة

فإن القرآن نزل ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾[٢] . وقد ذكره جماعة ، ونصّ عليه أحمد بن حنبل فى مواضع ، لكن نقل الفضل بن زياد عنه ــ وقد سئل عن القرآن ــ تمثّل له رجل ببيت من الشعر ، فقال : ما يعجبنى . فقيل : ظاهره المنع ، ولهذا قال بعضهم : فى جواز تفسير القرآن بمقتضى اللغة روايتان عن أحمد . وقيل: الكراهة تحمَل على من يَصْرِف الآية عن ظاهرها إلى معانٍ خارجة محتملة ، يدل عليها القليل من كلام العرب ، ولا يوجد غالبا إلاّ فى الشعر ونحوه ، ويكون المتبادَر خلافها .

وروى البيهقى فى شعب الإيمان عن مالك بن أنس قال: لا أوتَى برجل غيرِ عالم بلغات العرب يفسّر كتاب الله إلا جعلتُه نكالاً .

---

(١) سورة البقرة ١٠٦ (٢) سورة الشعراء ١٩٥

الرابع : التفسير بالمقتضى
من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع

وهذا هو الذى دعا به النبى صلى الله عليه وسلم لابن عباس فى قوله : « اللّهم فقهه فى الدين وعلّمه التأويل » .

وروى البخارى رحمه الله فى كتاب الجهاد فى صحيحه عن علىّ : هلْ خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشىء ؟ فقال : ما عندنا غيرُ ما فى هذه الصحيفة أوفهمٌ يؤتاه الرجل .

وعلى هذا قال بعض أهل الذوق :[1] للقرآن نزول وتنزّل ، فالنزول قد مضى ، والتنزل باق إلى قيام الساعة .

ومن ها هنا اختلف الصحابة فى معنى الآية ، فأخذ كلٌّ واحد برأيه على مقتضى نظره فى المقتضى .

ولا يجوز تفسيرُ القرآن بمجرد الرأى والاجتهاد من غيرأصل ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾[2] ، وقوله : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَالاَ تَعْلَمُونَ ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[4] فأضاف البيان إليهم .

وعليه حملوا قوله صلى الله عليه وسلم « من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » ، رواه البيهقى من طرقٍ ، من حديث ابن عباس . وقوله صلى الله عليه وسلم : « من تكلم فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » ، أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى ، وقال : غريب من حديث ابن جندب .

---

(١) ت : « الفروق ».
(٢) سورة الإسراء ٣٦
(٣) سورة البقرة ١٦٩
(٤) سورة النحل ٤٤

وقال البيهقى فى " شُعب الإيمان " : هذا إنْ صح ، فإنما أراد ـ والله أعلم ـ الرأى الذى يَغْلِب من غير دليل قام عليه ، فمثل هذا الذى لايجوز الحكم به فى النوازل ، وكذلك لايجوز تفسير القرآن به .

وأما الرأى الذى يُسنده برهان فالحكم به فى النوازل جائز ، وهذا معنى قول الصّديق: «أىّ سماء تُظلّنى وأىّ أرضٍ تقلنى إذا قلت فى كتاب الله برأيى ! ».

وقال فى " المدخل " : فى هذا الحديث نظر ، وإن صحّ فإنما أراد ـ والله أعلم : فقد أخطأ الطريق ، فسبيلُه أن يرجع فى تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة ، وفى معرفة ناسخه ومنسوخه وسبب نزوله وما يحتاج فيه إلى بيانه إلى أخبار الصحابة ؛ الذين شاهدوا تنزيلَه ، وأدّوا إلينا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يكون تبيانا لكتاب الله ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (١) .

فما ورد بيانه عن صاحب الشرع ، ففيه كفاية عن ذكره من بعده، ومالم يرد عنه بيان ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده ، ليستدلّوا بما وردَ بيانُه على ما لم يرد .

قال : وقد يكون المرادُ به من قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه ، فتكون موافقته للصواب ـ وإن وافقه من حيث لا يعرفه ـ غير محمودة .

وقال الإمام أبو الحسن الماوردى فى نكته : قد حمل بعضُ المتورعة هذا الحديث على ظاهره ، وامتنع من أن يستنبط معانىَ القرآن باجتهاده . ولو صحبتها الشواهد ، ولم يعارض شواهدَها نص صريح . وهذا عدول عما تعبّدنا من معرفته من النظر فى القرآن واستنباط الأحكام منه ، كما قال تعالى ﴿ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ (٢) .

---

(١) سورة النحل ٤٤ (٢) سورة النساء ٨٣

ولو صحّ ماذهب إليه لم يعلم شيء بالاستنباط ، ولما فهِم الأكثر من كتاب الله شيئاً ، وإن صح الحديث فتأويله أنّ مَنْ تكلم فى القرآن بمجرد رأيه ولم يعرج على سوى لفظه وأصاب الحق فقد أخطأ الطريق ، وإصابتُه اتفاق ، إذ الغرضُ أنه مجرّد رأى لاشاهد له ، وفى الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « القرآن ذلول ذو وجوه محتملة ،فاحملوه على أحسن وجوهه » .

وقوله « ذلول » يحتمِل وجهين : أحدهما أنه مطيع لحامليه ، ينطق بألسنتهم . الثانى أنه موضح لمعانيه حتى لاتقصُر عنه أفهام المجتهدين .

وقوله : «ذو وجوه » يحتمل معنيين : أحدهما أن من ألفاظه مايحتمل وجوهاً من التأويل ، والثانى أنه قد جمع وجوهاً من الأوامر والنواهى ، والترغيب والترهيب ، والتحليل والتحريم .

وقوله « فاحملوه على أحسن وجوهه » يحتمل أيضاً وجهين : أحدهما الحمل على أحسن معانيه . الثانى أحسن مافيه من العزائم دون الرُّخَص ، والعفو دون الانتقام ؛ وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد فى كتاب الله .

وقال أبو الليث :

النهى إنما انصرف إلى المتشابه منه ؛ لا إلى جميعه ؛ كما قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فيتّبعون ماتشابهَ منه ﴾ ؛ لأن القرآنَ إنما نزل حجةً على الخلق ؛ فلو لم يجز التفسير لم تكن الحجة بالغة ؛ فإذا كان كذلك جاز لمن عرف لغات العرب وشأن النزول أن يفسّره ، وأما مَنْ كان من المكلّفين ولم يعرف وجوه اللغة ، فلا يجوز أن يفسّره إلا بمقدار ماسمع ، فيكون ذلك على وجه الحكاية لاعلى سبيل التفسير ، فلا بأس به ، ولو أنه يعلم التفسير ، فأراد أن يستخرج من الآية حكمة أو دليلا لحكم فلا بأس به .

ولو قال : المراد من الآية كذا من غير أن سمع منه شيئاً فلا يحل ، وهو الذى نهى عنه . انتهى .

وقال الراغب فى مقدمة تفسيره :

اختلف الناس فى تفسير القرآن : هل يجوز لكل ذى علم الخوضُ فيه ؟ فمنهم من بالغ ومنع الكلام — ولو تفنن الناظر فى العلوم ، واتسع باعه فى المعارف — إلا بتوقيف عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أوعمن شاهد التنزيل من الصحابة أو من أخذ منهم من التابعين ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ فسر القرآن برأيه فقد أخطأ » ، وفى رواية : « من قال فى القرآن برأيه فقد كفر » .

وقيل : إن كان ذا معرفة وأدب فواسع له تفسيره ؛ والعقلاء والأدباء فوضى[1] فى معرفة الأغراض ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾[2]

[أقسام التفسير]

وقد روى عبد الرزاق[3] فى تفسيره : حدثنا الثورى عن ابن عباس ؛ أنه قسم التفسير إلى أربعة أقسام : قسم تعرفه العرب فى كلامها ، وقسم لايعذرُ أحد بجهالته ، يقول من الحلال والحرام ، وقسم يعلمه العلماء خاصة ، وقسم لايعلمه إلا الله ، ومن ادعى علمه فهو كاذب .

وهذا تقسيم صحيح[4] .

***

فأما الذى تعرفه العرب ، فهو الذى يرجع فيه إلى لسانهم ، وذلك شأن اللغة والإعراب .

---

(١) أي يتساوون (٢) سورة ص ٢٩ (٣) هو عبدالرزاق بن همام الحميرى ، ذكر تفسيره صاحب كشف الظنون ؛ وذكره ابن حجر فيمن أخذ عن الثورى . وانظر تهذيب التهذيب ٦ : ٣١٠
(٤) نقل هذا الفصل فى الإتقان ٢ : ١٨١ ، ١٨٢

فأما اللغة فعلى المفسّر معرفة معانيها، ومسميات أسمائها، ولا يلزم ذلك القارئ. ثم إن كان ما تتضمنه ألفاظها يوجب العمل دون العلم، كفى فيه خبر الواحد والاثنين والاستشهاد بالبيت والبيتين؛ وإن كان مما يوجب العلم لم يكف ذلك، بل لا بدّ أن يستفيضَ ذلك اللفظ، وتكثر شواهده من الشعر.

وأما الإعراب؛ فما كان اختلافه مُحيلاً للمعنى وجب على المفسّر والقارئ تعلُّمه، ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم، وليسلم القارئ من اللّحْن، وإن لم يكن محيلاً للمعنى وجب تعلُّمه على القارئ ليسلَم من اللّحْن، ولا يجب على المفسر ليتوصل[1] إلى المقصود دونه؛ على أن جهلَه نقصٌ فى حق الجميع.

إذا تقرر ذلك؛ فما كان من التفسير راجعاً إلى هذا القسم فسبيلُ المفسِّر التوقفُ فيه على ما ورد فى لسان العرب، وليس لغير العالم بحقائق اللغة ومفهوماتها تفسيرُ شىء من الكتابِ العزيز، ولا يكفى فى حقه تعلُّم اليسير منها، فقد يكونُ اللفظُ مشترَكاً وهو يعلم أحد المعنيين.

***

الثانى: ما لا يعذر واحد بجهله، وهو ما تتبادر الأفهام إلى معرفة معناه من النصوص المتضمِّنة شرائعَ الأحكام ودلائلَ التوحيد؛ وكلُّ لفظ أفاد معنى واحدا جليًا لا سواه يعلم أنه مراد الله تعالى.

فهذا القسم لا يختلف حكمه، ولا يلتبس تأويله، إذْ كلُّ أحدٍ يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾[2]، وأنه لا شريك له فى إلٰهيته[3]،

---

(١) كذا فى الأصول، وفى الإتقان: «لوصوله». (٢) سورة محمد ١٩

(٣) الإتقان: «الإلهية»

وإن لم يعلم أن « لا » موضوعة فى اللغة للنفى ، و « إلا » للإثبات وأن مقتضى هـذه الـكلمة الحصر ، ويعلم كل أحـدٍ بالضرورة أن مقتضَى قوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [1] ، ونحوها من الأوامر طلب إدخال ماهية المأمور به [2] فى الوجود ، وإن لم يعلم أن صيغة « أفعَل » مقتضاها الترجيح وجوباً أو ندبا ، فما كان من هذا القسم لا يقدر أحد يَدَّعى الجهل بمعانى ألفاظه ، لأنها معلومة لـكل أحد بالضرورة .

* * *

الثالث : ما لا يعلمه إلا اللهُ تعـالى ؛ فهو ما يجرى مجرَى الغيوب نحو الآى المتضمنة قيامَ الساعة ، ونزولَ الغيث ، وما فى الأرحام ، وتفسير الروح ، والحروف المقطعة . وكل متشابه فى القرآن عند أهل الحق، فلا مساغ للاجتهاد فى تفسيره ، ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف من أحد ثلاثة أوجه : إما نص من التنزيل ، أو بيان من النبى صلى الله عليه وسلم ، أو إجماع الأمة على تأويله ؛ فإذا لم يرد فيه توقيف من هـذه الجهات علمنا أنه مما استأثر الله تعالى بعلمه .

* * *

والرابع : ما يرجع إلى اجتهاد العلماء ، وهو الذى يغلب عليه إطلاق التأويل ؛ وهو صرف اللفظ إلى ما يئول إليه ، فالمفسّر ناقل ، والمؤوِّل مستنبط ، وذلك استنباط الأحكام ، وبيان المجمل ، وتخصيص العموم .

وكل لفظ احتمل معنيين فصاعدا فهو الذى لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه ، وعلى العلماء اعتمادُ الشواهد والدلائل ، وليس لهم أن يعتمدوا مجردَ رأيهم فيه ، على ما تقدم بيانه .

وكل لفظ احتمل معنيين ، فهو قسمان :

---

(١) سورة البقرة ٤٣

(٢) الإتقان : « طلب إيجاب المأمور به » .

أحدهما : أن يكون أحـدهما أظهرَ من الآخر ، فيجب الحملُ على الظاهر إلا أن يقوم دليلٌ على أن المراد هو الخفيّ دون الجليّ فيحمل عليه .

الثانى : أن يكونا جليين والاستعمال فيهما حقيقة . وهذا على ضربين :

أحدهما: أن تختلف أصل الحقيقة فيهما، فيدور اللفظ بين معنيين؛ هو فى أحدِهما حقيقة لغوية، وفى الآخر حقيقة شرعية ، فالشرعية أولى إلا أن تدلّ قرينته على إرادة اللغوية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ [1] ، وكذلك إذا دار بين اللغوية والعرفية ، فالعرفية أولى لطريانها على اللغة ، ولو دار بين الشرعية والعرفية ، فالشرعية أولى لأن الشرع ألزم .

الضرب الثانى : لا تختلف أصلُ الحقيقة ، بل كلا المعنيين استعمل فيهما ، فى اللغة أو فى الشرع أو العرف على حدّ سواء . وهذا أيضا على ضربين :

أحدهما أن يتنافيا اجتماعا ، ولا يمكن إرادتهما باللفظ الواحد ، كالقرء؛ حقيقة فى الحيض والطهر ، فعلى المجتهد أن يجتهدَ فى المراد منهما بالأمارات الدالة عليه ؛ فإذا وصل إليه كان هو مراد الله فى حقه ، وإن اجتهد مجتهد آخر فأدّى اجتهادُه إلى المعنى الآخر كان ذلك مُراد الله تعـالى فى حقه ؛ لأنه نتيجة اجتهاده ، وما كلف به ، فإن لم يترجح أحـدُ الأمرين لتـكافؤ الأمارات فقد اختلف أهل العلم ، فمنهم مَنْ قال يُخيَّر فى الحَمْلِ على أيّهما شاء ، ومنهم من قال : يأخذ بأعظمهما حكما . ولا يبعدُ اطراد وجه ثالث، وهو أن يأخذ بالأخف كاختلاف جواب المفتين .

---

(١) سورة التوبة ١٠٣

الضرب الثانى ألاّ يتنافيا اجتماعا، فيجب الحملُ عليهما عند المحققّين ، ويكونُ ذلك أبلغ فى الإعجاز والفصاحة ، وأحفظَ فى حق المكلّف ؛ إلّا أن يدلّ دليل على إرادة أحدهما .

وهذا أيضا ضربان :

أحدهما: أن تكون دلالتُه مقتضيةً لبطلان المعنى الآخر ، فيتعيَّن المدلول عليه للإرادة .

الثانى ألاّ يقتضى بطلانه ، وهذا اختلف العلماء فيه ، فمنهم من قال : يثبتُ حكمُ المدلول عليه ويكون مرادا ، ولا يُحكم بسقوط المعنى الآخر ، بل يجوز أن يكون مرادا أيضا ، وإن لم يدلّ عليه دليل من خارج ، لأنّ موجب اللفظ عليهما ، فاستويا فى حكمه — وإن ترجّح أحدُهما بدليل من خارج . ومنهم من قال : ما ترجّح بدليل من خارج أثبتُ حُكماً من الآخر لقوته بمظاهرة الدليل الآخرِ .

فهذا أصل نافع معتبر فى وجوه التفسير فى اللفظ المحتمل ، والله أعلم .

* * *

إذا تقرر ذلك فينزل قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تكلم فى القرآن بغير علم فليتبوّأ مقعدَه من النار » على قسمين من هذه الأربعة :

أحدهما : تفسير اللفظ لاحتياج المفسّر له إلى التبحر فى معرفة لسان العرب .

الثانى حَمْل اللفظ المحتمل على أحد معنييه ؛ لاحتياج ذلك إلى معرفة أنواعٍ من العلوم : علم العربية واللغة والتبحّر فيهما ، ومن عِلم الأصول ما يدرك به حدود الأشياء ، وصيغَ الأمر والنهى ، والخبر ، والمجمل والمبين ، والعموم والخصوص ، والظاهر والمضمر ، والمحكم والمتشابه والمؤوّل ، والحقيقة والمجاز ، والصريح والكناية ، والمطلَق والمقيّد . ومن علوم الفروع ما يدرك به استنباطا ، والاستدلال على هذا أقل ما يحتاج إليه ؛ ومع ذلك فهو على خَطر ، فعليه أن يقول : يحتمل كذا ولا يجزم إلا فى حكم اضطر إلى الفتوى به ، فأدّى اجتهادُه إليه ، فيحرم خلافه مع تجويز خلافه عند الله .

فإن قيل : فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما نَزَل من القرآن من آية إلا ولها ظهر وبطن ولكل حرف حدّ ، ولكل حد مطلع » ، فما معنى ذلك ؟

قلت : أما قوله : « ظهر وبطن » ففي تأويله أربعة أقوال :

أحدها ـ وهو قول الحسن ـ إنّك إذا بحثتَ عن باطنها وقستَه على ظاهرها وقفت على معناها .

الثاني ـ قولُ أبي عبيدةَ ـ إنّ القصص ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين ، وباطنها عظة للآخرين .

الثالث ـ قول ابن مسعود رضي الله عنه ـ إنّه مامن آية إلا عمِل بها قوم ، ولها قوم سيعملون بها .

الرابع ـ قاله بعض المتأخرين ـ إن ظاهرَها لفظُها ، وباطنَها تأويلُها .

وقول أبي عبيدة أقربها .

وأما قوله « ولكل حرف حدّ » ، ففيه تأويلان :

أحدها : لكل حرف منتهى فيما أراد الله من معناه .

الثاني : معناه أن لكل حكم مقدارا من الثواب والعقاب .

وأما قوله : « ولكل حدّ مطلع » ففيه قولان :

أحدها : لكل غامض من المعاني والأحكام مطلع يتوصل إلى معرفته ، ويوقف على المراد به .

والثاني: لكل مايستحقه من الثواب والعقاب مطّلع يطلع عليه في الآخرة ، ويراه عند المجازا‍

وقال بعضهم : منه مالا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار ، وذلك آجال أوقات آتية ، كوقت قيام الساعة والنفخ في الصور ونزول عيسى بن مريم

لقوله : ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، ومنه ما يعلم تأويلَه كلّ ذى علم باللسان الذى نزل به القرآن ؛ وذلك إبانةُ غرائبه ، ومعرفة المسميات بأسمائها اللازمة غير المشتركة منها ، والموصوفات بصفاتها الخاصة دون ما سواها ، فإن ذلك لايجهـله أحد منهم ، وذلك كسامع منهم لو سمع تاليًا يتلو : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَـٰكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾[1] ؛ لم يجهل أنَّ معنى الفساد هو ما ينبغى تركه مما هو مضرة ، وأن الصَّلاح مما ينبغي فعله مما هو منفعة ، و إن جهل المعانىَ التى جعلها الله إفساداً ، والمعانىَ التى جعلها الله إصلاحاً ، فأما تعليمُ التفسير ونقله عمّن قوله حجة ففيه ثواب وأجر عظيم ؛ كتعليم الأحكام من الحلال والحرام .

تنبيه

[فى كلام الصوفية فى تفسير القرآن]

فأما كلام الصوفية فى تفسير القرآن ، فقيل ليس تفسيرا ، و إنما هى معانٍ ومواجيد يجدونها عند التلاوة ، كقول بعضهم فى . ﴿ يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾[2] : إن المراد النفس ، فأمِرْنا بقتال مَنْ يلينا ، لأنها أقربُ شىء إلينا وأقربُ شىء إلى الإنسان نفسه .

قال ابن الصلاح فى فتاويه : وقـد وجدت عن الإمام أبى الحسن الواحدى أنه

---

(١) سورة البقرة ١١، ١٢ .

(٢) سورة التوبة ١٢٣

صنف أبو عبد الرحمن السلمى[١] ’’ حقائق التفسير ‘‘ فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر .

قال : وأنا أقول : الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئاً من أمثال ذلك أنه لم يذكره تفسيرا ، ولاذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة فى القرآن العظيم ، فإنه لوكان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية ، و إنما ذلك منهم ذكر لنظير ماورد به القرآن ، فإن النظير يُذكر بالنظير ، فمن ذلك مثال النفس فى الآية المذكورة ، فكأنه قال : أمرنا بقتال النفس ومَنْ يَلينا من الكفار ، ومع ذلك فياليتهم لم يتساهلوا فى مثل ذلك ، لما فيه من الإبهام والالتباس ! انتهى .

فصل

حكى الشيخ أبو حيان عن بعض من عاصره أنَّ طالب علم التفسير[٢] مضطر إلى النقل فى فهم معانى تركيبه ، بالإسناد إلى مجاهد وطاوس وعِكْرِمة وأضرابهم ، وأنَّ فهمَ الآيات يتوقف على ذلك ، ثم بالغ الشيخ فى رده لأثر علىّ السابق[٣] .

والحق أن علم التفسير ، منه مايتوقف على النقل ، كسبب النزول ، والنسخ ، وتعيين المبهم ، وتبيين المجمَل . ومنه مالا يتوقف ، ويكفى فى تحصيله التفقُّهُ على الوجه المعتبر .

---

(١) هو أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد السلمى ، صاحب كتاب طبقات الصوفية ، وغيره من الكتب ؛ توفى سنة ٤١٢ ، ومن كتابه حقائق التفسير نسخ خطية ذكرها الأستاذ نور الدين شريبة فى مقدمة كتاب طبقات الصوفية ، الذى قام بنشره .

(٢) مقدمة تفسيره المسمى بالبحر المحيط ١ : ٥ ، مع اختصار وتصرف فى العبارة

(٣) وهو ماروى عن على كرم الله وجهه وقد سئل : « هل خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشىء ؟ فقال : ماعندنا غير مافى هذه الصحيفة ، أوفهماً يؤتاه الرجل فى كتابه .

وكأن السبب فى اصطلاح بعضهم على التفرقة بين التفسير والتأويل التمييزُ بين المنقول والمستنبط ، ليحمل على الاعتماد فى المنقول ، وعلى النظر فى المستنبَط ، تجويزاً له وازدياداً ، وهذا من الفروع فى الدين .

تنخيل لما سبق

واعلم أن القرآن قسمان : أحدهُما ورد تفسيره بالنقل عمّن يعتبر تفسيره ، وقسم لم يرد .

والأول ثلاثة أنواع : إما أن يَرِد التفسير عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أوعن الصحابة أوعن رءوس التابعين ؛ فالأول يبحث فيه عن صحة السند ، والثانى يُنظر فى تفسير الصحابى ، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك فى اعتمادهم ، وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلاشك فيه ؛ وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة ، فإن أمكن الجمع فذاك ، وإن تعذر قُدّم ابن عباس ؛ لأن النبى صلى الله عليه وسلم بشره بذلك حيث قال : « اللهم علّمه التأويل » وقد رجح الشافعىّ قولَ زيدٍ فى الفرائض ، لقوله صلى الله عليه وسلم « أفرضُكم زيد » فإن تعذر الجمع جازَ للمقلّد أن يأخذ بأيّها شاء . وأما الثالث ، وهم رءوس التابعين إذا لم يرفعوه إلى النبى صلى الله عليه وسلم ولا إلى أحد من الصحابة ، رضى الله عنهم فحيث جاز التقليدُ فيما سبق ، فكذا هنا ، وإلاّ وَجَب الاجتهاد .

الثانى مالم يرد فيه نقل عن المفسرين ، وهو قليل ، وطريق التوصّل إلى فهمه النظرُ إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق ، وهذا يعتنى به الراغب كثيراً فى كتاب " المفردات " فيذكر قيدا زائدا على أهل اللغة فى تفسير مدلول اللفظ ، لأنه اقتنصه من السياق .

فصل

[فيما يجب على المفسّر البداءة به]

الذى يجب على المفسّر البداءة به العلوم اللفظية ، وأولُ ما يجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة ، فتحصيلُ معانى المفردات من ألفاظ القرآن من أوائل المعادن، لمن يريد أن يدركَ معانيَه ؛ وهو كتحصيل اللبن من أوائل المعادِن فى بناء ما يريد أن يبنيه .

قالوا : وليس ذلك فى علم القرآن فقط ؛ بل هو نافع فى كلّ علم من علوم الشّرع وغيره ؛ وهو كما قالوا : إنّ المركب لا يُعلَم إلا بعد العلم بمفرداته ، لأن الجزء سابقٌ على الكل فى الوجود من الذهنىّ والخارجىّ ، فنقول النظر فى التفسير هو بحسب أفراد الألفاظ وتراكيبها .

أمّا بحسب الأفراد فمن وجوه ثلاثة :

من جهة المعانى التى وضعت الألفاظ المفردة بإزائها ، وهو يتعلّق بعلم اللغة[1] .

ومن جهة الهيئات والصيغ الواردة على المفردات الدّالة على المعانى المختلفة ، وهو من علم التصريف .

ومن جهة ردِّ الفروعِ المأخوذة من الأصول إليها ، وهو من علم الاشتقاق .

وأما بحسب التركيب فمن وجوه أربعة :

الأول : باعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب ومقابله من حيث أنها مؤدّية أصلَ المعنى ، وهو مادلّ عليه المركبُ بحسب الوضع وذلك مُتعلّق بعلم النحو .

---

(١) ت : « العربية »

الثانى : باعتبار كيفية التركيب من جهة إفادته معنى المعنى ؛ أعنى لازم أصل المعنى الذى يختلف باختلاف مقتضى الحال فى تراكيب البلغاء ، وهو الذى يتكفل بإبراز محاسنه علم المعانى .

الثالث : باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة وحقائقها ومراتبها ، وباعتبار الحقيقة والمجاز ، والاستعارة والكناية والتشبيه ؛ وهوما يتعلق بعلم البيان .

والرابع : باعتبار الفصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابله ، وهو يتعلق بعلم البديع .

مسألة

[فى أن الإعجاز يكون فى اللفظ والمعنى والملاءمة]

وقد سبق لنا فى باب الإعجاز أنَّ إعجازَ القرآن لاشتماله على تفرد الألفاظ التى يتركب منها الكلام ، مع ما تضمنه من المعانى ، مع ملاءمته التى هى نظوم تأليفه .

فأما الأول : وهو معرفة الألفاظ ، فهو أمر نقلى يؤخذ عن أرباب التفسير ، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرأ قوله تعالى : ﴿ فَاكِهَةً وَأَبًّا ﴾ (١) ، فلا يعرفه ، فيراجع نفسه ويقول : ما الأبّ ؟ ويقول : إنّ هذا منكِ تكلّف . وكان ابن عبّاس —

(١) سورة عبس ٣١ ؛ والأب كما فى الجامع لأحكام القرآن ١٩ : ٢٢٠ هو ماتأكله البهائم من العشب ، ونقل عن أنس : « سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ هذه الآية ، ثم قال : كل هذا قد عرفناه ؛ فما الأب ؟ ثم رفع عصا كانت بيده وقال : هذا لعمر الله التكلف وما عليك يابن أم عمر ألا تدرى : ما الأب ! ثم قال : اتبعوا مابين لكم من هذا الكتاب ، ومالا فدعوه » .

وهو ترجمان القرآن - يقول : لا أعرف ﴿ حنانا ﴾[١] ولا ﴿ غسلين ﴾[٢] ولا ﴿ الرقيم ﴾[٣] .

وأما المعانى التى تحتملها الألفاظ ، فالأمر فى معاناتها أشدّ لأنها نتائج العقول .

وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيهـا أكثر ؛ لأنهـا لجام الألفاظ ، وزمامُ المعـانى ، وبه يتصل أجزاء الـكلام ، ويتسم بعضه ببعض ، فتقوم له صورة فى النفس يتشكل بها البيان ، فليس المفرد بذَرب اللسـان وطلاقته كافيا لهذا الشأن ، ولا كلُّ مَنْ أوتِىَ خطابَ بديهة ناهضا بحمله مالم يجمع إليها سائر الشروط .

مسألة

[فى أن أحسن طرق التفسير أن يفسَّر القرآن بالقرآن]

قيل : أحسن طريق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أُجمِلَ فى مـكان فقـد فصّل فى موضع آخر ، وما اختصِر فى مكان فإنه قد بُسِطَ فى آخر ؛ فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة ، فإنها شارحة للقرآن ، وموضّحة له ، قال تعـالى : ﴿ وَمَا

---

(١) ﴿حاناً﴾ من قوله تعالى فى سورة مريم ١٣ ، ﴿ وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا ﴾ ونقل القرطبي عن جهور المفسرين الحنان : الشفقة والرحمة والمحبة ؛ وهو فعل من أفعال النفس .

(٢) من قوله تعالى فى سورة الحاقة ٣٥، ٣٦ ﴿ فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ . وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ ﴾ ، قال القرطبي : « والغسلين ، فعلين ، من الغسل ، فـكان ينغسل من أبدانهم ، وهو صديد أهل النار ، السائل من جروحهم وفروجهم »

(٣) من قوله تعالى فى سورة الـكهف ٩ ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا ﴾ ، ونقل القرطبي من مجاهد أن الرقيم واد .

أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِى اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ (١)، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « ألا إنى أوتيت القرآن ومثله معه — » يعنى السنة ؛ فإن لم يوجد فى السنة يرجع إلى أقوال الصحابة ، فإنهم أدرى بذلك ، لما شاهدوه من القرائن، ولما أعطاهم الله من الفهم العجيب ، فإن لم يوجد ذلك يُرجع إلى النظر والاستنباط بالشرط السابق .

مسألة

[فيما يجب على المفسّر من التحوط فى التفسير]

ويجب أن يتحرّى فى التفسير مطابقة المفسّر ، وأن يتحرز فى ذلك من نقص المفسّر عما يحتاج إليه من إيضاح المعنى المفسّر ، أو أن يكونَ فى ذلك المعنى زيادةٌ لا تليق بالغرض ، أو أن يكون فى المفسّر زيغ عن المعنى المفسّر وعدولٌ عن طريقه ، حتى يكونَه غيرَ مناسب له ولو من بعض أنحائه (٢) ، بل يجتهد فى أن يكون وفقه من جميع الأنحاء وعليه بمراعاة الوضع الحقيقى والمجازى ، ومراعاة التأليف ، وأن يوافقَ بين المفردات وتلميح الوقائع ، فعند ذلك تتفجّر له ينابيع الفوائد .

ومن شواهد الإعراب قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ (٢) ولولا الإعراب لما عرف الفاعل من المفعول به .

ومن شواهد النظم قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِى لَمْ يَحِضْنَ ﴾ (٣) فإنها منتظمة مع ماقبلها منقطعة عما بعدها (٤) .

---

(١) سورة النحل ٦٤ .
(٢) سورة البقرة ٣٧
(٣) سورة الطلاق ٤

وقد يظهر الارتباط ، وقد يشكل أمره؛ فمن الظاهر قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ [(١)] ووجه ظهوره ، أنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد ، فتعين أن يكون قوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾ جوابَ سؤال ؛ كأنهم لما سألوا ، سمعوا ماقبله من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو : ﴿ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ أجابهم بقوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ ، فترك ذكر السؤال .

ونظيره: ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾[(٢)]

مسألة

فى النهى عن ذكر لفظ الحكاية عن الله تعالى ووجوب تجنب إطلاق الزائد على بعض الحروف الواردة فى القرآن

وكثيراً مايقع فى كتب التفسير « حكى الله تعالى » ، وينبغى تجنُّبه .

قال الإمام أبو نصر القشيرى[(٣)] فى كتابه " المرشد " : قال معظم أئمتنا : لا يقال : « كلام الله يحكى » ، ولا يقال : « حكى الله » لأن الحكاية الإتيان بمثل الشىء ، وليس لكلامه مثل . وتساهل قوم فأطلقوا لفظ الحكاية بمعنى الإخبار ، وكثيراً مايقع فى كلامهم إطلاق

---

(١) سورة يونس ٣٤ (٢) سورة يونس ٣٥

(١) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيرى الشافعى ، أحد أئمة الدنيا فى الفقه والأصول والتفسير . توفى سنة ٥١٤ بنيسابور . طبقات الشافعية ٤ : ٢٤٩

الزائد على بعض الحروف ، كـ «ما»[1] فى نحو : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ ﴾[2] ، والكاف فى نحو : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[3] ونحوه .

والذى عليه المحققون تجنُّب هذا اللفظ فى القرآن ، إذ الزائدُ مالا معنى له ، وكلامُ الله منزَّه عن ذلك .

وممن نص على منع ذلك فى المتقدمين الإمام داود الظاهرى[4] ، فذكر أبو عبد الله أحمد بن يحيى بن سعيد الدّاودى فى الكتاب " المرشد " له ، فى أصول الفقه على مذهب داود الظاهرى : وروى بعض أصحابنا عن أبى سليمان[5] أنه كان يقول : ليس فى القرآن صِلَة بوجه ، وذكر أبو محمد بن داود وغيره من أصحابنا مثلَ ذلك ، والذى عليه أكثر النحويين خلافُ هذا ، ثم حكى عن أبى داود مثلَه ، يزعم الصّلة فيهما ، كقوله تعالى : ﴿ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً ﴾[6] ، وقال : إنّ « ما » هاهنا للتعليل ، مثل : « أحبِبْ حبيبك هوناً ما » .

فصل

[فى تقسيم التأويل إلى منقاد ومستكره]

التأويل ينقسم إلى مُنْقاد ومستكره :

فالأول مالا تعرض فيه بشاعة أو استقباح ، وقد يقع فيه الخلاف بين الأئمة :

إما لاشتراكٍ فى اللفظ ، نحو : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ ﴾[7] ؛ هل هو من بَصَر العين أو القلب ؟

---

(١) فى الأصول : « كالباء » ، وهو خطأ (٢) سورة آل عمران ١٥٩

(٣) سورة الشورى ١١

(٤) هو أبو سليمان داود بن على بن خلف الأصبهانى المعروف بالظاهرى ، صاحب المذهب المستقل ؛ وإمام أهل الظاهر ، إليه انتهت رياسة العلم ببغداد ، توفى سنة ٢٧٠ . ابن خلكان ١ : ١٧٥ .

(٥) أبو سليمان ، كنية داود الظاهرى (٦) سورة البقرة ٢٦

(٧) سورة الأنعام ١٠٣ .

وإمّا لأمرٍ راجع إلى النظم كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا ﴾ (١) ، هل هذا الاستثناء مقصورٌ على المعطوف وحده أو عائد إلى الجميع ؟ .

وإمّا لغموض المعنى ووجازة النظم ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٢) .

وإمّا لغير ذلك .

وأما المستكرَه فما يستبشع إذا عُرِض على الحجة ، وذلك على أربعة أوجه :

الأول : أن يكون لفظا عامًّا ، فيختصّ ببعض ما يدخل تحته ، كقوله : ﴿ وَصَالِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) ، فحَمَله بعضُهم على عليّ رضى الله عنه فقط .

والثانى : أن يلفَّق بين اثنين ؛ كقولِ مَنْ زعم تكليفَ الحيوانات فى قوله : ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ (٤) مع قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ (٥) : إنهم مكلّفون كما نحن .

الثالث : ما استعير فيه ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ (٦) فى حَمْلِه على حقيقته .

الرابع : ما أشعر به باشتقاق بعيد ، كما قال بعض الباطنية فى البقرة إنه إنسان يَبْقُر عن أسرار العلوم ، وفى الهدهد إنه إنسان موصوف بجودة البحث والتنقيب .

والأول أكثر ما يروج على المتفقهة الذين لم يتبحروا فى معرفة الأصول ، والثانى على المتكلم القاصر فى معرفة شرائط النظم ، والثالث على صاحب الحديث الذى لم يتهذب فى شرائط قبول الأخبار ، والرابع على الأديب الذى لم يتهذب بشرائط الاستعارات والاشتقاقات .

---

(١) سورة النور ٤
(٢) سورة البقرة ٢٢٧ .
(٣) سورة التحريم ٤
(٤) سورة فاطر ٢٤
(٥) سورة الأنعام ٣٨
(٦) سورة ن ٤٢

فائدة

[فيما نقل عن ابن عباس فى تفسير بعض الآيات]

رُوى عن ابن عباس أنه سئل عن قوله تعالى : ﴿ أَوْ خَلْقاً مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ ﴾[1] فقال : الموت .

قال السهيلىّ : وهو تفسير يحتاج لتفسير .

ورأيت لبعض المتأخّرين أن مُراد ابن عباس أن الموتَ سيفنَى كما يفنى كل شىء ، كما جاء أنه يُذبح على الصراط ، فكأنّ المعنَى : لو كنتم حجارة أو حديدا لبادر إليكم الموت ، ولو كنتم الموت الذى يكبر فى صدوركم فلا بدّ لكم من الموت . والله أعلم بتأويل ذلك .

قال : وبقىَ فى نفسى من تأويل هذه الآية شىء حتى يكمل الله نعمته فى فهمها .

فصل

[أصل الوقوف على معانى القرآن التدبّر]

أصل الوقوف على معانى القرآن التدبّر والتفكر . واعلم أنّه لا يحصل للناظر فهمُ معانى الوحى حقيقة ، ولا يَظهر له أسرارُ العلم من غيب المعرفة وفى قلبه بدعة أو إصرار على ذنب ، أو فى قلبه كِبْر أو هوًى ، أو حب الدنيا ، أو يكون غير متحقق الإيمان ،

---

(١) سورة الأسراء ٥١ .

أو ضعيف التحقيق ، أو معتمدا على قول مفسّر ليس عنده إلا علم بظاهر ، أو يكون راجعاً إلى معقوله ؛ وهذه كلُّها حجب وموانع ، و بعضُها آكدُ من بعض ؛ إذا كان العبد مُصْغِياً إلى كلام ربِّه ، ملقيَ السمع وهو شهيد القلب لمعانى صفات مخاطبه ، ناظراً إلى قدرته ، تاركا للمعهود من علمه ومعقوله ، متبرئا من حَوْله وقوته ، معظّما للمتكلّم ، مفتقرا إلى التفهّم ، بحالٍ مستقيم ، وقلب سليم ، وقوة علم ، وتمكُّنِ تمكُّنٍ لفهم الخطاب ، وشهادة غيب الجواب ، بدعاء وتضرعٍ ، وابتئاس وتَمَسْكُن ، وانتظارٍ للفتح عليه من عند الفتاح العليم . وليستعنْ على ذلك بأن تكون تلاوتُه على معانى الكلام وشهادة وصف المتكلم ؛ من الوعد بالتشويق ، والوعيد بالتخويف ، والإنذار بالتشديد ؛ فهذا القارئ أحسنُ الناس صوتاً بالقرآن ؛ وفى مثل هذا قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ (١) .

وهذا هو الراسخ فى العلم ؛ جعلنا الله من هذا الصنف ، ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ (٢) .

فصل

[فى القرآن علم الأولين والآخرين]

وفى القرآن علم الأولين والآخرين ، وما من شىء إلا ويمكن استخراجُه منه لمن فهّمه الله تعالى ، حتى إن بعضَهم استنبط عمر النبى صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين من قوله تعالى فى سورة المنافقين : ﴿ وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْساً إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ﴾ (٣) ، فإنها رأس ثلاث

---

(١) سورة البقرة ١٢١ — (٢) سورة الأحزاب ٤

(٣) سورة المنافقون ١١

وستين سورة ، وعقبها بالتغابن ليظهر التغابن [١] فى فقده .

وقوله تعالى مخبراً عن عيسى : ﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ آتَانِىَ الْكِتَابَ ﴾ [٢] إلى قوله : ﴿ أُبْعَثُ حَيّاً ﴾ [٣] ثلاث وثلاثون كلمة ، وعمره ثلاث وثلاثون سنة .

وقد استنبط الناس زلزلة عام اثنين وسبعمائة [٤] من قوله تعالى: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ ﴾ [٥] ، فإن الألف باثنين والدال بسبعمائة .

وكذلك استنبط بعض أئمة العرب فتح بيت المقدس وتخليصه من أيدى العدوّ فى أول سورة الروم بحساب الجمّل ، وغير ذلك .

فصل

[قد يستنبط الحكمُ من السكوت عن الشىء]

وقد يُستنبط الحكم من السكوت عن الشىء ، كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ لِبُعُولَتِهِنَّ . . . ﴾ [٦] الآية ، ولم يذكر الأعمام والأخوال ، وهم من المحارم ، وحكمهم حكمُ

---

(١) التغابن هنا : النقص .
(٢) سورة مريم ٣٠
(٣) سورة مريم ٣٣ .
(٤) وصفها ابن تغرى بردى فى النجوم الزاهرة ٨ : ٢٠٧ هذه الزلزلة بقوله : «وفيها كان بمصر والقاهرة زلزلة عظيمة أخربت عدة منائر ومبان كثيرة من الجوامع والبيوت حتى أقام الأمراء ومباشرو الأوقاف مدة طويلة يرمون ويجددون ماتشعث فيها من المدارس والجوامع حتى منارة الإسكندرية »
(٥) سورة الزلزلة ١
(٦) سورة النور ٣١ ، وبقيتها : ﴿ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِى إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِى أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَامَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِى الإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلاَ يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ .

مَنْ سُمِّيَ فى الآية . وقد سئل الشعبىّ عن ذلك فقال : لئلا يضعها العم عنـد ابنه وهو ليس بمحرم لها ، وكذا الخال ، فيُفْضِيَ إلى الفتنة . والمعنى فيه أنّ كلّ من استُثنِيَ مشترك بابنه فى المحرمية إلا العمّ والخال . وهذا من الدلائل البليغة على وجوب الاحتياط فى سترهن .

ولقائل أن يقول : هذه المفسدة محتَملة فى أبناء بعولتهنّ ، لاحتمال أن يذرَها أبو البعل عند ابنه الآخر ، وهو ليس بمحرم لهـا ، وأبوالبعل ينقض : قولَهم إن من استثنى اشترك هو وابنه فى المحرميّة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلاَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ . . . ﴾ [1] الآية ، ولم يذكر الأولاد ، فقيل لدخولهم فى قوله : ﴿ بُيُوتِكُمْ ﴾ [1] .

فصل

فى تقسيم القرآن إلى ماهو بين بنفسه وإلى ماليس بين فى نفسه فيحتاج إلى بيان

ينقسم القرآن العظيم إلى :

ماهو بين بنفسه ، بلفظٍ لايحتاج إلى بيان منـه ولا من غيره ، وهو كثير . ومنه قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ . . . ﴾ [2] الآية .

وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ . . . ﴾ [3] الآية .

---

(١) سورة النور ٦١ ، وبقيتها ﴿ . . . أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالاَتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُمْ مَفَاتِحَهُ . . ﴾

(٢) سورة التوبة ١١٢

(٣) سورة الأحزاب ٣٥

وقوله : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [١] .

وقوله : وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ﴾ [٢] .

وقوله : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا ﴾ [٣] .

و إلى ماليس ببَيّنٍ بنفسه فيحتاج إلى بيان .

و بيانه إما فيه فى آية أخرى ، أوفى السنّة ، لأنها موضوعة للبيان ، قال تعالى: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [٤] .

والثانى ككثيرٍ من أحكام الطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج والمعاملات ، والأنكحة ، والجنايات ، وغير ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [٥] ، ولم يذكر كيفيةَ الزكاة ، ولانصابها [٦] ، ولا أوقاصها [٧] ، ولاشروطها ، ولاأحوالها ، ولامَنْ تجب عليه ممّن لاتجب عليه ، وكذا لم يبين عددَ الصلاة ولا أوقاتها .

وكقوله : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [٨] ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ [٩] ولم يبيّن أركانه ولا شروطه ، ولا مايحلّ فى الإحرام ومالا يحلّ ، ولا مايوجب الدّم ولا مالا يوجبه ، وغير ذلك . والأول [١٠] قد أرشدنا النبيُّ صلى الله عليه وسلم إليه ، بما ثبت فى الصحيحين عن ابن مسعود لما نزل : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ [١١] ، شقّ ذلك على المسلمين فقالوا : يارسول الله ، وأيُّنا لايظلم نفسه !

---

(١) سورة المؤمنين ١
(٢) سورة يس ١٣
(٣) سورة النساء ٤٧
(٤) سورة النحل ٤٤
(٥) سورة الأنعام ١٤١
(٦) النصاب من المال : القدر الذى تجب فيه الزكاة إذا بلغه، نحو مائتى درهم وخمس من الإبل .
(٧) الوقص : مابين الفريضتين من الإبل والغنم ، وجمعه أوقاص
(٨) سورة البقرة ١٨٥
(٩) سورة آل عمران ٩٧ .
(١٠) أى الذى بيانه فى آية أخرى
(١١) سورة الأنعام ٨٢

قال . ليس ذلك ، إنمـا هو الشرك ، ألم تسمعوا ماقال لقمان لابنه : ﴿ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [١] ! فحمل النبي صلى الله عليـه وسلم الظلمَ هاهنا على الشرك ، لمقابلته بالإيمان . واستأنس عليه بقول لقمان .

وقديكون بيانه مضمراً فيه ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [٢] ، فهذا يحتاج إلى بيان ؛ لأن ﴿ حَتَّى ﴾ لابدّ لها من تمام ، وتأويله : حتى إذا جاءوها جاءوها وفتحت أبوابها .

ومثله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ [٣] أى « لـكان هذا القرآن » ، على رأى النحويين .

قال ابن فارس [٤] : ويسمى هذا عند العرب الـكفّ .

وقد يُومِئُ إلى المحـذوف ، إما متأخر كقوله تعـالى : ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ [٥] فإنه لم يجئ له جواب فى اللفظ ، لـكن أومأ إليه قوله : ﴿ فويلٌ للقاسية قلوبُهُم من ذكر اللهِ ﴾ [٥] ، وتقديره : ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ للإسلام ﴾ كمن قسا قلبه !

وإما متقدم كقوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ ﴾ [٦] ، فإنه أومأ إلى ماقبله : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ﴾ [٧] ، كأنه قال : أهـذا الذى هو هكذا خيرٌ أم من هو قانت ؟ فأضمر المبتدأ .

---

(١) سورة لقمان ١٣
(٢) سورة الزمر ٧٣
(٣) سورة الرعد ٣١
(٤) فى كتابه الصاحبى فى فقـه اللغة وسنن العرب فى كلامها ٢١٥ ؛ والنص هناك : ومن سنن العرب الـكفّ ؛ وهو أن يكفّ عن ذكر الخبر اكتفاء بما يدل عليه الـكلام ، كقول القائل :

وَجَدِّكَ لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُولَهُ ... سواك ولـكن لم نجد لك مَدْفَعا

(٥) سورة الزمر ٢٢
(٦) سورة الزمر ٩
(٧) سورة الزمر ٨ .

ونظيره : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ [(١)] ، ومن هـذه صفته ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ ﴾ [(١)] !

وقد يكون بيانه واضحاً وهو أقسام :

أحدها : أن يكون عقبه ، كقوله تعالى : ﴿ اللهُ الصَّمَدُ ﴾ [(٢)] قال محمد بن كعب القرظي : تفسيره : ﴿ لَمْ يَلِدْ . وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [(٣)] .

وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً ﴾ [(٤)] قال أبو العالية تفسيره : ﴿ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً ﴾ [(٤)] وقال ثعلب : سألني محمد بن طاهر : ما الهلع ؟ فقلت : قد فسره الله تعالى .

وكقوله : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ [(٥)] فسّره بقوله : ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً ﴾ [(٥)] .

وقوله : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ [(٦)] ومعلومٌ أنه لم يُرد به المسيح وعُزيرا فنزلت الآية مطلقة ، اكتفاء بالدلالة الظاهرة ، على أنه لا يعذبهما الله ، وكان ذلك بمنزلة الاستثناء باللفظ ، فلما قال المشركون : هذا المسيح وعُزير قد عُبِدا من دون الله أنزل الله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [(٧)] .

---

(١) سورة محمد ١٥
(٢) سورة الإخلاص ٢
(٣) سورة الإخلاص ٣، ٤
(٤) سورة المعارج ١٩ـ٢١
(٥) سورة آل عمران ٩٧
(٦) سورة الأنبياء ٩٨
(٧) سورة الأنبياء ١٠١ .

وقوله : ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [١] ففسَّر رؤية البرق بأنه ليس فى رؤيتــه إلا الخوف من الصواعق والطمع فى الأمطار . وفيها لطيفة ، وهى تقديمُ الخوف على الطمع إذْ كانت الصواعق تقع من أول بَرْقة ، ولا يحصُل المطرُ إلا بعد تواتُر البَرَقات ، فإن تواترَها لا يــكاد يكذِب ، فقدم الخوف على الطمع ، ناسخا للخوف ، كمجىء الفرج بعد الشدة .

وكقوله : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاء فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى بَطْنِهِ ... ﴾ [٢] الآية ، وفيها لطيفة حيث بدأ بالماشى على بطنه ؛ فإنها سيقت لبيان القدرة ، وهو أعجب من الذى بعده ، وكذا ما يمشى على رجلين أعجب ممن يمشى على أربع .

وكقوله تعالى : ﴿ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [٣] ، فهذا عام فى المسلم والـكافر ، ثم بَيَّن [٤] أن المراد « المؤمنـات » بقوله : ﴿ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [٣] فخرج تزوج الأمة الـكافرة .

وقوله تعـالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِى هَٰذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِى ٱلْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ [٥] فإن الأول اسم منه والثانى « أفعل » تفضيل ، بدليل قوله بعده : ﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [٥] ، ولهذا قرأ أبوعمرو الأول بالإمالة لأنه اسم ،والثانى بالتصحيح ليفرُق بين ماهو اسم ، وما هو « أفعل» منه بالإمالة وتركها .

فإن قلت : فقد قال النحويون : « أفعل » التفضيل لا يأتى من الخلق ، فلا يقال : زيد أعمى من عمرو ، لأنه لا يتفاوت !

قلت : إنمـا جاز فى الآية لأنه من عمى القلب ، أى مَنْ كان فى هــذه الدنيا

---

(١) سورة الرعد ١٢ .
(٢) سورة النور ٤٥
(٣) سورة النساء ٢٥
(٤) ت : « ولم » تحريف
(٥) سورة الإسراء ٧٢

أعمى القلب عما يرى من القدرة الإلٰهيّة ، ولا يؤمن به ، فهو عما يغيب عنه من أمر الآخرة أعمى أن يؤمن به ؛ أى أشدّ عمًى . ولا شك أن عمى البصيرة متفاوت [١] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱسْتَعِينُوا بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَاةِ ﴾ [٢] قال : البيهقىّ فى ” شعب الإيمان “ : الأشبه أن المرادَ بالصبر هاهنا الصبر على الشدائد ؛ لأنه أتبعَ مدحَ الصابرين بقوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾ [٣] إلى قوله : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلصَّابِرِينَ . ٱلَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ ﴾ [٣] .

الثانى : أن يكون بيانُه منفصلا عنــه فى السورة معه أو فى غيره ، كقوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [٤] وبيانه فى سورة الانفطــار ، بقوله : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ . ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ . يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴾ [٥] .

وقوله فى سورتى النمل والقصص : ﴿ مَنْ جَاءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا ﴾ [٦] ، ولم يبيّن فى ليل ولا نهار ، و بيّنه فى سورة الدخان بقوله : ﴿ فى ليلة مباركة ﴾ [٧] ثم بينها فى ليلة القدر بقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [٨] فالمباركة فى الزمان ، هى ليلة القدر فى هذه السورة ؛ لأنّ الإنزال واحد ، و بذلك يردّ على من زعم أن المباركة ليلة النصف من شعبان ، وعجبٌ كيف غفل عن ذلك .

وقد استنبط بعضُهم هنا بيانا آخر ، وهو أنّها ليلةُ سبعة عشر ، من قوله تعالى : ﴿ وَمَا

---

(١) ت : « متقارب » تحريف

(٢) سورة البقرة ١٥٣ .

(٣) سورة البقرة ١٥٤ ــ ١٥٥

(٤) سورة فاتحة الكتاب ٤

(٥) سورة الانفطار ١٧ ــ ١٩

(٦) سورة النمل ٨٩ ، والقصص ٨٤ .

(٧) سورة الدخان ٣

(٨) سورة القدر ١

أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾ (١) وذلك ليلة سبع عشرة من رمضان ؛ وفى ذلك كلام .

وقوله تعالى : ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (٢) فسره فى آية الفتح: ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ (٣) .

وقوله تعالى : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ . وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ (٤) ، وقد فسره فى سورة فاطر : ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ (٥) .

وقوله : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ﴾ (٦) ، بيّن ذلك بقوله فى النحل : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ﴾ (٧) .

وذكر الله الطلاق مجملا ، وفسّره فى سورة الطلاق .

وقال تعالى : ﴿ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ (٨) ، فاستثنى الأزواج وملك اليمين ، ثم حظَر تعالى الجمعَ بين الأختين ، وبين الأم والابنة والرابّة بالآية الأخرى (٩) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ (١٠) فإن ظاهره مشكل ؛ لأن الله سبحانه قد هَدَى كفارا كثيرا وماتوا مسلمين ، وإنّما المراد: لا يهدى مَنْ كان فى علمه أنه قد حقت عليه كلمة العذاب ، وبيانه بقوله تعالى فى السورة : ﴿ أَفَمَنْ

---

(١) سورة الأنفال ٤١
(٢) سورة المائدة ٥٤
(٣) سورة الفتح ٢٩
(٤) سورة الحج ٢٣ ، ٢٤
(٥) سورة فاطر ٣٤
(٦) سورة الزخرف ١٧
(٧) سورة النحل ٥٨
(٨) سورة المؤمنون ٦
(٩) فى آية النساء ٢٣
(١٠) سورة الزمر ٣

حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ [١] . وقوله فى سورة أخرى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ. وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ [٢] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [٣] وكثيرٌ من الناس يَدْعون فلا يُستجاب لهم ،و بيانه بقوله تعالى : ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَاتَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ ﴾ ،[٤] فبيّن أنّ الإجابة متعلقة بالمشيئة ؛ على أنّ النبى صلى الله عليه وسلم قد فسّر الإجابة بقوله : « مَامن مسلم دعا اللهَ بدعوة ليس فيها قطيعة رَحِم ولا إثم إلا أعطاه اللهُ إحدى ثلاث خصالٍ ، إمّا أن يعجِّلَ دعوته ، وإما أن يدّخرها له فى الآخرة ، وإما أن يدفع عنه من السوء مثلها » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ [٥] وكثير من الناس يريد ذلك فلا يحصل له ، و بيانه فى قوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَانَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾ [٦] ، فهو كالذى قبله متعلق بالمشيئة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللهِ ﴾ [٧] ، وقال فى آية أخرى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [٨] ؛ فإنه قد يستشكل اجتماعهما ؛ لأن الوَجَل خلاف الطمأنينة ؛ وهذ غَفْلةٌ عن المراد ؛ لأن الاطمئنان إنما يكون عن ثَلَج القلْب وشرح الصدر بمعرفة التوحيد والعلم ؛ وما يتبع ذلك من الدرجة الرفيعة والثواب الجزيل ، والوجَل إنما يكون عند خوف الزيغ والذهاب عن الهدى ،

---

(١) سورة الزمر ١٩
(٢) سورة يونس ٩٦ ، ٩٧
(٣) سورة البقرة ١٨٦
(٤) سورة الأنعام ٤١
(٥) سورة الشورى ٢٠
(٦) سورة الإسراء ١٨
(٧) سورة الرعد ٢٨
(٨) سورة الأنفال ٢

وما يستحق به الوعيد بتوجيل القلوب كذلك . وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللهِ ذَلِكَ هُدَى اللهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾[1] لأن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدهم، ووثقوا به ، فانتفى عنهم الشك والارتياب الذى يعرض إن كان كلامهم فيمن أظهر الإسلام تعوذا ، فجعل لهم حكمة دون العلم الموجب اثلج الصدور وانتفاء الشك ، ونظائره كثيرة .

ومنه قوله تعالى فى قصة لوط : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾[2] ، فلم يستثن امرأته فى هذا الموضوع ، وهى مستثناة فى المعنى بقوله فى الآية الأخرى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾[3] فأظهر الاستثناء فى هذه الآية .

وكقوله تعالى : ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾[4] ؛ اختصر جوا به لبيانه فى موضع آخر : ﴿ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾[5] .

وكقوله : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ . . . ﴾[6] الآية ؛ فإنها نزلت تفسيراً وبياناً لمجمل قوله : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾[7] ، لأن هذه لمَّا نزلت لم يُفهمْ مرادُها .

وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾[8] هى تفسيرٌ لقوله : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ . . . ﴾[9] الآية .

---

(١) سورة الزمر ٢٣
(٢) سورة الحجر ٦٥
(٣) سورة هود ٨١
(٤) سورة الحجر ٥٢
(٥) سورة الذاريات ٢٥
(٦) سورة البقرة ١٧٨
(٧) سورة المائدة ٤٥
(٨) سورة النساء ٧
(٩) سورة النساء ٢٢

وقوله : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ ... ﴾(١) الآية ، فإنّ هذه الآية مجملة ، لا يُعلم منها مَنْ يرثُ من الرجال والنساء بالفرض والتعصيب ، ومَنْ يرث ومن لا يرث ، ثم بينه فى آية أخرى بقوله : ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَادِكُمْ ... ﴾(٢) الآيات .

وكقوله : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ (٣) ؛ فهذا الاستثناء مجملَ ، بيّنه فى آية أخرى بقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ ﴾ (٤) .

وكقوله : ﴿ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ ... ﴾(٥) الآية ، فهذا الابتلاء مجمل لا يَعلَم أحد فى الحلّ أم فى الحرم ! بيّنه قوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ... ﴾ (٦) الآية .

وكقوله : ﴿ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ (٧) وهذا المجمل بينه فى آية أخرى بقوله : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ ... ﴾ (٨) الآية .

وكقوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ (٩) ، قال العلماء : بيان هذا العهد قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ ... ﴾(١٠) الآية ، فهذا عهدُه عز وجلّ ، وعهدهم تمام الآية : فى قوله : ﴿ لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ... ﴾(١٠) فإذا وَفّوا العهد الأول أُعْطوا ما وُعِدوا .

---

(١) سورة النساء ٧ .
(٢) سورة النساء ١١
(٣) سورة المائدة ١
(٤) سورة المائدة ٣
(٥) سورة المائدة ٩٤
(٦) سورة المائدة ٩٥
(٧) سورة الروم ٣
(٨) سورة التوبة ٣٣ والفتح ٢٨
(٩) سورة البقرة ٤٠
(١٠) سورة المائدة ١٢

وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلاً ﴾ (١) يُردّ عليهم بقوله : ﴿ يس . وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ . إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾ (٣) ، فقيل لهم : ﴿ وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٤) ، وقيل بل نزل بعده : ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ ﴾ (٥) والتقدير : إن كشفنا العذاب تعودوا .

وقوله : ﴿ لَوْلاَ نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ (٦) ، فردّ عليهم بقوله : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾ (٧) .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ (٨) ، بيانه : ﴿ الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾ (٩) .

وقوله : ﴿ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا ﴾ (١٠) فقيل لهم : ﴿ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ (١١) .

وقوله : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ ﴾ (١٢) ، فقيل لهم في الجواب : ﴿ فَإِنْ يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ . . . ﴾ (١٣) الآية .

ومنه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ ﴾ (١٤) فقيل لهم : ﴿ مَا لَكُمْ لاَ تَنَاصَرُونَ ﴾ (١٥) .

---

(١) سورة الرعد ٤٣
(٢) سورة يس ١ ـ ٣
(٣) سورة الدخان ١٢
(٤) سورة « المؤمنون » ٧٥
(٥) سورة الدخان ١٥
(٦) سورة الزخرف ٣١
(٧) سورة القصص ٦٨
(٨) سورة الفرقان ٦٠
(٩) سورة الرحمن ١ ، ٢
(١٠) سورة الأنفال ٣١
(١١) سورة الإسراء ٨٨
(١٢) سورة ص ٦
(١٣) سورة فصلت ٢٤
(١٤) سورة القمر ٤٤
(١٥) سورة الصافات ٢٥ .

ومنه : ﴿ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا ﴾ [١] ؛ فرد عليهم بقوله : ﴿ لَوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ ﴾ [٢] .

وقوله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ ﴾ [٣] ردّ عليهم بقوله : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ . لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴾ [٤] .

وقوله : ﴿ مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ ﴾ [٥] ، فقيل لهم : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ﴾ [٥] .

وقوله : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [٥] فقيل فى سورة أخرى : ﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ ﴾ [٦] .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [٧] ، تفسيرُ هـذا الاختصام ماقال فى سورة أخرى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ . . . ﴾ [٨] الآية .

وقوله تعالى : ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ [٩] وفسّرها فى موضع آخر بقوله : ﴿ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [١٠] .

---

(١) سورة آل عمران ١٦٨
(٢) سورة آل عمران ١٥٤
(٣) سورة الطور ٣٣
(٤) سورة الحاقة ٤٤، ٤٥
(٥) سورة الفرقان ٧ ، ٢٠ ، ٣٢
(٦) سورة الإسراء ١٠٦
(٧) سورة النمل ٤٥
(٨) سورة الأعراف ٧٥
(٩) سورة يونس ٦٤
(١٠) سورة فصلت ٣٠

ومنه حكاية عن فرعون لعنه الله : ﴿ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ [١] ، فردّ عليه فى قوله : ﴿ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾ [٢] .

وقوله : ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللهُ جَمِيعاً فَيَحْلِفُونَ لَهُ ﴾ [٣] ، وذكر هـذا الحلف فى قوله : ﴿ قَالُوا وَاللهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [٤] .

وقوله فى قصة نوح عليه السلام : ﴿ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ ﴾ [٥] بيّن فى مواضع أخر : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [٦] .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾ [٧] أى أوعية للعلم ، فقيل لهم : ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ [٨] .

وجعل بعضهم من هذا قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [٩] قال : فإن آية البقرة وهى قوله : ﴿ حَتَّى نَرَى اللهَ جَهْرَةً ﴾ [١٠] تدل على أن قوله : ﴿ رَبِّ أَرِنِي ﴾ [٩] لم يكن عن نفسه ، وإنما أراد به مطالبة قومه ، ولم يثبت فى التوراة أنه سأل الرؤية إلا وقت حضور قومه معه ، وسؤالهم ذلك .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [١١] بيّنه فى آية النساء بقوله : ﴿ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ﴾ [١٢] .

فإن قيل : فهلاّ فسّرها آية مريم : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ

---

(١) سورة المؤمن ٢٩
(٢) سورة هود ٩٧
(٣) سورة المجادلة ١٨
(٤) سورة الأنعام ٢٣
(٥) سوره القمر ١٠
(٦) سورة الأنبياء ٧٧
(٧) سورة البقرة ٨٨
(٨) سورة الإسراء ٨٥
(٩) سورة الأعراف ١٤٣
(١٠) سورة البقرة ٥٥
(١١) سورة فاتحة الكتاب ٧
(١٢) سورة النساء ٦٩

مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ... ﴾ (١) الآية ! قيل لانسلّم أولا أن هذه الآية فى النبيين فقط ،لقوله : ﴿ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾ (١)، وقوله : ﴿ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا ﴾ (١) ، وهذا تصريح بالأنبياء وغيرهم . كيف وقد ذكرت مريم وهى صدِّيقة على أحد القولين ! ولو سلِّم أنها فى الأنبياء خاصة ، فهم بعضُ مَنْ أنعم الله عليهم ، وجَعلهم فى آية النساء صنفا من المنعَم عليهم ، فكانت آية النساء من حيث هى عامة أولى بتفسير قوله : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) ؛ ولأنّ آيةَ مريم ليس فيها إلاّ الإخبار بأن الله أنعم عليهم ، وذلك هو معنى قوله : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ (٣) .

والرغبة إلى الله تعالى فى الثّبات عليها ، هى نفس الطاعة لله ولرسوله ، فإن العبد إذا هُدِى إلى الصراط المستقيم ، فقد هُدى إلى الطاعة المقتضية أن يكونَ مع المنعم عليهم .

وظهر بهذا أن آية النساء أمسّ بتفسير سورة الحمد من الآية التى فى سورة مريم .

فصل

[قد يكون اللفظ مقتضيا لأمرٍ ويحمل على غيره]

وقد يكون اللفظ مقتضياً لأمر ويحمَل على غيره ، لأنه أوْلَى بذلك الاسم منه ، وله أمثلة : منها تفسيرهُم السبعَ المثانى (٤) بالفاتحة مع أنَّ الله تعالى أخبر أنّ القرآن كله مثانى (٥) .

---

(١) سورة مريم ٥٨ (٢) سورة فاتحة الكتاب ٧ (٣) سورة فاتحة الكتاب ٦

(٤) من قوله تعالى فى سورة الحجر ٨٧ ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ قال الراغب: «وسميت سور القرآن مثانى لأنها تثنى على مرور الأيام وتكرر فلا تدرس ولا تنقطع دروس سائر الأشياء التى تضمحل وتبطل على مرور الأيام ... ويصح أنه قيل للقرآن مثانى لما يثنى ويتجدد حالا فحالا ... ويصح أن يكون من الثناء تنبيهاً على أنه أبداً يظهر منه ما يدعو إلى الثناء عليه وعلى من يتلوه ويعلمه ويعمل به » المفردات فى غريب القرآن ٨١

(٥) فى قوله تعالى فى سورة الزمر ٢٣ : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ .

ومنها قوله عن أهل الكساء : « هؤلاء [١] أهل بيتى فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا » ، وسياق القرآن يدلّ على إرادة الأزواج ، وفيهنّ نزلت ، ولا يمكن خروجهنّ عن الآية ، لكن لما أريد دخول غيرهن قيل بلفظ التذكير: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ [٢] فعلم أن هذه الإرادة شاملة لجميع أهل البيت : الذكور والإناث . بخلاف قوله : ﴿ يَانِسَاءَ ٱلنَّبِيِّ ﴾ [٣] . ودلّ على أن عليا وفاطمة أحقُّ بهذا الوصف من الأزواج .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم عن المسجد الذى أسّس على التقوى : « هو مسجدى هذا » وهو يقتضى أنّ ما ذكره أحقّ بهذا الاسم من غيره ، والحصر المذكور حصر الكمال ، كما يقال : هذا هو العالم العدْل ، وإلّا فلا شكّ أن مسجد قُباء هو مؤسّس على التقوى ، وسياق القرآن يدلُّ على أنه مراد بالآية .

فصل

[قد يكون اللفظ محتملا لمعنيين فى موضع ، ويعيّن فى موضع آخر]

وقد يكون اللفظ محتملا لمعنيين وفى موضع آخر ما يعيّنه لأحدهما ؛ كقوله تعالى فى سورة البقرة : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [٤] فيحتمل أن يكون السمع معطوفا على ﴿ ختم ﴾ ويحتمل الوقف على ﴿ قلوبهم ﴾ لأن الختم إنما يكون على القلب ؛ وهذا أولى ، لقوله فى الجاثية : ﴿ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً ﴾ [٥] .

---

(١) نقله القرطبى فى تفسيره ١٤ : ١٨٣ من حديث أم سلمة .
(٢) سورة الأحزاب ٣٣
(٣) سورة الأحزاب ٣٢
(٤) سورة البقرة ٧
(٥) سورة الجاثية ٢٣

وقوله تعالى فى سورة الحجر : ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [١] ، فالاستثناء منقطع لقوله فى الإسراء : ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾ [٢] ، ولو كان متصلا لاستثناهم ، فلمّا لم يستثنِهم دلّ على أنهم لم يدخلوا .

وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ [٣] فقد قيل : إن حياةَ كلِّ شىء إنما هو بالماء ، قال ابن درستويه : وهذا غير جائز فى العربية ، لأنه لو كان المعنى كذلك لم يكن ﴿ حىّ ﴾ مجرورا ، ولكان منصوبا ، وإنما ﴿ حىّ ﴾ صفة لشىء . ومعنى الآية : خلَق الخلق من الماء ، ويدلّ له قوله فى موضع آخر : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ [٤] .

ومما يحتَمل قوله تعالى : ﴿ فَاقْذِفِيهِ فِى الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ ﴾ [٥] ، فإن ﴿ فَلْيُلْقِهِ ﴾ يحتمل الأمر والخبر ، كأنه قال : « فاقذفيه فى اليم يلقيه اليم » ويحتمل أن يكون أمرا بإلقائه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ﴾ [٦] ، فإنه يحتمل أن يكون خلقتُه وحيدا فريدا من ماله وولده . وفى الآية بحث آخر ، وهو أن أبا البقاء أجاز فيها ، وفى قوله : ﴿ وَذَرْنِى وَالْمُكَذِّبِينَ ﴾ [٧] ، أن تكون الواو عاطفة [٨] ؛ وهو فاسد لأنه يلزم منه أن يكون الله قد أمر نبيه صلى الله عليه وسلم أن يتركه ، وكأنه قال : اتركنى واترك مَنْ خلقت وحيدا ، وكذلك اتركنى واترك المكذّبين ، فيتعين أن يكون

---

(١) سورة الحجر ٤٢ — (٢) سورة الإسراء ٦٥
(٣) سورة الأنبياء ٣٠
(٤) سورة النور ٤٥ — (٥) سورة طه ٣٩
(٦) سورة المدثر ١١ — (٧) سورة المزمل ١١
(٨) أنظر إملاء ما من به الرحمن ١٤٦

المراد : خَلِّ بينى وبينهم ، وهى واوُ « مع » كقوله : « لو تركت الناقة وفصيلَها لرضعها » .

وقد يكون للفظ ظاهر وباطن ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ ﴾[1] ، ظاهره الكعبة ، وباطنه القلب ، قال العلماء : ونحن نقطع أن المراد بخطاب إبراهيم الكعبة؛ لكن العالم يتجاوز إلى القلب بطريق الاعتبار عند قوم ، والأَوْلى عند آخرين ، ومن باطنه إلحاق سائر المساجد به ، ومن ظاهره عند قوم العُبور فيه .

فصل

[فى ذكر الأمور التى تعين على المعنى عند الإشكال]

ومما يُعين على المعنى عند الإشكال أمور :

* * *

أحدها : ردّ الكلمة لضدّها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً ﴾[2] أى « ولا كفورا » والطريقة أن يردّ النهى منه إلى الأمر ، فنقول معنى : « أطع هذا أو هذا » : أطع أحدهما ، وعلى هذا معناه فى النهى : ولا تطع واحدا منهما .

* * *

الثانى : ردها إلى نظيرها ، كما فى قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾[3] ، فهذا عام ، وقوله : ﴿ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾[3] قولٌ حُدّ أحد طرفيه وأرخى الطرف الآخر إلى غير نهاية ؛ لأن أول ما فوق الثنتين الثلاث وآخره لا نهاية له . وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ

(١) سورة البقرة ١٢٥
(٢) سورة الإنسان ٢٤
(٣) سورة النساء ١١ .

وَاحِدَةً ﴾[1] محدودة الطرفين ، فالثنتان خارجتان من هذا الفصل ، وأمسك الله عن ذكر الثنتين وذكر الواحدة والثلاث وما فوقها . وأما قوله فى الأخوات : ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ... ﴾ [1] الآية فذكر الواحدة والاثنتين ، وأمسك عن ذكر الثلاث وما فوقهن ، فضمّن كلّ واحدٍ من الفصلين ما كفّ عن ذكره فى الآخر ، فوجبَ حملُ كل واحدٍ منهما فيما أمسك عنه فيه على ما ذكره فى غيره .

* * *

الثالث : ما يتصل بهما من خَبَر أو شرط أو إيضاح فى معنى آخر ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعاً ﴾ [2] ، يحتمل أن يكون معناها : من كان يريد أن يعز أو تكون العز له ؛ لكن قوله تعالى : ﴿ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعاً ﴾ [2] ، يحتمل أن يكون معناها : من كان يريد أن يعلم لمن العزة ، فإنها لله .

وكذلك قوله : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [3] ، فإنه لا دلالة فيها على الحال التى هى شرط فى عقوبته المعيّنة ، وأنواع المحاربة والفساد كثيرة ، وإنما استفيدت الحال من الأدلة الدالة على أن القتل على من قَتَل ولم يأخذ المال ، والصّلب على من جمعهما ، والقَطْع على من أخذ المال ولم يَقْتل ، والنَّفْىَ على من لم يفعل شيئا من ذلك سوى السعى فى الأرض بالفساد .

* * *

الرابع : دلالة السياق ، فإنها ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهو من أعظم القرائن الدالة على مُراد المتكلم ، فمن أهمله غلط فى نظيره ، وغالط فى مناظراته ، وانظر إلى قوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ

---

(١) سورة النساء ١١ — (٢) سورة فاطر ١٠

(٣) سورة المائدة ٣٣

﴿أَنْتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [١] كيف تجدُ سياقه يدلُّ على أنه الذليل الحقير! .

***

الخامس : ملاحظة النقل عن المعنى الأصلى ، وذلك أنه قد يستعار الشىء لمشابهة ، ثم يستعار من المشابه لمشابه المشابه ، ويتباعد عن المسمّى الحقيقى بدرجات ، فيذهبُ عن الذهن الجهة المسوّغَة لنقله من الأول إلى الآخر ؛ وطريق معرفة ذلك بالتدريج ، كقوله تعالى : ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢]؛ وذلك أنّ أصل « دون » للمكان الذى هو أنزَل من مكان غيره ، ومنه الشىء الدونُ للحقير ، ثم استعير للتفاوت فى الأحوال والرتب ، فقيل : زيد دون عمرو فى العلم والشرف ، ثم اتسع فيه ، فاستعير فى كل ما يتجاوز حدا إلى حدّ ، وتخطّى حكما إلى حكم آخر ، كما فى الآية المذكورة ، والتقدير : لا تتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين .

وكذلك قوله تعالى : ﴿وَٱدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ﴾ [٣] أى تجاوزوا الله فى دعائكم إلى دعاء آلهتكم ، الذين تزعمون أنهم يشهدون لكم يوم القيامة ، أى لا تستشهدوا بالله فإنها حجة يَركن إليها العاجز عن البينات من الناس ، بل ائتوا ببيّنة تكون حجة عند الحكام . وهذا يؤذن بأنه لم يبق لهم تشبث سوى قولهم : « الله يشهد لنا عليكم » هذا إذا جعلت « من دون الله » متعلقا « بادعوا » فإن جعلته متعلقا بـ ﴿شهداءكم﴾ احتمل معنيين : أحدهما أن يكون المعنى: ادعوا الّذين تجاوزتم فى زعمكم شهادة الله ، أى شهادتهم لكم يوم القيامة . والثانى على أن يراد بشهدائكم آلهتكم ، أى ادعوا الذين تجاوزتم فى اتخاذكم ألوهية الله ، إلى ألوهيتهم .

---

(١) سورة الدخان ٤٩ (٢) سورة آل عمران ٢٨

(٣) سورة البقرة ٢٣

ويحتمل أن يكون التقدير : « من دون الله » أى من غير المؤمنين يشهدون لكم أنكم آمنتم بمثله ؛ وفى هذا إرخاء عنان الاعتماد على أن فصحاءهم تأنفُ نفوسهم من مساجلة الحق الجلىّ بالباطل اللجاجىّ . وتعليقه بادعوا على هذا جائز .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ [١] ، فإنه عطفه على قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ [٢] لأنها بمعنى « هل رأيت » .

* * *

السادس : معرفة النزول ، وهو من أعظم المعين على فهم المعنى ، وسَبَقَ منه فى أول الكتاب [٣] جملة ، وكانت الصحابة والسلف يعتمدونه ، وكان عروة [٤] بن الزبير ، قد فهم من قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [٥] أنّ السعى ليس بركن ، فردت عليه عائشة ذلك وقالت : لو كان كما قلت ، لقال : « فلا جناح عليه ألاّ يطوف بهما » ، وثبت أنه إنما أتى بهذه الصيغة ؛ لأنه كان وقع فزع فى قلوب طائفة من الناس كانوا يطوفون قبل ذلك بين الصفا والمروة للأصنام ، فلما جاء الإسلام ، كرِهوا الفعل الذى كانوا يشركون به ، فرفع الله ذلك الجناح من قلوبهم ، وأمرهم بالطواف . رواه البخارى فى صحيحه . فثبت أنها نزلت ردّا على من كان يمتنع من السعى .

ومن ذلك قصة مروان بن الحكم فى سؤاله ابن عباس : « لئن كان كلُّ امرئٍ فرح بما أوتى وأحَبَّ أن يحمد بما لم يفعل معذّبا لنعذبَنّ أجمعون » . فقال ابن عباس : هذه الآيات

---

(١) سورة البقرة ٢٥٩ (٢) سورة البقرة ٢٥٨

(٣) الجزء الأول ص ٢٢ وما بعدها . (٤) صحيح البخارى ٣ : ١٠١ من كتاب التفسير من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ، ورواه الطبرى فى التفسير ٣ : ٢٢٢ من طريق معمر عن الزهرى عن عروة ، مع خلاف فى اللفظ .

(٥) سورة البقرة : ١٥٨ .

نزلت فى أهل الكتاب ، ثم تلا: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾ (١) ، وتلا : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ﴾ (١) ، قال ابن عباس : سألهم النبى صلى الله عليه وسلم عن شىء فكتموه ، وأخبَروه بغيره فخرجوا ، وقد أَرَوْه أن قد أخبروه بما سألهم عنه ، واستحمدوا بذلك إليه ، وفرحوا بما أوتوا من كتمانهم ما سألهم عنه (٢) .

وقد سبق (٣) فيه كلام فى النوع الأول فى معرفة سبب النزول فاستحضره .

ومن هذا ماقاله الشافعى (٤) فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ (٥) أنه لامتمسك فيها لمالك على العموم ؛ لأنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء فأجابهم عن المحرمات من تلك الأشياء ، وحكاه غير سعيد بن جبير .

***

السابع : السلامة من التدافع ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾ (٦) ، فإنه يحتمل أن الطوائف لاتنفر من أماكنها وبواديها جملة ؛ بل بعضهم لتحصيل التفقّه بوفودهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا رجعوا إلى قومهم أعلموهم بما حصل لهم . والفائدة فى كونهم لاينفرون جميعاً عن بلادهم حصولُ المصلحة فى حفظ من يتخلف من بعضهم ممّن لايمكن نفيره .

---

(١) آل عمران : ١٨٧ ، ١٨٨ .
(٢) صحيح البخارى ٣٠ : ١١٥ كتاب التفسير .
(٣) الجزء الأول ص ٢٧
(٤) انظر الرسالة ٢٠٦ ــ ٢٠٨ ، والبرهان ١ : ٢٣
(٥) سورة الأنعام ١٤٥ (٦) سورة التوبة ١٢٢

ويحتمل أن يكون المراد بالفئة النافرة هى مَنْ تسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مغازيه وسراياه؛ والمعنى حينئذ : أنه ما كان لهم أن ينفِروا أجمعين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مغازيه لتحصيل المصالح المتعلقة ببقاء مَنْ يَبْقَى فى المدينة ، والفئة النافرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تتفقه فى الدين بسبب مايؤمرون به ويسمعون منه ؛ فإذا رجعوا إلى من بقى بالمدينة أعلموهم بما حصل لهم فى صحبة الرسول صلى الله عليه وسلم من العلم .

والاحتمالان قولان للمفسرين .

قال الشيخ تقى الدين بن دقيق العيد[1] : والأقرب عندى هو الاحتمال الأول ؛ لأنا لو حملناه على الاحتمال الثانى لخالفه ظاهرُ قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللهِ وَلاَ يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعاً ﴾[3] فإن ذلك يقتضى إما طلبَ الجميع بالنفير ، أو إباحتَه ؛ وذلك فى ظاهره يخالف النهى عن نفر الجميع ، وإذا تعارض محملان يلزم من من أحدهما معارضتُه ولايلزم من الآخر ، فالثانى أَوْلى. ولانعنى بلزوم التعارض لزومًا لايجاب عنه، ولايتخرّج على وجه مقبول ؛ بل ماهو أعمّ من ذلك ؛ فإنّ ماأشرنا إليه من الآيتين يجاب عنه بحمل ، ﴿أو﴾ فى قوله : ﴿أو انفِرُوا جَمِيعاً ﴾[2] على التفصيل دون التخيير، كما رضيه بعض المتأخرين من النحاة ، فيكون نفيرهم ثباتٍ مما لا تدعو الحاجة إلى نفيرهم فيه جميعا . ونفيرهم جميعا فيما تدعو الحاجة إليه ، ويحمل قوله : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﴾[3] على ما إذا كان الرسول هو النافر للجهاد ولم تحصل الكفاية إلا بنفير الجميع ممّن يصلح للجهاد ، فهذا أَوْلى من قول من يقول بالنسخ ،

---

(١) هو محمد بن على بن وهب بن مطيع شيخ الإسلام المعروف بابن دقيق العيد نزيل القاهرة ، توفى سنة ٧٠٢ ، وانظر ترجمته فى فوات الوفيات ٢ : ٤٨٤ ، والدرر الكامنة ٤ : ٩٢

(٢) سورة التوبة ١٢٠ (٣) سورة النساء ٧١ .

أو أن تـكون هذه الآية ناسخة لمـا اقتضى النفير جميعاً .

ومن المفسرين من يقول : إن منع النفير جميعاً حيث يكون رسول الله صـلى الله عليه وسلم بالمدينة ، فليس لهم أن ينفروا جميعاً و يتركوه وحده .

والحمْل أيضا على هذا التفسير الذى ذكرناه أوْلى من هذا ؛ لأن اللفظ يقتضى أن نفيرَهم للتفقه فى الدين والإنذار ، ونفيرهم مع بقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدهم لايناسبه التعليل بالتفقه فى الدين ؛ إذ التفقه منه صلى الله عليه وسلم وتعلّم الشرائع من جهته ، فكيف يكون خروجُهم عليه معلّلا للتفقه فى الدين !

ومنه قوله تعـالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [1] فإنه يحتمل أن يكون من باب التسهيل والتخفيف ، و يحتمل أن يكون من باب التشديد ؛ بمعنى أنه ماوجدت الاستطاعة فاتقوا ، أى لاتبقى من الاستطاعة شىء .

و بمعنى التخفيف يرجع إلى أن المعنى : فاتقوا الله ماتيسر عليـكم ، أو ماأمكنـكم من غير عسر .

قال الشيخ تقى الدين القُشَيرى : و يصلح معنى التخصيص قوله صلىَ الله عليـه وسلم : « إذا نهيتكم عن شىء فاجتنبوه ، و إذا أمرتـكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

فصل

[فى الظاهر والمؤوّل]

وقد يكون اللفظ محتمِلا لمعنيين ، وهو فى أحـدهما أظهرُ ، فيسمى الراجح ظاهرا ، والمرجوح مؤولا .

---

(١) سورة التغابن ١٦ .

مثال المؤول قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنتُمْ ﴾ [١] ، فإنه يستحيل حمل المعيّة على القرب بالذات ، فتعيَّن صرفُه عن ذلك ، وحمله إما على الحفظ والرعاية ، أو على القدرة والعلم والرؤية ، كما قال تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [٢] .

وكقوله تعالى : ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ [٣] ، فإنه يستحيل حمله على الظاهر ، لاستحالة أن يكون آدميٌّ له أجنحة ، فيحمَل على الخضوع وحسن الخلق .

وكقوله : ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ ، يستحيل أن يُشَدَّ فى القيامة فى عنق كلٍّ طائعٍ وعاصٍ وغيرهما طيرٌ من الطيور ، فوجب حمله على التزام الكتاب فى الحساب لكلٍّ واحد منهم بعينه .

ومثال الظاهر قوله تعالى : ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ [٤] ، فإن الباغيَ يطلق على الجاهل وعلى الظالم وهو فيه أظهر وأغلب ، كقوله : ﴿ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ ﴾ [٥] .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ [٦] ؛ فيقال للانقطاع طهر ، وللوضوء والغسل ؛ غير أن الثانى أظهر .

وكقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [٧] ، فيقال : للابتداء التمام والفراغ ؛ غير أن الفراغ أظهر .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [٨] فيحتمل أن يكون

---

(١) سورة الحديد ٤
(٢) سورة ق ١٦
(٣) سورة الإسراء ٢٤
(٤) سورة الأنعام ١٤٥
(٥) سورة الحج ٦٠
(٦) سورة البقرة ٢٢٢
(٧) سورة البقرة ١٩٦
(٨) سورة الطلاق ٢

الخيار فى الأجل أو بعده ؛ والظاهر الأول ، لكنه يحمل على أنه مفارقة الأجل .

وقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [1] ، والظاهر يقتضى حمله على الاستحباب ، لأن قوله : ﴿ لَا جُنَاحَ ﴾ بمنزلة قوله : « لا بأس » وذلك لا يقتضى الوجوب ، ولكن هذا الظاهر متروك بل هو واجب ؛ لأن طواف الإفاضة واجب ، ولأنه ذكره بعد التطوع فقال : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً ﴾ [1] ، فدلّ على أن النهىَ السابق نهىٌ عن ترك واجب ، لا نهى عن تركِ مندوب أو مستحبّ .

وقد يكون الكلام ظاهرا فى شىء فيعدل به عن الظاهر بدليل آخر ، كقوله تعالى : ﴿ اَلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ [2] ، والأشهرُ اسم لثلاثة ، لأنه أقل الجمع .

وكقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ [3] فالظاهر اشتراط [4] ثلاثة من الإخوة لكن قام الدليل من خارج على أن المراد اثنان ، لأنهما يحجبانها عن الثلثِ إلى السدس .

فصل

[فى اشتراك اللفظ بين حقيقتين ، أو حقيقة ومجاز]

قد يكون اللفظ مشتركا بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز، ويصح حمله عليهما جميعاً كقوله تعالى : ﴿ لَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [5] قيل : المراد « يضارِر » وقيل : « يضارَر » أى الكاتب والشهيد لا يضارَرْ ، فيكتم الشهادة والخطّ ؛ وهذا أظهر .

---

(١) سورة البقرة ١٥٨
(٢) سورة البقرة ١٩٧
(٣) سورة النساء ١١
(٤) م : « اشتراك » .
(٥) سورة البقرة ٢٣٣ .

ويحتمل أن مَن دعا الـكاتب والشهيد لا يضارِرْه فيطلبه فى وقت فيه ضرر .

وكذلك قوله : ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ [1] ، فعلى هذا يجوز أن يقال : أراد الله بهذا اللفظ كلا المعنيين على القولين ؛ أما إذا قلنا : بجواز استعمال المشترك فى معنييه فظاهر ، وأما إذا قلنا بالمنع ، فبأن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين : مرة أريد هذا ومرة هذا .

وقد جاء عن أبى الدرداء رضى الله عنه : لا يفقه الرجلُ كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوها كثيرة . رواه أحمد . أى اللفظ الواحد يحتمل معانىَ متعددة،ولا يقتصر به على ذلك المعنى ، بل يعلم أنه يصلح لهذا ولهذا .

وقال ابن القشيرى فى مقدمة تفسيره : ما لا يحتمل إلا معنًى واحـدا حُمل عليه ، وما احتمل معنيين فصاعدا بأن وُضِعَ لأشياء متماثلة ، كالسواد حُمل على الجنس عند الإطلاق ، وإن وضع لمعانٍ مختلفة ؛ فإن ظهر أحدُ المعنيين حمل على الظاهر إلا أن يقوم الدليل ، وإن استويا ، سواء كان الاستعمال فيهما حقيقة أو مجازا ؛ أو فى أحدهما حقيقة وفى الآخر مجازا كلفظ العين والقرْء واللمس ، فإن تنافى الجمع بينهما فهو مجمل ، فيطلب البيان من غيره وإن لم يتناف ، فقد مال قوم إلى الحمل على المعنيين ؛ والوجه التوقف فيه ، لأنه ما وضع للجميع ، بل وضع لآحاد مسمّيات على البدل ، وادعاء إشعاره بالجميع بعيد ؛ نعم يجوز أن يريد المتكلم به جميعَ المحامل ولا يستحيل ذلك عقلا ، وفى مثل هـذا يقال : يحتمل أن يكون المراد كذا ، ويحتمل أن يكون كذا .

فصل

[قد ينفى الشئ ويثبت باعتبارين]

وقد يُنفى الشىء ويثبت باعتبارين كما سبق فى قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَـٰكِنَّ

(١) سورة البقرة ٢٨٢

أللهَ رَمَىٰ ﴾ [١] ، ثم أثبته لسر غامض ؛ وهو أنّ الرميَ الثانى غير الأول ؛ فإن الأول عَنَى به الرميَ بالرعب ، والثانى عَنَى به بالتراب حين رمى النبى صلى الله عليه وسلم [٢] فى وجوه أعدائه بالتراب والحصى وقال : « شاهت الوجوهُ » فانهزموا فأنزل الله يخبره أن انهزامهم لم يكن لأجل التراب ، وإنما هو بما أوقع فى قلوبهم من الرعب .

فصل

[فى الإجمال ظاهرا وأسبابه]

وأما ما فيه من الإجمال فى الظاهر فكثير ، وله أسباب .

* * *

أحدها : أن يعرض من ألفاظ مختلفة مشتركة وقعت فى التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾ [٣] ، قيل : معناه كالنهار مبيضّة لا شىء فيها ، وقيل كالليل مظلمة لا شىء فيها .

وكقوله : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴾ [٤] ، قيل : أقبل ، وأدبر .

وكالأمّة فى قوله تعالى : ﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً ﴾ [٥] بمعنى الجماعة ، وفى وقوله : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾ [٦] بمعنى الرجل الجامع للخير المقتدَى به . وبمعنى الدّين فى قوله

---

(١) سورة الأنفال ١٧

(٢) قيل كان هذا الرمى يوم حنين ، وقيل يوم أحد وقيل يوم خيبر ، وقيل يوم بدر ، وانظر تفصيل أوجه الخلاف فى تفسير القرطبى ٧ : ٣٨٤ ، ٣٨٥

(٣) سورة ن ٢٠

(٤) سورة التكوير ١٧

(٥) سورة القصص ٢٣

(٦) سورة النحل ١٢٠

تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ ﴾ [1] . وبمعنى الزمان فى قوله تعالى : ﴿ وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ [2] .

وكالذرية فإنها فى الاستعمال العرفى «الأدنى» ، ومنه : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ ﴾ [3] ، وقد يطلق على « الأعلى » بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ ... ﴾ [4] الآية ، ثم قال : ﴿ ذرية ﴾ [5] وبها يجاب عن الإشكال المشهور فى قوله تعالى : ﴿ حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ [6] على بحث فيه [7] .

وقال مكىّ فى قوله تعالى : ﴿ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ [8] أى أول من يعبد الله . ومن قال : « الأنفين » فقوله مردود [9] ، لأنه يلزم أن يكون العَبِدِين لأنه إنما يقال : عَبِد من كذا ، أى أنف .

* * *

الثانى : من حذف فى الكلام ، كقوله : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [10] قيل معناه ترغبون فى نكاحهن لمالهنّ . وقيل معناه : عن نكاحهنّ لزمانتهنّ وقلّة ما لهنّ . والكلام يحتمل الوجهين ، لأن العرب تقول : رغبت عن الشى إذا زهدتَ فيه ، ورغبت فى الشىء إذا حرصتَ عليه ، فلما ركّب الكلام تركيبا حذف معه حرف الجرّ احتمل التأويلين جميعا . وجعل منه بعضهم قوله تعالى فى سورة النساء : ﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ

---

(١) سورة الزخرف ٢٢ ، ٢٣
(٢) سورة يوسف ٤٥
(٣) سورة الأنعام ٨٤
(٤) سورة آل عمران ٣٣
(٥) سورة آل عمران ٣٤
(٦) سورة يس ٤١
(٧) انظر تفسير البحر لأبى حيان ، ٧ : ٣٣٨
(٨) سورة الزخرف ٨١
(٩) انظر تفسير ابن كثير ٤ : ١٣٦
(١٠) سورة النساء ١٢٧

لاَ يَـكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً . مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾ (١) ، أى يقولون : ﴿ما أصابك﴾ ، قال : ولولا هذا التقدير لكان مناقضا لقوله : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾(١) .

وقوله : ﴿ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ (٢) ، أى آية مبصرةً ، فظلموا أنفسهم بقتلها ، وليس المراد أنّ الناقة كانت مبصرة لا عمياء .

* * *

الثالث : من تعيين الضمير ، كقوله تعـالى : ﴿ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِى بِيَدِهِ عُقْدَةُ ٱلنِّـكَاحِ ﴾ (٣) ، فالضمير فى ﴿ يَدِهِ ﴾ يحتمل عوده على الولىّ وعلى الزوج ، ورجّح الثانى لموافقته للقواعد ، فإن الولىّ لا يجوز أن يعفوَ عن مالِ يتيمِهِ بوجه من الوجوه ، وحَمْلُ الـكلامِ المحتمل على القواعد الشرعية أوْلَى .

فإن قيل : لو كان خطابا للأزواج لقال « إلا أن تعفوا » بالخطاب ؛ لأن صدر الآية خطاب لهم بقوله : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ ﴾ (٣) ، إلى قوله : ﴿ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ (٣) .

قلنا : هو التفات من الخطاب إلى الغيبة ، وهو من أنواع البديع .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْـكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ (٤) ، فيحتمل أن يكون الضمير الفاعِلىّ الذى فى ﴿ يرفعه ﴾ عائدا على العمل ، والمعنى أن الـكَلِمَ الطيب ــ وهو التوحيدــ يرفع العمل الصالح ؛ لأنه لا تصح الأعمال إلا مع الإيمان . ويحتمل أن يكون الضمير عائدا على الـكلِم ، ويكون معناه أن العمل الصالحَ هو الذى يرفع الـكلم الطيب ؛ وكلاهما صحيح لأن الإيمان قول وعمل ونية لا يصح بعضها إلا ببعض .

---

(١) سورة النساء ٧٨ ، ٧٩
(٢) سورة الإسراء ٥٩
(٣) سورة البقرة ٢٣٧
(٤) سورة فاطر ١٠ .

وقوله تعالى : ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً . فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعاً ﴾[1] ؛ فالهاء الأولى كناية عن الحوافر وهى موريات ، أى أثرن بالحوافر نقعاً ، والثانية كناية عن الإغارة ، أى المغيرات صبحا ، ﴿ فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعاً ﴾[1] جمع المشركين ، فأغاروا بجمعهم .

وقد صنف ابن الأنبارى كتاباً فى تعيين الضمائر الواقعة فى القرآن فى مجلدين .

* * *

الرابع : من مواقع الوقف والابتداء ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾[2] ، فقوله : ﴿ الرَّاسِخُونَ ﴾ ، يحتمل أن يكون معطوفاً على اسم الله تعالى ، و يحتمل أن يكون ابتداء كلام . وهذا الثانى هو الظاهر ويكون حذف «أما» المقابلة كقوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾[2] ، ويؤيده آية البقرة : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً ﴾[3] .

* * *

الخامس : من جهة غرابة اللفظ كقوله تعالى : ﴿ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ ﴾[4] .

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾[5] .

﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾[6] ، وغير ذلك مما صنّف فيه العلماء من كتب غريب القرآن ،

* * *

السادس : من جهة عدم كثرة استعماله الآن ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾[7] .

---

(١) سورة العاديات ٤، ٥
(٢) سورة آل عمران ٧
(٣) سورة البقرة ٢٦
(٤) سورة البقرة ٢٣٢
(٥) سورة الحج ١١
(٦) سورة آل عمران ٣٩
(٧) سورة ق ٣٧ .

و ﴿ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ ﴾[1] بمعنى « يسمعون » ولا يقول أحد الآن : ألقيت سمعى .

وكذا قوله : ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ ﴾ [2] أى متكبراً .

وقوله : ﴿ أَلاَ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ ﴾[3] ، أى يسرون مافى ضمائرهم .

وكذا : ﴿ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ ﴾ [4] أى نادماً .

وكذا : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [5] أى لم يتلقوا النعم بشكر .

***

السابع : من جهة التقديم والتأخير ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً وَأَجَلٌ مُسَمًّى ﴾ [6] ، تقديره : « ولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاما » ولولا هذا التقدير لكان منصوبا كالإلزام .

وقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾ [7] ، أى يسألونك عنها كأنك .

وقوله: ﴿ لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ . كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ ﴾[8]، فهذا غير متصل وإنما هو عائد على قوله : ﴿ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [8] ، ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ ﴾ [8] فصارت أنفال الغنائم لك إذ أنت راض بخروجك وهم كارهون ، فاعترض بين الكلام الأمر بالتقوى وغيره .

وقوله: ﴿ حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ ﴾[9] معناه ﴿ قَدْ كَانَتْ ﴾[9]

---

(١) سورة الشعراء ٢٢٣
(٢) سورة الحج ٩
(٣) سورة هود ٥
(٤) سورة الكهف ٤٢
(٥) سورة إبراهيم ٩
(٦) سورة طه ١٢٩
(٧) سورة الأعراف ١٨٧
(٨) سورة الأنفال ١ ، ٤ ، ٥
(٩) سورة الممتحنة ٤

لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ ﴾ .

* * *

الثامن: من جهة المنقول المنقلب؛ كقوله تعالى: ﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴾[1] ،أى « طورسينا » وقوله : ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِلْيَاسِينَ ﴾[2] أى الناس ، وقيل : « إدريس » وفى حرف ابن مسعود : « إدراس »[3] .

* * *

التاسع : المكرر القاطع لموصل الكلام فى الظاهر، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ ﴾[4] معناه يدعون من دون الله شركاء إلا الظن .

وقوله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾[5] معناه الذين استكبروا لمن آمن من الذين استضعفوا .

فصل

فيما ورد فيه مبيّنا للإجمال

اعلَم أنّ الكتاب هو القرآن المتلوّ ؛ وهو إما نص ، وهو مالا يحتمل إلا معنى ، كقوله تعالى : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[6]، وإما ظاهر ، وهو مادلّ على معنًى مع تجويز غيره .

---

(١) سورة التين ٢ .
(٢) سورة الصافات ١٣٠
(٣) انظر الكشاف ٢ : ٢٧٠ ، وإتحاف فضلاء البشر ٣٧٠
(٤) سورة يونس ٦٦
(٥) سورة الأعراف ٧٥
(٦) سورة البقرة ١٩٦

والرافع لذلك الاحتمال قرائن لفظية ومعنوية ، واللفظية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة .

أما المتصلة فنوعان : نوع يصرف اللفظَ إلى غير الاحتمال الذى لولا القرينة لُحمل عليه ، ويسمى تخصيصا وتأويلا . ونوع يظهر به المراد من اللفظ ويسمى بيانا .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [1] ، فإنه دلّ على أن المراد من قوله سبحانه: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ [1] البعضَ دونَ الكلّ الذى هو ظاهر بأصل الوضع ، وبين أنه ظاهر فى الاحتمال الذى دلت عليه القرينة فى سياق الكلام ، وللشافعى رحمه الله قولٌ [2] بإجمال البيع ؛ لأن الربا مجمل ، وهو فى حكم المستثنى من البيع ، واستثناء المجهول من المعلوم يعود [2] بالإجمال على أصل الكلام . والصحيح الأول ؛ فإن الربا عام فى الزيادات كلّها ، وكون البعض غير مراد نوع تخصيص فلا تتغير به دلالة الأوضاع .

ومثال النوع الثانى قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [3] فإنه فسّر مجمل قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ [3] ؛ إذ لولا ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ لبقى الكلامُ الأول على تردّده وإجماله .

وقد ورد أن بعض الصحابة كان يربط فى رجله الخيط الأبيض والأسود ، ولا يزال يأكل ويشرب حتى يتبينَ له لونهما ، فأنزل الله تعالى بعد ذلك ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [1] ، فعلموا أنه أراد الليل والنهار .

وأما اللفظية المنفصلة فنوعان أيضاً : تأويل وبيان .

فمثال الأول قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [4] ، فإنه دلّ على أن المراد بقوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾ [4] الطلاقَ

---

(١) سورة البقرة ٢٧٥

(٣) سورة البقرة ١٨٧

(٢ــ٢) ساقط من ت وهو فى حاشية ط

(٤) سورة البقرة ٢٢٩ ، ٢٣٠

الرجعيّ ؛ إذ لولا هذه القرينة لكان الكلّ منحصرا فى الطلقتين ؛ وهذه القرينة وإن كانت مذكورةً فى سياق ذكر الطلقتين إلا أنها جاءت فى آية أخرى ، فلهذا جعلت من قسم المنفصلة .

ومثال الثانى قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ . إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾[1] فإنه دلّ على جواز الرؤية ، ويفسّر به قوله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ ﴾[2] ، حيث كان مترددا بين نفى الرؤية أصلاً و بين نفى الإحاطة والحصر دون أصل الرؤية .

وأيضا قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾[3] ، فإنه لما حجب الفجار عن رؤيته خزيا لهم دلّ على إثباتها للأبرار ، وارتفع به الإجمال فى قوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ ﴾[2] .

وأما القرائن المعنوية فلا تنحصر . ومن مثله قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾[4] ؛ فإن صيغته صيغة الخبر ؛ ولكن لا يمكن حمله على حقيقته، فإنهنّ قد لا يتربّصن فيقع خبر الله بخلاف مخبره وهو محال ، فوجب اعتبار هذه القرينة حمل الصيغة على معنى الأمر صيانة لكلام الله تعالى عن احتمال المحال .

ونظائره كثيرة فيما ورد من صيغة الخبر ؛ والمراد بها الأمر .

---

(١) سورة القيامة ٢٢ ، ٢٣
(٢) سورة الأنعام ١٠٣
(٣) سورة المطففين ١٥
(٤) سورة البقرة ٢٣٠

النوع الثانى والأربعون

فى وجوه المخاطبات والخطاب

فى القرآن

يأتى على نحو من أربعين وجهاً :

الأول

خطاب العام المراد به العموم

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (١) .

وقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْئًا ﴾ (٢) .

وقوله : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ (٣) .

وقوله : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ (٤) ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ (٥) . ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا ﴾ (٦) . وهو كثير فى القرآن .

﴿ يَا أَيُّهَا ٱلْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴾ (٧) .

الثانى

خطاب الخاص والمراد به الخصوص

من قوله تعالى : ﴿ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (٨) .

---

(١) سورة المجادلة ٧

(٢) سورة يونس ٤٤

(٣) سورة الكهف ٤٩

(٤) سورة الروم ٤٠

(٥) سورة المؤمن ٦٧

(٦) سورة المؤمن ٦٤

(٧) سورة الانفطار ٦

(٨) سورة آل عمران ١٠٦

﴿ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾ [١] .

﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ [٢]

﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [٣]

وقوله : ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْلَا ﴾ [٤] ؛ وغير ذلك .

الثالث

خطاب الخاص والمراد به العموم

كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [٥] ، فافتتح الخطاب بالنبى صلى الله عليه وسلم والمراد سائر من يملك الطلاق .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٦] .

وقال أبو بكر الصيرفى [٧] : كان ابتداء الخطاب له فلما قال فى الموهوبة : ﴿ خَالِصَةً لَّكَ ﴾ [٦] علم أن ما قبلها له ولغيره صلى الله عليه وسلم .

---

(١) سورة التوبة ٣٥ — (٢) سورة الدخان ٤٩

(٣) سورة المائدة ٦٧ — (٤) سورة الأحزاب ٣٧

(٥) سورة الطلاق ١ — (٦) سورة الأحزاب ٥٠

(٧) هو أبو بكر محمد بن عبد الله الفقيه الشافعى المعروف بالصيرفى ، بغدادى له تصانيف فى اصول الفقه ؛ توفى سنة ٣٣٠ . اللباب لابن الأثير ٢ : ٦٦ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ [١] وجرى أبو يوسف على الظاهر فقال : إن صلاة الخوف من خصائص النبى صلى الله عليه وسلم .

وأجاب الجمهور بأنه لم يذكر ﴿ فيهِمْ ﴾ على أنه شرط ، بل على أنه صفة حال والأصل فى الخطاب أن يكون لمعيّن .

وقد يخرج على غير معيّن ليفيد العموم ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ ﴾ [٢] ، وفائدته الإيذان بأنه خليق بأن يؤمَر به كل أحد ليحصل مقصوده الجميل .

وكقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ ﴾ [٣] ، أُخرج فى صورة الخطاب لما أريد العموم ، للقصد إلى تفظيع حالهم ، وأنها تناهت فى الظهور حتى امتنع خفاؤها فلا نخص بها رؤية راء ، بل كل من يتأتّى منه الرؤية داخل فى هـذا الخطاب ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً ﴾ [٤] ، لم يُرَدْ به مخاطب معيَّن ، بل عُبِّر بالخطاب ليحصل لـكل أحد فيه مدخل ، مبالغةً فيما قصد الله من وصف ما فى ذلك المـكان من النعيم والملك ، ولبناء الـكلام فى الموضعين على العموم لم يجعل لـ : «ترى» ولا لـ : «رأيت» مفعولا ظاهراً ولا مقدرا ليشيع ويعمّ .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [٥] ، فقيل إنه من هذا الباب ، ومنعه قوم وقال : الخطاب للنبى صلى الله عليـه وسلم ، ولو للتمنى لرسول الله صلى الله عليـه وسلم كالترجّى فى : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ [٦] ، لأنه تجرّع من

---

(١) سورة النساء ١٠٢
(٢) سورة البقرة ٢٥
(٣) سورة سبأ ٥١
(٤) سورة الإنسان ٢٠
(٥) سورة السجدة ١٢
(٦) سورة الأنبياء ٣١

عداوتهم الغُصَص ، فجعله الله كأنه تمنى أن يراهم على تلك الحالة الفظيعة ، من نكس الرؤوس صماً عمياً ليشمت بهم .

ويجوز أن تكون : « لو » « امتناعية » ، وجوابها محذوف ؛ أى لرأيت أسوأ حال يرى .

الرابع

خطاب العام والمراد الخصوص

وقد اختلف العلماء فى وقوع ذلك فى القرآن ، فأنكره بعضهم ؛ لأنّ الدلالة الموجبة للخصوص بمنزلة الاستثناء المتصل بالجملة ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً ﴾ [(١)] ، والصحيح أنه واقع .

وكقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ [(٢)] وعمومه يقتضى دخولَ جميع الناس فى اللفظين جميعاً ؛ والمراد بعضُهم ، لأن القائلين غير المقول لهم ، والمراد بالأول نعيم بن سعيد الثقفى ، والثانى أبوسفيان وأصحابه . قال الفارسى : ومما يقوّى أن المراد بالناس فى قوله : ﴿ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ [(٢)] واحد قوله : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ [(٣)] ، فوقعت الإشارة بقوله : ﴿ ذَلِكُمُ ﴾ [(٣)] إلى واحد بعينه ، ولوكان المعنى به جَمْعاً لكان « إنما الشياطين الشياطين » فهذه دلالة ظاهرة فى اللفظ وقيل بل وضع فيه « الذين » موضع « الذى » .

---

(١) سورة العنكبوت ١٤ (٢) سورة آل عمران ١٧٣

(٣) سورة آل عمران ١٧٥

وقوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ [١] يعني عبد الله بن سَلَام .

وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ ﴾ [٢] قال الضحاك : وهو الأقرع بن حابس .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾ [٣] لم يدخل فيه الأطفال والمجانين .

ثم التخصيص يجيء تارة في آخر الآية ، كقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ [٤] ، فهذا عام في البالغة والصغيرة عاقلة أو مجنونة ، ثم خص في آخرها بقوله : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا . . . ﴾ [٥] الآية ، فخصها بالعاقلة البالغة ، لأن مَنْ عداها عبارتها ملغاة في العفو .

ونظيره قوله : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾ [٦] ، فإنه عام في البائنة والرجعية ثم خصها بالرجعية بقوله : ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾ [٦] ، لأن البائنة لاتراجع .

وتارة في أولها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا ﴾ [٧] ، فإن هذا خاص في الذي أعطاها الزوج. ثم قال بعد : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [٧] ، فهذا عام فيما أعطاها الزوج أو غيره إذا كان ملكاً لها .

وقد يأخذ التخصيص من آية أخرى كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ

---

(١) سورة البقرة ١٣
(٢) سورة الحجرات ٤
(٣) سورة النساء ١ ، الحج ١ ، لقمان ٣٣
(٤) سورة النساء ٤
(٥) سورة النساء ٤
(٦) سورة البقرة ٢٢٨ .
(٧) سورة البقرة ٢٢٩

دُبُرَهُ ... ﴾[1] الآية ، فهذا عام فى المقاتل كثيراً أو قليلاً ، ثم قال: ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ . . . ﴾ الآية .

ونظيره قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾[2] وهذا عام فى جميع الميتات ، ثم خصه بقوله : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾[3] ، فأباح الصيدَ الذى يموت فى فم الجارح المعلم .

وخصص أيضا عمومه فى آية أخرى قال : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ ﴾[4] تقديره : « وإن كانت ميتة » فخصّ بهذه الآية عموم تلك .

ومثله قوله تعالى : ﴿ لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُم ﴾[5] .

ونظيره قوله : ﴿ والدّم ﴾[6] وقال فى آية أخرى : ﴿ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾[7] يعنى إلا الكبدَ والطحال ؛ فهو حلال .

ثم هذه الآية خاصة فى سورة الأنعام وهى مكية ، والآية العامة فى سورة المائدة[8] وهى مدنية ، وقد تقدَّم الخاصُّ على العام فى هذا الموضع ، كما تقدّم فى النزول آية الوضوء؛ على أنه التيمّ ، وهذا ماشٍ على مذهب الشافعى فى أن العبرةَ بالخاص سواء تقدم أم تأخر .

---

(١) سورة الأنفال ١٦
(٢) سورة المائدة ٣
(٣) سورة المائدة ٤
(٤) سورة المائدة ٩٦
(٥) سورة النور ٢٩
(٦) من قوله تعالى فى سورة البقرة ١٧٣ : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللهِ ﴾
(٧) سورة الأنعام ١٤٥
(٨) آية ٣ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ ﴾ .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً .. ﴾[1] الآية ؛ وهذا عام سواء رضيت المرأة أم لا ، ثم خصها بقوله : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ ﴾[2] ، وخصها بقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾[3] .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ... ﴾[4] الآية ، فهذا عام في المدخول بها وغيرها ، ثم خصها فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ... ﴾[5] الآية ، فخص الآيسة والصغيرة والحامل ؛ فالآيسة والصغيرة بالأشهر ، والحامل بالوضع .

ونظيره قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ... ﴾[6] الآية ، وهذا عام في الحامل والحائل ، ثم خص بقوله : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾[7] .

ونظيره قوله تعالى: ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ ... ﴾[8] ، الآية وهذا عام في ذوات المحارم والأجنبيات، ثم خص بقوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... ﴾[9] الآية.

وقوله : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾[10] عام في الحرائر والإماء ، ثم خصه بقوله : ﴿ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾[11] .

وقوله : ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾[12] فإن الخلة عامة ، ثم خصها بقوله : ﴿ الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ﴾[13] .

وكذلك قوله : ﴿ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾[14] بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم .

---

(١) سورة النساء ٢٠
(٢) سورة النساء ٤
(٣) سورة البقرة ٢٢٩
(٤) سورة البقرة ٢٢٨
(٥) سورة الأحزاب ٤٩
(٦) سورة البقرة ٢٣٤
(٧) سورة الطلاق ٤
(٨) سورة النساء ٢٠
(٩) سورة النساء ٢٣
(١٠) سورة النور ٢
(١١) سورة النساء ٢٥
(١٢) سورة البقرة ٢٥٤
(١٣) سورة الزخرف ٦٧
(١٤) سوره البقرة ٢٥٤

فائدة

[فى العموم والخصوص]

قد يكون الـكلامان متصلين ، وقد يكون أحدهما خاصا والآخر عامّا ؛ وذلك نحو قولهم لمن أعطى زيدا درهما : أعط عمرا ، فإن لم تفعل فما أعطيت ؛ يريد : إن لم تعط عمرا فأنت لم تعط زيدا أيضا ، وذاك غير محسوب لك .

ذكره[1] ابن فارس، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾[2] قال : فهذا خاص به ، يريد هذا الأمر المحدّد[3] بأنه ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾ ولم تبلّغ [هذا][4] ﴿ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ؛ يريد جميع ما أرسلت به .

قلت وهو وجه حسن ؛ وفى الآية وجوه آخر :

أحدها : أنّ المعنى أنك إن تركت منها شيئاً كنت كمن لا يبلّغ شيئا منها فيكون ترك البعض محبطا للباقى . قال الراغب : وكذلك أن حكم الأنبياء عليهم السلام فى تكليفاتهم أشدّ ؛ وليس حكمهم كحكم سائر الناس الذين يتجاوز عنهم إذا خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا ؛ وروى هذا المعنى عن ابن عباس رضى الله عنهما .

والثانى قال الإمام فخر الدين إنه من باب قوله :

* أنا أبو النجم وشِعْرِى شِعْرِى *

معناه : أنّ شعرى قد بلغ فى المتانة والفصاحة إلى حدّ شىء قيل فى نظمٍ إنه شعرى فقد

---

(١) فى الصاحبى ١٧٨

(٢) سورة المائدة ٦٧

(٣) فى الصاحبى « المجدد »

(٤) تكملة من الصاحبى ، وط

انتهى مدحه إلى الغاية فيفيد تكرير المبالغة التامة فى المدح من هذا الوجه . وكذا جواب الشرط هاهنا ، يعنى به أنه لا يمكن أن يُوصف ترك بعض المبلَّغ تهديدا أعظم من أنه ترك التبليغ ، فكان ذلك تنبيها على غاية التهديد والوعيد . وضعّف الوجه الذى قبله بأنَّ من أتى بالبعض وترك البعض، لو قيل إنه ترك الكل كان كذبا ، ولو قيل : إن الخلل فى ترك البعض ، كالخلل فى ترك الكل، فإنه أيضا محال .

وفى هذا التضعيف الذى ذكره الإمام نظر ؛ لأنه إذا كان متى أُتِىَ به غير معتدّ به فوجوده كالعدم ، كقول الشاعر :

سُئِلتَ فلم تمنع ولم تُعط نائلا فسيّان لا ذمٌّ عليكَ ولا حمدُ

أى، ولم تعط ما يعدّ نائلا ؛ وإلا يتكاذب البيت .

الثالث : أنه لتعظيم حرمة كتمان البعض جعله ككتمان الكل ، كما فى قوله تعالى : ﴿ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً ﴾ (١) .

الرابع : أنه وضع السبب موضع المسبّب ، ومعناه : إن لم تفعل ذلك [فلك](٢) ما يوجبه [كتمان الوحى كله من العذاب](٢) .

ذكر هذا والذى قبله صاحب الكشّاف (٣) .

---

(١) سورة المائدة ٣٢

(٢) زيادة من الكشاف ، فيما نقله عنه الزركشى .

(٣) الكشاف ٢ : ٢٦٦

تنبيه : قال الإمام أبو بكر الرازى : وفى هذه الآيةدلالة على أن كلَّ ما كان من الأحكام للناس إليه حاجة عامة أنّ النبى صلى الله عليه وسلم قد بلَّغه الكافة ، وإنما وروده ينبغى أن يكون من طريق التواتر ؛ نحو الوضوء من مسّ الفرج ومن مسّ المرأة، ومما مست النار ونحوها ، لعموم البلوى بها[1] ، فإذا لم نجد ما كان فيها بهذه المنزلة واردا من طريق التواتر ، علمنا أن الخبر غير ثابت فى الأصل . انتهى .

* * *

وهذه الدلالة ممنوعة ، لأن التبليغ مطلَق غير مقيّد بصورة التواتر فيما تعمّ به البلوى ، فلا تثبت زيادة ذلك إلا بدليل . ومن المعلوم أن الله سبحانه لم يكلِّف رسوله صلى الله عليه وسلم إشاعة شىء إلى جمعٍ يتحصل بهم القطع غير القرآن ؛ لأنه المعجز الأكبر ، وطريق معرفته القطع ، فأما باقى الأحكام فقد كان النبى صلى الله عليه وسلم يرسل بها إلى الآحاد والقبائل ، وهى مشتملة على ما تعم به البلوى قطعاً .

الخامس

خطاب الجنس

نحو ﴿ يَٰأَيُّهَا النَّاسُ ﴾[2] ، فإن المراد جنس الناس لا كلّ فرد ، وإلا فمعلوم أن غير المكلّف لم يدخل تحت هذا الخطاب ، وهذا يغلب فى خطاب أهل مكّة كما سبق، ورجّح الأصوليون دخولَ النبى صلى الله عليه وسلم فى الخطاب بـ « يأيها الناس » . وفى القرآن سورتان ، أولهما ﴿ يَٰأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ ، إحداهما فى النصف الأول ، وهى السورة الرابعة منه ،

---

(١) م : « فيها » .

(١) سورة البقرة ٢١ ، ١٦٨ ؛ وهو فى القرآن كثير .

وهى سورة النساء ، والثانية فى النصف الثانى منه ، وهى سورة الحج . والأولى تشتمل على شرح المبدأ [١] ،والثانية تشتمل على شرح المعاد ، فتأمل هذا الترتيب ما أوقعه فى البلاغة !

قال الراغب : « و «الناس» قد يذكَّر و يراد به الفضلاء دون من يتناوله اسم «الناس» تجوّزا ، وذلك إذا اعتبر معنى الإنسانية ، وهو وجود العقل والذكر وسائر القوى المختصة به ، فإن كل شئ عدم فعله المختص به لا يكاد يستحق اسمه ، كاليد ، فإنها إذا عُدِمَتْ فعلها الخاص بها ، فإطلاق اليد عليها كإطلاقه على يد السرير ، ومثله بقوله تعالى : ﴿ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ [٢] أى ، كما يفعل مَنْ يوجد فيه معنى الإنسانية، ولم يقصد بالإنسان عيناً وحدا، بل قصد المعنى ، وكذلك قوله : ﴿ أم يحسدون الناس ﴾ [٣] أى من وجد فيهم معنى الإنسانية ، أىّ إنسان كان » .

قال : « وربما قصد به النوع من حيث هو ، كقوله تعالى : ﴿ [٤] وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ » [٥] .

السادس

خطـاب النوع

نحو : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [٦] ، والمراد «بنو يعقوب» ، وإنما صرّح به للطيفة سبقت فى النوع السادس وهو علم المبهمات [٧] .

---

(١) ت : « المبتدأ » .
(٢) سورة البقرة ١٣
(٣) سورة النساء ٥٤
(٤) سورة البقرة ٢٥١
(٥) المفردات فى غريب القرآن ص ٥٢٩
(٦) سورة البقرة ٤٠
(٧) الجزء الأول ص ١٥٥

السابع

خطـاب العين

نحو ﴿ يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[١] .

﴿ يَانُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾[٢] .

﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾[٣] .

﴿ يَامُوسَى ﴾[٤] .

﴿ يَاعِيسَى ﴾[٥] .

ولم يقع فى القرآن النداء بـ «يامحمد» بل، بـ « يأيها النبىّ » ،و « يأيها الرسول» تعظيما له وتبجيلا ، وتخصيصا بذلك عن سواه .

الثامن

خطـاب المدح

نحو : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، وهـذا وقع خطابا لأهل المدينـة الذين آمنوا وهاجروا ، تمييزاً لهم عن أهل مكة ، وقد سبق أنّ كلّ آية فيهـا : ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ ﴾

---

(١) سورة البقرة ٣٥ (٢) سورة هود ٤٨

(٣) سورة الصافات ١٠٥

(٤) سورة الأعراف ١٤٤ : ﴿ قَالَ يَامُوسَى إِنِّى اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِى وَبِكَلَامِى ﴾.

(٥) سورة آل عمران ٥٥ : ﴿ إِذْ قَالَ اللهُ يَاعِيسَى إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا . . . ﴾ .

لأهل مكة ، وحكمةُ ذلك أنه يأتى بعد ﴿ يَـٰأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ الأمر بأصل الإيمان ، ويأتى بعد ﴿ يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ الأمرُ بتفاصيل الشريعة ، وإن جاء بعدها الأمرُ بالإيمان كان من قبيل الأمر بالاستصحاب .

وقوله تعالى : ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعاً أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [(١)] ، قيل : يرِدُ الخطاب بذلك باعتبار الظاهر عند المخاطب ؛ وهم المنافقون ، فإنهم كانوا يتظاهرون بالإيمان ، كما قال سبحانه : ﴿ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [(٢)] .

وقد جوّز الزمخشرىّ [(٣)] فى تفسير سورة المجادلة فى قوله تعالى : ﴿ يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ ﴾ [(٤)] أن يكون خطاباً للمنافقين الذين آمنوا بألسنتهم ، وأن يكون للمؤمنين [(٥)] .

ومن هذا النوع الخطاب بـ « يَـٰأَيُّهَا النَّبِيُّ » « يَـٰأَيُّهَا الرَّسُول » ، ولهذا تجد الخطاب بالنبىّ فى محل لا يليق به الرسول ، وكذا عكسه ، كقوله فى مقام الأمر بالتشريع العام : ﴿ يَـٰأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [(٦)] ، وفى مقام الخاص : ﴿ يَـٰأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ ﴾ [(٧)] ، ومثله : ﴿ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [(٨)] .

وتأمّل قوله : ﴿ لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَىِ اللهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [(٩)] فى مقام الاقتداء بالكتب والسنة ، ثم قال : ﴿ لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﴾ [(٩)] فكأنه جمع له المقامين: معنى النبوة والرسالة ؛ تعديداً للنعم فى الحالين .

---

(١) سورة النور ٣١
(٢) سورة المائدة ٤١
(٣) الكشاف ٢ : ٤٤٢
(٤) سورة المجادلة ١٢
(٥) وعبارة الكشاف : « ويجوز أن يكون للمؤمنين ؛ أى إذا تناجيتم فلا تتشبهوا بأولئك فى تناجيهم بالشر » .
(٦) سورة المائدة ٦٧
(٧) سورة التحريم ١
(٨) الأحزاب ٥٠
(٩) سورة الحجرات ١ ، ٢ .

وقريب منه فى المضاف إلى الخاص : ﴿ يَا نِسَاءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ ٱلنِّسَاءِ ﴾[١]، ولم يقل : « يانساء الرسول » لمّا قصد اختصاصهنّ عن بقية الأمة .

وقد يعبّر بالنبي فى مقام التشريع العام ، لكن مع قرينة إرادة التعميم ، كقوله : ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَاءَ ﴾[٢] ، ولم يقل : « طلّقت » .

التاسع

خطاب الذم

نحو : ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا ٱلْيَوْمَ ﴾[٣] .

﴿ قُلْ يَـٰأَيُّهَا ٱلْكَافِرُونَ ﴾[٤] .

ولتضمنه الإهانة لم يقع فى القرآن فى غير هذين الموضعين .

وكثر الخطاب بـ « يأيها الذين آمنوا » على المواجهة ، وفى جانب الكفار على الغيبة ، إعراضا عنهم ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[٥] ، ثم قال : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[٦] ، فواجه بالخطاب المؤمنين ، وأعرض بالخطاب عن الكافرين ؛ ولهذا كان صلى الله عليه وسلم إذا عتب على قوم قال : « ما بال رجال يفعلون كذا ! » ، فكنّى عنهم تكرّما ، وعبر عنهم بلفظ الغيبة إعراضاً .

---

(١) سورة الأحزاب ٣٢
(٢) سورة الطلاق ١
(٣) سورة التحريم ٧
(٤) سورة الكافرون ١
(٥) سورة الأنفال ٣٨
(٦) سورة الأنفال ٣٩ .

العـــاشر

خطاب الـكرامة

نحو : ﴿ ويا آدمُ اسْكُنْ أنتَ وزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[١].

وقوله : ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ ﴾[٢] .

الحادى عشر

خطاب الإهانة

نحو قوله لإبليس : ﴿ فَإِنَّكَ رَجِيمٌ . وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ ﴾[٣] .

وقوله : ﴿قَالَ اخْسَأُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾[٤] .

وقوله : ﴿ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾[٥].

قالوا : ليس هـذا إباحة لإبليس ، وإنما معناه أنّ ما يكون منك لا يضرّ عبادى ، كقوله : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾[٥] .

الثـــانى عشر

خطاب التهكم

وهو الاستهزاء بالمخاطب ، مأخوذ من « تهكّمت البئر » إذا تهدّمت ؛ كقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾[٦]، وهو خطاب لأبى جهل ؛ لأنه قال : « ما بين

---

(١) سورة الأعراف ١٩

(٢) سورة الحجر ٤٦

(٣) سورة الحجر ٣٤ ، ٣٥

(٤) سورة المؤمنون ١٠٨

(٥) سورة الإسراء ٦٤ ، ٦٥

(٦) سورة الدخان ٥٠

جبليها – يعنى مكة – أعز ولا أكرم [١] » .

وقال : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[٢]، جعل العذاب مبشّرا به .

وقوله : ﴿ هَٰذَا نُزُلُهُمْ يَوْمَ الدِّينِ ﴾[٣] .

وقوله : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ . فَنُزُلٌ مِنْ حَمِيمٍ . وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ﴾[٤]،والنزُل لغةً : هوالذى يقدَّم للنازل تكرمةً له قبل حضور الضيافة .

وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ . لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾[٥] . على تفسير « المعقبات » بالحرس حول السلطان ، يحفظونه – على زعمه – من أمر الله ، وهو تهكم ، فإنه لا يحفظه من أمر الله شىء إذا جاءه .

وقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[٦] ، وهو تعالى يعلمهم حقيقتهم ، و ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾[٧] ، لا تخفى عليه خافية !

وقوله تعالى : ﴿ وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ . لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾[٨] ، وذلك لأن الظل

---

(١) الخبر كما فى تفسير ابن كثير ٤ : ١٤٦ : « لقى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا جهل ، لعنه الله فقال : « إن الله تعالى أمرنى أن أقول لك: أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى! » ، فنزع ثوبه من يده وقال : ما تستطيع لى أنت ولا صاحبك من شىء ، ولقد علمت أنى أمنع أهل البطحاء، وأنا العزيز الكريم، فقتله الله يوم بدر وأذله بكلمته وأنزل : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ .

(٢) سورة التوبة ٣٤

(٣) سورة الواقعة ٥٦

(٤) سورة الواقعة ٩٢–٩٤ .

(٥) سورة الرعد ١٠، ١١

(٦) سورة الأحزاب ١٨

(٧) سورة هود ٥

(٨) سورة الواقعة ٤٣، ٤٤ .

من شأنه الاسترواح واللطافة ، فنفى هنا، وذلك أنهم لا يستأهلون الظل الـكريـم .

الثالث عشر

خطاب الجمع بلفظ الواحد

كقوله : ﴿ يَٰأَيُّهَا ٱلْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾ (١) .

﴿ يَٰأَيُّهَا ٱلْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴾ (٢) .

والمراد الجميع بدليل قوله : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلَّا الذِينَ آمَنُوا ﴾ (٣).

وكان الحجاج يقول فى خطبته : « يأيها الإنسان ، وكلـكم ذلك الإنسان » .

وكثيراً ما يجىء ذلك فى الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ ضَيْفِي ﴾ (٤) ، ولم يقل : « ضيوفى » ، لأنه مصدر .

وقوله : ﴿ هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ ﴾ (٥) ولم يقل الأعداء .

وقوله : ﴿ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقاً ﴾ (٦) أى رفقاء .

وقوله : ﴿ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ (٧) . ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ (٨) .

وفى الوصف كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا ﴾ (٩) .

---

(١) سورة الانشقاق ٦

(٢) سورة الانفطار ٦

(٣) سورة العصر ٢، ٣

(٤) سورة الحجر ٦٨

(٥) سورة المنافقون ٤ .

(٦) سورة النساء ٦٩

(٧) سورة البقرة ٢٨٥

(٨) سورة الحاقة ٤٧

(٩) سورة المائدة ٦ .

وقوله : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [١] .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ [٢] ، وجمعه أنجية ، من المناجاة .

وقوله : ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ [٣] ، فأوقع الطِّفل جنسا .

قال ابن جنى : وهـذا باب يغلب عليه الاسم لا الصفة ، نحو الشاة والبعير والإنسان والملك ، قال تعالى : ﴿ وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا ﴾ [٤] . ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [٥] . ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [٦] . ومن مجيئه فى الصفة قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ ﴾ [٧] ، وقوله : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ [٨] .

وقال : وكل واحدة من هـذه الصفات لا توقع هذا الموقع إلا بعد أن تجرى مجرى الاسم الصريح .

الرابع عشر
خطاب الواحد بلفظ الجمع

كقوله تعـالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ﴾ [٩] إلى قوله : ﴿ فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [٩] فهذا خطاب للنبى صلى الله عليه وسلم وحده، إذ لا نبى معه قبله ولا بعده .

---

(١) سورة التحريم ٤
(٢) سورة يوسف ٨٠
(٣) سورة النور ٣١
(٤) سورة الحاقة ١٧
(٥) سورة الفجر ٢٢
(٦) سورة العصر ٢
(٧) سورة الفرقان ٢٧
(٨) سورة الرعد ٤٢
(٩) سورة المؤمنون ٥١، ٥٤

وقوله : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَاعُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُم لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ﴾ [١] ، خاطب به النبى صلى الله عليه وسلم ، بدليل قوله : ﴿ وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلاَّ بِاللهِ . . . ﴾ [٢] الآية .

وقوله : ﴿ وَلاَ يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى . . . ﴾ [٣] الآية ؛ خاطب بذلك أبا بكر الصديق لما حرم مِسطحا رِفده حين تكلم فى حديث الإفك .

وقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا ﴾ [٤] ، والمخاطَب النبىّ صلى الله عليه وسلم أيضاً ، لقوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا ﴾ [٤] .

وقوله تعالى : ﴿ فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ ﴾ [٥] .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ [٦] أى «ارجعنى» ؛ وإنما خاطب الواحد المعظَّم بذلك ؛ لأنه يقول : نحن فعلنا ، فعلى هذا الابتداء خوطبوا بما فى الجواب . وقيل : ﴿ رَبِّ ﴾ استغاثة، و ﴿ ارْجِعُونِ ﴾ خطاب للملائكة ، فيكون إلفاتاً أو جمعاً لتكرار القول؛ كما قال : « قفانبك » [٧] .

وقال السهيلى : هو قول مَنْ حضرته الشياطين وزبانية العذاب ، فاختلط ولايدرى مايقول من الشطط ، وقد اعتاد أمرا يقوله فى الحياة ، من ردّ الأمر إلى المخلوقين .

---

(١) سورة النحل ١٢٦ (٢) سورة النحل ١٢٧

(٣) سورةالنور ٢٢ (٤) سورة هود ١٣ ، ١٤

(٥) سورة الشعراء ٢١ (٦) سورة المؤمنون ٩٩

(٧) من قول امرئ القيس فى أول معلقته :

* قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

ومنه قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا . . . ﴾[1] الآية . وهذا مما لا تشريك فيه .

وقال المبرد فى " الكامل " : لا ينبغى أن يستعمل ضمير الجمع فى واحد من المخلوقين على حكم الاستلزام، لأن ذلك كِبْر وهو ، مختصّ به سبحانه .

ومن هذا ماحكاه الحريرى فى شرح " الملحة "[2] عن بعضهم أنه مَنَع من إطلاق لفظة « نحن » على غير الله تعالى من المخلوقين ، لما فيها من التعظيم ، وهو غريب . وحكى بعضُهم خلافا فى نون الجمع الواردة فى كلامه سبحانه وتعالى ، فقيل : جاءت للعظمة يُوصَف بها[3] سبحانه ، وليس لمخلوق أن ينازِعه فيها ؛ فعلى هذا [القول][4] يكره للملوك استعمالها فى قولهم: « نحن نفعل كذا » . وقيل فى علتها: إنها لما كانت تصاريفُ أقضيته تجرِى على أيدى خَلْقه تنزلَتْ[5] أفعالهم منزلة فعله ، فلذلك ورد الكلام مورد الجمع ، فعلى هذا [القول][4] يجوز[6] مباشرة النون لكل من لا يباشر العمل بنفسه[6] .

فأما قول العالم : « نحن نبيّن » و« نحن نشرح » فمفسوح له فيه ؛ لأنه يخبر بنون الجمع عن نفسه وأهل مقالته .

---

(١) سورة الزخرف ٣٢

(٢) ملحة الأعراب فى صناعة الإعراب ، نظمها وشرحها الحريرى صاحب المقامات ؛ ومانقله عنه فى ص ١٣ (طبعه بولاق) مع تصرف فى العبارة .

(٣) شرح الملحة : « التى هو سبحانه متوحد بها »

(٤) من شرح الملحة

(٥) فى الأصول « تنزل » ، وما أثبته عن شرح الملحة .

(٦–٦) شرح الملحة : « يجوز أن يستعمل النون كل من لا يباشر العمل بنفسه » .

وقوله تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ ﴾ [١] ، والمراد الإنس ؛ لأنّ الرسلَ لا تكون إلا من بنى آدم . وحكى بعضهم فيه الإجماعَ ، لكن عن الضحاك [٢] أنّ من الجن رسولا اسمه يوسف ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خَلاَ فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ [٣] واحتج الجمهور بقوله : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكاً لَجَعَلْنَاهُ رَجُلاً ﴾ [٤] ليحصل الاستئناس، وذلك مفقود فى الجنّ ، و بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً ... ﴾ الآية، [٥] وأجمعوا أنّ المراد بالاصطفاء النبوة .

وأجيب عن تمسّك الضحاك بالآية بأن البعضية صادقة بكون الرسل من بنى آدم ، ولا يلزم إثباتُ رسلٍ من الجن بطريق إثبات نفرٍ من الجن ، يستمعون القرآن من رسل الإنس ، و يبلّغونه إلى قومهم، وينذرونهم ، و يصدق على أولئك النفر ـ من حيث إنهم رسل ـ الرسل . وقد سمى الله رسلَ عيسى بذلك حيث قال: ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ﴾ [٦] .

وفى تفسير القرآن لقوام السنّة إسماعيل بن محمد بن الفضل الحورى قال قوم : من الجن رسل، للآية .

وقال الأكثرون : الرسل من الإنس ، ويجئ من الجن ، كقوله فى قصة بلقيس : ﴿ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [٧] ، والمراد به واحد ، بدليل قوله : ﴿ ارْجِعْ إِلَيْهِمْ ﴾ [٨] . وفيه نظر ، من جهة أنه يحتمل أن يكون الخطاب لرئيسهم ؛ فإن العادة جارية

---

(١) سورة الأنعام ١٣٠

(٢) هو الضحاك بن مخلد ، ويكنى أبا عاصم النبيل ، ذكره ابن حجر فى التهذيب ٤ : ٤٥ ، ونقل الخبر عنه الطبرى فى التفسير ٨ : ٢٧ (بولاق) .

(٣) سورة فاطر ٢٤

(٤) سورة الأنعام ٩

(٥) سورة آل عمران ٣٣

(٦) سورة يس ١٤

(٧) سورة النمل ٣٥

(٨) سورة النمل ٣٧

لا سيما من الملوك ألا يرسلوا واحدا . وقرأ ابن مسعود : «ارْجِعُوا إِلَيْهِمْ» أراد الرسول ومن مَعَه.

وقوله : ﴿ أُولَٰئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾ [١] ـ يعنى عائشة وصفوان [٢] .

وقوله تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [٣] والمراد بالمرسلين نوح ، كقولك: فلان يركب الدوابّ ويلبس البرود ، وماله إلا دابة و بُرْد . قاله الزمخشرى [٤] .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً ﴾ [٥] قال قتادة : هذا رجل كان لا يمالئهم على ما كانوا يقولون فى النبى صلى الله عليه وسلم ، فسماه الله سبحانه طائفة . وقال البخارى : ويسمى الرجل طائفة .

وقوله : ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ [٦] والمراد « خلّة » ، بدليل الآية الأخرى [٧] ، والموجب للجمع مناسبة رءوس الآى .

فائدة

وأما قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ [٨] فجوّز الفارسىّ [٩] فيه تقديرين :

أحدهما : أن « إمام » هنا جمع ، لأنه المفعول الثانى لجعل ، والمفعول الأول جمع ، والثانى هو الأول ، فوجب أن يكون جمعا ، وواحده « آمّ » لأنه قد سمع هذا فى واحِدِه ،

---

(١) سورة النور ٢٦ (٢) انظر تفسير القرطبى ١٢ : ٢١١

(٣) سورة الشعراء ١٠٥ (٤) فى تفسيره الكشاف ٢ : ١٢٧

(٥) سور التوبة ٦٦ (٦) سورة إبراهيم ٣١

(٧) سورة البقرة : ٢٥٤: ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾

(٨) سورة الفرقان ٧٤

(٩) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان ، المعروف بأبى على الفارسى ، صاحب كتاب الحجة فى القراءات .

قال تعالى : ﴿ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾[1] فهذا جمع « آمّ » مسلما وقياسه على حد قيام وقائم ، فأما أئمة فجمع « إمام » الذى هو مقدّر ،على حدّ عِنان وأعنة ، وسِنان وأسنة ، والأص[illegible] أيمّة ، فقلبت الفاء .

والثانى : أنه جمع لإمام ، لأن المعنى « أئمة » فيكون « إمام » على هذا واحدا ، وجمعه أئمة [و إمام][2] .

وقال ابن الضّائع[3] : قيدت عن شيخنا الشَّلَوْبين[4] فيه احتمالين غير هذين : أن يكون مصدرا كالإمام ، وأن يكون من الصفات المجراة مجرى المصادر فى ترك التثنية والجمع كحسب . ويحتمل أن يكون محمولاً على المعنى ، كقوله خلنا على الأمير وكسانا حلة ؛ والمراد : كلّ واحدٍ منّا حلة، وكذلك هو « واجعل كلّ واحدٍ منا إماما » .

الخامس عشر :

خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين

كقوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾[5] ، والمراد : مالك ، خازن النار .

وقال الفرّاء : الخطاب لخزنة[6] النار والزبانية ؛ وأصل ذلك أن الرّفقة أدنى ما تكون من ثلاثة نفر ، فجرى كلام الواحد[7] على صاحبيه . ويجوز أن يكون الخطاب للملكين الموكلين ، من قوله : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾[8] .

---

(١) سورة المائدة ٢ (٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) هو على بن محمد بن على بن يوسف الكتامى الإشبيلى ، المعروف بالضائع ؛ أحد أئمة العربية بالأندلس ، وصاحب أبى على الشلوبين ، وشارح كتاب سيبويه ، توفى سنة ٦٨٠ . بغية الوعاة ٣٥٤ .

(٤) هو أبو على الإشبيلى عمر بن محمد بن عمر الأزدى ، المعروف بالشلوبين ، إمام العربية فى عصره ، وصاحب المصنفات فى النحو ، توفى سنة ٦٤٥ بغية الوعاة ٣٦٤

(٥) سورة ق ٢٤ (٦) نقله أبوحيان فى البحر ٨ : ١٢٦

(٧) م: « الكلام الواحد » . (٨) سورة ق ٢١

وقال أبو عثمان [١] : لما ثنّى الضميرَ استغنى عن أن يقول : ألق ألق ، يشير إلى إرادة التأكيد اللفظىّ .

وجعل المهدوىّ [٢] منه قوله تعالى : ﴿ قالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾ [٣] ،قال: الخطاب لموسى وحدَه لأنه الداعى ، وقيل: لهما ـ وكان هارون قد أمّن على دعائه ، والمؤمِّنُ أحدُ الداعيَيْن .

السادس عشر:

خطاب الاثنين بلفظ الواحد

كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَامُوسَى ﴾ [٤] ، أى «و ياهارون» ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه أفرد موسى عليه السلام بالنداء بمعنى التخصيص والتوقف ؛ إذ كان هو صاحبَ عظيم الرسالة وكريمَ الآيات . ذكره ابن عطية .

والثانى : لما كان هارونُ أفصحَ لساناً منه على ما نطق به القرآن ثبت عن جواب الخصم الألدّ . ذكره صاحب [٥] الكشاف . وانظر إلى الفرق بين الجوابيْن .

ومثله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ [٦] ، قال ابن عطية : إنّما أفرده بالشقاء من حيث كان المخاطب أولا والمقصود فى الكلام . وقيل بل ذلك لأن الله جعل

---

(١) هو أبو عثمان المازنى ، شيخ نحاة البصرة ،وصاحب كتاب المنصف .

(٢) سورة يونس ٨٩

(٣) هو أحمد بن عمار أبو العباس المهدوى المقرىْ النحوى المفسر ، أصله من المهدوية ودخل الأندلس ، وتوفى سنة ٤٤٠ . بغية الوعاة ١٥٢ .

(٤) سورة طه ٤٩

(٥) الجزء الثانى ص ٢٦ (٦) سورة طه ١٦

الشقاء فى معيشة الدنيا فى حَيِّز الرجال ، ويحتمل الإغضاء عن ذكر المرأة ، ولهذا قيل : من الكَرَم سَتْر الحُرَم .

وقوله : ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولاَ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (١) .

ونحوه فى وصف الاثنين بالجمع قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (٢) .

وقال : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا ﴾ (٣) ، ولم يقل : « اختصما » .

وقال : ﴿ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ (٤) ، ولم يقل : « عليهما » اكتفاء بالخبر عن أحدهما بالدلالة عليه .

السابع عشر

خطاب الجمع بعد الواحد

كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلاَ تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلاَّ كُنَّا ... ﴾ الآية ، فجمع ثالثها ، والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن الأنبارى : إنما جمع فى الفعل الثالث ليدلّ على أن الأمة داخلون مع النبي صلى الله عليه وسلم وحده ، وإنما جمع تفخيما له وتعظيما ، كما فى قوله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾ (٥)

وكذلك قوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتاً وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٦) فثنىَّ فى الأول (٧) ، ثم جمع، ثم أفرد ، لأنه خوطب أولا موسى وهارون ، لأنّهما المتبوعان ، ثم سبق الخطاب عاما

---

(١) سورة الشعراء ١٦
(٢) سورة التحريم ٤
(٣) سورة الحج ١٩
(٤) سورة البقرة ٣٧
(٥) سورة البقرة ٧٥
(٦) سورة يونس ٨٧
(٧) م : «أولا»

لهما ولقومهما باتخاذ المساجد والصلاة فيهـا ؛ لأنّه واجب عليهم ، ثم خصّ موسى بالبشارة تعظيما له .

الثامن عشر

خطاب عين والمراد غيره

كقوله : ﴿ يَـٰأَيُّهَا النَّبِىُّ اتَّقِ اللهَ وَلاَ تُطِعِ الْـكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾ [١] ، الخطاب له والمراد المؤمنون ؛ لأنه صـلى الله عليه وسلم كان تقيا ، وحاشاه من طاعة الـكافرين والمنافقين ! والدليل على ذلك قوله فى سياق الآية : ﴿ وَاتَّبِـعْ مَايُوحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً ﴾ [١] .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِى شَكٍّ مِمَّـا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْـكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [٢] ، بدليل قوله فى صدر الآية [بعدها][٣] : ﴿ قُلْ يَـٰأَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِى شَكٍّ مِنْ دِينِى ﴾[٢] .

ومنهم مَنْ أجراه على حقيقته وأوّله ، قال أبو عمر الزاهد [٤] فى " الياقوتة " : سمعت الإمامين ثعلب والمبرّد يقولان : معنى ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِى شَكٍّ ﴾ أى قل يامحمد : إن كنت فى شك من القرآن فاسأل من أسلم من اليهود ؛ إنهم أعلم[٥] به من أجل أنهم أصحاب كتاب .

---

(١) سورة الأحزاب ١ ، ٢ (٢) سورة يونس ٩٤ــ١٠٤

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبى هاشم الزاهد المعروف بغلام ثعلب ؛ وأحد أئمة اللغة ؛ وكتابه الياقوتة فى اللغة، نقل ابن النديم : « ابتدأ بإملاء هذا الـكتاب كتاب الياقوت يوم الخميس لليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين وثلثمائة فى جامع المدينة ، مدينة أبى جعفر ارتجالا من غير كتاب ولا دستور، فمضى فى الإملاء مجلساً مجلسا إلى أن انتهى إلى آخره » . وتوفى أبو عمر الزاهد سنة ٣٤٥ ، وانظر الفهرست لابن النديم ٧٦ ، وإنباه الرواة ٣ : ١٧١

(٥) ت : « بهم » ، وصوابه فى م ، ط .

وقوله : ﴿ عَفَا اللّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾[١] قال ابن فُورك[٢] : معناه وسَّع الله عنك! على وجه الدعاء ، و ﴿ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ تغليظٌ على المنافقين وهو فى الحقيقة عتاب راجع إليهم ؛ وإن كان فى الظاهر للنبى صلى الله عليه وسلم ، كقوله : ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ ﴾ .

وقوله : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴾[٣] ، قيل إنه أمية[٤] ؛ وهو الذى تولى دون النبى صلى الله عليه وسلم ، ألا ترى أنه لم يقل : « عبست » !

وقوله : ﴿ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾[٥] .

وقوله : ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾[٦].

وبهذا يزول الإشكال المشهور فى أنه : كيف يصح خطابه صلى الله عليه وسلم مع ثبوت عصمته عن ذلك كله ؟ ويجاب أيضا بأن ذلك على سبيل الفرض ، والمُحال يصحّ فرضه لغرض .

والتحقيق أن هذا ونحوه من باب خطاب العام من غير قصد شخص معين ؛ والمعنى

---

(١) سورة التوبة ٤٣

(٢) هو محمد بن الحسن بن فورك المتكلم الواعظ ، توفى سنة ٤٠٦ . وانظر ابن خلكان ١ : ٤٨٢ ، وتبيين كذب المفترى ٢٣٢ .

(٣) سورة عبس ١

(٤) هو أمية بن خلف ؛ قال القرطبى : « أما قول علمائنا إنه الوليد بن المغيرة ، فقد قال آخرون إنه أمية بن خلف ، والعباس ، وهذا كله باطل وجهل من المفسرين الذين لم يتحققوا الدين ، وذلك أن أمية ابن خلف والوليد كانا بمكة وابن أم مكتوم كان بالمدينة ماحضر معهما ، ولا حضرا معه ، وكان موتهما كافرين: أحدهما قبل الهجرة والآخرة ببدر ، ولم يقصد قط أمية المدينة ، ولا حضر عنده مفردا ولا مع أحد » . الجامع لأحكام القرآن ١٩ : ٢١٠ .

(٥) سورة الزمر ٦٥

(٦) سورة البقرة ١٤٥

اتفاق جميع الشرائع على ذلك . ويستراح حينئذ من إيراد هذا السؤال من أصله .

* * *

وعكس هذا أن يكون المراد عاما ، والمراد الرسول قوله : ﴿ لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ . . . ﴾ [1] بدليل قوله فى سياقها : ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ [2] .

وأما قوله فى سورة الأنعام : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ [3] فليس من هذا الباب.

قال ابن عطية : ويحتمل أن يكون التقدير: ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ فى ألا تعلم أن اللهَ لوشاء لجمعهم . ويحتمل أن يهتم بوجود كفرهم الذى قدّره الله وأراده .

ثم قال : ويظهر تباين مابين قوله تعالى لمحمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ وبين قوله عز وجل لنوح عليه السلام : ﴿ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ [4] ، وقد تقرر أن محمدا صلى الله عليه وسلم أفضلُ الأنبياء .

وقال مكّى والمهدوىّ : الخطاب بقوله : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ للنبى صلى الله عليه وسلم ، والمراد أمته ، وهذا ضعيف ولا يقتضيه اللفظ .

وقال قومٌ : وُقّر نوح عليه السلام لسنّه وشيبه .

وقال قوم : جاء الحمل على النبي صلى الله عليه وسلم لقربه من الله ومكانته ، كما يحمل العاتب على قريبه أكثر من حمله على الأجانب .

قال : والوجه القوىّ عندى فى الآية هو أنّ ذلك لم يجئ بحسب النبيين ، وإنما جاء بحسب الأمر من الله ، ووقع النبى عنهما والعقاب فيهما .

---

(١) سوره الأنبياء ١٠

(٢) سورة يونس ٩٩

(٣) سورة الأنعام ٣٥

(٤) سورة هود ٤٦ .

التاسع عشر

خطاب الاعتبار

كقوله تعالى حاكيا عن صالح لما هلك قومه : ﴿ فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَاقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ ﴾ (١) ، خاطبهم بعد هلاكهم ؛ إمَّا لأنهم يسمعون ذلك كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بأهل بدر وقال : « والله ما أنتم بأسمع منهم » ، وإما للاعتبار كقوله: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا ﴾ (٢) .

وقوله : ﴿ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ (٣) .

العشرون

خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره

كقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ (٤)، الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال للكفار : ﴿ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾ (٤) ، بدليل قوله : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ (٤) .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا ﴾ (٥) .

قال ابن خالويه (٦) : في كتاب " المبتدأ " (٧) .

---

(١) سورة الأعراف ٧٩ (٢) سورة العنكبوت ٢٠

(٣) سورة الأنعام ٩٩ (٤) سورة هود ١٤

(٥) سورة النساء ٣

(٦) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خالويه النحوي ، صاحب سيف الدولة ومؤدب أولاده ، توفي بحلب سنة ٣٧٠ . إنباه الرواة ١ : ٣٢٤.

(٧) في ت « البشرى » تصحيف . ذكره القفطي وابن النديم ٨٤

الحادى العشروون

خطاب التلوين

وسماه الثعلبى[1] المتلوّن . كقوله تعالى : ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَاءَ ﴾ [2] .

﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ ﴾ [3] . وتسميه أهل المعانى الالتفات ؛ وسنتكلم عليه إن شاء الله تعالى بأقسامه .

الثانى والعشرون

خطاب الجمادات خطاب من يعقل

كقوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [4] تقديره : « طائعة » .

وقيل: لما كانت ممّن يقول ، وهى حالة عقل ، جرى الضمير فى ﴿ طائعين ﴾ عليه ، كقولهم : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِى سَاجِدِينَ ﴾ [5] .

وقد اختلف ـ أن هـذه المقالة حقيقة ، بأن جَعَل لها حياة وإدراكا يقتضى نطقها ، أو مجازا ، بمعنى ظهر فيها من اختيار الطاعة والخضوع بمنزلة هذا القول ـ على قولين :

قال ابن عطية : والأول أحْسَنُ ، لأنه لا شىء يدفعه ، والعبرة فيه أتم ، والقدرة فيه أظهر .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبى المقرئ ، صاحب التفسير الكبير والعرائس ، توفى سنة ٤٢٧ إنباه الرواة ١ : ١١٩

(٢) سورة الطلاق ١

(٣) سورة طه ٤٩

(٤) سورة فصلت ١١

(٥) سورة يوسف ٤

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ﴾ [١] ، فأمرها كما تؤمر الواحدة المخاطبة المؤنثة لأن جميع ما لا يعقل كذلك يؤمر .

الثالث والعشرون

خطاب التهييج

كقوله : ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٢] ، ولا يدل على أن مَن لم يتوكل ينتفى عنهم الإيمان ، بل حثّ لهم على التوكل .

وقوله : ﴿ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٣] .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٤] ، فإنه سبحانه وصفهم بالإيمان عند الخطاب ثم قال : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ، فقصد حثهم على ترك الربا ، وأن المؤمنين حقهم أن يفعلوا [٥] ذلك .

وقوله : ﴿ وَأَطِيعُوا ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [٦] .

وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾ [٧] .

وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ﴾ [٨] .

وهذا أحسن مِنْ قول من قال : « إن » هاهنا بمعنى : « إذ » .

---

(١) سورة سبأ ١٠

(٢) سورة المائدة ٢٣

(٣) سورة التوبة ١٣

(٤) سورة البقرة ٢٧٨

(٥) ت : يعملوا »

(٦) الأنفال ١

(٧) سورة يونس ٨٤

(٨) سورة الأنفال ٤١

الرابع والعشرون

خطاب الإغضـــاب

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ ٱلظَّالِمُونَ ﴾(١) .

وقوله : ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾(٣) .

الخامس والعشرون

خطاب التشجيع والتحريض

وهو الحث على الاتّصاف بالصفات الجميلة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ ﴾(٤) ، وكفى بحثّ الله سبحانه تشجيعا على منازلة الأقران ، ومباشرة الطعان !

وقوله تعـالى : ﴿ بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ ٱلْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ ﴾(٦) وكيف لا يكون للقوم صبر والملك

---

(١) سورة الممتحنة ٩
(٢) سورة الكهف ٥٠
(٣) سورة النساء ٨٩
(٤) سورة الصف ٤
(٥) سورة آل عمران ١٢٥
(٦) سورة الأنفال ١٦

الحق جل جلاله قد وعدهم بالمدد الكريم فقال : ﴿ وَمَا ٱلنَّصْرُ إلا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [١] وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَالاَ يَرْجُونَ ﴾ [٢] .

وقد جاء فى مقابلة هذا القسم مايراد منه الأخذ بالحزم والتأنى بالحرب والاستظهار عليها بالعدة ، كقوله تعالى :﴿ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ [٤] .

ونحو ذلك فى الترغيب والترهيب ماجاء فى قصص الأشقياء تحذيرا لما نزل من العذاب، وإخباراً للسعداء فيما صاروا إليه من الثواب .

السادس والعشرون

خطاب التنفير

كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَغْتَب بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾ [٥] فقد جمعت هذه الآية أوصافا وتصويرا لما يناله المغتاب من عِرْض من يغتابه على أفظع وجه ؛ وفى ذلك محاسن كالاستفهام الذى معناه التقريع والتوبيخ ، وجعْل ما هو الغاية فى الكراهة موصولا بالمحبة ، وإسناد الفعل إلى ﴿ أحدكم ﴾ . وفيه إشعار بأن أحدا لا يحب ذلك ، ولم يقتصر على تمثيل الاعتبار بأكل لحم الإنسان حتى جعله « أخا » ، ولم يقتصر على لحم الأخ حتى

---

(١) سورة آل عمران ١٢٦ (٢) سورة النساء ١٠٤
(٣) سورة البقرة ١٩٥ (٤) سورة الأنفال ٦٠
(٥) سورة الحجرات ١٢

جمله « ميتا » وهذه مبالغات عظيمة ، ومنها أن المغتاب غائب وهو لا يقدر على الدفع لما قيل فيه فهو كالميت .

السابع والعشرون

خطاب التحنن والاستعطاف

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِين أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ ﴾ (١) .

الثامن والعشرون

خطاب التحبيب

نحو : ﴿ يَاأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَالَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾ (٢)

﴿ يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ (٣) .

﴿ يَا بْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾ (٤) .

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « ياعباس ياعم رسول الله » .

التاسع والعشرون

خطاب التعجيز

نحو : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ (٥) .

﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾ (٦) .

---

(١) سورة الزمر ٥٣ — (٢) سورة مريم ٤٢

(٣) سورة لقمان ١٦ — (٤) سورة طه ٩٤

(٥) سورة البقرة ٢٣ — (٦) سورة الطور ٣٤

﴿ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ ﴾ (١) .

﴿ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ ﴾ (٢) .

وجعل منه بعضهم : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ﴾ (٣)، وردّه ابن عطية بأن التعجيز يكون حيث يقتضى بالأمر فعلَ مالا يقدر عليه المخاطب ؛ وإنما معنى الآية : كونوا بالتوهّم والتقدير كذا .

الثلاثون

التحسير والتلهف

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ﴾ (٤) .

الحادى والثلاثون

التكذيب

نحو قوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٥) .

﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ ﴾ (٦) .

الثانى والثلاثون

خطاب التشريف

وهو كلّ ما فى القرآن العزيز مخاطبه بقل ، كالقلاقل (٧) .

وكقوله : ﴿ قُلْ آمَنَّا ﴾ (٨) ، وهو تشريف منه سبحانه لهذه الأمة ؛ بأن يخاطبها

---

(١) سورة هود ١٣
(٢) سورة آل عمرن ١٦٨
(٣) سورة الإسراء ٥٠
(٤) سورة آل عمران ١١٩
(٥) سورة آل عمران ٩٣
(٦) سورة الأنعام ١٥٠
(٧) هى السور الثلاث الأخيرة من القرآن : الإخلاص والمعوذتان ، وهى التى تبدأ بقل .
(٨) آل عمران ٨٤ .

بغير واسطة لتفوز بشرف المخاطبة ؛ إذ ليس من الفصيح أن يقول الرسول للمرسَل إليه : قال لى المرسِل : « قل كذا وكذا » ؛ ولأنه لا يمكن إسقاطها ؛ فدل على أن المراد بقاؤها ، ولابد لها من فائدة ، فتكون أمرا من المتكلِّم للمتكلَّم بما يتكلم به أمره شفاها بلا واسطة ؛ كقولك لمن تخاطبه : افعل كذا .

الثالث والثلاثون

خطاب المعدوم

ويصحّ ذلك تبعاً لموجود ، كقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ [1] ، فإنه خطاب لأهل ذلك الزمان ، ولكلٍّ مَنْ بعدهم ، وهو على نحو ما يجرى من الوصايا فى خطاب الإنسان لولده وولد ولده ما تناسلوا بتقوى الله وإتيان طاعته .

قال الرمّانى [2] فى تفسيره : وإنما جاز خطاب المعدوم لأن الخطاب يكون بالإرادة للمخاطَب دون غيره ، وأما قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [3] فعند الأشاعرة أن وجود العالم حصل بخطاب « كن » .

وقالت الحنفية : التكوين أزلىّ قائم بذات البارى سبحانه ، وهو تكوين لكل جزء من أجزاء العالم عند وجوده ، لا أنه يوجد عند « كاف ونون » .

وذهب فخر الإسلام شمس الأئمة [4] منهم إلى أنّ خطاب « كن » موجود عند إيجاد كل شىء ، فالحاصل عندهم فى إيجاد الشىء شيئان : الإيجاد وخطاب « كن » .

---

(١) سورة الأعراف ٢٦ .

(٢) هو أبو الحسن على بن عيسى الرمانى النحوى المتوفى سنة ٣٨٤ ؛ ذكر تفسيره صاحب كشف الظنون ٤٤٧

(٣) سورة النحل ٤٠

(٤) هو الإمام محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى، صاحب كتاب المبسوط ؛ والمتوفى سنة ٤٨ على أحد الأقوال .

واحتج الأشاعرة بظاهر قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[١]، وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [٢] وقوله : ﴿ بَدِيعُ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾[٣] ولو حصل وجود العالم بالتكوين لم يكن فى خطاب « كن » فائدة عند الإيجاد .

وأجاب الحنفية بأنا نقول لموجبها ولا نستقل بالفائدة؛ كالمتشابه ، فيقول بوجود خطاب « كن » عند الإيجاد فى غير تشبيه ولا تعطيل [٤].

---

(١) النحل ٤٠ (٢) سورة يس ٨٢

(٣) سورة البقرة ١١٧ .

(٤) ذكر المؤلف فى صدر هذا النوع ص ٢٥٧ : « أنه يأتى على أربعين وجها »؛ ولكنه لم يذكر سوى ثلاثة وثلاثين وجها » .

النوع الثالث والأربعون
في بيان حقيقته ومجازه

لاخلاف أنّ كتابَ الله يشتمل على الحقائق ، وهِيَ كلّ كلامٍ بقِيَ على موضوعه كالآيات التي لم يتجوز فيها ؛ وهي الآيات الناطقة ظَواهرها بوجود الله تعالى وتوحيده وتنزيهه ، والداعية إلى [1] أسمائه وصفاته ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ اللّٰهُ الَّذِى لاَ إِلٰهَ إِلَّاهُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ... ﴾ [2] الآية.

وقوله : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ . . . ﴾ [3] ، ﴿ أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا . . . ﴾ [4] ، ﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إذا دعاه . . . ﴾ [5] ، ﴿ أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [6] ، ﴿ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ [7] .

وقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُحْيِى الْعِظَامَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ [8] .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴾ [9] . ﴿ أَفَرَأَيْتُم مَاتَحْرُثُونَ ﴾ [10] . ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِى تَشْرَبُونَ ﴾ [11] . ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِى تُورُونَ ﴾ [12] .

قيل : ومنه الآيات التى لم تُنْسَخ ، وهى كالآيات المحكمات ، ؟ والآيات المشتملة [12] ،

---

(١) كذا فى م ، ط ، وفى ت : « والدالة على أسمائه »

(٢) سورة الحشر ٢٢ — (٣) سورة النمل ٦٠

(٤) سورة النمل ٦١ — (٥) سورة النمل ٦٢

(٦) سورة النمل ٦٣ — (٧) سورة النمل ٦٤

(٨) سورة يس ٧٨ — (٩) سورة الواقعة ٥٨

(١٠) سورة الواقعة ٦٣ — (١١) سورة الواقعة ٦٨

(١٢) سورة الواقعة ٧١ .

(١٢) كذا فى الأصول ؛ وقد كتب ناسخ نسخة ط فوق كلمة « المشتمله » كلمة : « كذا » .

ولاتقديم فيه ولاتأخير ، كقول القائل : أحمد الله على نعمائه وإحسانه ، وهذا أكثر الكلام ، قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾[1] ، وأكثر مايأتى من الآى على هذا .

وأما المجاز فاختلف فى وقوعه فى القرآن ، والجمهور على الوقوع ، وأنكره جماعة ، منهم ابن القاص[2] من الشافعية ، وابن خُوَيز منداذ[3] من المالكية . وحكى عن داود الظاهرى[4] وابنه ، وأبى مسلم الأصبهانى[5] .

وشبهتهم أن المتكلّم لايعدِل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير ، وهو مستحيل على الله سبحانه .

وهذا باطل ، ولو وَجَب خلوُّ القرآن من المجاز لوجب خُلوُّه من التوكيد والحذف ، وتثنية القَصص وغيره ، ولوسقط المجازُ من القرآن سقط شَطْر الحسن . .

وقد أفرده بالتصنيف الإمام أبو محمد بن عبد السلام[6] ، وجمع فأوعى .

---

(١) سورة البقرة ٤

(٢) هو أبو العباس أحمد بن أحمد الطبرى المعروف بابن القاص ، أحد فقهاء الشافعية ، وصاحب المصنفات المشهورة كالتلخيص والمفتاح وأدب القاضى . توفى بطرسوس سنة ٣٣٥ . طبقات الشافعية ٢ : ١٠٣

(٣) خويز منداذ ، بمعجمتين أو إهمال الأولى ، من علماء المالكية ؛ تلميذ الأبهرى ، من أهل البصرة ، توفى فى حدود الأربعمائة . شهاب الشفا ٤ : ١٧٠

(٤) داود بن على بن خلف الأصبهانى المعروف بالظاهرى ؛ صاحب المذهب المستقل ، وأتباعه يعرفون بالظاهرية ، توفى سنة ٢٧٠ .. وبعد وفاته جلس ابنه محمد فى حلقته ، وتمذهب بمذهبه ، وتوفى سنة ٢٩٧ . ابن خلكان ١ : ١٧٥ ، ٤٧٨

(٥) هو أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهانى ، من فقهاء المعتزلة ، وصنف تفسيرا على طريقهم ، توفى سنة ٣٧٠ . لسان الميزان ٥ : ٨٩

(٦) هو الإمام عبد العزيز بن عبد السلام بن أبى القاسم الشهير بالعز بن عبد السلام ، الشافعى الدمشقى المتوفى سنة ٦٦٠ ، وطبع كتابه فى إستانبول سنة ١٣١٢ ؛ وهو المسمى بكتاب الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز .

وأما معناه ، فقال الحاتِمِىّ :[1] معناه طريق القَوْل ، ومأخذه مصدر « جزت مجازا » كما يقال : « قمت مقاما » .

قال الأصمعىّ : كلام العرب إنما هو مثال شبه الوحى .

[نوعا المجاز]

وله سببان : أحدهما الشبه ، ويسمّى المجاز اللغوىّ وهو الذى يتكلم فيه الأصولىّ .

والثانى الملابسة ، وهذا هو الذى يتكلم فيه أهل اللسان ، ويسمّى المجاز العقلى ، وهو أن تُسْند الكلمة إلى غير ماهى له أصالةً بضرب مِن التأويل ، كسبَ زيدٌ أباه ، إذا كان سبباً فيه .

[المجاز فى المركب وأقسامه]

والأول مجاز فى المفرد ، وهذا مجاز فى المركب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾[2] ، نسبت الزيادة التِى هى فعل الله إلى الآيات لكونها سببا فيها .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِى ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ ﴾[3] .

وقوله : ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾[4] ، والفاعل غيرُه ، ونُسِب الفعل إليه لكونه الآمر به .

وكقوله : ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾[5] ، نَسَب النزع الذى هو فعل الله إلى إبليس

---

(١) لعله أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبدوس بن حاتم الحاتمى الفقيه الشافعى ؛ ذكره ابن الأثير فى اللباب ١ : ٢٦٥

(٢) سورة الأنفال ٢

(٣) سورة فصلت ٢٣

(٤) سورة القصص ٤

(٥) سورة الأعراف ٢٧ .

لعنه الله ؛ لأنَّ سببَه أكلُ الشجرة ، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ [1] ، جعل التجارة الرابحة .

وقوله : ﴿ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [2] ، لأن الأمر هو المعزوم عليه ؛ بدليل : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [3] .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴾ [4] ، فنسب الإحلال الذى هو فعل الله إلى أكابرهم ؛ لأنَّ سببَه كفرهم ، وسبب كفرِهم أمْرُ أكابرهم إياهم بالكفر .

وقوله تعالى : ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ [5] ، نسب الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [6] .

وقوله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ ﴾ [7] .

وقد يقال إن النزع والإحلال يعبَّر بهما عن فعل ما أوجبهما ؛ فالمجاز إفراديّ لا إسناديّ .

وقوله : ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ [8] ، يحتمل معناه : يجعل هوله ، فهو من مجاز الحذف .

---

(١) سورة البقرة ١٦

(٢) سورة محمد ٢١

(٣) سورة آل عمران ١٥٩

(٤) سورة إبراهيم ٢٨

(٥) سورة المزمل ١٧

(٦) سورة الزلزلة ٢

(٧) سورة طه ١١٧

(٨) سورة المزمل ١٧

وأما قوله تعالى : ﴿ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ [١] ، فقيل على النَّسب ، أى ذات رضاً . وقيل : بمعنى « مرضية » ، وكلاهما مجاز إفراد لا مجاز إسناد ؛ لأن المجاز فى لفظ « راضية » لا فى إسنادها ؛ ولكنهم كأنهم قدروا أنهم قالوا : رضيت عيشتُه ، فقالوا : « عيشة راضية » .

وهو على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما طرفاه حقيقتان ، نحو : أنبت المطر البقل ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ [٢] ، وقوله : ﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [٣] .

والثانى : مجازيان ، نحو : ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ [٤] .

والثالث : ما كان أحد طرفيه مجازا [٥] دون الآخر ، كقوله : ﴿ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾ [٦] ، وقوله : ﴿ حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [٧] .

قال بعضهم : ومن شرط هذا المجاز أن يكون للمسنَد إليه شبه بالمتروك ، فى تعلقه بالعامل .

[المجاز الإفرادى وأقسامه]

وأنواع الإفرادىّ فى القرآن كثيرة يعجز العدّ عن إحصائها .

---

(١) سورة القارعة ٧ (٢) سورة الأنفال ٢
(٣) سورة الزلزلة ٢
(٤) سورة البقرة ١٦ ، قال السيوطى فى الإتقان ٢ : ٣٦ : « أى ما ربحوا فيها ، وإطلاق الربح والتجارة هنا مجاز » .
(٥) الإتقان : « ما أحد طرفيه حقيقى دون الآخر ، إما الأول أو الثانى » ، وجعل أقسام هذا النوع أربعة
(٦) سورة إبراهيم ٢٥ (٧) سورة محمد ٤ .

كقوله : ﴿ كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى . نَزَّاعَةً لِلشَّوَى . تَدْعُو ﴾ [١] قال: الدعاء من النار مجاز .

وكقوله تعالى : ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا . . . ﴾ [٢] الآية ، والسلطان هنا هو البرهان، أى برهانا يستدلّون به [٣]، فيكون صامتا ناطقا، كالدلائل المخبرة، والعبرة والموعظة .

وقوله : ﴿ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ﴾ [٤] فاسم الأم الهاوية مجاز ؛ أى كما أن الأم كافلة لولدها وملجأ له ، كذلك أيضا النار للكافرين كافلة ومأوى ومرجع .

وقوله : ﴿ قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ ﴾ [٥] ، ﴿ قُتِلَ الإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ [٦] ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [٧] ، والفعل فى هذه المواضع مجاز أيضا ، لأنه بمعنى أبعده الله وأذله .

وقيل : قهره وغلبه وهو كثير ، فلنذكر [٨] أنواعه لتكون ضوابط لبقية الآيات الشريفة .

الأول

إيقاع المسبب موقع السبب

كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾ [٩] وإنما نزل سببه ، وهو الماء .

وكقوله : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ لاَ يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ ﴾ [٩] ، ولم يقل : « كما فتن أبويكم » ، لأن الخروج من الجنة هو المسبّب الناشئ عن الفتنة ، فأوقع المسبّب موقع السبب ، أى لا تفتتنوا بفتنة الشيطان ، فأقيم فيه السبب مقام المسبب ، وهو سببٌ خاص ، فإذا عدم فيعدم المسبّب ، فالنهى فى الحقيقة لبنى آدم ، والمقصود عدم وقوع هذا الفعل منهم ، فلما أخرج السبب من أن يوجد بإيراد النهى عليه ، كان أدلّ على امتناع النهى بطريق الأولى .

---

(١) سورة المعارج ١٥ — ١٧

(٢) سورة الروم ٣٥

(٣) ت : « يشركون » صوابه فى ط ، م

(٤) سورة القارعة ٩

(٥) سورة الذاريات ١٠

(٦) سورة عبس ١٧

(٧) سورة المنافقون ٥

(٨) ت : « قلت : ذكر أنواعه »

(٩) سورة الأعراف ٢٧ .

وقوله تعالى : ﴿ مَالِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ ﴾ (١) وهم لم يدعوه إلى النار ، إنما دعوه إلى الكفر ؛ بدليل قوله : ﴿ تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ ﴾ (١) ؛ لكن لما كانت النار مسبّبة عنه أطلقها عليه .

وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ (٢) أى العنادَ المستلزم للنار .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً ﴾ (٣) لاستلزام أموال اليتامى إياها .

وقوله تعالى : ﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحاً ﴾ (٤) إنما أراد — والله أعلم — الشئ الذى يُنكح به ، من مَهْر ونفقة وما لابدّ للمتزوج منه .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ (٥) أى لا تأكلوها بالسبب الباطل الذى هو القمار .

وقوله : ﴿ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ (٦) ، أى عبادة الأصنام لأن العذاب مسبّب عنها .

وقوله : ﴿ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ (٧) أى وأغلظوا عليهم ، ليجدوا ذلك ، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيهاً على أنه المقصود لذاته ، وأما الإغلاظ فلم يقصد لذاته بل لتجدوه .

الثانى

عكسه ، وهو إيقاع السبب موقع المسبب

كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ (٨) .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ (٦)

---

(١) سورة المؤمن ٤١ ، ٤٢
(٢) سورة البقرة ٢٤
(٣) سورة النساء ١٠
(٤) سورة النور ٣٣
(٥) سورة البقرة ١٨٨
(٦) سورة المدثر ٥
(٧) سورة التوبة ١٢٣
(٨) سورة الشورى ٤٠
(٩) سورة البقرة ١٩٤ .

سمى الجزاء الذى هو السبب سيئة واعتداء ، فسمّى الشىء باسم سببه و إن عبّرت السيئة عما ساء ـ أى أحزن ـ لم يكن من هذا الباب ، لأن الإساءة تحزن فى الحقيقة ، كالجناية .

ومنه : ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ ﴾ [١] تجوّز بلفظ « المكر » عن عقوبته [٢] لأنه سبب لهـا .

ومنـه قوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ [٣] إنما جعلت المرأتان للتذكير إذا وقع الضّلال لا ليقع الضلال ؛ فلما كان الضلالُ سبباً للتذكير أقيم مقامَه .

ومنه إطلاق اسم الكتاب على الحفظ ، أى المكتوب فإن الكتابة سبب له ، كقوله تعالى : ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا ﴾ [٤] أى سنحفظه حتى نجازيهم عليه .

ومنه إطلاق اسم السمع على القبول ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ [٥] ، أى ما كانوا يستطيعون قبولَ ذلك والعمل به ، لأن قبولَ الشىء مرتب على سماعه ومسبّب عنه . ويجوز أن يكون نفى السّمع لانتفاء فائدته .

ومنه قول الشاعر :

وإن حلفت لا ينقضُ النَّأْىُ عَهْدَها فليسَ لمخضوبِ البَنَانِ يَمِينُ [٦]

أى وفاء يمين .

ومنه إطلاق الإيمان على ما نشأ عنه من الطاعة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ [٧] . ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ [٨] أى أفتعملون ببعض التوراة ـ وهو فداء الأسارى ـ وتتركون العمل ببعض ـ وهو قتل إخوانهم و إخراجهم من ديارهم ؟

(١) سورة آل عمران ٥٤
(٢) كذا فى م ، وفى ت ، ط : « لأنها » .
(٣) سورة البقرة ٢٨٢
(٤) سورة آل عمران ١٨١
(٥) سورة هود ٢٠
(٦) كتاب الإشارة ٧٥
(٧) سورة البقرة ١٤٣
(٨) سورة البقرة ٨٥ .

وجعل الشيخ عز الدين من الأنواع [1] نسبة الفعل إلى سبب سببه ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [2] أى كما أخرج أبويكم فلا يخرجنكما من الجنة . ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾ [3].

المخرِج والنازعُ فى الحقيقة هو الله عز وجل ، وسبب ذلك أكل الشجرة ، وسبب أكل الشجرة وسوسة الشيطان ومقاسمته على أنه من الناصحين . وقد مثّل البيانيون بهذه الآية للسبب و إنما هى لسبب السبَب .

وقوله : ﴿ وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ [4] لما أمروهم بالكفر الموجب لحلول النار [نسب ذلك إليهم لأنهم أمروهم به ؛ فالله هو المحلّ لدار البوار ، وسبب إحلالها كفرهم ، وسبب كفرهم أمرُ أكابرهم إياهم بالكفر الموجب لحلول النار] [5] .

الثالث

إطلاق اسم الكل على الجزء

قال تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ ﴾ [6] أى أناملهم ؛ وحكمة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى أنهم يُدخلون أناملهم فى آذانهم بغير المعتاد ، فرارا من الشدة ، فكأنهم جعلوا الأصابع .

وقال تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ [7] واليد حقيقة إلى المنكب ، هذا إن جعلنا « إلى » بمعنى « مع » ، ولا يجب غسل جميع الوجه إذا ستره بعضُ الشعور الكثيفة .

---

(١) فى كتاب الإشارة إلى المجاز الفصل الثامن والعشرون ص ٤٥
(٢) سورة البقرة ٣٦ (٣) سورة الأعراف ٢٧
(٤) سورة إبراهيم ٢٨
(٥) تكملة من كتاب الإشارة إلى المجاز للعز بن عبد السلام
(٦) سورة البقرة ١٩ (٧) سورة المائدة ٦ .

وقوله : ﴿ والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [١] ، والمراد هو البعض الذى هو الرسغ .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ ﴾ [٢] أى من لم يذق .

وقوله : ﴿ تعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ﴾ [٣] والمراد وجوههم ؛ لأنه لم ير جملتهم .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [٤] استشكله الإمام [٥] فى تفسيره؛ من جهة أن الجزاء إنما يكونُ بعد تمام الشرط والشرط أن يشهدَ الشهر ، وهو اسمٌ لثلاثين يوما . وحاصل جوابه أنه أوقع الشهرَ وأراد جزءا منه ، وإرادةُ الكل باسم الجزء مجاز شهير.

ونقل عن على رضى الله عنه أن المعنى مَنْ شهد أولَ الشهر فليصم جميعه ، وأن الشخص متى كا مقيما أوفى البرثم سافر ، يجب عليه صوم الجميع . والجمهور على أن هذا عام ، مخصّص بقوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً . . . ﴾ [٦] الآية . ويتفرع على هذا أن مَنْ أدرك الجزء الأخير من رمضان : هل يلزمه صومُ ما سبق إن كان مجنونا فى أوله ؟ فيه قولان :

الرابع
إطلاق اسم الجزء على الكل

كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [٧] ، أى ذاته . ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ [٨] .

---

(١) سورة المائدة ٣٨ (٢) سورة البقرة ٢٤٩

(٣) سورة المنافقون ٤ (٤) سورة البقرة ١٨٥

(٥) هو إمام الحرمين ، عبد الملك بن عبد الله الفقيه الشافعى ، صاحب كتاب الشامل فى أصول الدين والبرهان فى أصول الفقه وغيرهما من المصنفات توفى سنة ٤٧٨ . ابن خلكان ١ : ٢٨٧ .

(٦) سورة البقرة ١٩٦ . (٧) سورة القصص ٨٨

(٨) سورة الرحمن ٢٧ .

وقوله : ﴿ وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ (١) .

وقوله : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ . عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ﴾ (٢) ؛ يريد الأجساد ، لأن العملَ والنَّصَب (٣) من صفاتها . وأما قوله : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾ (٤) ؛ فيجوز أن يكون من هذا ؛ عبَّر بالوجوه عن الرجال . ويجوز أن يكونَ من وصف البعض بصفة الكلّ لأنّ التنعمَ منسوب إلى جميع الجسد .

ومنه : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ (٥) ؛ فالوجهُ المراد به جميعُ ما تقع به المواجهة لا الوجه وحده .

وقد اختلف فى تأويل « الوجه » الذى جاء مضافا إلى الله فى مواضع من القرآن ، فنقل ابنُ عطية عن الحذاق أنه راجع إلى الوجود ، والعبارة عنه بالوجه مجاز ؛ إذ هو أظهر الأعضاء فى المشاهدة وأجلّها قدرا . وقيل ـ وهو الصواب ـ : هى صفة ثابتة بالسمع ، زائدة على ما توجِبُه العقول من صفات الله تعالى . وضعّفه إمام الحرمين . وأما قوله تعالى : ﴿ فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ ﴾ (٦) فالمراد الجهة التى وُجِّهْنَا إليها فى القبلة . وقيل : المراد به الجاه ، أى فَثَمَّ جلالُ الله وعظمته .

وقوله : ﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ (٧) . ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ (٨) تجوّز بذلك عن الجلة .

وقوله : ﴿ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ (٩) ، البنان الإصبع ؛ تجوّز بها عن الأيدى

---

(١) سورة البقرة ١٤٤. (٢) سورة الغاشية ٢ ، ٣
(٣) أى وقع منها عمل فى الدنيا وأصابها فيه نصب ؛ أى تعب .
(٤) سورة الغاشية ٨ (٥) سورة القيامة ٢٢
(٦) سورة البقرة ١١٥ . (٧) سورة الشورى ٣٠
(٨) سورة البقرة ١٩٥ (٩) سورة الأنفال ١٢

والأرجل ، عكس قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ ﴾ [1] .

وقوله : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [2] .

وقوله ﴿ سَنَسِمُهُ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ ﴾ [3] ، عبّر بالأنف عن الوجه .

﴿ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴾ [4] .

وكقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ [5] ، أضاف الإثم إلى القلب وإن كانت الجملة كلها آثمة ؛ من حيث كان محلا لاعتقاد الإثم والبرّ كما نسبت الكتابة إلى اليد من حيث إنها تُفعَل بها في قوله تعالى : ﴿ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [6] ، وإن كانت الجملة كلها كاتبة ولهذا قال : ﴿ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [6] .

وكذا قوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ ﴾ [7] . وقيل : المعنى على حذف المضاف ؛ لأنّ المدرك هو الجملة دون الحاسّة ، فأسند الإدراك إلى الأبصار ، لأنه بها يكون .

وكقوله تعالى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ [8] ، أي إياه .

﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي ﴾ [9] .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ [10] . وحكى ابن فارس عن جماعة أن « مِنْ » هنا للتبعيض ؛ لأنهم أمروا بالغضّ عما يحرم النظر إليه .

وقوله : ﴿ قُمِ ٱللَّيْلَ ﴾ [11] ، أي صلّ في الليل ؛ لأن القيام بعض الصلاة .

---

(١) سورة البقرة ١٩
(٢) سورة المجادلة ٣
(٣) سورة ن ١٦
(٤) سورة الحاقة ٤٥
(٥) سورة البقرة ٢٨٣
(٦) سورة البقرة ٧٩
(٧) سورة الأنعام ١٠٣
(٨) سورة آل عمران ٢٨
(٩) سورة المائدة ١١٦
(١٠) سورة النور ٣٠
(١١) سورة المزمل ١

وكقوله : ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ﴾ [١] ، أى صلاة الفجر .

ومنه « المسجد الحرام » والمراد جميع الحرَم .

وقوله : ﴿ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [٢] أى المصلين .

﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّداً ﴾ [٣] ، ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ ﴾ [٣] ، أى الوجوه .

وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ [٤] فعبّر بالأرض والسماء عن العالم ؛ لأن المقامَ مقامُ الوعيد ؛ والوعيد إنما يحصل لو بين أن الله لا يخفى عليه أحوال العباد ؛ حتى يجازيهم على كفرهم وإيمانهم ، والعبادُ وأحوالهم ليست السماء والأرض بل من العالم ؛ فيكون المراد بالسماء والأرض العالم ؛ إطلاقا للجزء على الكلّ .

وقوله : ﴿ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ ﴾ [٥] ، قال الفارسى : جعله على المجاز « أذنا » لأجل إصغائه ؛ قال : ولو صُغّرت « أذنا » هذه التى فى هذه الآية ، كان فى لحاق التاء فيها وتركها نظر .

وجعل الإمام فخر الدين قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْناً ﴾ [٦] المراد به جميع الحرَم ، لا صفة الكعبة فقط ، بدليل قوله : ﴿ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَماً آمِناً ﴾ [٧] ، وقوله : ﴿ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [٨] ، والمراد الحرَم كله ، لأنه لا يُذبح فى الكعبة ، قال : وكذلك « المسجد الحرام » فى قوله : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ

---

(١) سورة الإسراء ٧٨
(٢) سورة البقرة ٤٣
(٣) سورة الإسراء ١٠٧، ١٠٩
(٤) سورة آل عمران ٥
(٥) سورة التوبة ٦١
(٦) سورة البقرة ١٢٥
(٧) سورة العنكبوت ٦٧
(٨) سورة المائدة ٩٥

هَٰذَا ﴾ [1] ؛ والمراد منعهم من الحج وحضور مواضع النسك .

وقيل فى قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ [2] ، أى نجعلها صفحةً مستوية لا شقوق فيها كخف البعير ، فيعدم الارتفاق بالأعمال اللطيفة ، كالكتابة والخياطة ونحوها من الأعمال التى يُستعان فيها بالأصابع ، قالوا : وذكرت البَنان لأنه قد ذكرت اليدان ؛ فاختصّ منها ألطفها .

وجوّز أبو عبيدة ورود [3] البعض وإرادة الكلّ ؛ وخرّج عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ عِيسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ ﴾ [4] أى كلّه ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾ [5] وأنشد بيت لبيد :

تَرّاكُ أَمْكِنَةٍ إذا لم أَرْضَها ‏ ‏ ‏ ‏ أو يَعْتلقْ بعضَ النفوسِ حِمامُها [6]

قال : والموت لا يعتلق بعضَ النفوس دون بعض ؛ ويقال للمنيّة : عَلُوق ، وعُلاقة . انتهى .

وهذا الذى قاله فيه أمران :

أحدهما : أنه ظنّ أن النبى يجب عليه أن يبيّنَ فى شريعته جميعَ ما اختلفوا فيه ؛ وليس كذلك ؛ بدليل سؤالهم عن الساعة وعن الروح وغيرهما مما لا يعلمه إلا الله . وأما الآية

---

(١) سورة التوبة ٢٨ ‏ ‏ ‏ ‏ (٢) سورة القيامة ٤

(٣) جعله السيوطى فى الإتقان قسما مستقلا ، وألحقه بقسم إطلاق الجزء على الكل ؛ ونقل قول أبى عبيدة .

(٤) سورة الزخرف ٦٣ ‏ ‏ ‏ ‏ (٥) سورة المؤمن ٢٨

(٦) من المعلقة ص ١٥٥ — بشرح التبريزى .

الأخرى، فقال ثعلب : إنه كان وعدَهم بشيء من العذاب : عذاب الدنيا وعذاب الآخرة فقال : يصبكم هذا العذاب فى الدنيا ، ـ وهو بعض الوعيد ـ من غير نفي عذاب الآخرة .

الثانى : أنه أخطأ فى فهم البيت ؛ وإنما مرادُ الشّاعر ببعض النفوس نفسَه هو ، لأنها بعض النّفوس حقيقة ؛ ومعنى البيت : أنا إذا لمْ أرضَ الأمكنة أتركها إلى أن أموت ؛ أى إذا تركتُ شيئاً لا أعود إليه إلى أن أموت، كقول الآخر :

إذا انصرفتْ نفسِى عَنِ الشَّىء لم تَـكَدْ   إليـهِ بوجهٍ آخر الدَّهْرِ تَرْجِـعُ

وقال الزمخشرىّ : إنْ صحّت الرواية عن أبى عبيدة ، فيدخل فيـه قول المازنى فى مسألة[١] « العَلْقى »: كان أجفى من أن يفقه ماأقول له . وأشار الزمخشرى بذلك إلى أن أبا عبيدة قال للمازنى: ما أكذب النحويين![فقلت له: لم قلت ذلك ؟ قال][٢]: يقولون : هاء التأنيث تدخل على ألف التأنيث وإن الألف [التى][٢] فى « عَلْقى »[٣] ملحِقَة [ليست للتأنيث][٢] ، قال:فقلت له : وما أنـكرت من ذلك ؟ قال سمعت رؤبة ينشِد :

* فَحطَّ فى عَلْقى وفى مُـكُور[٤] *

فلم ينوّنها ، فقلت : ما واحد العَلْقى ؟ فقال : علقاة ، قال المازنىّ : فأسفت ولم أفسّر له لأنه كان أغلظَ من أن يفهم مثل هذا[٥] !

---

(١) انظر خبر أبى عبيدة مع المازنى فى إنباه الرواة ١ : ٢٥٣ .

(٢) زيادة من إنباه الرواة .

(٣) العلقى : شجرة تدوم خضرتها فى القيظ؛ ولها أفنان طوال دقاق وورق لطاف .

(٤) ورد البيت محرفا فى الأصول ، وصوابه من اللسان ٧ : ١٣٣ ، ١٢ : ١٣٦ ، والمكور : جمع مكرة ؛ وهى نبتة تميل إلى الغبرة ، تنبت فى السهل وفى الرمل ، لها ورق وليس لها زهر ، وبعده :

* بَيْنَ تَوَارِى الشَّمْسِ والذُّرُورِ *

(٥) إنباه الرواة . « مثل ذلك » .

قلت : ويحتمل قوله : ﴿ يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾ [١] أن الوعيد مما لا يستنكرُ تركُ جميعه ، فكيف بعضه ! ويدلّ قوله فى آخر هذه السورة : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴾ [٢] ، وفيها تأييد لكلام ثعلب أيضاً .

وقد يوصف البعض [٣] ، كقوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ ﴾ [٤] وقوله : ﴿ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [٥] الخطأ صفة الكلّ فوصفَ به الناصية ، وأما الكاذبة فصفة اللسان .

وقد يوصف الكلّ بصفة البعض كقوله : ﴿ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾ [٦] ، والوجَل صفة القلب .

وقوله ﴿ وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴾ [٧] ، والرعب إنما يكون فى القلب .

الخامس

اطلاق اسم الملزوم على اللازم

كقوله تعالى : ﴿ أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ ﴾ [٨] ، أى أنزلنا برُهاناً يستدلون به ، وهو يدلّهم ، سمّى الدلالة « كلاما » ، لأنّها من لوازم الكلام.

وقوله : ﴿ صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [٩] فإن الأصل « عمى » لقوله فى موضع آخر : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ [١٠] ؛ لكن أتى بالظلمات لأنها من لوازم العمى .

---

(١) سورة المؤمن ٢٨ . (٢) سورة المؤمن ٧٧ .
(٣) جعله السيوطى قسما خاصا سماه « وصف البعض بصفة الكل » ، وانظر الإتقان ٢ : ٣٧ .
(٤) سورة غافر ١٩ .
(٥) سورة العلق ١٦ (٦) سورة الحجر ١٦
(٧) سورة الكهف ١٨ (٨) سورة الروم ٣٥
(٩) سورة الأنعام ٣٩ (١٠) سورة البقرة ١٨ .

فإن قيل : ما الحكمة فى دخول الواو هنا وفى التعبير بالظلمات عن العَمى بخلافه فى الآية الأخرى [1] .

السادس

إطلاق اسم اللازم على الملزوم

كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ [2] أى المصلّين .

السابع

إطلاق اسم المطلق على المقيد

كقوله : ﴿ فَعَقَرُوا النَّاقَةَ ﴾ [3] ، والعاقر لها من قوم صالح قدار ؛ لكنّهم لما رَضُوا الفعل نُزِّلوا منزلةَ الفاعل .

الثامن

عكسه

كقوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [4] ، والمراد كلمةُ الشهادة ، وهى عدة كلمات .

التاسع

إطلاق اسم الخاص وإرادة العام

كقوله تعالى : ﴿ إِنِّى رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [5] أى رسله .

وقال : ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ ﴾ [6] ، أى الأعداء .

---

(١) كذا فى جميع الأصول ولم يذكر جوابا للسؤال. (٢) سورة الصافات ١٤٣
(٣) سورة الأعراف ٧٧ (٤) سورة آل عمران ٦٤
(٥) سورة الزخرف ٤٦ (٦) سورة المنافقون ٤

﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [1] أى الذين .

وقوله : ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [2] ، أى كلّ نفس .

وقوله : ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [3] ، أى كلّ سيئة .

وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ﴾ ، [4] الخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم ، والمراد الناس جميعا .

العاشر

إطلاق اسم العام وإرادة الخاص

كقوله تعالى : ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [5] أى للمؤمنين ، بدليل قوله فى موضع آخر : ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [6] ، ولمّا خفى هذا على بعضهم زعم أنّ الأولى منسوخة بالثانية .

وكقوله تعالى : ﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [7] ، أى أهل طاعته ، لا الناسُ أجمعون ، حكاه الواحدىّ عن ابن عباس وغيره ، واختاره الفرّاء [8].

وقوله : ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [9] ، قيل : المراد بالناس هنا نوحٌ ومَنْ معه فى السفينة . وقيل آدم وحواء .

وقوله: ﴿وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [10] ، أى عالِمى زمانه ، ولا يصح العمومُ ؛

---

(١) سورة التوبة ٦٩
(٢) سورة التكوير ١٤
(٣) سورة الشورى ٤٠
(٤) سورة الأحزاب ١
(٥) سورة الشورى ٥
(٦) سورة المؤمن ٧
(٧) سورة البقرة ١١٦
(٨) فى معانى القرآن ١ : ٧٤ ، ونص عبارته عند شرح الآية : « يريد مطيعون ؛ وهذه خاصة لأهل الطاعة ليست بعامة » .
(٩) سورة البقرة ٢١٣
(١٠) سورة آل عمران ٣٣

لأنه إذا فضَّل أحدهم على العالمين فقد فضّل على سائرهم ؛ لأنه من العالمين ، فإذا فضّل الآخرين على العالمين فقد فضّلهم أيضا على الأول؛لأنه من العالمين، فيصير الفاضل مفضولا؛ ولا يصح .

وقوله : ﴿ مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ ﴾ [1] أى شىء يحكم عليه بالذهاب ، بدليل قوله : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ﴾ [2] .

وقوله : ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [2] ، ولم تجتح هودا والمسلمين معه .

وقوله : ﴿ وأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [3] ؛ مع أنها لم تُؤْتَ لحية ولا ذكراً .

وقوله : ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [4] أى [كل شىء] [5] أحبّوه .

وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا ﴾ [6] أى مما ظنّه وقدره .

وقوله حكاية عن نبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [7] وعن موسى ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [8] ولم يرد الكل ؛ لأن الأنبياء قبله ما كانوا مسلمين ولامؤمنين .

وقال : ﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ [9] ، ولم يعْنِ كل الشعراء .

وقوله : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ [10] ، أى أخوان فصاعدا .

وقوله : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [11] أى باباً من أبوابها ، قاله المفسرون .

---

(١) سورة الذاريات ٤٢
(٢) سورة الأحقاف ٢٥
(٣) سورة النمل ٢٣
(٤) سورة الأنعام ٤٤
(٥) زيادة يقتضيها السياق
(٦) سوره النور ٣٩
(٧) سورة الأنعام ١٦٣
(٨) سورة الأعراف ١٤٣
(٩) سورة الشعراء ٢٢٤
(١٠) سورة النساء ١١
(١١) سورة الأعراف ١٦١

وقوله : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ (١)، و إنما قاله فريق منهم .

﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴾ (٢) ، وأراد الآياتِ التى إذا كُذِّب بها نزل العذاب على المكذِّب .

وقوله : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٣) ، أى من المؤمنين .

وقوله : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٤) .

وقوله : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ (٥) ، والمراد بعضهم ، فإنّ منهم أفاضلَ المسلمين والصديق وعليا رضى الله عنهما .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ (٦)، فإن ﴿ النَّاسَ ﴾ الأولى لوكان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله تعالى بعد ذلك : ﴿ إِنَّ النَّاسَ ﴾ ، ولأنّ ﴿ الذين ﴾ من ﴿ الناس ﴾ ؛ فلا يكون الثانى مستغرقا ، ضرورة خروج ﴿ الذين ﴾ منهم ، لأنهم لم يقولوا لأنفسهم .

وقوله : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ (٧) والمراد شهران و بعض الثالث .

الحادى عشر

إطلاق الجمع و إرادة المثنى

كقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (٨) ؛ أطلق اسم القلوب على القلبين .

---

(١) سورة الحجرات ١٤
(٢) سورة الإسراء ٥٩ .
(٣) سورة الشورى ٥
(٤) سورة المؤمن ٧
(٥) سورة الأنعام ٦٦
(٦) سورة آل عمران ١٧٣
(٧) سورة البقرة ١٩٧
(٨) سورة التحريم ٤ .

الثانى عشر

النقصان

ومنه حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، كقوله : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[1] ، أى أهلها .

وقوله : ﴿ رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ ﴾[2] أى على لسان رسلك .

وقالوا : ﴿ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ﴾[3] ، أى أنصار دين الله .

وقال : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾[4] أى حبّه .

﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾[5] ، أى من قومه . قالوا : وإنما يحسن الحذفُ إذا كان فيه زيادة مبالغة ، والمحذوفات فى القرآن على هذا النمط ، وسيأتى الإشباع فيه[6] وفى شروطه إن شاء الله تعالى . وذهب المحققون إلى أنّ حذفَ المضاف ليس من المجاز ؛ لأنه استعمال اللفظ فيما وضع له ، ولأن الكلمة المحذوفةَ ليست كذلك ، وإنما التجوز فى أن ينسَب إلى المضاف إليه ما كان منسوباً إلى المضاف ، كالأمثلة السابقة .

الثالث عشر

الزيادة

كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[7] ، ذكره الأصوليّون .

---

(١) سورة يوسف ٨٢ (٢) سورة آل عمران ١٩٤
(٣) سورة الصف ١٤ (٤) سورة البقرة ٩٣
(٥) سورة الأعراف ١٥٥
(٦) الأسلوب الثانى من أساليب القرآن ، فى النوع السادس والأربعين ، يأتى .
(٧) سورة الشورى ١١ .

وللنحويين فيها قولان :

أحدهما : أن « مثل » زائدة ؛ والتقدير : ليس كهو شئ .

والثانى ـ وهو المشهور ـ : أنّ الكاف هى الزائدة ، وأن «مثلَ» خبر ليس . ولاخفاء أنّ القولَ بزيادة الحرف أسهل من القول بزيادة الاسم .

وممن قال به ابن جنّى والسِّيرافى [1] وغيرُهما ، فقالوا : المعنى ليس مثلَه شىء ، والكاف زائدة ، وإلا لاستحال الكلام ، لأنها لولم تكن زائدة كانت بمعنى « مثل » ، وإن كانت حرفا ، فيكون التقدير : ليس مثل مثله شئ ، وإذا قُدّر هذا التقدير ثبت له مِثْلٌ ، ونُفى الشبه عن مثله ؛ وهذا محال من وجهين :

أحدهما : أن الله عز وجل لامثلَ له .

والثانى : أن نفس اللفظ به محال فى حق كل أحد ، وذلك أنّا لو قلنا : ليس مثل مثل زيد ، لاستحال ذلك ، لأن فيه إثبات أنّ لزيد مِثْلا ، وذلك يستلزم جعل زيد مثلا له ؛ لأن ماماثل الشىء فقد ماثله ذلك الشئ . وغير جائز أن يكون زيد مِثْلا لعمرو ، وعمرو ليس مثْلًا لزيد ، فإذا نفينا المِثْل عن مثل زيد ، وزيد هو مثل مثله ، فقد اختلفا . ولأنه يلزم منه التناقض على تقدير إثبات المثل ، لأن مثل المِثْل لا يصح نفيُه ضرورة كونه مثلا لشئ وهو مثل له .

وأجيب عن الأوّل بأنّا لا نسلّم لزومَ إثبات المثل ، غاية ما فيه نفىُ مثل مثل الله ؛ وذلك يستلزم ألّا يكون له مثل أصلا ، ضرورة أن مثلَ كلٍّ شىء فذلك الشىء مثلُه ، فإذا انتفى عن شىء أن يكون مثل عمرو انتفى عن عمرو أن يكون مثله .

---

(١) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أبو سعيد القاضى السيرافى ، شارح كتاب سيبويه ، وصاحب كتاب أخبار النحاة البصريين ، توفى سنة ٣٦٨ . إنباه الرواة ١ : ٣١٣ .

وأما الثانى فهو مبنىّ على أنّ هذه العبارة يلزم منها إثبات المثل ، ونحن قد منعناه ، بل أحلناه من العبارة .

وقيل : ليست زائدة ، إما لاعتبار جواز سلب الشىء عن المعدوم ، كما تسلب الكتابة عن زيد وهومعدوم ، أو يحمل المِثْل على المَثَل ، أى الصفة ، كقوله تعالى : ﴿ مَثَلُ ٱلْجَنَّةِ ﴾[١] ، أى صفتها، فالتقدير : ليس كصفته شىء .

وبهذين التقديرين يحصل التخلصُ عن لزوم إثبات « مثل » وإن لم تكن زائدة .

وأما القائلون بأن الزائد « مثل » ، وإلا لزم إثبات للمثل، ففيه نظر، لاستلزام تقدير دخول الكاف على الضمير؛ وهو ضعيف لا يجىء إلا فى الشعر . وقد ذكرنا ما يخلص من لزوم إثبات المثل .

وقيل : المراد الذات والعين ، كقوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾[٢] وقول امرئ القيس :

* على مثل ليلى يقتل المرء نَفسَه[٣] *

فالكاف على بابها ، وليس كذلك ، بل المراد حقيقة المثل ليكون نفيا عن الذات بطريق برهانىّ كسائر الكنايات . ثم لا يشترط على هذا أن يكون لتلك الذات الممدوحة مثلٌ فى الخارج حَصَل النفى عنه ؛ بل هو من باب التخييل فى الاستعارة التى يتكلّم فيها البيانىّ .

فإن قيل : إنما يكون هذا نفيا عن الذات بطريق برهانىّ أنْ لو كانت المماثلة تستدعِى المساواة فى الصفات الذاتية وغيرها من الأفعال ؛ فإنّ اتفاق الشخصيتين بالذاتيات لا يستلزم اتحاد أفعالهما .

---

(١) سورة الرعد ٣٥ ، القتال ١٥ .
(٢) سورة البقرة ١٣٧ .
(٣) لم أجده فى ديوان امرئ القيس .

قيل : ليس المراد بالمِثْل هنا المصطلح عليه فى العلوم العقلية ، بل المراد مَنْ هو مثْل (١ حاله فى الصفات المناسبة لما سيق الكلام له ، وليس المراد مَنْ هو ١) مثل فى كل شىء لأن لفظة « مثل » لا تستدعى المشابهة من كل وجه .

وقال الكواشى [٢] : يجوز أن يقال : إن الكافَ و «مثل» ليسا زائدتين ، بل يكون التمثيل هنا على سبيل الفرض ، كقوله : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [٣] ، وتقديرُ الكلام : لو فرضنا له مِثْلا لامتنع أن يُشبِه ذلك المثلَ المفروضَ شىء ؛ وهذا أبلغ فى نفى المماثلة .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا ﴾ [٤] ، فقيل : إنّ « ما » فيه مصدرية . وهذا فيه نظر ، لأن « ما » لو كانت مصدرية لم يَعُدْ إليها من الصلة ضميرٌ ، وهو الهاء فى ﴿ به ﴾ لأن الضميرَ لا يعود على الحروف ، ولا يعتبر اسما إلا بالصلة ، والاسمُ لا يعود عليه ضمير ماهو صفته ؛ إذ لا يحتاج فى ذلك إلى ربْط .

وجوابه أن تكون « ما » موصولة ، صلتها ﴿ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ .

وقيل: مزيدة ، والتقدير : فإن آمنوا بالذى آمنتم به ، أى بالله وملائكته وكتبه ورسله وجميع ما جاء به الأنبياء .

وقيل : إن « مثلا » صفة لمحذوف تقديره : فإن آمنوا بشىء مثل ما آمنتم به . وفيه نظر ، لأن ما آمنوا به ليس له مِثْل حتى يؤمنوا بذلك المثل .

(١ ــ ١) ساقط من ت

(٢) هو موفق الدين أحمد بن يوسف الموصلى الشيبانى الشافعى المتوفى سنة ٦٨٠ ؛ وله تفسيران : أحدهما كبير سماه التبصرة ، والثانى صغير سماه التلخيص . (كشف الظنون) .

(٣) سورة الأنبياء ٢٢

(٤) سورة البقرة ١٣٧

(٥) سورة البقرة ١٣٧ .

وحكى الواحدىّ عن أكثر المفسرين فى قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ (١) ، أن « الوجه » صلة ، والمعنى : فثَمّ الله يعلم ويرى ، قال : والوجه قد ورد صلةً مع اسم الله كثيراً ، كقوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ (٢) ، ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ ﴾ (٣) ، ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ (٤) .

قلت : والأشبه حمله على أن المراد به الذات ، كما فى قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ (٥) وهو أولى من دَعوى الزيادة .

ومن الزيادة دعوى أبى عبيدة ﴿ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ (٦) أن ﴿ إذ ﴾ زائدة .

وقوله : ﴿ وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ (٧) .

وقوله : ﴿ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾ (٨) ، وقد سبق .

الرابع عشر

تسمية الشىء بما يئول إليه

كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾ (٩) ، أى صائرا إلى الفجور والكفر .

وقوله : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا ﴾ (١٠) ، أى لأنّ الذى تأكل الطير منه إنما هو البُرّ لا الخبز . ولم يذكر العلماء هذا من جملة الأمثلة ؛ إنما اقتصروا فى التمثيل على قوله :

---

(١) سورة البقرة ١١٥
(٢) سورة الرحمن ٢٧
(٣) سورة الدهر ٩
(٤) سورة القصص ٨٨
(٥) سورة البقرة ١١٢
(٦) سورة الشعراء ٧٢
(٧) سورة آل عمران ٥٠
(٨) سورة المؤمن ٢٨
(٩) سورة نوح ٢٧ .
(١٠) سورة يوسف ٣٦ .

﴿أَعْصِرُ خَمْراً﴾ [١] ، أى عِنبا ، فعبَّر عنه لأنه آيل إلى الخمرِيَّة . وقيل : لامجاز فيه ، فإن الخمر العِنب بعينه ، لغةٌ لأَزْدعُمان ؛ نقله الفارسى فى " التذكرة " [٢] ، عن " غريب القرآن " [٣] لابن دريد .

وقيل : اكتفى بالمسبَّب ، الذى هو الخمر، عن السبب ، الذى هو العنب. قاله ابن جنى فى " الخصائص " [٤]

وقيل : لامجاز فى الاسم بل فى الفعل، وهو ﴿أعصر﴾ ؛ فإنه أطلِق وأريد به أستخرج ، وإليه ذهب ابن عُزَيز فى غريبه [٥] .

وقوله : ﴿حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [٦] ، سماه زوجاً لأنّ العقد يئول إلى زوجية ، لأنها لاتنكح فى حال كونه زوجا .

وقوله : ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [٧] ، ﴿وَبَشَّرُوهُ بغلامٍ عليمٍ﴾ [٨] وصفه فى حال البشارة بما يئول إليه من العلم والحلم .

* * *

تنبيه : ليس هذا من الحال المقدّرة ـ كما يتبادر إلى الذهن ـ لأنّ الذى يقترن بالفاعل ، أو المفعول إنما هو تقدير ذلك وإرادته ، فيكون المعنى فى قوله : ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً﴾ [٩] مقدّرا ضحِكه .

* * *

---

(١) سورة يوسف ٣٦ .
(٢) ذكره صاحب كشف الظنون ؛ وقال : « وهو كبير فى مجلدات ، لخصه أبو الفتح عثمان بن جنى » .
(٣) ذكره القفطى فى الإنباه ٣ : ٩٧ (٤) الخصائص ٣ : ١٧٧ .
(٥) هو الإمام أبو بكر محمد بن عزيز السجستانى صاحب كتاب غريب القرآن ، وما أورده فى ص ١٥ ، ونصه : « أعصر خمرا ، أى أستخرج الخمر ؛ لأنه إذا عصر العنب فإنما يستخرج الخمر . ويقال : الخمر العنب بعينه » .
(٦) سورة البقرة ٢٣٠ (٧) سورة الصافات ١٠١
(٨) سورة الذاريات ٢٨ . (٩) سورة النمل ١٩

وكذا قوله : ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّداً ﴾ [١] على قول أبى علىّ . وهذا حمل منه للخرور على ابتدائه ، وإن حَمَلَهُ على انتهائه كانت الحال الملفوظ بها ناجزة غير مقدرة .

وكذلك قوله : ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [٢] أى ادخلوها مقدرين الخلودَ فيها ، فإن مَنْ دخل مدخلا كريماً مقدراً ألّا يخرج منه أبدا كان ذلك أتمّ لسروره ونعيمه ، ولو توهّم انقطاعه لتنغص عليه النعيم الناجز مما يتوهمه من الانقطاع اللاحق .

الخامس عشر

تسمية الشئ بما كان عليه

كقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ ﴾ [٣]، أى الذين كانوا يتامى إذ لا يُتْمَ بعد البلوغ . وقيل : بل هم يتامى حقيقــة ، وأما حديث : « لا يُتْمَ بعد احتلام » فهو من تعليم الشرع لا اللغة ، وهو غريب .

وقوله : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَاتَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ [٤] ، وإذا مِتْن لم يكنّ أزواجا ، فسمّاهنّ بذلك لأنهنّ كن أزواجا .

وقوله : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ [٥]، أى الذين كانوا أزواجهنّ .

وكذلك : ﴿ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً ﴾ [٦] لانقطاع الزوجية بالموت .

وقوله : ﴿ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً ﴾ [٧] ، سَمّاه مجرما باعتبار ما كان عليــه فى الدنيــا من الإجرام .

---

(١) سورة يوسف ١٠٠ .
(٢) سورة الزمر ٧٣
(٣) سورة النساء ٢
(٤) سورة النساء ١٢
(٥) سورة البقرة ٢٣٢
(٦) سورة البقرة ٢٣٤
(٧) سورة طه ٧٤ .

وقوله : ﴿ هٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [١] ، ولكنْ ماردّ عليهم مالهم ، وإنما كانوا قد اشتَرَوا بها المِيرَةَ ، فجعلها يوسف في متاعهم ، وهي له دونهم ، فنسَبَها اللهُ إليهم ، بمعنى أنها كانت لهم .

السادس عشر

إطلاق اسم المحل على الحال

كقوله : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ [٢] .

وقوله تعالى : ﴿ وَفُرُشٍ مَرْفُوعَةٍ ﴾ [٣] ، أى نساؤه، بدليل قوله : ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ﴾ [٣] .

وكالتعبير باليد عن القدرة ، كقوله : ﴿ بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾ [٤] ،ونحوه .

والتعبير بالقلب عن الفعل ، كقوله : ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ [٥] أى عقول .

و بالأفواه عن الألسن، كقوله : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ [٦] ، ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ [٧] .

و إطلاق الألسن على اللغات ، كقوله : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [٨] .

والتعبير بالقرية عن ساكنها ، نحو : ﴿ واسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [٩] .

---

(١) سورة يوسف ٦٥
(٢) سورة العلق ١٧
(٣) سورة الواقعة ٣٤،٣٥
(٤) سورة الملك ١ .
(٥) سورة الأعراف ١٧٩
(٦) سورة المائدة ٤١
(٧) سورة آل عمران ١٦٧
(٨) سورة الشعراء ١٩٥
(٩) سورة يوسف ٨٢

السابع عشر

إطلاق اسم الحال على المحل

كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾[1] ، أى فى الجنة لأنها محلّ الرحمة .

وقوله : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[2] ، أى فى الليل .

وقال الحسن[3] فى قوله : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ ﴾[4] ، أى فى عينك ، واستبعده الزمخشرىّ وقدّر : يعنى فى رؤياك .

وقوله : ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ آمِنًا ﴾[5] ، وصف البلد بالأمن ، وهو صفة لأهله . ومثله : ﴿ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴾[6] . ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾[7] .

وقوله : ﴿ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ ﴾[8] ، وصفها بالطيب وهو صفة لهوائها .

وقد اجتمع هذا والذى قبله فى قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾[9] ، وذلك لأنّ أخذ الزينة غير ممكن ؛ لأنها مصدر فيكون المراد محلّ الزينة ، ولا يجب أخذُ الزينة للمسجد نفسه فيكون المراد بالمسجد الصلاة ، فأطلق اسم المحل على الحالّ وفى الزينة بالعكس .

الثامن عشر

إطلاق اسم آلة الشىء عليه

كقوله تعالى : ﴿ وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ ﴾[10] ، أى ذكرا حسنا ،

---

(١) سورة آل عمران ١٠٧ (٢) سورة سبأ ٣٣ .
(٣) نقله الزمخشرى فى الكشاف ٢ : ١٧٥ ، ونصه : « وعن الحسن : فى منامك : فى عينك ؛ لأنها مكان النوم ؛ كما قيل للقطيفة : المنامة ؛ لأنه ينام فيها ؛ وهذا تفسير فيه تعسف » .
(٤) سورة الأنفال ٤٣ (٥) سورة إبراهيم ٣٥
(٦) سورة التين ٣ (٧) سورة الدخان ٥١
(٨) سورة سبأ ١٥ (٩) سورة الأعراف ٣١
(١٠) سورة الشعراء ٨٤ .

أطلقَ اللسان وعبّر به عن الذكر ؛ لأن اللسان آية الذكر .

وقال تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ (١) ، أى بمرأى منّا ، لما كانت العين آلة الرؤية .

وقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ (٢) ، أى بلغة قومه .

التاسع عشر

إطلاق اسم الضدّين على الآخر

كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ (٣) وهى من المبتدئ سيئة ومن الله حسنة ، فحمِل اللفظ على اللفظ .

وعكسه : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ (٤) ، سُمّىَ الأول إحساناً لأنه مقابل لجزائه وهو الإحسان ، والأول طاعة ، كأنه قال : هل جزاء الطاعة إلا الثواب !

وكذلك : ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ ﴾ (٥) ، حُمِل اللفظ على اللفظ ، فخرج الانتقام بلفظ الذنب ، لأنّ الله لا يمكر .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ (٦) ، فهو وإن لم يتقدم ذكرُ مكرِهم فى اللفظ لكن تقدمَ فى سياق الآية قبله ما يصير إلى مَكْر ، والمقابلة لا يُشترط فيها ذكر المقابِل لفظا ، بل هو ، أو ما فى معناه .

وكذلك قوله : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٧) ، لمّا قال : بشر هؤلاء بالجنّة قال : بشر هؤلاء بالعذاب ؛ والبشارة إنما تكونُ فى الخير لا فى الشرّ .

وقوله : ﴿ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ ﴾ (٨) ، والفعل الثانى ليس بسخرية .

---

(١) سورة القمر ١٤ — (٢) سورة إبراهيم ٤
(٣) سورة الشورى ٤٠ — (٤) سورة الرحمن ٦٠
(٥) سورة آل عمران ٥٤ — (٦) سورة الأعراف ٩٩
(٧) سورة التوبة ٣٤ — (٨) سورة هود ٣٨ .

العشرون

تسمية الداعى إلى الشئ باسم الصّارف عنه

لما بينهما من التعلق ، ذكره السكاكىّ ، وخرّج عليه قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ ﴾ [(١)] يعنى « ما دعاك ألّا تسجد » ؟ واعتصم بذلك فى عدم زيادة [(٢)] « لا » .

وقيل : معناه : ما حماك فى ألّا تسجد ـ أى من العقوبة ـ أى ما جعلك فى منعة من عقوبةِ ترك السجود .

وهذا لا يصحّ ؛ أما الأول فلم يثبت فى اللّغة وأما الثانى فكأن تركيبه: « ما يمنعك » سؤالا عما يمنعه لا بلفظ الماضى ، لأنه لا تخويف بماض .

ويجاب بأن المخالفة تقتضى الأمنة ، كأنه قيل : ما أمنك حتى خالفت ! بيانا لاغتراره وعدم رشده ، وأنه إنما خالف وحاله حال من امتنع بقوته من عذاب ربه ، فكنّى عنه بـ « ما منعك » تهكّما ، لا أنه امتنع حقيقة وإنما جسر جسارة مَنْ هو فى منعة .

وردّ أيضا بأنه أجاب بـ ﴿ أنا خيرٌ ﴾ ، وهو لا يصلح جوابا إلا لترك السجود .

وأجيب بأنه لم يجب ، ولكن عَدَل بذلك عن جواب مالا يمكن جوابه .

* * *

---

(١) سورة الأعراف ١٢ .

(٢) مفتاح العلوم ١٩٦ ، وعبارته هناك : « يحتمل عندى ان يكون : ﴿ مَنَعَكَ ﴾ ، فى قوله علت كلمته : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ، مراداً به : ما دعاك إلى ألا تسجد ، وأن « لا » غير صلة قرينة للمجاز ، ونظيره : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِي ﴾ .

الحادى والعشرون

إقامة صيغة مقام أخرى

وله صور :

فمنه « فاعل » بمعنى « مفعول » ، كقوله : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ (١) ، أى لا معصوم .

وقوله تعالى : ﴿ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾ (٢) أى مدفوق .

و ﴿ فِى عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ (٣) ، أى مرضية بها . وقيل على النسب،أى ذات رضاً ، وهو مجاز إفراد لا تركيب .

وقوله : ﴿ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾ (٤) أى مأمونا .

***

وعكسه : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا ﴾ (٥) ، أى آتيا .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾ (٦) ، أى ساترا ، وحكى الهروى (٧) فى " الغريب " عن أصل اللغة ، « وتأويل الحجاب الطَّبْع » .

وقال السهيلى (٨) : الصحيح أنه على بابه ، أى مستوراً عن العيون ، لا يحس

---

(١) سورة هود ٤٣ — (٢) سورة الطارق ٦

(٣) سورة القارعة ٧ — (٤) سورة العنكبوت ٦٧

(٥) سورة مريم ٦١ . — (٦) سورة الإسراء ٤٥

(٧) فى باب السين مع التاء ، وهو أحمد بن محمد بن محمد الهروى ، صاحب كتاب الغريبين ، جمع فيه بين تفسير غريب القرآن وغريب الحديث ؛ ومنه نسخة مخطوطة فى دار الكتب المصرية رقم ٢٠ ش تفسير. ترجم له ابن خلكان فى ١ : ٢٨ ، وقال : إنه توفى سنة ٤١٠ .

(٨) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلى ، صاحب كتاب الروض الأنف ، والتعريف والإعلام لما انبهم فى القرآن من الأسماء والأعلام ، توفى سنة ٥٨١ .

به أحـد ، والمَعنى « مستور عنك وعنهم » ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إلا هُوَ ﴾ [1] .

وقال الجوهرى[2] : « أى حجاباً على حجاب ، والأول مستور بالثانى ، يراد بذلك كثافة[3] الحجاب ،لأنه جعل على قلوبهم أكنّة وفى آذانهم وَقْراً » .

قال أبو الفتح [4] فى كتابه " هذا القدّ " : وسألته ـ يعنى الفارسى ـ إذا جعلت فاعلا بمعنى مفعول ، فعلامَ ترفع الضمير الذى فيه ؟ أعلى حدّ ارتفاع الضمير فى اسم الفاعل أم اسم المفعول ؟ فقال : إن كان بمعنى « مفعول » ارتفع الضميرُ فيـه ارتفاع الضمير فى اسم الفاعل ، وإن جاء على لفظ اسم الفاعل .

* * *

ومنه « فعيل » بمعنى « مفعول » كقوله ﴿ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيراً ﴾ [5] أى مظهورا فيه ،ومنه ظهرت به فلم ألتفت إليه.

أما نحو : ﴿ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [6] فقال بعض النحويين : إنه بمعنى « مؤلم » وردّه النّحاس، بأن «مؤلما » يجوز أن يكون قد آلم ثم زال ، و«أليم» أبلغ ، لأنه يدلّ على الملازمة ، قال : ولهذا منع النحويون إلا سيبويه أن يعدّى « فعيل » .

* * *

ومنه مجيء المصدر على «فعول» ، كقوله تعـالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً ﴾ [7] . وقوله : ﴿ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً ﴾ [8] ، فإنه ليس المراد

---

(١) سورة المدثر ٣١ .

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهرى ، صاحب الصحاح فى اللغة ، توفى سنة ٤٠٠ وما نقله عن الصحاح (مادة ستر)

(٣) فى الأصول : « كناية » ، وصوابه من الصحاح .

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جنى ، صاحب كتاب الخصائص ؛ وكتابه « هذا القد » ، ويسميه بعضهم : « كتاب ذى القد » ورد ذكره فى الخزانة ٢ : ١٢٩ ، وبهامشها : « جمعه من كلام شيخه أبى على الفارسى » . وانظر مقدمة الخصائص لمحققه الأستاذ محمد على النجار ص ٦٦

(٤) سورة الفرقان ٥٥

(٥) سورة البقرة ١٧٨ .

(٦) سورة الفرقان ٦٢

(٧) سورة الإنسان ٩ .

الجمع هنا ، بل المراد : لا نريد منكم شكرا أصلًا ، وهذا أبلغُ فى قصد الإخلاص فى نفى الأنواع .

وزعم السُّهَيلىّ أنه جمع « شكر » ، وليس كذلك لفوات هذا المعنى .

* * *

ومنها إقامة الفاعل مقام المصدر ، نحو : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ [١] أى تكذيب ، وإقامة المفعول مقام المصدر ، نحو : ﴿ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ [٢] ، أى الفتنة .

* * *

ومنه وصف الشىء بالمصدر ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي ﴾ [٣] ، قالوا : إنما وحّده ، لأنه فى معنى المصدر ، كأنه قال : « فإنهم عداوة » .

* * *

ومجىء المصدر بمعنى المفعول ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾ [٤] ، أى من معلومه .

وقوله : ﴿ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ [٥] ، أى من العلوم .

وقوله : ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ [٦] ، أى مصنوعه .

وقوله : ﴿ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾ [٧] ، أى مترحم ، قاله الفارسى .

وكذا قوله : ﴿ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ ﴾ [٧] ، أى مقوّى به ، ألا ترى أنه أراد منهم زبر الحديد والنفخ عليها !

وقوله : ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ﴾ [٨] ، أى مظلوما فيه .

---

(١) سورة الواقعة ٢
(٢) سورة القلم ٦ .
(٣) سورة الشعراء ٧٧
(٤) سورة البقرة ٢٥٥
(٥) سورة النجم ٣٠
(٦) سورة النمل ٨٨
(٧) سورة الكهف ٩٨
(٨) سورة طه ١١١.

وقوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [(١)] ، أى مكذوب فيه ، وإلا لو كان على ظاهره لأشكل ، لأن الكذب من صفات الأقوال لا الأجسام . وقال الفراء : يجوز فى النحو « بدم كذبا » بالنصب على المصدر ؛ لأن ﴿ جاءوا ﴾ فيه معنى « كذبوا كذبا » ، كما قال تعالى : ﴿ وَٱلْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾ [(٢)] . لأن « العاديات » بمعنى « الضابحات » .

وعكسه : ﴿ وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ ﴾ [(٣)] .

* * *

ومنه « فعيل » بمعنى الجمع ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [(٤)] .

وقوله : ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ [(٥)] .

وقوله : ﴿ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴾ [(٦)] .

وشرط بعضُهم أن يكون المخبَر عنه جمعا ، وأنه لا يجىء ذلك فى المثنى ؛ ويردّه قوله تعالى : ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ [(٧)] ، فإنه نقل الواحدى عن المبرّد ، وابن عطية عن الفرّاء أن « قعيد » أسند لهما .

وقد يقع الإخبار بلفظ المفرد عن لفظ الجمع ، وإن أريد معناه لنكتة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ ﴾ [(٨)] ، فإنّ سبب النزول وهو قول أبى جهل « نحن ننتصر اليوم » [(٩)] يقضى بإعراب « منتصر » خبرا .

* * *

(١) سورة يوسف ١٨
(٢) سورة العاديات ١
(٣) سورة يوسف ٦٨
(٤) سورة التحريم ٤
(٥) سورة يوسف ٨٠
(٦) سورة النساء ٦٩ .
(٧) سورة ق ١٧
(٨) سورة القمر ٤٤
(٩) فى تفسير الكشاف : عن أبى جهل أنه ضرب فرسه يوم بدر ؛ فتقدم فى الصف وقال : نحن ننتصر اليوم من محمد وأصحابه ، فنزلت : ﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾ .

ومنه إطلاق الخبر و إرادة الأمر ، كقوله تعالى : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾[1]، أى ليرضع الوالدات أولادهنّ .

وقوله : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾[2] ، أى تتربص المتوفّى عنها .

وقوله: ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾[3] ، والمعنى : « ازرعوا سبع سنين » ، بدليل قوله : ﴿ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ ﴾[3] .

وقوله : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ ﴾[4]، معناه : آمنوا وجاهدوا ، ولذلك أجيب بالجزم فى قوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ ﴾[5] ، ولا يصحّ أن يكون جوابًا للاستفهام فى قوله : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ ﴾[6] ؛ لأن المغفرة و إدخال الجنان لا يترتبان على مجرد الدلالة؛ قاله أبو البقاء[7] والشيخ عز الدين[8] .

والتحقيق ماقاله النيليّ أنه جعل الدلالة على التجارة سببا لوجودها ، والتجارة هى الإيمانِ ، ولذلك فسّرها بقوله : ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾[5] ، فعلم أن التجارة من جهة الدلالة هى الإيمان ، فالدلالة سبب الإيمان ، والإيمان سبب الغفران ، وسبب السبب سبب . وهذا النوع فيه تأكيد ؛ وهو من مجاز التشبيه ، شبه الطلب فى تأكده بخبر الصادق الذى لا بدّ

---

(١) سورة البقرة ٢٣٣
(٢) سورة البقرة ٢٣٤
(٣) سورة يوسف ٤٧
(٤) سورة الصف ١١
(٥) سورة الصف ١٢ .
(٦) سورة الصف ١٠

(٧) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى فى كتابه : « إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب فى القرآن » ٢ : ١٤٠ . والعبارة فيه : « وقال الفراء : هو جواب الاستفهام على اللفظ ، وفيه بعد : لأن دلالته إياهم لا توجب المغفرة لهم » .

(٨) هو أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام فى كتابه : « الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز » ص ٢٧ ، والعبارة فيه : « ولا يصح أن يكون جوابا للاستفهام فى قوله : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ ﴾؛ لأن المغفرة وإدخال الجنات لا يترتبان على مجرد الدلالة ؛ وهذا من مجاز التشبيه ، شبه الطلب فى تأكده بخبر الصادق الذى لا بد من وقوعه ، وإذا شبهه بالخبر الماضى كان آكد » .

من وقوعه ، وإذا شبهه بالخبر الماضي كان آكد .

ومنه عكسه كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [(١)] والتقدير : مدّه الرحمٰن مدّا .

وقوله : ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ [(٢)] ، أى نحمل .

قال السكواشى [(٣)] : والأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر لتضمنه اللزوم ، نحو : إن زرتنا فلنكرمك . يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم ، كذا قال الشيخ عز الدين؛ مقصوده تأكيد الخبر ؛ لأن الأمر للإيجاب يشبه الخبر فى إيجابه [(٤)] .

وجعل الفارسىّ منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [(٥)] ، قال: ﴿ كُنْ ﴾ لفظُهُ أمر والمراد الخبر ، والتقدير: « يكون فيكون » أوعلى أنه خبر مبتدأ محذوف ؛ أى فهو يكون ، قال: ولهذا أجمع القراء على رفع ﴿ فيكون ﴾ ورفضوا فيه النصب ؛ إلا ماروى عن ابن عامر ، وسوّغ النصب لكونه بصيغة الأمر قال : ولايجوز أن يكون معطوفا على ﴿ نقول ﴾ فيجئ النصب على الفعل المنصوب ؛ لأن ذلك لايطّرد ، بدليل قوله : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [(٦)] ؛ إذ لا يستقيم هنا العطف المذكور ؛ لأن ﴿ قال ﴾ ماض

---

(١) سورة مريم ٧٥ (٢) سورة العنكبوت ١٢

(٣) نقله السيوطى فى الإتقان ٢ : . . . ، وهو موفق الدين أحمد بن يوسف الموصلى الشافعى المتوفى سنة ٦٨٠ ؛ صاحب التفسير ، ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) فى كتابه الإشارة ص ٢٨ وعبارته « النوع السادس » : التجوز بلفظ الأمر عن الخبر توكيدا للخبر ، لأن الأمر للايجاب ، فيشبه به الخبر فى إيجابه ، وله مثالان : أحدهما قوله : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ ، تقديره : قل من كان فى الضلالة يمدد له الرحمن مدا . الثانى قوله : ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ ، تقديره . اتبعوا سبيلنا نحمل خطاياكم » .

(٥) سورة النحل ٤٠ (٦) سورة آل عمران ٥٩ .

﴿ ويكون ﴾ مضارعا ، فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما .

قلت : وهذا الذى قاله الفارسىّ ضعيف مخالف لقواعد أهل السنة .

* * *

ومنه إطلاق الخبر وإرادة النهى ، كقوله : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللهَ ﴾ (١) ، ومعناه : « لاتعبدوا » .

وقوله : ﴿ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (٢) ، أى لا تسفكوا ولا تخرجوا .

وقوله : ﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ ﴾ (٣) ، أى ولا تنفقوا .

الثانى والعشرون

إطلاق الأمر وإرادة التهديد والتلوين

وغير ذلك من المعانى الستة عشر وما زيد عليها من أنواع المجاز ؛ ولم يذكروه هنا فى أقسامه .

الثالث والعشرون

إضافة الفعل إلى ماليس بفاعل له فى الحقيقة

إما على التشبيه ، كقوله تعالى : ﴿ جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ ﴾ (٤) ، فإنه شبّه ميله للوقوع بشبه المريد له .

وإما لأنه وقع فيه ذلك الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ الٓمٓ . غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾ (٥) ، فالغلبة واقعة بهم من غيرهم ، ثم قال : ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ (٦) ، فأضاف الغَلَب إليهم ؛ وإنما كان كذلك ؛ لأنّ الغَلَب وإن كان لغيرهم فهو متّصل بهم لوقوعه بهم .

---

(١) سورة البقرة ٨٣
(٢) سورة البقرة ٨٤
(٣) سورة البقرة ٢٧٢
(٤) سورة الكهف ٧٧
(٥) سورة الروم ١ ، ٢ .
(٦) سورة الروم ٦

ومثله : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [1] ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [2] فالحبّ في الظاهر مضاف إلى الطعام والمال ؛ وهو في الحقيقة لصاحبهما .

ومثله : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ ﴾ [3] ، ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي ﴾ [4] أى مقامه بين يدىّ .

و إما لوقوعه فيه ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ [5] .

و إما لأنه سببه ، كقوله تعالى : ﴿ فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ [6] . ﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ ﴾ [7] . ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾ [8] . ﴿ وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ [9] ، كما تقدّم فى أمثلة المجاز العقلى .

وقد يقال : إن النزع والإحلال يعبّر بهما عن فعل ما أوجبهما، فالمجاز إفرادىّ لا إسنادىّ .

وقوله تعالى : ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ [5] ، أى يجعل هوله ؛ فهو من مجاز الحذف .

الرابع والعشرون

إطلاق الفعل والمراد مقاربته ومشارفته لا حقيقته

كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾ [10] ، أى قاربْن بلوغ الأجل، أى انقضاء العدة ، لأنّ الإمساك لا يكون بعد انقضاء العدة ، فيكون بلوغ الأجل تمامه ؛

---

(١) سورة البقرة ١٧٧
(٢) سورة الإنسان ٨
(٣) سورة الرحمن ٤٦
(٤) سورة إبراهيم ١٤
(٥) سور المزمل ١٧
(٦) سورة التوبة ١٢٤
(٧) سورة فصلت ٢٣
(٨) سورة الأعراف ٢٧
(٩) سورة إبراهيم ٢٨
(١٠) سورة الطلاق ٢ .

كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ [(١)] ، أى أتممن العدة وأردن مراجعة الأزواج . ولو كانت مقاربته لم يكن للولى حكم فى إزالة الرجعة ؛ لأنها بيد الزوج ، ولو كان الطلاق غير رجعىّ لم يكن للولىّ أيضاً عليها حكم قبل تمام العدّة ، ولا تسمّى عاضلا حتى يمنعها تمام العِدّة من المراجعة .

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ ﴾ [(٢)] ، المعنى قارب ، وبه يندفع السؤال المشهور فيها ، إن عند مجىء الأجل لا يتصور تقديم ولا تأخير .

وقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [(٣)] ، أى قارب حضور الموت .

وقوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ . لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ . فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ﴾ [(٤)] ، أى حتى يشارفوا الرؤية ويقاربوها .

ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها ؛ وذلك على أن يكون : يرونه فلا يظنونه عذاباً ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ ﴾ [(٥)] ، ولا يظنونه واقعاً بهم ، وحينئذ فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته .

ومن دقيق هذا النوع قوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ ﴾ [(٦)] ، المراد قاربَ النداء ، لا أوقع النداء ، لدخول الفاء فى ﴿ فَقَالَ ﴾ [(٦)] فإنه لو وقع النداء لسقطت ، وكان ما ذكر

---

(١) سورة البقرة ٢٣٢ .
(٢) سورة النحل ٦١
(٣) سورة البقرة ١٨٠
(٤) سورة الشعراء ٢٠٠ـ٢٠٢
(٥) سورة الطور ٤٤ .
(٦) سورة هود ٤٥ ؛ والآية بتمامها : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾ .

تفسيراً للنداء ، كقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ ﴾ [١] ، وقوله : ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا . قَالَ رَبِّ ﴾ [٢] ، لمّا [٣] فسّر النداء سقطت الفاء .

وذكر النحاة أن هذه الفاء تفسيرية ؛ لأنها عطفت مفسّرا على مجمَل ، كقوله : « توضأ فغسل وجهه » ، وفائدة ذلك أن نوحاً عليه السلام أراد ذلك ، فرد القصد إليه ولم يقع ، لا عن قصد .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ [٤] ، أى وليخش الذين إن شارفوا أن يتركوا ، وإنما أُوِّل الترك بمشارفة الترك ؛ لأنّ الخطاب للأوصياء إنما يَتوجه إليهم قَبل الترك ؛ لأنهم بعده أموات .

وقريب منه إطلاق الفعل وإرادة إرادته ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ [٥] ، أى إذا أردت .

وقوله : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ [٦] ، أى إذا أردتم ؛ لأن الإرادة سبب القيام .

﴿ إِذَا قَضَى أَمْراً ﴾ [٧] ، أى أراد .

﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ ﴾ [٨] ، أى أردت الحكم .

ومثله : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [٩] .

﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ ﴾ [١٠] أى أردتم مناجاته .

---

(١) سورة آل عمران ٣٨
(٢) سورة مريم ٣ ، ٤
(٣) كلمة : « لما » ساقط منم
(٤) سورة النساء ٩
(٥) سورة النحل ٩٨
(٦) سورة المائدة ٦
(٧) سورة مريم ٣٥
(٨) سورة المائدة ٤٢
(٩) سورة النساء ٥٨
(١٠) سورة المجادلة ١٢

﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَاءَ ﴾ [1] .

وقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِي ﴾ [2] ، قال ابن عباس : مَنْ يردِ الله هدايته ؛ ولقد أحسن رضى الله عنه لئلاّ يتحد الشرط والجزاء .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ﴾ [3] ، أى أردتم القول .

﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا ﴾ [4] ، أى أرادوا الإنفاق .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [5] لأن الإهلاك إنما هو بعد مجىء البأس ؛ وإنما خَصّ هذيْن الوقتين ـ أعنى البيات والقيْلولة ـ لأنهما وقت الغفلة والدّعة ، فيكون نزول العذاب فيهما أشدّ وأفظع .

وقوله تعالى : ﴿ مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ [6] ، أى أردنا إهلاكها .

﴿ فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ ﴾ [7] ، أى فأردنا الانتقام منهم ؛ وحكمتُه أنّا إذا أردنا أمراً نقدر فيه إرادتنا ، وإن كان خارقا للعادة .

وقال الزمخشرىّ فى قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا ﴾ [8] أى أردت جدالنا وشرعت فيه ؛ وكان الموجب لهذا التقدير خوف التكرار، لأنّ « جادلت » «فاعلت» ، وهو يعطى التكرار ، أو أن المعنى : لم ترُد مناغير الجدال له لا النصيحة .

قلت : وإنما عبّروا عن إرادة الفعل بالفعل ؛ لأنّ الفعل يُوجَد بقدرة الفاعل وإرادته وقصده إليه ، كما عبر بالفعل عن القدرة على الفعل فى قولهم : الإنسان لا يطير ، والأعمى

---

(١) سورة الطلاق ١ (٢) سورة الأعراف ١٧٨
(٣) سورة الأنعام ١٥٢ (٤) سورة الفرقان ٦٧
(٥) سورة الأعراف ٤ (٦) سورة الأنبياء ٦
(٧) سورة الأعراف ١٣٦ (٨) سورة هود ٣٢

لا يبصر ؛ أى لا يقدر على الطيران والإبصار ؛ وإنما حُمِل على ذلك دون الحمل على ظاهره للدلالة على جواز الصلاة بوضوء واحد ، والحمل على الظاهر يوجب أن مَنْ جلس يتوضأ ثم قام إلى الصلاة يلزمه وضوء آخر ، فلا يزال مشغولا بالوضوء ولا يتفرغ للصّلاة . وفساده بيّن .

الخامس والعشرون

إطلاق الأمر بالشئ للتلبس به والمراد دوامه

كقوله تعالى : ﴿ يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا ﴾[1] هكذا أجاب به الزمخشرىّ وغيره ، وأصلُ السؤال غير وارد ؛ لأنّ الأمر لَا يتعلق بالماضى ولا بالحال ، وإنما يتعلق بالمستقبل المعدوم حالة توجه الخطاب ،فليس ذلك تحصيلا للحاصل بل تحصيلا للمعدوم ؛ فلا فرق بَيْنَ أن يكون المخاطب حالة الخطاب على ذلك الفعل أم لا ، لأنّ الذى هو عليه عند الخطاب مثلُ المأمور به لا نفس المأمور به . والحاصلُ أن الكلّ مأمور بالإنشاء ،فالمؤمن ينشئ ما سبق له أمثاله ؛ والكافر ينشىء مالم يسبق منه أمثاله .

السادس والعشرون

إطلاق اسم البشرى على المبشّر به

كقوله تعالى :﴿ بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ ﴾[2]،قال أبوعلى الفارسىّ: التقدير: بشراكم دخول جنات أو خلود جنات ، لأن البُشرى مصدر ، والجنَّات ذات ؛ فلا يخبَر بالذات عن المعنى .

(١) سورة النساء ١٣٦

(٢) سورة الحديد ١٢

ونحوه إطلاق اسم المقول على القول ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ﴾ [١] .

ومنه : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيراً ﴾ [٢] ، أى عن مدلول قولهم.

ومنه : ﴿ فَبَرَّأَهُ اللهُ مِمَّا قَالُوا ﴾ [٣] ، أى من مقولهم ؛ وهو الأدرة [٤] .

و إطلاق الاسم على المسمى؛ كقوله تعالى :﴿ما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا﴾[٥] أى مسمّيات .

﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [٦] ، أى ربك .

و إطلاق اسم الكلمة على المتكلم كقوله تعالى : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللهِ ﴾ [٧] ، أى لمقتضى عذاب الله،و﴿ إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ﴾[٨] ، تجوّز بالكلمة عن المسيح ، لكونه تكوّن بها من غير أب ، بدليل قوله : ﴿ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ [٨] ولا تتصف الكلمة بذلك .

وأما قوله تعالى : ﴿ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ﴾ [٨] ، فإنّ الضمير فيه عائد إلى مدلول الكلمة ، والمراد بالاسم المسمّى ، فالمعنى :المسمّى المبشّر به المسيح بن مريم .

---

(١) سورة الإسراء ٤٢ (٢) سورة الإسراء ٤٣ .

(٣) سورة الأحزاب ٦٩ ، وقبلها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى ﴾.

(٤) هو أحد الأقوال ؛ وقيل إنهم اتهموه بقتل هارون . وانظر الكشاف .

(٥) سورة يوسف ٤٠ (٦) سورة الأعلى ١

(٧) سورة يونس ٦٤ (٨) سورة آل عمران ٤٥

وإطلاق اسم اليمين على المحلوف به ؛ كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [١] ؛ أى لا تجعلوا يمينَ الله أو قسم الله مانعا لما تحلفون عليه من البر والتقوى بين الناس .

إطلاق الهوى عن المهوىّ ، ومنه : ﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى﴾ [٢] أىْ عمّا تهواه من المعاصى ، ولا يصح نهيُها عن هواها ، وهو ميلُها ، لأنه تكليف لما لا يطاق ؛ إلا على حذف مضاف ، أى نهى النفس عن اتباع الهوى .

التجوز عن المجاز بالمجاز

وهو أن تَجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر ؛ فتتجوّز بالمجاز الأول عن الثانى لعلاقة بينهما .

مثاله قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [٣] ،فإنه مجاز عن مجاز ؛ فإن الوطء تُجوِّز عنه بالسرّ ،لأنه لايقع غالباً إلا فى السرّ وتجوّز بالسرّ عن العقد ؛ لأنه مسبب عنه ، فالصحيح للمجاز الأول الملازمة ، والثانى السببية ، والمعنى : «لا تواعدوهن عقد نكاح » .

وكذلك قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [٤] ، إن حُمِل على ظاهره كان من مجاز المجاز ، لأن قول : « لا إله إلا الله » مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ، والتعبير بلا إله إلا الله عن الوحدانيـة من مجاز التعبير بالمقول عن المقول فيه ؛

---

(١) سورة البقرة ٢٢٤

(٢) سورة النازعات ٤٠

(٣) سورة البقرة ٢٣٥ .

(٤) سورة المائدة ٥

والأول من مجاز السببية ؛ لأن توحيد اللسان ، مسبَّب عن توحيد الجنان .

قلت : وهذا تسمية ابن السيد[1] مجاز المراتب ؛ وجعل منه قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾[2] ، فإن المنزل عليهم ليس هو نفس اللباس ؛ بل الماء المنبت للزرع ، المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس .

(١) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى ، صاحب الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب وغيره من كتب اللغة . توفى سنة ٤٤٤ . إنباه الرواة ٢ : ١٤١ .

(٢) سورة الأعراف ٢٦ .

النوع الرابع والأربعون

فى الكنايات والتعريض

فى القرآن

اعلم أن العرب تعد الكناية من البراعة والبلاغة ؛ وهى عندهم أبلغ من التصريح.

قال الطرطوسى : وأكثر أمثالهم الفصيحة على مجارى الكنايات ؛ وقد ألف أبو عبيد [1] وغيره كتبا فى الأمثال [2] ؛ ومنها قولهم : فلان عفيفُ الإزار ، طاهر الذيل ولم يُحْصِن فرجه . وفى الحديث : « كان إذا دخلِ العشر أيقظ أهله ، وشد المِئْزَر » ؛ فكَنَوْا عن ترك الوطء بشَدّ المئزر ، وكنى عن الجماع بالعُسَيلة [3] ، وعن النساء بالقوارير [4] لضعف قلوب النساء . ويكنون عن الزوجة بربّة البيت ؛ وعن الأعمى بالمحجوب

---

(١) طبع كتاب أبى عبيد ضمن مجموعة فى مطبعة الجوائب سنة ١٣٠٢ ؛ وذكر صاحب كشف الظنون ص ١٦٧ أن عبد الله بن عبد العزيز بن مصعب البكرى وضع شرحا عليه سماه فصل المقال ؛ كما شرحه محمد بن آدم الهروى .

(٢) منهم أبو إسحاق الزيادى وأبو بكر بن الأنبارى وأبو عبيدة وحسين الخالع وأبو هلال العسكرى ويونس وثعلب بن حبيب ومحمد بن زياد الأعرابى والزمخشرى والميدانى . وراجع كشف الظنون ١٦٧ .

(٣) نقل ابن الأثير أنه عليه السلام : « قال لامرأة رفاعة القرظى : حتى تذوقى عسيلته ويذوق عسيلتك » . شبه لذة الجماع بذوق العسل ، فاستعار لها ذوقا ؛ وإنما أنث لأنه أراد قطعة من العسل . وقيل : على إعطائها معنى النطفة . وقيل : العسل فى الأصل يذكر ويؤنث ؛ فمن صغره مؤنثا قال عسيلة كقويسة وشميسة ؛ وإنما صغره إشارة إلى القدر اليسير الذى يحصل به الحل » . وانظر النهاية ٣ : ٩٦ .

(٤) الحديث فى رواية البراء بن مالك : « رفقا بالقوارير » أراد النساء ؛ شبههن بالقوارير من الزجاج أنه يسرع إليها الكسر ؛ وكان أنجشة يحدو وينشد القريض والرجز ؛ فلم يأمن أن يصيبهن أو يقع فى قلوبهن حداؤه ، فأمره بالكف عن ذلك . النهاية لابن الأثير ٣ : ٢٤٠ .

والمكفوف ، وعن الأبرص بالوضّاح، و بالأبرش، وغير ذلك ، وهو كثير فى القرآن، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ ﴾ (١) .

والكناية عن الشىء الدلالة عليه من غير تصريح باسمه .

وهى عند أهل البيان أن يريدَ المتكلم إثباتَ معنى من المعانى فلا يذكره باللفظ الموضوع له من اللغة؛ ولكن يجىء إلى معنى هو تاليه ورديفُه فى الوجود ، فيومئ به إليه ، ويجعله دليلاً عليه ، فيدلّ على المراد من طريق أولى ؛ مثاله ، قولهم : « طويل النِّجاد » و« كثير الرماد » ؛ يعنون طويل القامة وكثير الضِّيافة ؛ فلم يذكروا المراد بلفظه الخاص به؛ ولكن توصّلوا إليه بذكر معنى آخر ، هو رديفُه فى الوجود : لأن القامة إذا طالت طال النِّجاد ؛ وإذا كثُر القِرَى كثر الرماد .

وقد اختلف فى أنها حقيقة أو مجاز ، فقال الطرطوسى فى العمدة : « قد اختلف فى وجود الكناية فى القرآن ، وهو كالخلاف فى المجاز ؛ فمن أجاز وجودَ المجاز فيه أجاز الكناية ؛ وهو قول الجمهور ، ومن أنكر ذلك أنكر هذا .

وقال الشيخ عز الدين : الظاهر أنَّها ليست بمجاز ؛ لأنك استعملت اللفظ فيما وضع له وأردت به الدلالة على غيره ؛ ولم تخرجه عن أن يكون مستعملا فيما وضع له ؛ وهذا شبيه بدليل الخطاب ، فى مثل قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾ (٣) . انتهى .

[أسباب الكناية]

ولها أسباب :

أحدها : التنبيه على عظم القدرة ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ (٤) كناية عن آدم .

● ● ●

---

(١) سورة البقرة ٢٣٥

(٢) هو القاضى نجم الدين إبراهيم بن على الطرسوسى المتوفى سنة ٧٥٨ ، وكتابه « عمدة الحكام فيما لا ينفذ من الأحكام » ذكره صاحب كشف الظنون .

(٣) سورة الإسراء ٢٣ (٤) سورة الأعراف ١٨٩

ثانيها : فطنة المخاطب ، كقوله تعالى فى قصة داود : ﴿ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ ﴾[1] ، فكنى داود بخصم على لسان مَلَكين تعريضاً .

وقوله فى قصة النبى صلى الله عليه وسلم وزيد : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾[2] أى زيد ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ ﴾[2] .

وقوله تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾[3] ؛ فإنه كناية عن ألاَّ تعاندوا عند ظهور المعجزة فتمسكم هذه النار العظيمة .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾[4] .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا . . . ﴾[5] الآيات ؛ فإن هذه تسلية للنبى صلى الله عليه وسلم . والمعنى : لاتظن أنك مقصر فى إنذارهم ؛ فإنا نحن المانعون لهم من الإيمان ؛ فقد جعلناهم حطباً للنار ؛ ليقوى التذاذ المؤمن بالنعيم ، كما لاتتبين لذة الصحيح إلا عند رؤية المريض .

* * *

ثالثها : ترك اللفظ إلى ماهو أجمل منه ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[6] ،فكنى بالمرأة عن النعجة كعادة العرب،أنها تكنى بها عن المرأة .

وقوله : ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ ﴾[7] ، كنى بالتحيز عن الهزيمة .

---

(١) سورة ص ٢٢
(٢) سورة الأحزاب ٤٠
(٣) سورة البقرة ٢٤
(٤) سورة البقرة ٢٣
(٥) سورة يس ٨
(٦) سورة ص ٢٣ .
(٧) سورة الأنفال ١٦ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْراً لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾ [١] ، كنى بنفى قبول التوبة عن الموت على الكفر ؛ لأنه يرادفه .

* * *

رابعها : أن يفحش ذكره فى السمع ، فيكنى عنه بما لا ينبو عنه الطبع ؛ قال تعالى : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴾ [٢] ، أى كنوا عن لفظه ، ولم يوردوه على صيغته .

ومنه قوله تعالى فى جواب قوم هود : ﴿ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ ﴾ [٣] . ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٤] ، فكنى عن تكذيبهم بأحسن .

ومنه قوله : ﴿ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ [٥] ، فكنى عن الجماع بالسر .

وفيه لطيفة أخرى ، لأنه يكون من الآدميين فى السر غالبا ، ولا يُسِرّه — ما عدا الآدميين — إلا الغراب . فإنه يسرّه ؛ ويحكى أن بعضَ الأدباء أسرَّ إلى أبى علىّ الحاتمىّ كلاما فقال : « ليكنْ عندكَ أخفى من سِفاد الغراب ، ومن الرّاء فى كلام الألثغ » ، فقال : نعم ياسيدنا ؛ ومن ليلة القَدْر ، وعلم الغيب .

ومن عادة القرآن العظيم الكناية عن الجماع باللّمس والملامسة والرّفث ، والدخول ، والنكاح ، ونحوهنّ ، قال تعالى : ﴿ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ ﴾ [٦] ، فكنى بالمباشرة عن الجماع لما فيه من التقاء البشرتين .

وقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [٧] إذ لا يخلو الجماع عن الملامسة .

---

(١) سورة آل عمران ٩٠

(٢) سورة الفرقان ٧٢

(٣) سورة الأعراف ٦٦

(٤) سوة الأعراف ٦٧

(٥) سورة البقرة ٢٣٥

(٦) سورة البقرة ١٨٧

(٧) سورة النساء ٤٣ .

وقوله فى الكناية عنهن : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ (١) ، واللباس من الملابسة ، وهى الاختلاط والجماع .

وكنى عنهن فى موضع آخر بقوله : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا ﴾ (٣) ، كناية عمّا تطلب المرأة من الرجل .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا ﴾ (٤) .

ومنه قوله تعالى فى مريم وابنها : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ ، (٥) فكنى بأكل الطعام عن البول والغائط ؛ لأنهما منه مسبّبان ، إذ لا بدّ للآكل منهما ، لكن استقبح فى المخاطب ذكرَ الغائط ، فكنى به عنه .

فإن قيل : فقد صرّح به فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ (٥) .

قلنا : لأنه جاء على خطاب العرب وما يألفون ؛ والمراد تعريفُهم الأحكام فكان لا بدّ من التصريح به ؛ على أنّ الغائط أيضا كناية عن النّجْو ؛ وإنما هو فى الأصل اسم للمكان المنخفض من الأرض ؛ وكانوا إذا أرادوا قَضاء حاجتهم أبعدُوا عن العيون إلى منخفَض من الأرض ، فسمّى به لذلك ؛ ولكنه كثر استعماله فى كلامهم ؛ فصار بمنزلة التصريح .

وما ذكرناه فى قوله تعالى : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ (٦) هو المشهورُ ، وأنكره الجاحظ ، وقال : بل الكلام على ظاهره ، ويكفى فى الدلالة على عدم الإلٰهيّة نفس أكل

---

(١) سورة البقرة ١٨٧
(٢) سورة البقرة ٢٢٣
(٣) سورة يوسف ٢٣
(٤) سورة الأعراف ١٨٩
(٥) سورة المائدة ٧٥
(٦) سورة المائدة ٦

الطعام ، لأن الإله هو الذى لا يحتاج إلى شىء يأكله ؛ ولأنه كما لا يجوزُ أن يكونَ المعبود محدَثا ، كذلك لا يجوز أن يكون طاعما ، قال الخفاجى : « وهذا صحيح » [١] .

ويقال لهما : الكنايةُ عن الغائط فيه تشنيع وبشاعة عَلَى من اتخذهما آلهة ؛ فأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الأَسْوَاقِ ﴾ [٢] ، فهو على حقيقته .

قال الوزير ابن هبيرة [٣] : وفى هذه الآية فَضْل العالم المتصدّى للخلْق على الزاهد المنقطع ؛ فإنّ النبيّ كالطبيب ، والطبيب يكون عند المرضى ؛ فلو انقطع عنهم هلَكوا .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ ﴾ [٤] ، كَنَى به عن مصيرهم إلى العذِرة ، فإن الورق إذا أُكِل انتهى حالُه إلى ذلك .

وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا ﴾ [٥] ، أى لفروجهم ، فكَنَى عنها بالجلود، على ماذكره المفسرون .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ﴾ [٦] ؛ فصرّح بالفرج ؟

قلنا : أخطأ مَنْ توهّم هنا الفرْج الحقيقىّ ؛ وإنما هو من لطيف الكنايات وأحسنها ، وهى كناية عن فَرْج القميص ؛ أى لم يَعْلَقْ ثوبَها ريبة ، فهى طاهرة الأثواب ، وفروج القميص أربعة : الكُمّان والأعلى والأسفل ؛ وليس المراد غير هذا ؛ فإن القرآن أنزهُ معنًى،

---

(١) فى كتاب سر الفصاحة ١٥٩ (٢) سورة الفرقان ٢٠

(٣) هو أبو المظفر يحي بن هبيرة بن محمد بن هبيرة الذهلى الشيبانى ، من كبار الوزراء فى الدولة العباسية ، وصاحب كتاب "الإشراف على مذهب الأشراف" ، فى فقه الشافعية" والإفصاح على شرح معانى الصحاح" ؛ وغيرهما توفى سنة ٥٦٠ هـ . الأعلام للزركلى ص١١٥٦ (المطبعة العربية)

(٤) سورة الفيل ٥ (٥) سورة فصلت ٢٢

(٦) سورة الأنبياء ٩١ .

وألطفُ إشارة ، وأملحُ[1] عبارة من أن يُريد ماذهب إليه وهمُ الجاهل ، لاسيما والنفخ من روح القدس بأمر القدُّوس ، فأضيف القدس إلى القدوس ، ونزِّهت القانتة المطهّرة عن الظن الكاذب والحَدْس . ذكره صاحب "التعريف والإعلام"[2] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ اَلْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ ﴾[3] ، يريد الزناة .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ ﴾[4] ؛ فإنه كناية عن الزنا . وقيل : أراد طرح الولد على زوجها من غيره ؛ لأن بطنها بين يديها ورجليها وقت الحمل .

وقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾[5] ؛ وإنّما يوضع فى الأذن السبّابة ، فذكر الإصبع وهو الاسم العامّ أدباً ، لاشتقاقها من السبّ ؛ ألا تراهم كنَوْا عنها بالمسبِّحة ؛ والدّعاءة ، وإنما يعبّر بهما عنها لأنها ألفاظ مستحدثة ! قاله الزمخشرى .

وقال الشيخ تقى الدين بن دقيق العيد فى شرح "الإلمام"[6] : يمكن أن يقال إن ذكر الإصبع هاهنا جامع لأمرين : أحدهما التنزه عن اللفظ المكروه ، والثانى حطّ منزلة الكفار عن التعبير باللفظ المحمود ، والأعمّ يفيد المقصودين معا ، فأتى به وهو لفظ الإصبع ؛ وقد جاء فى الحديث الأمر بالتعبير بالأحسن مكان القبيح كما فى حديث : «من سبقه الحدَث فى الصلاة فليأخذ بأنفه ويخرج» ، أُمِرَ بذلك إرشادا إلى إيهام سببٍ أحسن من الحدث ؛ وهو الرّعاف ، وهو أدب حسن من الشرع فى ستر العورة وإخفاء القبيح . وقد صحّ نهيُه عليه السلام

---

(١) : ت « وأحسن » .

(٢) السهيلى ، ص ٨٤

(٣) سورة النور ٢٦

(٤) سوره الممتحنة ١٢

(٥) سورة البقرة ١٩

(٦) كتاب الإلمام فى أحاديث الأحكام ؛ لابن دقيق العيد ، جمع فيه متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام مجردة عن الأسانيد ، ثم شرحه وبرع فيه ، وسماه الإمام ؛ قيل إنه لم يؤلف فى هذا النوع أعظم منه ، لما فيه من الاستنباطات والفوائد ؛ لكنه لم يكمله . شرح الظنون ١٥٨ .

أن يقال [لشجرة العنب] [(١)]: الكرْم ، وقال : « إنما الكرْم الرجل المسلم »، كره الشارع تسميتها بالكرْم لأنها تعتصر منها أم الخبائث .

وحديث : « كان يصيب من الرأس وهو صائم »،قيل هو إشارة إلى القبلة ، وليس لفظ القُبلة مستهجناً .

وقوله : « إياكم وخضراء الدمن » .

* * *

خامسها : تحسين اللفظ ؛ كقوله تعالى : ﴿ بَيْضٌ مَكْنُونٌ ﴾[(٢)]،فإن العرب كانت من عادتهم الكناية عن حرائر النساء بالبيض ، قال امرؤ القيس :

وَبَيْضَةُ خِدْرٍ لا يُرام خِباؤها تمتعتُ مِنْ لَهوٍ بها غيرَ مُعْجَلِ [(٣)]

[(٤)]وقوله تعالى ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾[(٥)] ، ومثله قول عَنترة :

فشككْتُ بالرُّمح الطويلِ ثيابَه ليس الكريم على القَنَا بمحرَّمِ [(٦)]

* * *

سادسها : قصد البلاغة ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَ مَنْ يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾[(٧)] ، فإنه سبحانه كنى عن النساء بأنهن يُنَشَّأن فى الترفّه والتزيّن والتشاغل

---

(١) زيادة يقتضيها السياق ؛ والحديث كما رواه ابن الأثير « لا تسموا العنب الكرم ؛ فإنما الكرم الرجل المسلم » . وقال الزمخشرى : أراد أن يقرر ويسدد ما فى قوله عز وجل: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ بطريقة أنيقة ومسلك لطيف ؛ وليس الغرض حقيقة النهى عن تسمية العنب كرما ؛ ولكن الإشارة إلى أن المسلم التقى جدير بألا يشارك فيما سماه الله به ، وقوله : «الكرم الرجل المسلم» أى إنما المستحق للاسم المشتق من الكرم الرجل المسلم . النهاية ٤ : ١٦ ، ١٧

(٢) سورة الصافات ٤٩ (٣) ديوانه ١٣

(٤) الكلام من هنا إلى آخر البيت ساقط من ت . (٥) سورة المدثر ٤

(٦) من المعلقة بشرح التبريزى ١٩٦ ؛ وروايته هناك : « بالرمح الأصم » .

(٧) سورة الزخرف ١٨ .

عن النظر فى الأمور ودقيق المعانى ، ولو أتى بلفظ النساء لم يشعر بذلك ؛ والمراد نفى ذلك ـ أعنى الأنوثة ـ عن الملائكة ، وكونهم بنات الله تعالى الله عن ذلك .

وقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[1] ، أى هم فى التمثيل بمنزلة المتعجَّب منه بهذا التعجّب .

* * *

سابعها : قصد المبالغة فى التشنيع ؛ كقوله تعالى حكاية عن اليهود لعنهم الله : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ ﴾[2] فإن الغلّ كناية عن البخل ، كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ ﴾[3] ؛ لأن جماعة كانوا متمولين ، فكذّبوا النبىّ صلى الله عليه وسلم فكفّ الله عنهم ما أعطاهم ، وهو سبب نزولها .

وأما قوله تعالى : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[2] فيُحمل على المجاز على وجه الدعاء والمطابقة للفظ ؛ ولهذا قيل : إنهم أبخلُ خلق الله ، والحقيقة أنهم تغلّ أيديهم فى الدنيا بالإسار ، وفى الآخرة بالعذاب وإغلال النار .

وقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[2] ، كناية عن كَرَمه ، وثنّى اليد ـ وإن أفردت فى أول الآية ـ ليكون أبلغ فى السخاء والجود .

* * *

ثامنها : التنبيه على مصيره ، كقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾[4] ، أى جهنمىّ مصيره إلى اللهب .

وكقوله : ﴿ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾[4] ، أى نمّامة، ومصيرها إلى أن تكون حطبا لجهنّم .

* * *

---

(١) سورة البقرة ١٧٥ (٢) سورة المائدة ٦٤

(٣) سورة الإسراء ٢٩ (٤) سورة اللهب ١ ، ٤

تاسعها : قصد الاختصار ؛ ومنه الكناية عن أفعال متعدّدة بلفظ «فعل»، كقوله تعالى : ﴿ وَلَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾(١) ، ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾(٢) ، ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾(٣) ، أى فإن لم تأتوا بسورة من مثله ولن تأتوا .

* * *

عاشرها : أن يعمد إلى جملة ورد معناها على خلاف الظاهر ، فيأخذ الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة أو المجاز ، فتعبر بها عن مقصودك ؛ وهذه الكناية استنبطها الزمخشرىّ ، وخرج عليها قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾(٤) ؛ فإنه كناية عن الملك ؛ لأن الاستواء على السرير لا يحصل إلا مع الملك ، فجعلوه كناية عنه .

وكقوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . . . ﴾(٥) الآية ، إنه كناية عن عظمته وجلالته من غيرِ ذهاب بالقبض واليمين إلى جهتين : حقيقة ومجاز .

وقد اعترض الإمام فخر الدين على ذلك بأنها تفتح باب تأويلات الباطنية ، فلهم أن يقولوا : المراد من قوله : ﴿ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ﴾(٦) الاستغراق فى الخدمة من غير الذهاب إلى نعل وخلعه ، وكذا نظائره . انتهى .

وهذا مردود لأن هذه الكناية إنما يصار إليها عند عدم إجراء اللفظ على ظاهره ، كما سبق من الأمثلة ، بخلاف خلع النعلين ونحوه .

---

(١) سورة المائدة ٧٩ (٢) سورة النساء ٦٦

(٣) سورة البقرة ٢٤

(٤) سورة طه ٥ ؛ وعبارة الزمخشرى : « لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك فقالوا : استوى فلان على العرش، يريدون ملك ، وإن لم يقعد على سرير البتة »

(٥) سورة الزمر ٦٧ (٦) سورة طه ١٢

تنبيهان

الأول : فى أنه هل يشترط فى الكناية قرينة كالمجاز ؟

هـذا ينبنى على الخلاف السابق إنهـا مجاز أم لا . وقال الزمخشرىّ فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾ (١) ، فى سورة آل عمران : إنه مجاز (٢) عن الاستهانة بهم ، والسخط عليهم ، تقول : فلانَ لا ينظر إلى فلان ، تريد نفىَ اعتداده به وإحسانه إليه ، قال : (٣)وأصله فيمن يجوز عليـه [النظر] (٤) الكناية ؛ لأنّ من اعتدّ بالإنسان التفت إليه ، وأعاره نظر عينيه ، ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتـداد والإحسان ، و إن لم يكن ثَمّ نظر ، ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجرداً لمعنى الإحسان، مجازا عمّا وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر . انتهى .

وهذا بناء منه على مذهبه الفاسد فى نفى الرؤية ؛ وفيـه تصريح بأن الكناية مجاز ، و به صرّح فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ (٥) . وصرح الشيخ عبدالقادر الجرجانىّ (٦) فى " الدلائل " بأنّ الكناية لا بدّ لها من قرينة .

* * *

الثانى : قيل من عادة العرب أنهـا لا تـكنِى عن الشىء بغيره ؛ إلا إذا كان يقبح

---

(١) سورة آل عمران ٧٧ (٢) تفسير الكشاف ١ : ٢٨٨

(٣) عبارة الزمخشرى : « فإن قلت : أى فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه النظر وفيمن لايجوز عليه ؟ قلت : أصله فيمن . . . »

(٤) تكملة من تفسير الكشاف

(٥) سورة البقرة ٢٣٥ : وانظر تفسير الكشاف ١ : ٢١٤ ، ٢١٥

(٦) هو الإمام عبد القاهر بن عبد القادر الجرجانى صاحب كتاب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وشرح الإيضاح ، وغيرهامن الكتب الجليلة، توفى سنة ٤٧١ . إنباه الرواة ٢ : ١٨٨ ، وانظر دلائل الإعجاز ٣٤٢ ، ٣٤٣

ذكره ، وذكروا احتمالين فى قوله : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ﴾ (١) .

أحدهما : أنه كنَى بالإفضاء عن الإصابة .

والثانى : أنه كنَى عن الخلوة .

ورجّحوا الأول ؛ لأن العرب إنما تكنِي عما يقبح ذكره فى اللفظ ، ولا يقبح ذكر الخلوة . وهذا حسن ، لكنه يصلحُ للترجيح .

وأما دعوى كون العرب لا تكنى إلا عما يقبح ذكره فغلط ، فكنوا عن القلب بالثوب ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ (٢) ، وغير ذلك مما سبق .

[التعريض والتلويح]

وأما التعريض ، فقيل : إنه الدلالة على المعنى من طريق المفهوم ، وسمِّيَ تعريضا لأن المعنى باعتباره يُفهم من عُرْض اللفظ ، أى من جانبه ، و يسمى التلويح ؛ لأن المتكلم يلوّح منه للسامع ما يريده ، كقوله تعالى : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾ (٣) ، لأن غرضه بقوله : ﴿ فَاسْأَلُوهُمْ ﴾ ، على سبيل الاستهزاء و إقامة الحجة عليهم بما عرّض لهم به، من عجز كبير الأصنام عن الفعل ، مُستدلا على ذلك بعدم إجابتهم إذا سُئلوا ، ولم يرد بقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ (٣) ، نسبةَ الفعل الصادر عنه إلى الصنم ، فدلالةُ هذا الكلام عجزُ كبير الأصنام عن الفعل بطريق الحقيقة .

ومن أقسامه أن يخاطَب الشخص والمراد غيره ، سواء كان الخطاب مع نفسه ، أو مع

---

(١) سورة النساء ٢١ (٢) سورة المدثر ٤

(٣) سورة الأنبياء ٦٣

غيره؛ كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [1].

﴿ وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [2].

﴿ فإن زللتم من بعدِ ما جاءتكمُ البيناتُ ﴾ [3]، تعريضا بأن قومه أشركوا واتبعوا أهواءهم ، وزلّوا فيما مضى من الزمان ؛ لأنّ الرسولَ لم يقع منه ذلك ، فأبرز غير الحاصل فى معرض الحاصل ادّعاء .

وقوله : ﴿ فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ ، فإنّ الخطاب للمؤمنين والتعريض لأهل الكتاب ؛ لأنّ الزلل لهم لا المؤمنين .

فأما الآية الأولى ففيها ثلاثة أمور : مخاطبة النبي صلى الله عليه والمراد غيره ، وإخراج المحال عليه فى صورة المشكوك والمراد غيره ، واستعمال المستقبل بصيغة الماضى . وأمر رابع وهو « إن » الشرطية قد لا يرادبها إلا مجرد الملازمة التى هى لازمة الشرط والجزاء ، مع العلم باستحالة الشرط أو وجوبه أو وقوعه .

وعلى هذا يُحمل قول مَنْ لم يرَ من المفسرين حمْل الخطاب على غيره ؛ إذ لا يلزم من فرض أمرٍ ـ لابدّ منه ـ صحةَ وقوعه ؛ بل يكون فى الممكن والواجب والمحال .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ [5]؛ إذا جُعِلَتْ شرطية لا نافية .

ومنه : ﴿ إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ [6] .

---

(١) سورة الزمر ٦٥ — (٢) سورة البقرة ١٢٠
(٣) سورة البقرة ٢٠٩ — (٤) سورة البقرة ٢٠٩
(٥) سورة الزخرف ٨١ — (٦) سورة الأنبياء ١٧

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ [(١)] ؛ المراد : ما لكم لا تعبدون ، بدليل قوله : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [(١)] ، ولولا التعريض لكان المناسب « وإليه أرجع ».

وكذا قوله : ﴿ أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾ [(١)] ، والمراد : أتتخذون من دونه آلهة . ﴿ إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ . إِنِّي إِذًا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [(٢)] ، ولذلك قيل: ﴿ آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ ﴾ [(٢)] دون « ربى » ، و « أتبعه » « فاسمعوه » .

ووجه حسنه ظاهر ؛ لأنه يتضمن إعلام السامع على صورة لا تقتضى مواجهته بالخطاب المنكر ، كأنك لم تعنه ، وهو أعلى فى محاسن الأخلاق وأقرب للقبول ، وأدعى للتواضع ، والكلام ممن هو رب العالمين نزّله بلغتهم ، وتعليما للذين يعقلون .

قيل : ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [(٣)] ، فحصل المقصود فى قالب التلطف ، وكان حق الحال من حيث الظاهر ، لولاه أن يقال : « لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون » .

وكذا مثله : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [(٤)] ، حيث ردّد الضلالَ بينهم وبين نفسهم ؛ والمراد: إنا على هدى وأنتم فى ضلال ؛ وإنما لم يصرّح به لئلا تصير هنا نكتة ، هو أنه خولف فى هذا الخطاب بَيْنَ « على » ، و« فى » بدخول « على » على الحق ، و « فى » على الباطل ، لأن صاحب الحق ، كأنه على فرس جواد يركض به ، حيث أراد ، وصاحب الباطل كأنه منغمس فى ظلام لا يدرى أين يتوجّه .

قال السكاكىّ : ويسمى هذا النوع الخطاب المُنصف ؛ أى لأنه يوجب أن

---

(١) سورة يس ٢٢ ، ٢٣

(٢) سورة يس ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥

(٣) سورة سبأ ٢٥

(٤) سورة سبأ ٢٤

أن يُنصف المخاطب إذا رجع إلى نفسه أستدراجا لاستدراجه الخصم إلى الإذعان والتسليم ، وهو شبيهبالجدل، لأنه تصرف فى المغالطات الخطابيّة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ ﴾[١]، المقصود التعريض بذمّ من ليست له هذه الخشية ، وأن يعرَف أنه لفرط عناده كأنه ليس له أذن تسمع، ولا قلب يعقل ، وأن الإنذار له كَلاَ إنذار، وأنه قد أنذر من له هذه الصفة ، وليست له .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو ٱلْأَلْبَابِ ﴾ [٢] القصد التعريض ، وأنهم لغلبة هوامم فى حكم من ليس له عقل .

وقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾[٣]، نزلت فى أبى جهل، لأنه قال: « ما بين أخشبيها ـ أى جبليها، يعنى مكة ـ أعزّ منى ولا أكرم » ، وقيل : بل خوطب بذلك استهزاء .

[التوجيه]

وأما التوجيه ، وهو ما احتمل معنيين ويؤتى به عند فطنة المخاطب ، كقوله تعالى حكاية عن أخت موسى عليه السلام : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ ﴾ [٤] ، فإن الضمير فى ﴿ له ﴾ يحتمل أن يكون لموسى ، وأن يكون لفرعون .

قال ابن جُريج : وبهذا تخلصت أخت موسى من قولهم : « إنك عرفته » ، فقالت : أردت : « ناصحون للملك » ، واعترض عليه بأن هذا فى لغة العرب لافى كلامها المحكىّ .

---

(١) سورة فاطر ١٨
(٢) سور ةالرعد ١٩
(٣) سورة الدخان ٤٩
(٤) سورة القصص ١٢

وهذا مردود ، فإن الحكاية مطابقة لما قالته ؛ وإن كانت بلغة أخرى .

ونظيره جواب ابن الجوزى لمن قال له : من كان أفضل عند النبى صلى الله عليه وسلم ؟ أبو بكر أم علىّ ؟ فقال : من كانت ابنته تحته [1] .

وجعل السكاكىّ من هذا القسم مشكلات القرآن .

---

(١) الإشكال فى ضمير « ابنته » ، وضمير « تحته » فإن فاطمة الزهراء ابنة الرسول كانت زوج على ، وعائشة بنت الصديق كانت زوج الرسول .

النوع الخامس والأربعون
فى أقسام معنى الكلام

زعم قوم أن معانىَ القرآن لاتنحصر ، ولم[1] يتعرضوا لحصرها ، وحكاية ابن السِّيد عن أكثر البصريين فى زمانه .

وقيل : قسمان[2]: خَبَر ، وغير خبر .

وقيل: عشرة : نداء ، ومسألة ، وأمر ، وتشفّع ، وتعجّب ، وقَسَم ، وشرط ، ووضع ، وشك ، واستفهام .

وقيل : تسعة ، وأسقطوا الاستفهام لدخوله فى المسألة

وقيل : ثمانية ، وأسقطوا التشفع لدخوله فى المسألة .

وقيل : سبعة ، وأسقطوا الشك لأنه فى قسم الخبر .

وكان أبو الحسن الأخفش يرى أنها ستة أيضا ، وهى عنده : الخبر ، والاستخبار ، والأمر ، والنهى ، والنداء ، والتمنى .

وقيل : خمسة : الخبر، والأمر، والتصريح ، والطلب ، والنداء ، وقيل غير ذلك[3] .

---

(١) م : « فلم » . (٢) ساقطه من ت

(٣) الإتقان ٢ : ٨٥٠ « وقال قوم أربعة : خبر ، واستخبار ، وطلب ، ونداء . وقال كثيرون ثلاثة : خبر ، وطلب ، وإنشاء ؛ قالوا لأن الكلام إما أن يحتمل التصديق والتكذيب أولا ، الأول الخبر ، والثانى: إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب . والمحققون على دخول الطلب فى الإنشاء ،و أن معنى اضرب مثلا ــ وهو طلب الضرب ــ مقترن بلفظه ، وأما الضرب الذى لايوجد بعد ذلك ، فهو متعلق الطلب لا نفسه » .

[الخبر]

الأول الخبر[١] والقصد به إفادة المخاطب وقد يشرَب مع ذلك معانىَ أُخَر :

* * *

منها التعجب ، قال ابن[٢] فارس : وهو تفضيل الشىء على أضرابه [بوصف][٣] .

وقال ابن الضائع : استعظام صفة خرج بها المتعجَّب منه عن نظائره ، نحو : ما أحسن زيدا ! وأحسِنْ به ! استعظمتَ حسنَه على حسن غيره .

وقال الزمخشرىّ فى تفسير سورة الصفّ[٤] : معنى التعجب تعظيم الأمر فى قلوب السامعين ؛ لأن التعجب لا يكون إلا من شىء خارج عن نظائره وأشكاله .

وقال الرمّانى : المطلوب فى التعجب الإبهام ؛ لأن من شأن الناس أن يتعجبوا مما لا يُعرَف سببه، وكلما[٥] استبهم السبب كان التعجب أحسن ، قال : وأصل التعجّب إنما هو للمعنى الخفىّ سببُه ، والصيغةُ الدالة عليه تسمى تعجّبا ، يعنى مجازا . قال : ومن أجل الإبهام لم تعمل « نعم » إلا فى الجنس من أجل التفخيم ؛ ليقع التفسير على نحو التفخيم بالإضمار قبل الذكر .

ثم قد وضعوا للتعجب صيغا من لفظه ،وهى : « ما أفعله » و « أفعل به » ، وصيغا من

---

(١) اختلف العلماء فى حد الخبر ، فقيل لايحد لعسره ، وقيل لأنه ضرورى ، لأن الإنسان يفرق بين الخبر والإنشاء ضرورة . والأكثر على حده ؛ قالت المعتزلة : الخبر الكلام الذى يدخله الصدق والكذب . وقال أبو الحسن البصرى : كلام يفيد بنفسه نسبة . وقيل : الذى يدخله التصديق والتكذيب . وقيل : الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفيا أو إثباتا . وقد أورد السيوطى فى الإتقان (٢ : ٨٥) تفصيل الكلام فى ذلك .

(٢) فى فقه اللغة ص ١٥٨

(٣) تكملة من فقه اللغة

(٤) الكشاف ٤ : ٤١٨

(٥) م : « فكلما » .

غير لفظه نحو « كَبُر » ، [في] نحو : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾[١] ، ﴿ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ ﴾[٢] ، ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ ﴾[٣] .

واحتج الثمانيني[٤] على أنه خبر بقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[٥] ، تقديره = ما أسمعهم وأبصرهم ! والله سبحانه لم يتعجب بهم ، ولكن دلّ المكلّفين على أن هؤلاء قد نُزِّلوا منزلة من يتعجب منه .

وهنا مسألتان :

الأولى : قيل لا يتعجب من فعل الله ؛ فلا يقال : « ما أعظم الله ! » ، لأنه يئول = « إلى شيء عظّم الله » كما في غيره من صيغ التعجب ، وصفات الله تعالى قديمة . وقيل= بجوازه باعتبار أنه يجب تعظيم الله بشيء من صفاته ، فهو يرجع لاعتقاد العباد عظمتَه وقدرته ، وقد قال الشاعر :

ما أقدر اللهَ أن يُدْنِى على شَحَطٍ   مَنْ دارُه الحَزْنُ مِمّن دارُه صُولُ

والأولون قالوا : هذا أعرابى جاهِل بصفات الله . وقال بعض المحققين : التعجب إنما يقال لتعظيم الأمر المتعجب منه ، ولا يخطر بالبال أن شيئا صيّره كذلك وخفى علينا ، فلا يمتنع حينئذ التعجب من فعل الله .

والثانية : هل يجوز إطلاق التعجب فى حق الله تعالى ؟ فقيل بالمنع ؛ لأن التعجب استعظام و يصحبه الجهل والله سبحانه منزّه عن ذلك ، و به جزم ابن عصفور[٦] فى " المقرب " .

---

(١) سورة الكهف ٥   (٢) سورة الصف ٣

(٣) سورة البقرة ٢٨

(٤) هو عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانينى النحوى الضرير ، شارح كتابى اللمع والتصريف الملوكى ، توفى سنة ٤٤٢ . بغية الوعاة ٣٦٠   (٥) سورة مريم ٣٨

(٦) هو على بن مؤمن بن محمد بن على المعروف بأبى الحسن بن عصفور النحوى الإشبيلى ، حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس ، وصاحب كتاب الممتع فى التصريف والمقرب وشارح أشعار الستة الجاهليين وغيرها توفى سنة ٦٦٣ ؛ ومن كتابه المقرب نسختان خطيتان بدار الكتب المصرية برقمى ٤٥٩، ٧٩م نحو . وانظر بغية الوعاة ص ٣٥٧ .

قال : فإن ورد ما ظاهره ذلك صرف إلى المخاطب ؛ كقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ [(١)] ، أى [(٢)] هؤلاء يجب أن يتعجب منهم [٢] .

وقيل : بالجواز ، لقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ [(١)] ، إن قلنا : « ما » تعجبية لااستفهامية ، وقوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتُ ﴾ [(٣)] فى قراءة بعضهم بالضم .

والمختار الأول، وما وقع منه أوِّل بالنظر إلى المخاطب ، أى علمت أسباب ما يتعجب منه العباد ، فسمى العلم بالعجب عجبا .

وأصل الخلاف فى هـذه المسألة يلتفت على خلاف آخر ، وهو أن حقيقة التعجب ؛ هل يشترط فيه خفاء سببه فيتحير فيه المتعجب منه ، أولا ؟

ولم يقع فى القرآن صيغة التعجب إلا قوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ، وقوله : ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ [(٤)] ، و ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا أَغَرَّكَ ﴾ [(٥)] ، فى قراءة مَنْ زاد الهمزة .

ثم قال المحققون : التعجب مصروف إلى المخاطب ، ولهذا تلطف الزمخشرى فيعبّر عنه بالتعجب ، ومجئ التعجب من الله كمجئ الدعاء منه والترجّى ؛ وإنما هـذا بالنظر إلى ما تفهمه العرب ، أى هؤلاء عندكم ممن يجب أن تقولوا لهم هذه . وكذلك تفسير سيبويه

---

(١) سورة البقرة ١٧٥ (٢ ـ ٢) ساقط من ت

(٣) سورة الصافات ١٢ ، وهى قراءة حمزة والكسائى وخلف ، بتاء المتكلم المضمومة ، والمعنى على هذه القراءة : قل يامحمد بل عجبت أنا أو أن هؤلاء من رأى حالهم يقول عجبت وانظر إتحاف فضلاء البشر ٣٦٨

(٤) سورة عبس ١٧.

(٥) سورة الانفطار ٦ ، وهى قراءة سعيد بن جبير ، قال صاحب الكشاف : « إما على التعجب وإما على الاستفهام ، من قولك : غر الرجل فهو غار ، إذا غفل ، من قولك : بيتهم العدو وهم غارون ، وأغره غيره جعله غارا » .

قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [1] قال : المعنى : اذهبا على رجائكما وطمعكما[2] قال ابن الضائع [3] : وهو حسن جدا .

قلت : وذكر سيبويه أيضا قوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [4] ، ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [5] ، فقال : لا [ينبغى] [6] أن تقول [إنه] [6] دعاء هاهنا ، لأن الكلام بذلك [7] [واللفظ به] [6] قبيح ، ولكن العباد إنما كلموا [8] بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون ؛ فكأنه — والله أعلم — قيل لهم : ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ، و ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ، أى هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل فى الهلكة ، ووجب لهم هذا [9] . انتهى .

***

ومنها الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [10] ، ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [11] ، فإنّ السياق يدلّ على أن الله تعالى أمر بذلك ؛ لا أنه خبر ، وإلا لزم الخلف فى الخبر ، وسبق فى المجاز .

***

(١) سورة طه ٤٤
(٢) الكتاب ١ : ١٦٧ ؛ والعبارة فيه : « فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ولكن اذهبا انتما فى رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما » .
(٣) هو على بن محمد بن على الكتامى الإشبيلى المعروف بابن الضائع ؛ أحد شراح كتاب سيبويه ، جمع فيه بين شرحى السيرافى وابن خروف ، وتوفى سنة ٦٨٠ ، بغية الوعاة ٣٥٥
(٤) سورة المرسلات ١٥
(٥) سورة المطففين ١١
(٦) تكملة من الكتاب
(٧) كذا فى ط ، م ، وفى ت : « فى ذلك » ، وفى الكتاب « بذك »
(٨) كلمة « وإنما » زائدة عن الكتاب ، وفى م : « تكلموا » تحريف
(٩) الكتاب ١ : ١٦٧
(١٠) سورة البقرة ٢٢٨
(١١) سورة البقرة ٢٣٣

ومنها النهى، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾[١] .

* * *

ومنها الوعد ، كقوله : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ ﴾[٢] .

* * *

ومنها الوعيد ، كقوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾[٣] .

* * *

ومنها الإنكار والتبكيت ، نحو : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾[٤] .

* * *

ومنها الدعاء ، كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[٥] ، أى أعنا على عبادتك .

وربما كان اللفظ خبرا والمعنى شرطا وجزاء ؛ كقوله : ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴾[٦] ، فظاهره خبر ، والمعنى[٧] : إنّا إن نكشف عنكم العذاب تعودوا .

ومنه قوله : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾[٨] ، المعنى : مَنْ طلق امرأته مرتين فليُمسكها بعدها بمعروف ، أو يسرّحها بإحسان .

* * *

ومنها التمنّى ، وكلمته الموضوعة له « ليت » ، وقد تستعمل ثلاثة أحرف :

أحدها : « هل » ، كقوله : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾[٩] ، حُمِلت « هل » على إفادة التمنى لعدم التصديق بوجود شفيع فى ذلك المقام ، فيتولد[١٠] التمنّى بمعونة قرينة الحال .

---

(١) سورة الواقعة ٧٩

(٢) سورة فصلت ٥٣

(٣) سورة الشعراء ٢٢٧

(٤) سورة الدخان ٤٩

(٥) سورة الفاتحة ٥

(٦) سورة الدخان ١٥

(٧) ت : « أما إن »

(٨) سورة البقرة ٢٢٩

(٩) سورة الأعراف ٥٣

(١٠) ت : « فيتوكد » .

والثانى : « لو » سواء كانت مع «ودّ» كقوله تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا ﴾[١] بالنصب ، أو لم تكن ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً ﴾[٢] ، وقوله : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ ﴾[٣] ، ﴿ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ ﴾[٤] .

والثالث : « لعلّ » ، كقوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَابَ أَسْبَابَ ٱلسَّمَٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[٥] ، فى قراءة النصب .

واختلف : هل التمنى خبر ومعناه النفى ، أوليس بخبر ولهذا لا يدخله التصديق والتكذيب ؟ قولان عن أهل العربية ، حكاهما ابن فارس فى كتاب "فقه العربية"[٦] .

والزمخشرى بنَى كلامه على أنه ليس بخبر ، واستشكل دخولَ التكذيب فى جوابه ، فى قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ ﴾[٧] ، إلى قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾[٨] ، وأجاب بتضمنه معنى العِدَة فدخله التكذيب[٩] .

---

(١) سورة ن ٩ ؛ والقراءة المشهورة: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ ، وتوجيهها : جعلت الجملة مبتدأ محذوف ، والتقدير «فهم يدهنون» . وقراءة النصب ؛ ذكر سيبويه فى الكتاب ١ : ٤٢٢ : « وزعم هارون أنها فى بعض المصاحف » .

(٢) سورة هود ٨٠   (٣) سورة البقرة ١٦٧

(٤) سورة الزمر ٥٨ .

(٥) سورة المؤمن ٣٦ ، ٣٧ ، والنصب قراءة حفص ، بتقدير « أن » بعد الأمر فى : ﴿ ابْنِ لِي ﴾ وقيل: فى جواب الترجى فى : ﴿ لَعَلِّي ﴾ حملا على التمنى على مذهب الكوفيين ، أما البصريون فيمنعون ؛ والباقى بالرفع عطفا على ﴿ أَبْلُغُ ﴾ . اتحاف فضلاء البشر ٣٧٩

(٦) ص ١٥٨ ، والعبارة فيه : « قال قوم : هو — أى التمنى — من الأخبار ، لأن معناه « ليس » ، إذا قال القائل : ليت لى مالا ؛ فمعناه : ليس لى مال ، وآخرون يقولون : لو كان خبرا لجاز تصديق قائله أو تكذيبه ؛ وأهل العربية مختلفون فيه على هذين الوجهين » .

(٧) سورة الأنعام ٢٧   (٨) سورة الأنعام ٢٨

(٩) الكشاف ٢ : ١١ ، وعبارته : « هذا تمن قد تضمن معنى العدة ؛ فجاز أن يتعلق به التكذيب ؛ كما يقول الرجل : ليت الله يرزقنى مالا فأحسن إليك وأكافئك على صنيعك ! فهذا متمن فى معنى الواعد فلو رزق مالا ولم يحسن إلى صاحبه ولم يكافئه كذب » .

وقال ابن الضائع : التمنى حقيقةً لايصح فيه الكذب ؛ وإنما يرد الكذب فى التمنى الذى يترجّح عند صاحبه وقوعه ؛ فهو إذن وارد على ذلك الاعتقاد ، الذى هو ظن ، وهو خبر صحيح .

قال : وليس المعنى فى قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ أن ماتمنَّوْا ليس بواقع ، لأنه ورد فى معرض الذم لهم ، وليس فى ذلك المعنى ذم ، بل التكذيبُ ورد على إخبارهم عن أنفسهم أنهم لا يكذبون ، وأنهم يؤمنون .

* * *

ومنها الترجّى ؛ والفرق بينه و بين التمنى أن الترجّى لا يكون إلا فى الممكنات ، والتمنى يدخل المستحيلات .

* * *

ومنها النداء ، وهو طلب إقبال المدعوّ على الداعى بحرْف مخصوص ، وإنما يصحب فى الأكثر الأمر والنهى ، كقوله : ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾[1] . ﴿ يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللهَ ﴾[2] . ﴿ يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾[3] .﴿ وَيَاقَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾[4] . ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَاتُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ ﴾[5].﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَاتَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾[6].

وربما تقدمت جملةُ الأمر جملةَ النداء ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعاً أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[7] .

---

(١) سورة البقرة ٢١
(٢) سورة الأحزاب ١
(٣) سورة الزمر ١٦
(٤) سورة هود ٥٢
(٥) سورة الحجرات ١
(٦) سورة التحريم ٧
(٧) سورة النور ٣١ .

وإذا جاءت جملة الخبر بعد النداء [١] تتبعها جملة الأمر ، كما فى قوله تعالى : ﴿ يَـٰأَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ [٢] .

وقد تجىء معه الجمل الاستفهامية والخبرية ؛ كقوله تعالى فى الخبر : ﴿ يَاعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [٣]، وفى الاستفهام: ﴿ يَاأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَالَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾ [٤]. ﴿ وَيَاقَوْمِ مَالِى أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ ﴾ [٥] . ﴿ يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَالَا تَفْعَلُونَ ﴾ [٦] . ﴿ يَـٰأَيُّهَا النَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكَ ﴾ [٧] .

* * *

وهنا فائدتان :

إحداهما : قال الزمخشرى رحمه الله : كل نداء فى كتاب الله يعقبه فهم فى الدين ، إما من ناحية الأوامر والنواهى التى عقدت بها سعادة الدارين ، وإما مواعظ وزواجر وقصص لهذا المعنى ؛ كل ذلك راجع إلى الدين الذى خلق الخلق لأجله ، وقامت السموٰات والأرض به ، فكان حق هذه أن تُدرك بهذه الصيغة البليغة .

الثانية : النداء إنما يكون للبعيد حقيقة أو حكما ؛ وفى قوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ﴾ [٨] لطيفة ؛ فإنه تعالى بيّن أنه كما ناداه ناجاه أيضا ؛ والنداء مخاطبة الأبعد ، والمناجاة مخاطبة الأقرب ؛ ولأجل هذه اللطيفة أخبر سبحانه عن مخاطبته لآدم وحواء بقوله : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [٩] ، وفى

---

(١) ت : « تشفعها »
(٢) سورة الحج ٧٣
(٣) سورة الزخرف ٦٨
(٤) سورة مريم ٤٢
(٥) سورة المؤمن ٤١
(٦) سورة التحريم ١
(٧) سورة الصف ٢
(٨) سورة مريم ٥٢
(٩) سورة البقرة ٣٥

موضع : ﴿ وَيَا آدَمُ اسْكُنْ ﴾ [١] ، ثم لما حكى عنهما ملابسة المخالفة ، قال فى وصف خطابه لهما : ﴿ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا ﴾ [٢] ، فأشعر هذا اللفظ بالبعد لأجل المخالفة، كما أشعر اللفظ الأول بالقرب عند السلامة منها .

وقد يستعمل النداء فى غير معناه مجازا فى مواضع :

الأول : الإغراء والتحذير ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [٣] ، والإغراء أمر معناه الترغيب والتحريض ، ولهذا خصوا به المخاطب .

الثانى : الاختصاص، وهو كالنداء إلا أنه لا حرف فيه .

الثالث : التنبيه ، نحو : ﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾ [٤] ؛ لأن حرف النداء يختص بالأسماء .

وقال النحاس فى قوله تعالى : ﴿ يَا وَيْلَتَى ﴾ [٥] نداء مضاف ، والفائدة فيه أن معناه : هذا وقت حضور الويل . وقال الفارسى فى قوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾ [٦] ، معناه أنه لو كانت الحسرة مما يصح نداه لكان هذا وقتها .

وقد اختلف فى أن النداء خبر أم لا ، قال أبو البقاء [٧] فى شرح " الإيضاح " : ذهب الجميع إلى أن قولك : « يا زيد » ليس بخبر محتمل للتصديق والتكذيب ، إنما هو بمنزلة الإشارة والتصويت .

واختلفوا فى قولك [٧] : « يا فاسق » ، فالأكثرون على أنه ليس بخبر أيضا ، قال أبو على

---

(١) سورة الأعراف ١٩ — (٢) سورة الأعراف ٢٢
(٣) سورة الشمس ١٣ — (٤) سورة مريم ٢٣
(٥) سورة الفرقان ٢٨ — (٦) سورة يس ٣٠
(٧) أبو البقاء عبد الله بن حسين العكبرى ؛ شرح كتاب الإيضاح لأبى على الفارسى ؛ فى النحو والتصريف ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ٢١١ . (٧) ت : « فى ذلك » .

الفارسيّ : خبر ؛ لأنه تضمّن نسبته للفسق .

***

ومنها الدعاء ، نحو : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ [1] ، وقوله : ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ﴾ [2] ، ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [3] ، ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [4] .

قال سيبويه : هـذا دعاء ، وأنـكره ابن الطراوة [6] لاستحالته هنا ، وجوابه أنه مصروفٌ للخلق وإعلامهم بأنّهم أهلٌ لأن يُدعَى عليهم ، كما فى الرجاء وغيره مما سبق .

فائدة

ذكر [7] الزمخشرى أن الاستعطاف، نحو « تالله هل قام زيد » قَسم ، والصحيح أنه ليس ، بقَسَم ، لـكونه خبرا .

[الاستخبار ، وهو الاستفهام]

الثانى الاستخبار ؛ وهو طلب خبر ما ليس عندك ، وهو بمعنى الاستفهام ؛ أى طلب الفهم ؛ ومنهم من فرّق بينهما بأن الاستخبار ماسبق أولاً ولم يفهم حق الفهم ؛ فإذا سألت عنه ثانيا كان استفهاما ؛ حكاه ابن فارس فى "فقه العربية" [8] .

ولـكون الاستفهام طلبَ مافى الخارج أو تحصيله فى الذهن لزم ألاّ يكون حقيقةً

(١) سورة اللهب ١ (٢) سورة المنافقون ٤
(٣) سورة النساء ٩ (٤) سورة المطففين ١
(٥) الـكتاب ١:١٦٧
(٦) هو أبو الحسين سليمان بن عبد الله المالقى المعروف بابن الطراوة ؛ ألف كتاب المقدمات على سيبويه وغيرها من كتب النحو ، توفى سنة ٥٢٨ بغية الوعاة ٢٦٣ .
(٧) هذه الفائدة ساقطة من ت ، وهى فى م وحاشية ط .
(٨) ص ١٥١ ، ١٥٢ .

إلا إذا صدر من شاك مصدّق بإمكان الإعلام ؛ فإنّ غير الشاكّ إذا استفهم يلزم تحصيل الحاصل ، و إذا لم يصدّق بإمكان الإعلام انتفت فائدة الاستفهام .

⁂

وفى الاستفهام فوائد :

الأولى : قال بعض الأئمة : ما جاء على لفظ الاستفهام فى القرآن فإنما يقع فى خطاب الله تعالى على معنى أن المخاطب عنده عِلْم ذلك الإثبات أو النفى حاصل، فيستفهم عنه نفسَه تخبره به ، إذ قد وضَعَه الله عندها ، فالإثبات كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثاً ﴾ (١) والنفى كقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً ﴾ (٢) ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ (٣) ، ومعنى ذلك أنه قد حصل لكم العلم بذلك تجدونه عندكم إذا استفهمتم أنفسَكم عنه ، فإن الرب تعالى لا يستفهم خلقَه عن شىء ، وإنما يستفهمهم ليقرّرهم ويذكّرهم أنهم قد علموا حق ذلك الشىء ؛ فهذا أسلوب بديع انفرد به خطاب القرآن ، وهو فى كلام البَشَر مختلف .

⁂

الثانيــة : الاستفهام إذا بنى عليه أمر قبل ذكر الجواب فُهم ترتب ذلك الأمر على جوابه ، أىّ جواب كان ؛ لأن سبقَه على الجواب يشعر بأن ذلك حال من يذكر فى الجواب ؛ لئلا يكون إيراده قبله عبثا ، فيفيد حينئذ تعميا ، نحو « من جاءك فأكرمَه » بالنصب ؛ فإنه لما قال قبل ذكر جواب الاستفهام « أكرمه » عُلِم أنه يكرم من يقول المجيب : إنّه جاء ، أى جاء كان ، وكذا حكم « من ذا جاءك أكرمْه » ، بالجزم .

⁂

---

(١) سورة النساء ٨٧ (٢) سورة الدهر ١
(٣) سورة هود ١٤ .

الثالثة : قد يخرج الاستفهام عن حقيقته ؛ بأن يقع ممن يعلم و يستغنى عن طلب الإفهام.

* * *

[أقسام الاستفهام]

وهو قسمان : بمعنى الخبر ، و بمعنى الإنشاء :

[الاستفهام بمعنى الخبر]

الأول : بمعنى الخبر ، وهو ضربان : أحدهما نفى و إثبات ، فالوارد للنفى يسمى استفهام إنـكار ، والوارد للإثبات يسمى استفهام تقرير ؛ لأنه يطلب بالأول إنـكارُ المخاطب ، و بالثانى إقراره به .

[استفهام الإنـكار]

فالأول : المعنى فيه على أنّ مابعد الأداة منفىّ . ولذلك تصحبه « إلّا » ، كقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (١) .

وقوله تعالى : ﴿ وَهَلْ نُجَازِى إِلَّا الْـكَفُورَ ﴾ (٢) .

و يعطف عليـه المنفىّ ، كقوله تعـالى : ﴿ فَمَنْ يَهْدِى مَنْ أَضَلَّ اللهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ (٣) ، أى لايهدى ؛ وهو كثير .

ومنه ﴿ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِى النَّارِ ﴾ (٤) ، أى لست تنقذ مَن فى النار .

﴿ أَفَأَنْتَ تُـكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَـكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ (٥) .

---

(١) سورة الاحقاف ٣٥ — (٢) سورة سبا ١٧

(٣) سورة الروم ٢٩ — (٤) سورة الزمر ١٩

(٥) سورة يونس ٩٩ .

﴿ أَفَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَمًا ﴾ [١] .

وكقوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ [٢] .

﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴾ [٣] ، أى لا نؤمن .

وقوله : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾ [٤] ، أى لا يكون هذا .

وقوله تعالى : ﴿ أَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا ﴾ [٥] ، أى ما أنزل .

وقوله تعالى : ﴿ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ﴾ [٦] ، أى ما شهدوا ذلك .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ ﴾ [٧] ، أى ليس ذلك إليك ؛ كما قال تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ ﴾ [٨] .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾ [٩] ، أى لم يع به .

وهنا أمران :

أحدهما : أنّ الإنكارَ قد يجيءُ لتعريف المخاطَب أنّ ذلك المدّعى ممتنع عليه ؛ وليس من قدرته ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ ﴾ [١٠] ؛ لأنّ إسماع الصّم لا يدّعيه أحد ؛ بل المعنى أن إسماعَهم لا يمكن ؛ لأنهم بمنزلة الصم والعمى ؛ وإنما قدم الاسم فى الآية ؛ ولم يقل : « أتسمع الصم » ؟ إشارةً إلى إنكار موجّه عن تقدير ظنّ منه عليه السلام أنّه يختصّ بإسماع مَنْ بِهِ صممَ ، وأنّه ادعى القدرةَ على ذلك ، وهذا أبلغُ من إنكار الفعل .

---

(١) سورة الأنعام ١١٤
(٢) سورة الشعراء ١١١
(٣) سورة « المؤمنون » ٤٧
(٤) سور الطور ٣٩
(٥) سورة ص ٨
(٦) سورة الزخرف ١٩
(٧) سورة الزخرف ٤٠
(٨) سورة النمل ٨٠
(٩) سورة قٓ ١٥
(١٠) سورة الزخرف ٤٠

وفيه دخول الاستفهام على المضارع ، فإذا قلت : أتفعل؟ أو أأنت تفعل؟ احتمل وجهين :

أحدهما : إنكار وجود الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[1]، والمعنى لسنا بمثابة مَنْ يقع منه هـذا الإلزام ، وإنْ عبّرنا بفعل ذلك ؛ جلّ الله تعالى عن ذلك ، بل المعنى إنكار أصل الإلزام .

والثانى : قولك لمن يركب الخطر: أتذهب فى غير طريق ؟ انظر لنفسك واستبصر . فإذا قدمتَ المفعول توجّه الإنكار إلى كونه بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل ، كقوله : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾[2] ، وقوله : ﴿ أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ ﴾[3]، المعنى : أغيرَ الله بمثابة مَنْ يتخذ وليًّا !

ومنه : ﴿ أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ ﴾[4] ؛ لأنهم بنوْا كفرهم على أنه ليس بمثابة من يتبع صيغة المستقبل ؛ إما أن يكون للحال ، نحو: ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا ﴾[5] . أو للاستقبال ، نحو : ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ ﴾[6] .

الثـانى : قد يصحب الإنـكار التـكذيبُ للتعريض بأن المخاطب ادّعاه وقصد تـكذيبه ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾[7] . ﴿ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَىٰ ﴾[8] . ﴿ أَإِلَٰهٌ مَعَ اللهِ ﴾[9] .

---

(١) سورة هود ٢٨
(٢) سورة الأنعام ١٤
(٣) سورة الأنعام ٤٠
(٤) سورة القمر ٢٤
(٥) سورة يونس ٩٩
(٦) سورة الزخرف ٣٢
(٧) سورة الصافات ١٥٣
(٨) سورة النجم ٢١
(٩) سورة النمل ٦٠ .

وسواء كان زعمهم له صريحا ، مثل : ﴿ أَفَسِحْرٌ هَٰذَا أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ ﴾ [(١)] ، أو التزاما ، مثل : ﴿ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ﴾ [(٢)] ، فإنهم لما جزموا بذلك جزم مَنْ يشاهد خلق الملائكة كانوا كمن زعم أنه شهد خلقهم .

وتسمية هذا استفهامَ إنكار ؛ من أنكر إذا جحد ، وهو إما بمعنى « لم يكن » كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ ﴾ [(٢)] ، أو بمعنى « لا يكون » نحو : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [(٣)] .

والحاصل أن الإنكار قسمان : إبطالى وحقيقى .

فالإبطالىّ أن يكون ما بعدها غيرَ واقع ، ومدَّعيه كاذب كما ذكرنا ، والحقيقىّ يكون ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم ؛ نحو : ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ [(٤)] . ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ [(٥)] . ﴿ إِفْكًا آلِهَةً ﴾ [(٦)] . ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ ﴾ [(٧)] . ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا ﴾ [(٨)] .

[استفهام التقرير]

وأما الثانى ، وهو استفهام التقرير ، والتقرير حملُك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ، قال أبو الفتح فى " الخاطريات " [(٩)] : ولا يستعمل ذلك بهل، وقال فى قوله :

---

(١) سورة الطور ١٥ (٢) سورة الإسراء ٤٠
(٣) سورة هود ٢٨ (٤) سورة الصافات ٩٥
(٥) سورة الأنعام ٤٠ (٦) سورة الصافات ٨١
(٧) سورة الشعراء ١٦٥ (٨) سورة النساء ٢٠

(٩) الخاطريات ، لأبى الفتح عثمان بن جنى ؛ يذكره بقوله : « ما أحضرنيه الخاطر من المسائل المنثورة ؛ مما أمللته، أو حصل فى آخر تعاليق عن نفسى ؛ وغير ذلك مما هذه حالته وصورته » وانظر، مقدمة الأستاذ النجار لكتاب الخصائص ٦٤ .

* جاءوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئب قطّ * [(١)]

و « هل » لا تقع تقريرا كما يَقَعُ غيرها مما هو للاستفهام . انتهى .

وقال الكِندىّ : [(٢)] ذهب كثير من العلماء فى قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ ﴾ [(٣)] إلى أن « هل » تشارك الهمزة فى معنى التقرير والتوبيخ ؛ إلا أنى رأيت أبا علىّ أبى ذلك، وهو معذور ، فإن ذلك من قبيل الإنكار . انتهى .

ونقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون بهل ؛ إنما تستعمل فيه الهمزة . ثم نقل عن بعضهم أن « هل » تأتى تقريرا ، كما فى قوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِذِى حِجْرٍ ﴾ [(٤)] .

والكلام مع التقرير موجَب ؛ ولذلك يُعطَف عليه صريح الموجَب ، ويُعطف على صريح الموجَب .

فالأول كقوله : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى . وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ﴾ [(٥)] ، وقوله : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ ﴾ [(٦)] . ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴾ [(٧)] .

---

(١) صدره :

* حَتَّىٰ إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ *

والبيت من شواهد ابن عقيل ٢ : ١٥٨

(٢) نقله السيوطى فى الإتقان ٢ : ٨٩ هو التاج أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى النحوى ، أحد علماء اللغة والنحو ؛ توفى سنة ٦١٣ بغية الوعاة ٢٤٩ .

(٣) سورة الشعراء ٧٦ .

(٤) سورة الفجر ٥

(٥) سورة الضحى ٦، ٧

(٦) سورة الانشراح ١، ٢

(٧) سورة الفيل ٢ .

والثانى : كقوله : ﴿ أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا ﴾ [1] ، على ما قرّره الجرجانىّ فى النظم ؛ حيث جعلها مثل قوله : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ﴾ [2] .

ويجب أن يلى الأداة الشىء الذى تقرر بها ، فتقول فى تقرير الفعل : « أضربت زيدا ؟ » ، والفاعل نحو : « أأنت ضربت ؟ » ، أو المفعول « أزيدا ضربت » ، كما يجب فى الاستفهام الحقيقى .

وقوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا ﴾ [3] ، يحتمل الاستفهام الحقيقى ، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، والتقريرىّ بأن يكونوا عَلِموا ، ولا يكون استفهاما عن الفعل ، ولا تقريرا له ، لأنه لم يله ، ولأنه أجاب بالفاعل بقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ ﴾ [4] .

وجعل الزمخشرىّ منه : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [5] .

وقيل : أراد التقريرَ بما بعد النفى لا التقرير بالنفى ، والأولى أن يجعل على الإنكار ، أى ، ألم تعلم أيها المنكر للنسخ [6] !

وحقيقة استفهام التقرير أنه استفهام إنكار ، والإنكار نفى ، وقد دخل على المنفىّ ونفى المنفىّ إثبات . والذى يُقرّر عندك أن معنى التقرير الإثبات قول ابن السراج : فإذا أدخلت على « ليس » ألف الاستفهام كانت تقريرا ودخلها معنى الإيجاب فلم يحسن معها « أحد » ؛ لأن « أحدا » إنما يجوز مع حقيقة النفى ؛ لا تقول : ليس أحدٌ فى الدار ؛ لأن المعنى يؤول إلى

---

(١) سورة النحل ٨٤ (٢) سورة النحل ١٤

(٣) سورة الأنبياء ٦٢ . (٤) سورة الأنبياء ٦٣

(٥) سورة البقرة ١٠٦ .

(٦) إشارة إلى ماورد فى صدر الآية السابقة : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا ﴾ .

قولك : أحد فى الدار ، وأحد لا تستعمل فى الواجب . انتهى .

وأمثلته كثيرة ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[١] ، أى أنا ربكم .

وقوله ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾[٢] .

﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾[٣] .

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾[٤] .

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾[٤] .

﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ ﴾[٥] .

﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾[٦] ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « أينقص الرّطب إذا جف » ، وقول جرير :

* ألستمْ خيرَ مَن ركبَ المطايا[٧] *

واعلم أن فى جعلهم الآية الأولى من هذا النوع إشكالا ، لأنه لوخرج الكلام عن النفى لجاز أن يجاب بنعم ، وقد قيل : إنهم لو قالوا : « نعم » كفروا ، ولما حَسُن دخول الباء فى الخبر ، ولولم تفد لفظة الهمزة استفهاماً لما استحق الجواب ، إذ لاسؤال حينئذ .

والجواب يتوقف على مقدّمة ، وهى أن الاستفهام إذا دخل على النفى ، يدخل بأحد وجهين :

---

(١) سورة الأعراف ١٧٢ (٢) سورة القيامة ٤٠

(٣) سورة يس ٨١ (٤) سورة الزمر ٣٦ ، ٣٧

(٥) سورة الزمر ٣٢ (٦) سورة العنكبوت ٥١ .

(٧) عجزه : * وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ *

إما أن يكون الاستفهام عن النفى: هل وجد أم لا ؟ فيبقى النفى على ما كان عليه ، أو للتقرير كقوله : ألمْ أحسن إليك ! وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[1]، ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾[2] .

فإن كان بالمعنى الأول لم يجز دخول « نعم » فى جوابه إذا أردت إيجابه ، بل تدخل عليه « بلى ». و إن كان بالمعنى الثانى ـ وهو التقرير ـ فالكلام حينئذ لفظ ومعنى ، فلفظه نفىٌ داخل عليه الاستفهام ، ومعناه الإثبات ؛ فبالنظر إلى لفظه تجيبه ببلى ، و بالنظر إلى معناه ، وهو كونه إثباتاً تجيبه بنعم .

وقد أنكر عبد القاهر كون[3] الهمزة للإيجاب ؛ لأن الاستفهام يخالف الواجب ، وقال : إنها إذا دخلت على «ما» أو «ليس» يكون تقريراً وتحقيقاً ، فالتقرير كقوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾[4]، ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا ﴾[5] .

واعلم أن هذا النوع يأتى على وجوه :

* * *

الأول : مجردُ الإثبات ، كما ذكرنا .

* * *

الثانى : الإثبات مع الافتخار ؛ كقوله تعالى عن فرعون : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴾[6] .

* * *

---

(١) سورة الإنشراح ١
(٢) سورة الضحى ٦
(٣) دلائل الإعجاز ص ٨٨، ٨٩
(٤) سورة المائدة ١١٦ .
(٥) سورة الأنبياء ٦٢
(٦) سورة الزخرف ٥١ .

التالث : الإثبات مع التوبيخ ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللهِ وَاسِعَةً ﴾ [١] أى هى واسعة ،فهلاَّ هاجرتم فيها !

* * *

الرابع : مع العتاب ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ ﴾ [٢] ، قال ابن مسعود : ما كان بين إسلامنا و بين أن عاتبنا الله بهذه الآية [٣] إلا أربع سنين [٣] . وما ألطف ما عاتب الله به خير خلقه بقوله تعالى : ﴿ عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾ [٤] ، ولم يتأدب الزمخشرى بأدب الله تعالى فى هذه الآية .

* * *

الخامس : التبكيت، كقوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ ﴾ [٥] هو تبكيت للنصارى فيما ادّعوه ؛ كذا جعل السكاكىّ وغيره هذه الآية من نوع التقرير [٦] . وفيه نظر لأن ذلك لم يقع منه .

* * *

السادس : التسوية [٧] ، وهى الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلّها ، كقوله تعالى: ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ [٨]، أى سواء عليهم الإنذار وعدمه ، مجرّدة للتسوية ، مضمحلا عنها معنى الاستفهام .

ومعنى الاستواء فيه استواؤهما فى علم المستفهَم ؛ لأنه قد عُلِم أنه أحد الأمرين كائن ،

---

(١) سورة الأنبياء ٩٧ (٢) سورة الحديد ١٦ .

(٣-٣) ساقط من ت (٤) سورة التوبة٤٣ وتفسير الزمخشرى لهذه الآية : « معناه : أخطأت وبئس مافعلت » ؛ وانظر الكشاف وتعليق ابن المنير ٢ : ٢١٥

(٥) سورة المائدة ١١٦ (٦) كذا فى ط ، م وفى ت : « من هذا النوع ».

(٧) كذا فى الأصول ، وعبارة السيوطى فى الإتقان٢ : ٩٠ « وهوالاستفهام الداخل على جملة ... » .

(٧) سورة يس ١٠

إما الإنذار وإما عدمه ؛ ولكن لا يعيّنه ، وكلاهما معلومٌ بعلْم غير معيّن .

فإن قيل : الاستواء يُعلم من لفظة « سواء » ، لا من الهمزة ، مع أنه لو عُلِم منه لزم التكرار .

قيل : هذا الاستواء غير ذلك الاستواء المستفاد من لفظة « سواء » .

وحاصله أنه كان الاستفهام عن مستويين فجرّد عن الاستفهام ، وبقى الحديث عن المستويين . ولا يكون فى إدخال « سواء » عليه لتغايرهما ، لأن المعنى أن المستويين فى العلْم يستويان فى عدم الإيمان . وهذا ـ أعنى حذف مقدّر واستعماله فيما بقى ـ كثير فى كلام العرب ، كما فى النداء ، فإنه لتخصيص المنادى وطلب إقباله ، فيحذف قيد الطلب ، ويستعمل مطلق الاختصاص ، نحو « اللهم اغفر لنا أيتها العصابة » ، فإنه ينسلخ عن معنى الكلمة ؛ لأن معناه مخصوص من بين سائر العصائب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ [(١)] .

وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [(٢)] .

﴿ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾ [(٣)] .

وتارة تكون التسوية مصرّحا بها كما ذكرناه ، وتارة لا تكون ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ﴾ [(٤)] .

* * *

السابع : التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [(٥)] .

* * *

(١) سورة إبراهيم ٢١
(٢) سورة «المنافقون» ٦
(٣) سورة الشعراء ١٣٦
(٤) سورة الأنبياء ١٠٩
(٥) سورة البقرة ٢٥٥

الثامن : التهويل ، نحو : ﴿ ٱلْحَاقَّةُ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾ [١] .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ ﴾ [٢] .

وقوله : ﴿ مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [٣] ، تفخيم للعذاب الذى يستعجلونه .

* * *

التاسع : التسهيل والتخفيف ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللهِ ﴾ [٤] .

* * *

العاشر : التفجّع ، نحو : ﴿ مَالِ هَذَا ٱلْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾ [٥] .

* * *

الحادى عشر : التكثير ، نحو : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ [٦] .

* * *

الثانى عشر : الاسترشاد ، نحو : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ [٧] ؛ والظاهر أنهم استفهموا مسترشدين ، و إنما فرق بين العبارتين أدبا . وقيل : هى هنا للتعجب .

[الاستفهام بمعنى الإنشاء]

القسم الثانى : الاستفهام المراد به الإنشاء ، وهو على ضروب :

* * *

---

(١) سورة الحاقة ١ (٢) سورة القارعه ١٠

(٣) سورة يونس ٥٠ (٤) سورة النساء ٣٩

(٥) سورة الكهف ٤٩ (٦) سورة الأعراف ٤

(٧) سورة البقرة ٣٠ .

الأول : مجرد الطلب، وهو الأمر، كقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[١] ، أى اذكروا .

وقوله : ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالنَّبِيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ ﴾[٢] أى أسلموا .

وقوله : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾[٣] أى أحبوا .

وقوله : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾[٤] ، أى قاتلوا .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾[٥] .

وقوله : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾[٦] انتهوا ، ولهذا قال عمر رضى الله عنه : « انتهينا » .

وجعل بعضهم منه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[٧] .

وقوله تعالى: ﴿ أَتَصْبِرُونَ ﴾[٨]، وقال ابن عطية والزمخشرى: المعنى أتصبرون أم لا تصبرون ؟ والجرجانى فى « النظم » على حذف مضاف ، أى لنعلم أتصبرون .

* * *

الثانى : النهى ، كقوله تعالى : ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾[٩] ، أى لا يغرك .

وقوله فى سورة التوبة : ﴿ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾[١٠] ، بدليل قوله: ﴿ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ ﴾[١١].

* * *

الثالث : التحذير ، كقوله : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾[١٢] ، أى قدرنا عليهم فنقدر عليكم.

* * *

---

(١) سورة يونس ٣
(٢) سورة آل عمران ٢٠
(٣) سورة النور ٢٢
(٤) سورة النساء ٧٥
(٥) سورة النساء ٨٢
(٦) سورة المائدة ٩١
(٧) سورة البقرة ١٠٦
(٨) سورة الفرقان ٢٠
(٩) سورة الانفطار ٦
(١٠) سورة التوبة ١٣
(١١) سورة المائدة ٤٤ .
(١٢) سورة المرسلات ١٦.

الرابع : التذكير ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ (١) .

وجعل بعضهم منه : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى ﴾ (٢) . ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (٣) .

* * *

الخامس : التنبيه ، وهو من أقسام الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ (٤) .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ (٥) .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾ (٦) .

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ (٧) ، المعنى فى كل ذلك : انظر بفكرك فى هذه الأمور وتنبه .

وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (٨) ، حكاه صاحب " الكافى " (٩) عن الخليل ، ولذلك رفع الفعل ولم ينصبه .

وجعل منه بعضهم ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ (١٠) ، للتنبيه على الضلال .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (١١) .

* * *

---

(١) سورة يوسف ٨٩
(٢) سورة الضحى ٦
(٣) سورة الانشراح ١
(٤) سورة البقرة ٢٥٨
(٥) سورة الفرقان ٤٥
(٦) سورة البقرة ٢٤٣
(٧) سورة الفيل ١
(٨) سورة الحج ٦٣
(٩) لعله كتاب الكافى فى النحو ؛ لأبى جعفر النحاس ، وانظر كشف الظنون ١٣٧٩
(١٠) سورة التكوير ٢٦
(١١) سورة البقرة ١٣٠ .

السادس : الترغيب ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ (١) .
﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ﴾ (٢) .

***

السابع : التمنى ، كقوله : ﴿ فَهَل لَنَا مِنْ شُفَعَاء ﴾ (٣) .
﴿ أَنَّى يُحْيِي هَـذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ (٤) ، قال العزيزى (٥) فى تفسيره : أى كيف، وما أعجب معاينة الإحياء !

***

الثامن : الدعاء ، وهو كالنهى ، إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى ، كقوله تعالى :
﴿ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاء مِنَّا ﴾ (٦) .
وقوله : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ (٧) ، وهم لم يستفهوا ، لأن الله قال : ﴿ إِنِّى جَاعِلٌ فِى الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (٧) .

وقيل : المعنى إنك ستجعل ؛ وشبّهه أبو عبيدة (٨) بقول الرجل لغلامه وهو يضربه : ألست الفاعل كذا !

وقيل : بل هو تعجب ، وضعِّف .

وقال النحاس : الأولى ماقاله ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهما ، ولا مخالف لهما :

---

(١) سورة الحديد ١١ — (٢) سورة الصف ١٠
(٣) سورة الأعراف ٥٣ — (٤) سورة البقرة ٢٥٩
(٥) هو أبو المعالى عزيزى بن عبد الملك ، الفقيه الشافعى ، صاحب كتاب البرهان فى مشكلات القرآن ، توفى سنة ٤٩٤ . ابن خلكان ١ : ٣١٨
(٦) سورة الأعراف ١٥٥ — (٧) سورة البقرة ٣٠
(٨) فى كتاب مجاز القرآن ؛ نشره الدكتور محمد فؤاد سزجين ، وطبع بمصر سنة ١٩٥٥ ؛ والعبارة فى ١ : ٣٦ : « وتقول وأنت تضرب الغلام على الذنب : ألست الفاعل كذا ؟ ليس باستفهام ؛ ولكنه تقرير » .

أن الله تعالى لما قال : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[١] قالوا: وما ذاك الخليفة ! يكون له ذرية يفسدون ، ويقتل بعضهم بعضا !

وقيل : المعنى : أتجعلهم فيها أم تجعلنا ، وقيل : المعنى : تجعلهم وحالنا هذه أم يتغير .

* * *

التاسع والعاشر : العرض والتحضيض ، والفرق بينهما: الأول طلبٌ برفق، والثاني بشق؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾[٢]، ﴿ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾[٣].

ومن الثاني : ﴿ أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾[٤] ، المعنى ائتهم وأمرهم بالاتقاء .

* * *

الحادى عشر : الاستبطاء ، كقوله : ﴿ مَتَىٰ هَٰذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾[٥] ، بدليل : ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ ﴾[٦] .

ومنه ما قال صاحب الإيضاح[٧] البيانيّ : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ﴾[٨] .

وقال الجرجانى : فى الآية تقديم وتأخير ؛ أى « حتى يقول الرسول : أَلَا إِنَّ

---

(١) سورة البقرة ٣٠

(٢) سورة النور ٢٢

(٣) سورة التوبة ١٣

(٤) سورة الشعراء ١٠ ، ١١

(٥) سورة يس ٤٨

(٦) سورة الحج ٤٧

(٧) هو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزوينى المعروف بالخطيب ، المتوفى سنة ٧٣٩ ؛ وكتابه الإيضاح فى المعانى والبيان ؛ وانظر الجزء الأول ص ١٣٧ .

(٨) سورة البقرة ٢١٤

نَصْرَ ٱللهِ قَرِيبٌ ،والذينَ آمنوا : متى نصر الله ؟ » وهو حسن .

* * *

الثانى عشر : الإياس ، ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [(١)] .

* * *

الثالث عشر : الإيناس ، نحو : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ ﴾ [(٢)] .

وقال ابن فارس : [المراد به][(٣)] الإفهام ؛ فإن الله تعالى قد علم أن لها أمرا قد خفِيَ على موسى عليه السلام فأعلِم من حالها مالم يعلم [(٤)] .

وقيل : هو للتقرير، فيعرف ما فى يده حتى لا ينفر إذا انقلبت حية .

* * *

الرابع عشر : التهكم والاستهزاء، ﴿ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾[(٥)] .

﴿ أَلَا تَأْكُلُونَ . مَالَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ ﴾ [(٦)] .

* * *

الخامس عشر : التحقير ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا الَّذِى بَعَثَ ٱللهُ رَسُولًا ﴾[(٧)] ، ومنه ما حكى صاحب الكتاب : مَنْ أنت زيدا ؟ على معنى من أنت تذكر زيدا !

* * *

---

(١) سورة التكوير ٢٦

(٢) سورة طه ١٧

(٣) فقه اللغة ١٥٣ ، والتكملة منه

(٤) فقه اللغة : « يعلمه » .

(٥) سورة هود ٨٧

(٦) سورة الصافات ٩٢

(٧) سورة الفرقان ٤١ .

السادس عشر : التعجب ، نحو : ﴿ مَالِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ ﴾ [١] .

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ ﴾ [٢] .

ومنهم من جعله للتنبيه .

* * *

السابع عشر : الاستبعاد ، كقوله : ﴿ أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ﴾ [٣] ، أى يُستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا .

* * *

الثامن عشر : التوبيخ ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ ﴾ [٤] .

﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [٥] .

﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ ﴾ [٦] ؛ ولا تدخل همزة التوبيخ إلا على فعل قبيح أو ما يترتب عليه فعل قبيح .

⁂

الفائدة الرابعة : قد يجتمع الاستفهام الواحد للإنكار والتقرير ، كقوله : ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ [٧] ، أى ليس الكفار آمنين ، والذين آمنوا أحق بالأمن ؛ ولما كان أكثر مواقع التقرير دون الإنكار ، فقال : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ... ﴾ [٧] ، الآية .

---

(١) سورة النمل ٢٠ (٢) سورة البقرة ٢٨
(٣) سورة الدخان ١٣ (٤) سورة آل عمران ٨٣
(٥) سورة الصف ٢ (٦) سورة الكهف ٥٠
(٧) سورة الأنعام ٨١ ، ٨٢ .

وقد يحتملهما ، كقوله : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً ﴾ (١) .

ويحتمل أنه استفهام تقرير ، وأنه طلب منهم أن يُقروا بما عندهم تقرير ذلك ؛ ولهذا قال مجاهد : التقدير « لا » فإنهم لما استفهموا استفهام تقرير بما لا جواب له إلا أن يقولوا « لا » جعلوا كأنهم قالوا ، وهو قول الفارسي والزمخشري .

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار ، بمعنى التوبيخ على محبتهم لأكل لحم أخيهم فيكون « ميتة » ، والمراد محبتهم له غيبته على سبيل المجاز ، و« فكرهتموه » بمعنى الأمر ، أي أكرهوه .

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التكذيب، أنهم لما كانت حالهم حال من يدّعى محبة أكل لحم أخيه نُسب ذلك إليهم ، وكذبوا فيه ، فيكون « فكرهتموه » .

☆☆☆

الخامسة : إذا خرج الاستفهام عن حقيقته ؛ فإن أريد التقرير ونحوه لم يحتج إلى معادل، كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٢) ، فإن معناه التقرير .

وقال ابن عطية : ظاهره الاستفهام المحض، والمعادل على قول جماعة : «أم يريدون» .

وقيل « أم » منقطعة فالمعادل عندهم محذوف ، أي « أم علمتم » ، وهذا كله على أن القصد مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم مخاطبة أمته ، وأما إن كان هو المخاطب وحدَه فالمعادل محذوف لا غير ، وكلا القولين مرويّ . انتهى .

وماقاله غير ظاهر ، والاستفهام هنا للتقرير فيستغنى عن المعادل ، أما إذا كان على حقيقته ، فلا بدّ من تقدير المعادل ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٣) ، أي ، كمن ينعم في الجنّة ؟

---

(١) سورة الحجرات ١٢ (٢) سورة البقرة ١٠٦
(٣) سورة الزمر ٢٤ .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ [١] ، أى كمن هداه الله ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [١] ، التقدير : ذهبت نفسك عليهم حسرات ، بدليل ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ ﴾ [٢] .

وقد جاء فى التنزيل موضع صُرّح فيه بهذا الخبر ، وحذف المبتدأ ، على العكس مما نحن فيه ، وهو قوله تعالى : ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ ﴾ [٣] ، أى أكمن هو خالد فى الجنة يُسقى من هذه الأنهار ، كمن هو خالد فى النار ؟ على أحد الأوجه .

وجاء مصرحا بهما على الأصل فى قوله تعالى : ﴿ أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [٤]

﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ [٥] .

⁂

السادسة : استفهام الإنكار لا يكون إلا على ماض ، وخالف فى ذلك صاحب [٦] "الأقصى القريب" وقال : قد يكون عن مستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ [٧] ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾ [٨] ، قال : أنكر أنّ حكم الجاهلية مما يُبغَى لحقارته ، وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى، وهو منكر فى الماضى والحال والاستقبال .

وهذ الذى قاله مخالف لإجماع البيانيين ، ولا دليل فيما ذكره ، بل الاستفهام فى الآيتين عن ماض ودخله الاستقبال ، تغليبا لعدم اختصاص المنكَر بزمان . ولا يشهد له قوله

---

(١) سورة فاطر ٨ — (٢) سورة فاطر ٨

(٣) سورة محمد ١٥ — (٤) سورة الأنعام ١٢٢

(٥) سورة محمد ١٤

(٦) كذا ورد اسمه فى الأصول والإتقان ٢ : ٩١ ، وسماه صاحب كتاب كشف الظنون : "أقصى القرب فى صناعة الأدب" ، للشيخ زين الدين محمد بن محمد التنوخى ، المتوفى سنة ٧٤٨

(٧) سورة المائدة ٥٠ — (٨) سورة الزمر ٣٧ .

تعالى : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾[1] ، لأن الاستبدالَ ـ وهو طلب البدل ـ وقع ماضيا ، ولا : ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ ﴾[2] وإن كانت « أن » تخلّص المضارع للاستقبال ، لأنه كلام ملموح به جانب المعنى . وقد ذكر ابن جنى فى " التنبيه "[3] أن الإعراب قد يرد على خلاف ما عليه المعنى .

⁂

السابعة : هذه الأنواع من خروج الاستفهام عن حقيقته فى النفى : هل تقول : إن معنى الاستفهام فيه موجود ، وانضمّ إليه معنى آخر ؟ أو تجرد عن الاستفهام بالكلية ؟ لا ينبغى أن يطلق أحد الأمرين ، بل منه ما تجرد كما فى التسوية ، ومنه ما يبقى ، ومنه ما يحتمل ويحتمل ؛ ويعرف ذلك بالتأمل . وكذلك الأنواع المذكورة فى الإثبات ؛ وهل المراد بالتقرير الحكم بثبوته ، فيكون خبرا محضا ؟ أو أنّ المراد طلب إقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم فهو استفهام تقرير المخاطب ، أى يطلب أن يكون مقررا به ؟ وفى كلام النحاة والبيانيين ، كلٌّ من القولين ، وقد سبق الإشارة إليه .

⁂

الثامنة : الحروف الموضوعة للاستفهام ثلاثة : الهمزة ، وهل ، وأم ، وأما غيرها مما يستفهم به كمَنْ ، وما ، ومتى ، وأين ، وأنّى ، وكيف ، وكم ، وأيّان ، فأسماء استفهام ، استفهم بها نيابة عن الهمزة . وهى تنقسم إلى ما يختص بطلب التصديق ، باعتبار الواقع ، كهل وأم المنقطعة ، وما يختص بطلب التصوّر كأم المتصلة ، وما لا يختص كالهمزة .

[أحكام اختصت بها همزة الاستفهام]

ولكون الهمزة أم الباب اختصت بأحكام لفظية ، ومعنوية .

---

(١) سورة البقرة ٦١ (٢) سورة المؤمن ٢٨

(٣) ذكره صاحب كشف الظنون ص ٤٩٣

فمنها كون الهمزة لا يستفهم بهـا حتى يهجس فى النفس إثبات ما يستفهم عنـه ، بخلاف « هل » فإنه لا ترجح عنده بنفى ولا إثبات . حكاه الشيخ أبو حيان عن بعضهم .

ومنها اختصاصها باستفهام التقرير ، وقد سبق عن سيبويه وغيره أن التقرير لا يكون بهل ، والخلاف فيه .

وقال الشيخ أبو حيان : إن طُلِب بالاستفهام تقرير ، أو توبيخ ، أو إنكار ، أو تعجب ، كان بالهمزة دون « هل » ، وإن أريد الجَحْد كان بهل ، ولا يكون بالهمزة .

ومنها أنها تستعمل لإنكار إثبات ما يقع بعـدها ، كقولك : أتضرب زيدا وهو أخوك ؟ قال تعـالى : ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [1] ، ولا تقع « هل » هـذا الموقع . وأما قوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ ٱلْإِحْسَانِ إِلَّا ٱلْإِحْسَانُ ﴾ [2] فليس منه ، لأن هذا نفىٌ له من أصله ؛ والممنوع من إنكار إثبات ما وقع بعدها . قاله ابن الحاجب .

ومنها أنها يقع الاسم منصوبا بعـدها بتقدير ناصب ، أو مرفوعا بتقدير رافع يفسّره ما بعده ، كقولك : أزيدا ضربت ؟ وأزيد قام ؟ ولا تقول : « هل زيدا ضربت ؟ » ولا « هل زيد قائم ؟ » إلا على ضعف .

وإن شئت فقل : ليس فى أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعـده الاسم والفعل يليه الاسم فى فصيح الـكلام إلا الهمزة ، فتقول : أزيد قام ؟ ولا تقول : هل زيد قام ؟ إلا فى ضرورة ، بل الفصيح : هل قام زيد ؟

ومنها أنها تقع مع « أم » المتصلة ، ولا تقع مع « هل » ، وأما المنقطعة فتقع فيهما

---

(١) سورة الأعراف ٢٨ (٢) سورة الرحمن ٦٠

جميعا . فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فهذا الموضع لا تقع فيه « هل » ما لم تقصد إلى المنقطعة . ذكره ابن الحاجب .

ومنها أنها تدخل على الشرط ، تقول : أإن أكرمتنى أكرمتك ، أإن تخرج أخرج معك ؟ أإن تضرب أضرب ؟ ولا تقول : هل إن تخرج أخرج معك ؟

ومنها جواز حذفها ، كقوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ ﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿ هَٰذَا رَبِّى ﴾ [2] ، فى أحد الأقوال ، وقراءة ابن محيصن : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [3] .

ومنها زَعْم ابن الطراوة أنها لا تكون أبدا إلا معادلة أو فى حكمها ؛ بخلاف غيرها ، فتقول : أقام زيد أم قعد ؟ ويجوز ألا يذكر المعادل؛ لأنه معلوم من ذكر الضدّ .

وردّ عليه الصّفار وقال : لا فرقَ بينها وبين غيرها ؛ فإنك إذا قلت : هل قام زيد ؟ فالمعنى هل قام أم لم يقم ؟ لأن السائل إنما يطلب اليقين ، وذلك مطّرد فى جميع أدوات الاستفهام . قال : وأما قوله : إنه عزيز فى كلامهم لا يأتون لها بمعادل فخطأ ؛ بل هو أكثر من أن يحصر ، قال تعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ [4] . ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِى تَوَلَّىٰ ﴾ [5] . ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴾ [6] . ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِى كَفَرَ بِآيَاتِنَا ﴾ [7] . وهو كثير جدا .

---

(١) سورة الشعراء ٢٢ (٢) سورة الأنعام ٧٦ ؛ قال أبو عبد الله القرطبى : « والمعنى : أهذا ربى ! ومثل هذا يكون ربا ! فحذف الهمزة » .

(٣) سورة البقرة ٦ ، وفى كتاب فضلاء البشر ص ١٢٨ : « وعن ابن محيصن : ﴿ أَنذَرْتَهُمْ ﴾ بهمزة واحدة مقصورة .

(٤) سورة المؤمنون ١١٥ (٥) سورة النجم ٣٣ ، ١٩

(٦) سورة النجم ١٩ (٧) سورة مريم ٧٧ .

ومنها تقديمها على الواو وغيرها من حروف العطف ، فتقول : « أفلم أكرمك ؟ » « أولم أحسن إليك ؟ » قال الله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾[1] ، وقال تعالى : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾[1] ، وقال تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾[2] ، فتقدم الهمزة على حروف العطف : الواو ، والفاء ، وثمّ . وكان القياس تأخيرُها عن العاطف ، فيقال : « فألم أكرمك ؟ »، « وألم أحسن إليك ؟ » كما تقدّم على سائر أدوات الاستفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾[4] ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾[5] ، فلا يجوز أن يؤخر العاطف عن شيء من هذه الأدوات ، لأن أدوات الاستفهام جزء من جملة الاستفهام ، والعاطف لا يقدم عليه جزء من المعطوف ، وإنما خولف هذا فى الهمزة ، لأنها أصل أدوات الاستفهام ، فأرادوا تقديمها تنبيها على أنها الأصل فى الاستفهام ، لأن الاستفهام له صدر الكلام .

والزمخشرىّ اضطرب كلامه ، فتارة يجعل الهمزة فى مثل هذا داخلة على محذوف عطف عليه الجملة التى بعدها ، فيقدر بينهما فعلا محذوفا تعطف الفاء عليه مابعدها ، وتارة يجعلها متقدمة على العاطف كما ذكرناه ، وهو الأولى .

وقد ردّ عليه فى الأول بأن ثمّ مواضع لا يمكن فيها تقدير فعل قبلها ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَمَنْ يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ ﴾[6] ، ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ ﴾[7] ، ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ ﴾[7] .

---

(١) سورة البقرة ٧٤ ، ١٠٠
(٢) سورة يونس ٥١
(٣) سورة آل عمران ١٠١
(٤) سورة الرعد ١٦
(٥) سورة التكوير ٢٦
(٦) سورة الزخرف ١٨
(٧) سورة الرعد ١٩ ، ٣٣

وقال ابن خطيب زَمَلُكا[1] : الأوجه أن يقدّر محذوف بعد الهمزة قبل الفاء تكون الفاء عاطفة عليه ؛ ففي مثل قوله تعالى: ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ ﴾[2] لو صُرّح به لقيل : «أتؤمنون به مدة حياته فإن مات ارتددتم فتخالفوا سنن اتباع الأنبياء قبلكم في ثباتهم على ملك أنبيائهم بعد موتهم » ؟ وهذا مذهب الزمخشري .

فائدة

زعم ابن سيده[3] في كلامه على إثبات الجمل أن كل فعل يستفهم عنه ولا يكون إلا مستقبلاً .

وردّ عليه الأعلم[4] ، وقال : هذا باطل ، ولم يمنع أحد : « هل قام زيد أمس ؟ » و « هل أنت قائم أمس ؟ »، وقد قال تعالى : ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَاوَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾[5] فهذا كله ماض غير آت .

* * *

[الشرط]

الثالث: الشرط ، ويتعلق به قواعد .

* * *

(١)

القاعدة الأولى : المجازاة إنما تنعقد بين جملتين :

---

(١) هو عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين الشافعي ابن خطيب زملكا ، والمعروف بالزملكاني ، وصاحب كتاب نهاية التأميل في علوم التنزيل في التفسير ، توفي سنة ٦٥١ . طبقات الشافعية ٥ : ١٣٣ .

(٢) سورة آل عمران ١٤٤

(٣) هو علي بن أحمد — وقيل ابن إسماعيل المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي ، صاحب المحكم والمخصص وشرح الحماسة وغيرها ، توفي سنة ٤٤٣ . إنباه الرواة ٢ : ٢٢٥

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم ، أحد علماء اللغة والنحو والأدب بالأندلس ، توفي سنة ٤٧٦ . بغية الوعاة ٤٢٢

(٥) سورة الأعراف ٤٤.

أولاها فعلية ، لتلائم الشرط ، مثل قوله تعالى : ﴿ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ ﴾[1] ، ﴿ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ ﴾[2] ، ﴿ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ ﴾[3] ، ﴿ نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِى نَعِدُهُمْ ﴾[4]. ﴿ يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى ﴾[5] .

وثانيهما قد تكون اسمية ، وقد تكون فعلية جازمة ، وغير جازمة ، أوظرفية أوشرطية ، كما يقال : ﴿ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ﴾[6] . ﴿ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾[7] . ﴿ فَأْتِ بِآيَةٍ ﴾[8] . ﴿ فَسَوْفَ تَرَانِى ﴾[9] . ﴿ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ﴾[10] . ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَاىَ ﴾[11] .

فإذا جمع بينهما و بين الشرط اتحدتا جملة واحدة ، نحو قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ﴾[12] ، وقوله سبحانه : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾[13] ، وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا ﴾[14] ، وقوله : ﴿ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِى ﴾[15] ، وقوله : ﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ﴾[16] ، وقوله : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾[17] ، فالأولى من جملة المجازاة تسمى شرطاً ، والثانية تسمى جزاء .

ويسمّى للناطقةُ الأوّل مقدّما والثانى تاليا .

فإذا انحلّ الرباط الواصل بين طرفى المجازاة عاد الكلام جملتين كما كان .

---

(١) سورة الأنعام ١٢٥ (٢) سورة الأعراف ١٠٦ (٣) سورة الأعراف ١٤٣

(٤) سورة الرعد ٤٠ (٥) سورة البقرة ٣٨

(٦) سورة مريم ٦٠ (٧) سورة الزمر ٢٢

(٨) سورة الشعراء ١٥٤ (٩) سورة الأعراف ١٤٣

(١٠) سورة يونس ٧٠ (١١) سورة البقرة ٣٨

(١٢) سورة النساء ١٢٤ (١٣) سورة الأنعام ١٢٥

(١٤) سورة الأعراف ١٠٦ (١٥) سورة الأعراف ١٤٣

(١٦) سورة يونس ٤٦ (١٧) سورة طه ١٢٣ .

فإن قيل : فمن أىّ أنواع الكلام تكون هذه الجملة المنتظمة من الجملتين ؟

قلنا : قال صاحب "المستوفى"(١) : العبرة فى هذا بالتالى ؛ إن كان التالى قبل الانتظام جازما كانت هذه الشرطية جازمة ـ أعنى خَبرا محضا ـ ولذلك جاز أن تُوصَل بها الموصولات ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ﴾(٢)، وإن لم يكن جازما لم تكن جازمة ، بل إن كان التالى أمرا ؛ فهى فى عِداد الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾(٣) ، وإن كانت رجاء فهى فى عِداد الرجاء ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾(٤) ؛ أى فهذا التسويف بالنسبة إلى المخاطب . فإن جعلت « سوف » بمعنى « أمكن » كان الكلام خبرا صرفاً ، فأما الفاء التى تلحق التالى معقّبة فللاحتياج إليها حيث لا يمكن أن يرتبط التالى بذاته ارتباطا ؛ وذلك إن كان افتتح بغير الفعل ، كقوله : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾(٥) وقوله سبحانه : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾(٦) ، لأن الاسم لا يدل على الزمان فيجازى به .

وكذلك الحرف إن كان مفتتحا بالأمر ، كقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾(٧) لأن الأمر لا يناسب معناه الشرط ، فإن كان مفتتحاً بفعل ماض أو مستقبل ارتبط بذاته ، نحو قولك : «إن جئتنى أكرمتك » ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ ﴾(٨) ، وكذا قوله : ﴿ وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذْ مِنْهَا ﴾(٩) ، لأنّ

---

(١) المستوفى فى النحو ، لأبى سعد كمال الدين على بن مسعود الفرغانى ، ذكره صاحب كشف الظنون ؛ ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية

(٢) سورة الحج ٤١
(٣) سورة الأعراف ١٠٦
(٤) سورة الأعراف ١٤٣
(٥) سورة البقرة ١١٥
(٦) سورة الأنعام ١٦٠
(٧) سورة الحجرات : ٦
(٨) سورة القتال ٧
(٩) سورة الأنعام ٧٠

هذه كالجزء من الفعل ، وتخطاها العامل ؛ وليست كـ« إن » فى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذاً أَبَداً ﴾ (١) .

فإن قيل : فما الوجه فى قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (٢) وقوله : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ ﴾ (٣) ؟

قلنا : الأظهر أن يكون كلٌّ واحد منهما محمولاً على الاسم ، كما أن التقدير « فأنتما قد صغت قلوبكما » و « فهو ينتقم الله منه » ، يدلُّك على هذا أن « صغت » لو جعل نفسه الجزاء للزم أن يكتسب من الشرط معنى الاستقبال ، وهـذا غير مسوّغ هنا . ولو جاز لجاز أن تقول : « أنتما إن تتوبا إلى الله صغت ـ أو ـ فصغت قلوبكما » لـكن المعنى : « إن تتوبا فبعد صغو من قلوبكما » ليتصور فيه معنى الاستقبال ، مع بقاء دلالة الفعل على الممكن ، وأنّ « ينتقم » لو جعل وحده جزاء لم يدلّ على تـكرار الفعل كما هو الآن ، والله أعلم بما أراد .

* * *

(٢)

الثانية : أصل الشرط والجزاء أن يتوقّف الثانى على الأول ، بمعنى أن الشرط إنما يستحق جوابَه بوقوعه هو فى نفسه ، كقولك : « إن زرتنى أحسنت إليك » ، فالإحسان إنما استحق بالزيارة ، وقولك : « إن شـكرتنى زرتك » ، فالزيارة إنما استحقت بالشكر ، هذا هو القاعدة .

وقد أورد على هذا آيات كريمات :

منها قوله تعالى : ﴿ إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ (٤) ، وهم عباده ، عذّبهم أو رحمهم .

---

(١) سورة الـكهف ٥٧
(٢) سورة التحريم ٤
(٣) سورة المائدة ٩٥
(٤) سورة المائدة ١١٨

وقوله : ﴿ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[١] ، وهو العزيز الحكيم، غفر لهم أو لم يغفر لهم .

وقوله : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[٢]، وصَغو القلوب هنا لأمرٍ قد وقع ، فليس بمتوقّف على ثبوته .

والجواب أنّ هذه فى الحقيقة ليست أجوبة ؛ وإنما جاءت عن الأجوبة المحذوفة ، لكونها أسبابا لها .

فقوله : ﴿ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾[١] ، الجواب فى الحقيقة : فتحكَّم فيمن يحق لك التحكّم فيه ، وذكّر العبوديّة التى هى سبب القدرة .

وقوله: ﴿ وَإِنْ تَغْفِرْ ﴾[١] فالجواب : فأنت متفضّل عليهم ، بألّا تجازيهم بذنوبهم فكمالك غير مفتقر إلى شىء ، فإنك أنت العزيز الحكيم .

وقال صاحب "المستوفى" : اعلم أن المجازاة لا يجب فيها أن يكون الجزاء موقوفاً على الشرط أبدا ، ولا أن يكون الشرط موقوفاً على الجزاء أبدا ؛ بحيث يمكن وجوده ، ولا أن تكون نسبة الشرط دائما إلى الجزاء نسبة السبب إلى المسبّب ؛ بل الواجب فيها أن يكون الشرط بحيث إذا فرض حاصلاً لزم مع حصوله حصولُ الجزاء ؛ سواء كان الجزاء قد يقع، لامن جهة وقوع الشرط ، كقول الطبيب : من استحم بالماء البارد احتقنت الحرارة باطن جسده ، لأن احتقان الحرارة قد يكون لاعن ذلك ، أو لم يكن كذلك ؛ كقولك : إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً .

وسواء كان الشرط ممكنا فى نفسه كالأمثلة السابقة ، أو مستحيلا ؛ كما فى قوله تعالى :

---

(١) سورة المائدة ١١٨ (٢) سورة التحريم ٤

﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ (١) .

وسواء كان الشرط سببا فى الجزاء ووصلة إليه ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾ (٢) أو كان الأمر بالعكس ، كقوله : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾ (٣) ، أو كان لاهذا ولاذاك ، فلا يَقع إلامجرد الدلالة على اقتران أحدهما بالآخر، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذَنْ أَبَداً ﴾ (٤) إذْ لايجوز أن تكون الدعوةُ سبباً للضلال ومفضِية إليه ، ولا أن يكونَ الضلال مفضيا إلى الدعوة .

وقد يمكن أن يُحمل على هذا قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً ﴾ (٥) .

وعلى هـذا مايكون من باب قوله تعـالى : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾ (٦) فإنّ التأويل « إن يمسسكم قرح فمع اعتبار قَرْح قد مسّهم قبل » . والله أعلم بمراده .

* * *

(٣)

الثالثة : أنه لايتعلق إلا بمستقبل ؛ فإن كان ماضيَ اللفظ كانمستقبَلالمعنى ، كقولك: « إن متّ على الإسلام دخلت الجنة » . ثم للنحاة فيه تقديران :

أحدهما : أنالفعل يغيَّر لفظا لامعنى ، فكأنّ الأصل: « إن تمتمسلما تدخل الجنة »، فغيّر لفظَ المضارع إلى الماضى تنزيلًا له منزلة المحقَّق .

والثانى : أنّه تغير معنى ، وأن حرف الشرط لما دخل عليه قَلَب معناه إلى الاستقبال ، و بقى لفظُه على حاله .

---

(١) سورة الزخرف ٨١
(٢) سورة محمد ٣٦
(٣) سورة النساء ٧٩
(٤) سورة الكهف ٥٧
(٥) سورة الممتحنة ٢
(٦) سورة آل عمران ١٤٠

والأول أسهل ، لأن تغييرَ اللفظ أسهلُ من تغيير المعنى .

وذهب المبرّد إلى فعل الشرط إذا كان لفظ « كان » بقيَ على حاله من المضيّ ؛ لأنّ « كان » جُرّدت عنده للدلالة على الزّمن الماضى فلم تغيرها أدوات الشرط . وقال : إنّ « كان » مخالفة فى هذا الحكم لسائر الأفعال ؛ وجعل منه قوله تعالى : ﴿ إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾[1] . ﴿ وإنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾[2] .

والجمهور على المنع ، وتأولوا ذلك ، ثم اختلفوا :

فقال ابن عصفور والشلوبين وغيرهما : إن حرفَ الشرط دخل على فعل مستقبل محذوف ، أى إن أكن كنت قلته ، أى إن أكن فيما يستقبل موصوفا بأنى كنت قلته فقد علمته . ففعل الشرط محذوف مع هذا ، وليست « كان » المذكورة بعدها هى فعل الشرط .

قال ابن الضائع: وهذا تكلّف لا يحتاج إليه ، بل ﴿ كنت ﴾ بعد ﴿ إن ﴾ مقلوبة المعنى إلى الاستقبال ، ومعنى ﴿ إن كُنْتُ ﴾ « إن أكن» ، فليست هذه التى بعدها هى التى يراد بها الاستقبال ؛ ، لا أخرى محذوفة ، وأبطلوا مذهب المبرد بأنّ « كان » بعد أداة الشرط فى غير هذا الموضع قد جاءت مراداً بها الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾[3] .

وقد نبّه فى " التسهيل "[4] فى باب الجوازم على أنّ فعل الشرط لا يكون إلا مستقبل المعنى ، واختار فى « كان » مذهبَ الجمهور ؛ إذ قال : ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ « كان » أو غيرها إلا مؤولًا .

---

(١) سورة المائدة ١١٦ (٢) سورة يوسف ٢٦

(٣) سورة المائدة ٦

(٤) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك ؛ وكتابه « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » فى النحو ، ذكره صاحب كشف الظنون ، وذكر العلماء الذين عنوا به وشرحوه .

واستدرك عليـه « لو » « ولمـا » الشرطيتين ؛ فإن الفعل بعدهما لا يكون إلا ماضياً فتعين استثناؤه من قوله : « لا يكون إلا مستقبل المعنى » .

وأما قوله تعـالى : ﴿ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ (١) إلى ﴿ إِنْ وَهَبَتْ ﴾ (١) فوقع فيهـا « أحللنا » المنطوق به أو المقدر ، على القولين ، جوابَ الشرط ، مع كون الإحلال قديماً ، فهو ماض . وجوابه أنّ المراد : « إن وهبت فقد حلّت » ، فجواب الشرط حقيقة الحلّ المفهوم من الإحلال لا الإحلال نفسه ، وهـذا كما أن الظرف من قولك : «قم غدا » ليس هو لفعل الأمر ، بل للقيام المفهوم منه .

وقال البيانيون : يجئ فعل الشرط ماضيَ اللفظ لأسباب :

منها : إيهامُ جعْل غـيرِ الحاصل كالحاصل ، كقوله تعـالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً ﴾ (٢) .

ومنها : إظهار الرغبة من المتكلم فى وقوعه ، كقولهم : « إن ظفرت بحسن العاقبة فذاك »، وعليه قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً ﴾ (٣) ، أى امتناعا من الزنا ، جئ بلفظ الماضى ولم يقل « يردن » إظهارا لتوفير رضا الله ، ورغبة فى إرادتهنّ التحصين .

ومنها : التعريض ، بأن يخاطب واحدا ومراده غيره ، كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ (٤) .

* * *

(١) سورة الأحزاب ٥٠
(٢) سورة الإنسان ٢٠
(٣) سورة النور ٣٣ .
(٤) سورة الزمر ٦٥

(٤)

الرابعة : جواب الشرط أصله الفعل المستقبل ، وقد يقع ماضيا ، لا على أنه جواب في الحقيقة ، نحو : « إن أكرمتك فقد أكرمتنى » اكتفاء بالموجود عن المعدوم .

ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾ [1] ، ومسّ القرح قد وقع بهم ، والمعنى : إن يؤلمكم ما نزل بكم فيؤلمهم ما وقع ، فالمقصود ذِكْر الألم الواقع لجميعهم ، فوقع الشرط والجزاء على الألم .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ [2] ، فعلى وقوع الماضى موقع المستقبل فيهما ، دليله قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾ [2] ، أى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ [2] « تكن قد علمته » وهو عدول إلى الجواب إلى ما هو أبدع منه كما سبق .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ [3] ، فالمعنى ـ والله أعلم ـ : « ما أنت بمصدّق لنا ولو ظهرت لك براءتنا، بتفضيلك إياه علينا » ، وقد أتوه بدلائل كاذبة ولم يصدقهم ، وقرّعوه بقولهم : ﴿ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ [4] ، وإجماعهم على إرادة قتله ، ثم رميهم له في الجب أكبر من قولهم : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ [3] عندك .

* * *

(٥)

الخامسة : أدوات الشرط : حروف ، وهى « إن » ، وأسماء مضمّنة معناها .

ثم منها ما ليس بظرف ، كمن ، وما ، وأىّ ، ومهما. وأسماء هى ظروف : أين ، وأينما، ومتى ، وحيثما ، وإذ ما .

---

(١) سورة آل عمران ١٤٠

(٢) سورة المائدة ١١٦

(٣) سورة يوسف ١٧

(٤) سورة يوسف ٩٥

وأقواها دلالة على الشرط دلالة « إن » لبساطتها، ولهذا كانت أم الباب .

وما سواها فمركب من معنى « إن » وزيادة معه ، فمن معناه كل فى حكم إن ، وما معناه كلّ شيء إن ، وأينما وحيثما يدلان على المكان وعلى إن ، وإذ ما ومن يدلان على الشرط والزمان .

وقد تدخل « ما » على « إن » وهى أبلغ فى الشرط من « إن » ولذلك تُتلقى بالنون المبنّى عليها المضارع ؛ نحو : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ ﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ [2] .

ومما ضُمّن معنى الشرط « إذا » ، وهى كـ« إن » ، ويفترقان فى أنّ « إن » تستعمل فى المحتمل المشكوك فيه ، ولهذا يقبح : إن احمرّ البسر كان كذا ، وإن انتصف النهار آتك ، وتكون « إذا » للجزم ، فوقوعه ، إما تحقيقا نحو : إذا طلعت الشمس كان كذا ، أواعتبارا كما سنذكره.

قال ابن الضائع: ولذلك إذا قيل : « إذا احمرّ البسر فأنتِ طالق» وقع الطلاق فى الحال عند مالك ؛ لأنه شيء لا بدّ منه ؛ وإنما يتوقف على السبب الذى قد يكون وقد لا يكون ، وهذا هو الأصل فيهما .

* * *

وقد تستعمل « إن » فى مقام الجزم لأسباب :

منها أن تأتى على طريقة وضع الشرطىّ المتّصل الذى يوضع شرطه تقديرا التبيين

---

(١) سورة الأنفال ٥٨ (٢) سورة الإسراء ٢٣

مشروطه تحقيقا ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ ﴾ (٣) .

ومنها أن تأتىَ على طريق تبيين الحال ، على وجه يأنس به المخاطب ، وإظهارا للتناصف فى الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي ﴾ (٤) .

ومنها تصوير أن المقامَ لا يصلح إلا بمجرّد فرض الشرط ؛ كفرض الشىء المستحيل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ (٥) ، والضمير للأصنام . ويحتمل منه ما سبق فى قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ ﴾ (١) .

ومنها لقصد التوبيخ والتجهيل فى ارتكاب مدلول الشرط وأنه واجب الانتفاء ، حقيق ألا يكون ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ ﴾ (٦) ، فيمن يكسر « إن » ، فاستعملت « إن » فى مقام الجزم ، بكونهم « مسرفين » لتصوّر أن الإسراف ينبغى أن يكون منتفيا ، فأجراه لذلك مجرى المحتمل المشكوك .

ومنها تنبيه المخاطب وتهييجه ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ (٧) ، والمعنى عبادتكم لله تستلزم شكركم له ، فإن كنتم ملتزمين عبادَته فكلوا من رزقه واشكروه ، وهذا كثيرا ما يورد فى الحجاج والإلزام ، تقول : « إن كان لقاء الله حقا فاستعدّ له » .

وكذا قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٨) .

---

(١) سورة الزخرف ٨١
(٢) سورة الأنبياء ٢٢
(٣) سورة الإسراء ٤٢
(٤) سورة سبأ ٥٠
(٥) سورة فاطر ١٤
(٦) سورة الزخرف ٥
(٧) سورة البقرة ١٧٢
(٨) سورة الأنعام ١١٨

ومنها التغليب، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ ﴾ [١]، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [٢] ، فاستعمل « إن » مع تحقق الارتياب منهم ؛ لأن الكلّ لم يكونوا مرتابين ، فغلّب غيرَ المرتابين منهم على المرتابين ؛ لأن صدورَ الارتياب من غير الارتياب مشكوك فى كونه ، فلذلك استعمل « إن » على حدّ قوله : ﴿ إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ ﴾ [٣] .

* * *

واعلم أنّ « إنْ » لأجل أنها لاتستعمل إلا فى المعانى المحتملة كان جوابُها معلقا على مايحتمل أن يكون وألا يكون ، فيختار فيه أن يكون بلفظ المضارع المحتمل للوقوع وعدمه ، ليطابق اللفظُ والمعنى ، فإن عُدِلَ عن المضارع إلى الماضى لم يُعدَل إلا لنكتة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ [٤]، فأتى الجوابُ مضارعا ، وهو «يكونوا» وماعطف عليه، وهو « يبسطوا » مضارعا أيضاً ، وأنه قد عطف عليه « ودّوا » بلفظ الماضى ، وكان قياسه المضارع ؛ لأن المعطوفَ على الجواب جواب ؛ ولكنه لما لم يحتمل وَدادتهم لكفرهم من الشك فيها مايحتمله أنهم إذا ثقفوهم صاروا لهم أعداء ، وبسطوا أيديَهم إليهم بالقتل ، وألسنتهم بالشتم — أتى فيه بلفظ الماضى ؛ لأن ودادتهم فى ذلك مقطوع بها ، وكونهم أعداء وباسطى الأيدى والألسن بالسوء مشكوكٌ ، لاحتمال أن يعرِض ما يصدّهم عنه، فلم يتحقق وقوعه .

وأما « إذا » فلما كانت فى المعانى المحققة غلب لفظ الماضى معها ، لكونه أدلّ على الوقوع باعتبار لفظه فى المضارع ؛ قال تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِنْ

---

(١) سورة الحج ٥
(٢) سورة البقرة ٢٣
(٣) سورة الأعراف ٨٩
(٤) سورة الممتحنة ٢

تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ﴾ [١] بلفظ الماضى مع « إذا » فى جواب الحسنة حيث أُريد مطلقُ الحسنة ، لانوعٌ منها ، ولهذا عُرّفت تعريف العهد ، ولم تنكَّر كما نُكِّر المراد به نوع منها فى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِنْدِ ٱللَّهِ ﴾ [٢]، وكما نكِّر الفعل حيث أريد به نوعٌ فى قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [٣]، و بلفظ المضارع مع « إنّ » فى جانب السيئة وتنكيرها بقصد النوع .

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [٤] لفظ الماضى مع « إذا » والمضارع مع « إن » إلا أنه نكرت الرحمة ليطابق معنى الإذاقه بقصد نوع منها ، والسيئة بقصد النوع أيضاً .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [٥] أتى بإذا لمَّا كان مسُّ الضرّ لهم فى البحر محققاً ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْأَمُ ٱلْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ ٱلْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ ﴾ [٦] فإنه لم يقيّد مسّ الشر هاهنا ؛ بل أطلقه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ كَانَ يَئُوسًا ﴾ [٧] ؛ فإن اليأس إنما حصل عند تحقق مسّ الضرّ له ، فكان الإتيان بإذا أدلّ على المقصود من « إن » ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ ﴾ [٨]، فإنه لِقلّة صبره وضعف احتماله فى موقع الشر أعرض ، والحال فى الدعاء ، فإذا تحقق وقوعه كان يئوساً . وأما قوله : ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ [٩] مع أن الهلاك محقق ، لكن جُهل وقته ، فلذلك جئ « بإن » .

---

(١) سورة الأعراف ١٣١
(٢) سورة النساء ٧٨ — (٣) سورة النساء ٧٣
(٤) سورة الروم ٣٦ — (٥) سورة الإسراء ٦٧
(٦) سورة فصلت ٤٩ — (٧) سورة الإسراء ٨٣
(٨) سورة فصلت ٥١ ، وفى الأصل «وإن مسه» وهو خطأ ، وفى الكلام بعدذلك غموض .
(٩) سورة النساء ١٧٦

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ ﴾ (١) ، فأتى بإن المقتضية للشك، والموت أمر محقق ؛ لـكن وقته غير معلوم ، فأورد موردَ المشكوك فيه ، المتردّد بين الموت والقتل .

وأما قوله تعـالى : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ (٢) مع أن مشيئة الله محققـة ، فجاء على تعليم الناس كيف يقولون ، وهم يقولون فى كلّ شىء على جهة الاتباع ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ (٣) فيقول الرجل فى كلّ شىء : إن شاء الله ؛ على مُخْبَرٍ به ، مقطوعا أو غير مقطوع ، وذلك سنّة متبعة .

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » . ويحتمل أن تكون للإبهام فى وقت اللحوق متى يكون .

تنبيه : سكت البيانيون عما عدا « إذا » و « إن » ، وألحق صاحبُ " البسيط " (٤) وابن الحاجب « متى » بأن قال : لا تقول : متى طلعت الشمس ؟ مما عُلِمَ أنه كائن ؛ بل تقول : متى تخرج أخرج . وقال الزمخشرىّ فى الفصـل بين متى وإذ : إنّ « متى » للوقت المبهم ، و « إذا » للمعين ؛ لأنهما ظرفا زمان ، ولإبهـامِ « متى » جُزِم بهـا دون « إذا » .

* * *

(٦)

السادسة : قد يعلق الشرط بفعل محال يستلزمه محال آخر ، وتصدق الشرطية دون

---

(١) سورة آل عمران ١٤٤ (٢) سورة الفتح ٢٧

(٣) سورة الـكهف ٢٣ ، ٢٤

(٤) هو السيد ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذى ؛ المتوفى سـنة ٧١٧ ؛ والبسيط أحد شروحه الثلاثة على كتاب الـكافية فى النحو للشيخ جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، والمتوفى سنة ٦٤٦ ، وانظر كشف الظنون ص ١٣٧٠

مفردَيْها ؛ أمّا صدقها فلاستلزام المحال ، وأما كذب مفردَيْها فلاستحالتهما .

وعليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ (١) .

وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ... ﴾ (٣) الآية .

وفائدة الربط بالشرط في مثل هـذا أمران : أحدهما بيان استلزام إحدى القضيتين للأخرى ، والثاني أنّ اللازمَ منتفٍ ، فالملزوم كذلك .

وقد تبين بهذا أن الشرط يعلّق به المحقق الثبوت ، والممتنع الثبوت ، والممكن الثبوت.

* * *

(٧)

السابعة : الاستفهام إذا دخل على الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ ﴾ (٤) ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾ (٥) ، ونظائره ؛ فالهمزة في موضعها ، ودخولها على أداة الشرط . والفعل الثاني الذي هو جزاء الشرط ليس جزاء للشرط ، وإنما هو المستفهم عنه ، والهمزة داخلة عليه تقديرا ، فيُنوى به التقديم ، وحينئذٍ فلا يكون جوابا ، بل الجواب محذوف ، والتقدير عنـده : « أانقلبتم على أعقابكم إن مات محمد ؟ » ، لأنّ الغرض إنكارُ انقلابهم على أعقابهم بعد موته .

ويقول يونس: قال كثير من النحويين ، إنهم يقولون : ألف الاستفهام دخلت في غير موضعها ؛ لأن الغرض إنما هو : « أتنقلبون إن مات محمد » .

وقال أبو البقاء : « قال يونس : الهمزة في مثل هـذا أحقّها أن تدخل على جواب

---

(١) سورة الزخرف ٨١ .
(٢) سورة الأنبياء ٢٢
(٣) سورة الإسراء ٤٢
(٤) سورة آل عمران ١٤٤
(٥) سورة الأنبياء ٣٤ .

الشرط ؛ تقديره : أتنقلبون [على أعقابكم][1] إن مات محمد ؟ لأن الغرض التنبيه أوالتوبيخ على هذا الفعل المشروط ، ومذهب سيبويه الحقّ لوجهين : أحدهما أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه ؛ إذ لا يصح أن تقول : اتزورنى فإن زرتك ، ومنه قوله : ﴿ أَفَإِيْن مِتَّ فَهُمُ ٱلْخَالِدُونَ ﴾[2] . والثانى أن الهمزة لها صدر الكلام ، و « إن » لها صدر الكلام ، فقد وقعا فى موضعهما ، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب ؛ لأنهما كالشيء الواحد[3] . انتهى .

وقد رد النحويون على يونس بقوله : ﴿ أَفَإِيْن مِتَّ فَهُمُ ٱلْخَالِدُونَ ﴾[2] ، لا يجوز فى ﴿فهم﴾ أن ينوَى به التقديم ؛ لأنه يصير التقدير : « أفهم الخالدون فإن مت ؟ » ، وذلك لا يجوز ، لئلا يبقى الشرط بلا جواب ؛ إذ لا يتصور أن يكون الجواب محذوفا يدل عليه ما قبله ؛ لأنَّ الفاء المتصلة بأن تمنعه من ذلك ؛ ولهذا يقولون : « أنت ظالم إن فعلت » ، ولا يقولون : « أنت ظالم فإن فعلت » ،فدلّ ذلك على أن أدوات الاستفهام إنما دخلت لفظا وتقديرا على جملة الشرط والجواب .

***

(٨)

الثامنة : إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء ، ثم ذُكِر فعل الشرط ولم يذكر له جواب ، نحو : «أقوم إن قمت» ، «وأنتِ طالق إن دخلت الدار» ؛ فلا تقدير عند الكوفيين ، بل المقدّم هو الجواب ، وعند البصريين دليل الجواب .

والصحيح هو الأول ؛ لأن الفاء لا تدخل عليه ، ولو كان جواباً لدخلت ؛ ولأنه لو كان مقدَّماً من تأخير لما افترق المعنيان ، وهما مفترقان ، ففى التقدم بُنِي الكلام على الخبر

---

(١) تكملة من كتاب مامن به الرحمن .

(٢) سورة الأنبياء ٣٤

(٣) إملاء ما من به الرحمن ١ : ٨٨ .

ثم طرأ التوقف ، وفى التأخير بُنى الكلام من أوله على الشرط ؛ كذا قاله ابن السراج وتابعه ابن مالك وغيره .

ونوزعا فى ذلك ؛ بل مع التقديم الكلام مبنىّ على الشرط ، كما لو قال : « له علىّ عشرة إلا درهما » فإنه لم يقر بالعشرة ، ثم أنكر منها درهما ، ولو كان كذلك لم ينفعه الاستثناء . ثم زعم ابن السراج أنّ ذلك لايقع إلا فى الضرورة ؛ وهو مردود بوقوعه فى القرآن ، كقوله : ﴿ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ (١) .

***

(٩)

التاسعة : إذا دخل على أداة الشرط واو الحال لم يحتج إلى جواب ، نحو : أحْسِنْ إلى زيد و إن كفرك ، واشكره و إن أساء إليك ، أى أحسِنْ إليه كافراً لك ، واشكره مسيئاً إليك.

فإن أجيب الشرط كانت الواو عاطفة ؛ لا للحال ، نحو: أحسِنْ إليه ، و إن كفَرك فلا تدع الإحسانَ إليه ، واشكره و إن أساء إليك فأقم على شكره . ولو كانت الواو هنا للحال لم يكن هناك جواب .

قال ابن جنى : و إنّما كان كذلك ؛ لأن الحال فضلة ، وأصل وضع الفضلة أن تكون مفرداً ، كالظرف والمصدر والمفعول به ؛ فلما كان كذلك لم يجب الشرط إذا وقع موقع الحال ؛ لأنه لو أجيب لصار جملة ؛ والحال إنما هى فضلة ، فالمفرد أوْلى بها من الجملة ، والشرط و إن كان جملة فإنه يجرى عندهم مجرى الآحاد : من حيث كان محتاجا إلى جوابه احتياج المبتدأ إلى الخبر .

***

---

(١) سورة البقرة ١٧٢

(١٠)

العاشرة : الشرط والجزاء لا بدّ أن يتغايرا لفظا ، وقد يتحدان ، فيحتاج إلى التأويل، كقوله : ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ ﴾ [١] ، والآية التي تليها : ﴿ وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ [١] ثم قال : ﴿ فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللهِ مَتَابًا ﴾ [١] ؛ فقيل على حذف الفعل ، أي من أراد التوبةَ فإن التوبة معرضة له ، لا يحول بينه وبينها حائل . ومثله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ [٢] أي أردت . ويدلّ لهذا تأكيد التوبة بالمصدر .

وأما قوله تعالى : ﴿ جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ﴾ [٣] ، فقال الزمخشري : يجوز [٤] أن يكون « جزاؤه » مبتدأ ، والجملة الشرطية كما هي خبره ، على إقامة الظاهر مقام المضمر [٥] ، والأصل . « جزاؤه من وجد في رحله فهو هو » فوضع الجزاء موضع «هو».

وقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي ﴾ [٦] ، قدّره ابن عباس : « من يرد الله هدايته » ، لئلا يتحد الشرط والجزاء .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ [٧] وقد سبق فيها أقوال كثيرة .

وقد يتغايران في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ ﴾ [٨] وقوله : ﴿ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾ [٩] ، وقوله ﴿ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [١٠] .

---

(١) سورة الفرقان ٧٠ ، ٧١
(٢) سورة النحل ١٦
(٣) سورة يوسف ٧٥
(٤) الكشاف ٢ : ٣٨٢
(٥) م : « الضمير »
(٦) سورة الأعراف ١٧٨
(٧) سورة المائدة ٦٧
(٨) سورة آل عمران ١٩٢
(٩) سورة آل عمران ١٨٥
(١٠) سورة محمد ٣٨

والنكتةُ فى ذلك كلّه تفخيم الجزاء ، والمعنى أن الجزاءَ هو الكامل البالغ النهاية ، يعنى : مَنْ يبخل فى أداء ربع العشر فقد بالغ فى البخل ، وكان هو البخيل فى الحقيقة .

* * *

(١١)

الحادية عشرة : فى اعتراض الشرط على الشرط ، وقد عدّوا من ذلك آيات شريفة ؛ بعضها مستقيم ، وبعضها بخلافه .

* * *

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ. فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ... ﴾[1] الآية.

قال الفارسى : قد اجتمع هنا شرطان وجواب واحد ؛ فليس يخلو : إمّا أن يكون جواباً لأمّا ، أو لإنْ ، ولا يجوز أن يكون جواباً لهما ، لأنا لم نرَ شرطين لهما جواب واحد ؛ ولو كان هذا لجاز شرط واحد له جوابان ، ولا يجوز أن يكون جواباً لإن دون « أمّا » ، لأن « أمّا » لم تستعمل بغير جواب ، فجعل جواباً لأمّا ، فتجعل « أمّا » وما بعدها جواباً لإن .

وتابعه ابن مالك فى كون الجواب لأمّا .

وقد سبقهما إليه إمام الصناعة سيبويه. ونازع بعضُ المتأخرين فى عدّ هذه الآية من هذا ، قال : وليس من الاعتراض أن يُقرَن الثانى بفاء الجواب لفظاً ؛ نحو إن تكلمَ زيد فإنْ أجادَ فأحسِنْ إليه ؛ لأن الشرط الثانى ، وجوابه جواب الأول . أو يقرن بفاء الجواب تقديراً كهذه الآية الشريفة ؛ لأن الأصلَ عند النحاة : « مهما يكن من شىء ، فإن كان المتوفَّى من المقربين فجزاؤه رَوْحٌ » ، فحذف « مهما » وجملة شرطها ، وأنيب عنها « أمّا »

---

(١) سورة الواقعة ٨٨ ، ٨٩ .

فصار « أمّا ، فإن كان » مفرداً من ذلك لوجهين : أحدهما أنّ الجواب لا يلى أداة الشرط بغير فاصل ، وثانيهما أن الفاء فى الأصل للعطف ، فحقها أن تقع بين سببين ، وهما المتعاطفان ؛ فلما أخرجوها من باب العطف ، حفظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسّط ، فوجب أن يقدم شئ مما فى حيِّزها عليها إصلاحاً للفظ ، فقدمت جملة الشرط الثانى ؛ لأنها كالجزاء الواحد ، كما قدم المفعول فى قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [١] ، فصار ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ ﴾ [٢] ، فحذفت الفاء التى فى جواب « إن » لئلا يلتقىَ فاءان .

فتلخص أنّ جواب « أمّا » ليس محذوفاً ، بل مقدمّا بعضُه على الفاء ، فلا اعتراض .

* * *

الآية الثانية : قوله تعالى عن نوح : ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾ [٣] ، وإنما يكون من هذا لو كان ﴿ لاينفعكم نصحى ﴾ مؤخراً بعد الشرطين ، أو لازما أن يقدّر كذلك ، وكلا الأمرين منتفٍ .

أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلأنّ ﴿ لَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ ﴾ جملة تامة ، أمّا على مذهب الكوفيين فمن شرط مؤخر وجزاء مقدم ، وأمّا على مذهب البصريين فالمقدم دليل الجزاء ، والمدلول عليه محذوف فيقدر بعد شرطه ، فلم يقع الشرطُ الثانى معترضا ؛ لأن المراد بالمعترِض ما اعترض بين الشرط وجوابه ، وهنا ليس كذلك ؛ فإنّ على مذهب الكوفيين لاحذفَ ، والجواب مقدّم ، وعلى قول البصريين الحذف بين الشرطين .

---

(١) سورة الضحى ٩

(٢) سورة الواقعة ٨٨ ، ٨٩

(٣) سورة هود ٣٤ .

وهنا فائدة ؛ وهى أنه لِمَ عدل عن « إن نصحت » إلى ﴿ إن أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ ﴾ ؟ وكأنه ـ والله أعلم ـ أدب مع الله تعالى ، حيث أراد الإغواء .

وقد أحسن الزمخشرى فلم يأت [1] بلفظ الاعتراض فى الآية ؛ بل سماه مرادفا ؛ وهو صحيح ، وقال : إن قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ ، جزاؤه ما دلّ عليه قوله : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِى ﴾ .

وجعل ابن مالك تقدير الآية : « إن أردت أن أنصح لكم » مرادا ذلك منكم ، لا ينفعكم نصحى ، وهو يجعله من باب الاعتراض ؛ وفيه ما ذكرنا .

* * *

الآية الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَٱمْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِىِّ ... ﴾ [2] الآية ؛ وهى كالتى قبلها لتقدّم الجزاء أو دليله على الشرطين ، فالاحتمال فيها كما قدمنا .

وقال الزمخشرى : « شرط فى الإحلال هبتَها نفسَها ، وفى الهبة إرادة الاستنكاح ، كأنه قال : أحللناها لك إن وهبت نفسها لك ، وأنت تريد أن تنكحها ، لأن إرادته هى قبول الهبة ، وما به تتمّ [3] » .

وحاصله أن الشرط الثانى مقيِّد للأول .

ويحتمل أن يكون من الاعتراض ، كأنه قال : إن وهبت نفسها ، إن أراد النبىّ ، أحللناها ، فيكون جوابا للأول ، ويقدّر جواب الثانى محذوفا .

* * *

الآية الرابعة : قوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ

---

(١) الكشاف ٢ : ٣٠٦ (٢) سورة الأحزاب ٥٠

(٣) الكشاف ٣ : ٤٣٥ .

مُسْلِمِينَ ﴾ [١] ، وغلِط من جعلها من الاعتراض ، لأن الشرط الأول اقترن بجوابه ، ثم أتى بالثانى بعد ذلك ، وإذا ذكر جواب الثانى تالياً له فأىّ اعتراض هنا ؟ ولهذا قال المجوّزون لهذه المسألة : إن الجوابَ المذكور للأول ، وجواب الثانى محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه ، والتقدير فى الآية : « إن كنتم مسلمين فإن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا » ، فحذف الجواب لدلالة السابق عليه .

* * *

الآية الخامسة : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ . إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا ﴾ [٢] ، وكلام ابن مالك يقتضى أنها من الاعتراض ، وليس كذلك ، بل عُطِف فعل الشرط على فعل آخر .

* * *

الآية السادسة : قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ ﴾ [٣] إلى قوله : ﴿ لَعَذَّبنا ﴾ وهذه الآية هى العمدة فى هذا الباب ، فالشرطان وهما « لولا » ، و « لو » قد اعترضا ، وليس معهما إلّا جواب واحد ، وهو متأخّر عنهما وهو ﴿ لَعذبنا ﴾ .

* * *

الآية السابعة:قوله تعالى : ﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ [٤] وهذه تأتى على مذهب الأخفش ، فإنه يزعم أن قوله تعالى : ﴿ الْوَصِيَّةُ ﴾ على تقدير الفاء ، أى « فالوصية » ، فعلى هذا يكون مما نحن فيه . فأما إذا رفعت ﴿ الوصية ﴾ بـ﴿ كتب ﴾[٥] فهى كالآيات السابقة فى حذف الجوابين .

---

(١) سورة يونس ٨٤ (٢) سورة القتال ٣٦ ، ٣٧
(٣) سورة الفتح ٢٥ (٤) سورة البقرة : ١٨٠.
(٥) من قوله تعالى فى أول الآية : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ . . . ﴾

تنبيه

[فى ضابط اعتراض الشرط على الشرط]

ذكر بعضهم ضابطا فى هـذه المسألة فقال : إذا دخل الشرط على الشرط ، فإن كان الثانى بالفاء فالجواب المذكور جوابُه ، وهو وجوابه جواب الشرط الأول ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ (1) .

وإن كان بغير الفاء ، فإن كان الثانى متأخراً فى الوجود عن الأول ، كان مقدرا بالفاء وتكون الفاء جواب الأول ، والجواب المذكور جواب الثانى ، نحو « إن دخلت المسجد إن صليت فيه فلك أجر » تقديره : « فإن صليت فيه » فحذفت الفاء لدلالة الكلام عليها .

وإن كان الثانى متقدما فى الوجود على الأول ، فهو فى نية التقديم وما قبله جوابه ، والفاء مقدرة فيه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِى ﴾ (2) ، تقديره : « إن أراد الله أن يُغوِيَكم ، فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحى » .

وأما إن لم يكن أحدهما متقدما فى الوجود ، وكان كل واحد منهما صالحا لأن يكون هو المتقدم ، والآخر متأخراً ، كقوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ ﴾ (3) كان الحكم راجعا إلى التقدير والنية ، فأيهما قدّرتَه الشرطَ كان الآخر جوابا له .

وإن كان مقدراً بالفاء كان المتقدم فى اللفظ أو المتأخر ، فإن قدرنا الهبة شرطا كانت الإرادة جواباً ، ويكون التقدير : « إن وهبت نفسها للنبىّ فإن أراد النبى أن يستنكحها . وإن قدّرنا الإرادة شرطاً كانت الهبة جزاه ، وكان التقدير : إن أراد النبى أن يستنكحها فإن وهبت نفسها للنبى » .

(1) سورة البقرة ٣٨

(2) سورة هود ٣٤

(3) سورة الأحزاب ٥٠

وعلى كلا التقديرين ، فجواب الشرط الذى هو الجواب محذوف ، والتقدير : « فهى حلال لك » . وقس عليه ما يرد عليك من هذا الباب .

فائدة

[قد يسمى الشرط يمينا]

قال ابن جنى فى كتاب " القد " : يجوز أن يسمى الشرط يمينا ، لأن كل واحد منهما مذكور لما بعــده ؛ وهو جملة مضمومة إلى أخرى ، وقد جرت الجملتان مجرى الجملة الواحــدة ؛ فمن هنا يجوز أن يسمى الشرط يمينا ، ألا ترى أن كلّ واحد منهما مذكور لما بعده !

القسم وجوابه

وهما جملتان بمنزلة الشرط وجوابه ؛ وسنتــكلم عليه فى الأساليب إن شاء الله تعــالى فى باب التأكيد . والقَسَم لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الإنشاء والإلتزام بفعل المحلوف عليــه أو تركه ، وليس بإخبار عن شىء وقع أولا يقع ، وإن كان لفظه المضىّ أو الاستقبال . وفائدته تحقُّق الجواب عند السامع وتأكده ليزول عنه التردد فيه .

[الأمر]

الأمر حيث وقع فى القرآن كان بغير الحرف كقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾[1] ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾[2] ، ﴿اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾[3] ، ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾[4] .

---

(١) سورة البقرة ٤٣ (٢) سورة النمل ١٨

(٣) سورة النساء ٦٦ (٤) سورة الأنعام ١٤٤ .

وجاء بالحرف فى مواضع يسيرة على قراءة بعضهم : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[(١)] ووجهه أنه من باب حمل المخاطب على الغائب إلى الخطاب ، فكأنه لا غائب ولا حاضر ؛ وذلك لأن قوله تعالى : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[(١)] فيه خطاب للنبى صلى الله عليه وسلم مع المؤمنين ، وخطابُ الله تعالى مع النبىّ للمؤمنين كخطاب الله تعالى لهم ؛ فكأنهما اتحدا فى الحكم ووجود الاستماع والاتباع ، فصار المؤمنون كأنهم مخاطبون فى المعنى ، فأتى باللام كأنه يأمر قوما غيبا ، وبالتاء للخطاب كأنه يأمر حضورا . ويؤيد هذا قوله تعالى فى أول الآية : ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ قَدْجَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ... ﴾[(٢)] الآية ، فصار المؤمنون مخاطبين ، ثم قال لنبيّه صلى الله عليه وسلم : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ ﴾[(١)] ينبغى أن يكون فرحهم ، فصاروا مخاطبين من وجه دون وجه .

ونظيره : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾[(٣)] إلا أن ذلك جُعل فى كلمتين وحالتين ؛ وهذا فى كلمة واحدة .

ومنها قوله تعالى: ﴿ اتَّقُوا اللهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾[(٤)] .

ومنها قوله تعالى : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[(٥)] .

النفى

هو شطر الكلام كله ، لأن الكلام إما إثبات أو نفى ، وفيه قواعد :

* * *

---

(١) سورة يونس ٥٨ ؛ وهى قراءة يزيد بن القعقاع ويعقوب . (الجامع لأحكام القرآن ٨ : ٣٥٤) .

(٢) سورة يونس ٥٧

(٣) سورة يونس ٢٢

(٤) سورة الحشر ١٨ .

(٥) سورة الزخرف ٧٧

(١)

الأولى : فى الفرق بينه و بين الجَحْد ، قال ابن الشجرى[1] : إن كان النافى صادقا فيما قاله ، سُمِّىَ كلامه نفياً ، و إن كان يعلم كذب ما نفاه كان جَحْدا ؛ فالنفىُ أعمّ ، لأن كلّ جَحْد نفىٌ من غير عكس ؛ فيجوز أن يسمى الجحد نفياً ، لأن النفى أعمّ ، ولا يجوز أن يسمى النفى جَحْدا .

فمن النفى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾[2] .

ومن الجحد نَفْىُ فرعون وقومه آيات موسى عليه السلام ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَٰذَا سِحْرٌ مُبِينٌ . وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾[3] ، أى وهم يعلمون أنها من عند الله .

وكذلك إخبار الله عمّن كفر من أهل الكتاب : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾[4] فأ كذبهم الله بقوله : ﴿ انْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ ﴾[5] .

وقوله : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا ﴾[6] ، فأ كذبهم الله بقوله : ﴿ وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ ﴾[6] .

قال : ومن العلماء من لا يفرق بينهما ، والأصل ما ذكرته .

* * *

(٢)

الثانية : زعم بعضهم أنّ من شرط صحة النفى عن الشىء صحة اتّصاف المنفىّ عنه بذلك

---

(١) هو أبو السعادات هبة الله بن على بن حمزة المعروف بابن الشجرى ، وصاحب كتاب الأمالى ، والانتصار ، والحماسة ، وشارح اللمع والتصريف الملوكى ، وغيرها ، توفى سنة ٥٤٢ . ابن خلكان ٢ : ١٨٣ .

(٢) سورة الأحزاب ٤٠

(٣) سورة النمل ١٣ ، ١٤

(٤) سورة المائدة ١٩

(٥) سورة الأنعام ٢٤

(٦) سورة التوبة ٧٤

الشيء ، ومن ثَمّ قال بعض الحنفية : إنَّ النهى عن الشيء يقتضى الصحة ، وذلك باطل ؛ بقوله تعالى : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾[1] ، ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾[2] ، ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾[3] ، ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾[4] ، ونظائره .

والصواب أن انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً ، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه ، فنفىُ الشيء عن الشيء لا يستلزم إمكانه .

***

(٣)

الثالثة : المنفىّ ما وَلِىَ حرفَ النفى ، فإذا قلت : « ما ضربت زيدا » كنت نافياً للفعل الذى هو ضربُك إياه ، وإذا قلت : « ما أنا ضربته » كنت نافيا لفاعليتك للضرب .

فإن قلت : الصورتان دلّتا على نَفْى الضرب ، فما الفرق بينهما ؟ .

قلت : من وجهين :

أحدهما : أن الأولى نفت ضرباً خاصا ، وهو ضربُك إياه ، ولم تدلّ على وقوع ضربِ غيرك ولا عدمه ، إذ نفىُ الأخصّ لا يستلزم نفىَ الأعم ولا ثبوته . والثانية نفت كونَك ضربته ، ودلّت على أن غيرك ضربه ، بالمفهوم .

الثانى : أن الأولى دلت على نفى ضربك له بغير واسطة ، والثانية دلت على نفيه بواسطة .

وأما قوله : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِى بِهِ ﴾[5] .

---

(١) سورة البقرة ١٤٤ (٢) سورة مريم ٦٤

(٣) سورة البقرة ٢٥٥ (٤) سورة الأنعام ١٤

(٥) سورة المائدة ١١٧ ؛ وسقط بقية الكلام فى جميع الأصول ، وموضعه بياض فى نسخة ت .

***

(٤)

الرابعة : إذ كان الكلام عاما ونفيته ، فإن تقدّم حرفَ النفي أداة العموم ، كان نفياً للعموم ، وهو لا ينافي الإثباتَ الخاص ، فإذا قلت : « لم أفعل كلَّ ذا ؛ بل بعضَه » استقام ، وإنْ تقدَّم صيغةَ العموم على النَّفي فقلت : « كلّ ذا لم أفعله » كان النفي عاما ، ويناقضه الإثبات الخاص .

وحكى الإمام [١] في ''نهاية الإيجاز'' عن الشيخ عبد القاهر أن نفيَ العموم يقتضي خصوصَ الإثبات . فقوله : « لم أفعلْ كلّه » يقتضي أنه فعل بعضه . قال : وليس كذلك إلا عند من يقول بدليل الخطاب ، بل الحقُّ أنْ نفيَ العموم كما لا يقتضي عموم النفي لا يقتضي خصوص الإثبات .

***

(٥)

الخامسة : أدواته كثيرة ، قال الخُوَيِّي [٢] : وأصلها « لا » و « ما » ، لأن النفيَ إما في الماضي ، وإما في المستقبل ، والاستقبال أكثر من الماضي أبدا ، و « لا » أخف من « ما » ، فوضعوا الأخفَّ للأكثر :

ثم إن النفي في الماضي إمّا أن يكون نفيا واحداً مستمراً ، وإما أن يكون نفيافيه أحكام متعدّدة ، وكذلك النفي في المستقبل ، فصار النفي على أربعة أقسام ، واختاروا له أربع كلمات : ما ، لم ، لن ، لا .

وأما « إن » و « لما » فليسا بأصليين .

---

(١) هو الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ ؛ لخص في كتابه كتابي دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ، وراعى مافاته من ترتيب الفصول والأبواب . كشف الظنون .

(٢) هو شمس الدين أحمد بن خليل بن سعادة الخويي الشافعي ، صاحب الإمام فخر الدين الرازي ؛ سبقت ترجمته في الجزء الأول ص ١٦ .

فـا و « لا » فى الماضى والمستقبل متقابلان ، و « لم » و « لن » فى الماضى والمستقبل متقابلان ، و « لم » كأنه مأخوذ من « لا » « وما » لأن « لم » نفىٌ للاستقبال لفظاً ، فأخذ اللام من « لا » التى هى لنفى الأمر فى المستقبل ، والميم من « ما » التى هى لنفى الأمر فى الماضى، وجمع بينهما إشارة إلى أنّ فى « لم » المستقبل والماضى ، وقدم اللام على الميم إشارة إلى أن « لا » هو أصل النفى ، ولهذا يُنفى بها فى أثناء الـكلام ، فيقال : « لم يفعل زيد ولا عمرو» و « لن أضرب زيداً ولا عمراً » .

أما «لما» فتركيب بعد تركيب، كأنه قال: « لم » و « ما » ، لتوكيد معنى النفى فى الماضى ، و تفيد الاستقبال أيضاً ، ولهذا تفيد « لمّا » الاستمرار ، كما قال الزمخشرى : إذا قلت : « ندم زيد ولم ينفعه الندم » أىْ حالُ الندم لم ينفعه و إذا قلت : « ندم زيد و لمـاّ ينفعه الندم » أى حالُ الندم ، واستمر عدم نفعه .

قلت : وقال الفارسى : إذا نُفى بها الفعل اختصت بنفى الحال ، ويجوز أن يتسع فيها فينفى بها الحاضر ، نحو : « ماقام وماقعد » .

قال الُخوِيّ : والفرق بين النفى «بلم» و « ما » أنّ النفى «بما » كقولك : « ماقام زيد » معناه أنّ وقت الإخبار هـذا الوقت ؛ وهو إلى الآن مافعل ، فيكون النفىُ فى الماضى ، وأن النفى «بلم » كقولك : « لم يقم » تجعل المخبر نفسه بالعرض متكلما فى الأزمنة الماضية ، ولأنه يقول فى كل زمان فى تلك الأزمنة : أنا أخبرك بأنه لم يقم .

وعلى هذا فتأمل السرّ فى قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً ﴾[1] وفى موضع آخر : ﴿ مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾[2] ، لأن الأول فى مقام طلب الذكر والتشريف به للثواب ، والثـانى فى مقام التعليم ، وهو لايفيد إلّا بالنفى عن جميع الأزمنة .

---

(١) سورة الإسراء ١١١ (٢) سورة « المؤمنون » ٩١

وكذلك قوله : ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ (٢) فإنّ مريم كأنها قالت : إني تفكرت في أزمنة وجودي ومثّلتها في عيني : « لم أكُ بغيا » فهو أبلغُ في التنزيه ؛ فلا يظنّ ظان أنهـا تنفى نفيا كليا ؛ مع أنهـا نسيت بعض أزمنة وجودها ؛ وأما هم لما قالوا : ﴿ وما كانت أمُّك بغيا ﴾ ما كان يمكنهم أن يقولوا : نحن تصورنا كلّ زمان من أزمنة وجود أمّك ، و ننفى عن كلّ واحدٍ منها كونَها بغيا ؛ لأن أحداً لا يلازم غيره ، فيعلم كل زمان من أزمنة وجوده ، و إنمـا قالوا لها : إن أمّك اشتهرت عند الـكلّ ، حتى حكموا عليها حكماً واحداً عاماً أنّها مابغتْ في شيء من أزمنة وجودها .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ (٣) . وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولاً ﴾ (٤) ؛ فإنه سبحانه لما قال : ﴿ بِظُلْمٍ ﴾ كان سبب حسن الهلاك قائما ، وأما الظلم فكان يتوقع في كلّ زمن الهلاك ؛ سواء كانوا غافلين أم لا ؛ لـكن الله برحمته يمسك عنهم في كل زمان وافقته غفلتهم . وأما قوله : ﴿ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ (٣) وإن جد الظلم لـكن لم يبق سبباً مع الإصلاح ، فبقى النفى العام بعدم تحقيق المقتضى في كل زمان .

وكذلك قوله : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ (٤) ، لأنه لما لم يذكر الظلم لم يتوقع الهلاك ، فلم يبق متكرراً في كل زمان .

وكذلك قوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ (٥) . وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ ﴾ (٦) ذُكِر عند ذكر النعمة لم يكن إشارة

---

(١) سورة مريم ٢٨
(٢) سورة مريم ٢٠
(٣) سورة الأنعام ١٣١
(٤) سورة القصص ٥٩
(٥) سورة الأنفال ٥٣
(٦) سورة الأنفال ٣٣

إلى الحكم فى كل زمان تذكيراً بالنعمة ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ ﴾ نفياً واحداً عاماعند ذكر العذاب ؛ لئلا يتكرر ذكر العذاب ، ويتكرر ذكر النعمة لا للمنة بل للتنبيه على سعة الرحمة .

وكذلك قال تعالى : ﴿ مَاجَعَلَ اللهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾ [(١)] ، وقال : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [(٢)] ، ﴿ مَاجَعَلَ اللهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ ﴾ [(٣)] وقوله تعالى : ﴿ لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا ﴾ [(٤)] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّاراً شَقِيًّا ﴾ [(٥)] ، وقال تعالى : ﴿ لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْراً ﴾ [(٦)] ، فى جميع موضع ماحصل المذكور أموراً لايتوقع تجددها ، وفى جميع المواضع لم يحصل توقع تجدد المذكور .

فاستمسك بما ذكرنا واجعله أصلاً ؛ فإنه من المواهب الربانية [(٧)] .

---

(١) سورة الأحزاب ٤
(٢) سورة الحج ٧٨
(٣) سورة المائدة ١٠٣
(٤) سورة مريم ٧
(٥) سورة مريم ٣٢
(٦) سورة الكهف ٩٠
(٧) فى م : « انتهى الجزء الأول من تجزئة المؤلف » ؛ وهو أيضاً نهاية ما فى دار الكتب المصرية من نسخة ط ، ونهاية المجلد الأول من ت .

النوع السادس والأربعون

فى أساليب القرآن

وفنونه البليغة

وهو المقصود الأعظم من هذا الكتاب ، وهو بيت القصيدة ، وأول الجريدة ، وغُرّة الكتيبة ، وواسطة القلادة ، ودرّة التاج ، وإنسان الحدَقة ؛ على أنه قد تقدمت الإشارة للكثير من ذلك .

* * *

اعلم أن هذا علم شريف المحل ، عظيم المكان ، قليل الطلاب ، ضعيف الأصحاب ؛ ليست له عشيرة تحميه ، ولا ذوو بصيرة تستقصيه ، وهوأرق من الشعر ، وأهوَل من البحر ، وأعجب من السحر ، وكيف لا يكون ! وهو المطلِعُ على أسرار القرآن العظيم ، الكافل بإبراز إعجاز النظم المبين ما أودع من حسن التأليف ، وبراعة التركيب ، وما تضمنه فى الحلاوة ، وجلّله فى رونق الطلاوة ؛ مع سهولة كلِمه وجزالتها ، وعذوبتها وسلاستها ، ولا فرق بين مايرجع الحسنُ إلى اللفظ أو المعنى .

وشذّ بعضهم فزعم أن موضعَ صناعة البلاغة فيه إنما هو المعانى ، فلم يعدّ الأساليب البليغة ، والمحاسن اللفظية (٢) .

والصحيح أن الموضوع مجموع المعانى والألفاظ إذ اللفظ مادّة الكلام الذى منه يتألف ، ومتى أخرجت الألفاظ عن أن تكون موضوعا خرجت عن جملة الأقسام المعتبرَة ؛ إذ لا يمكن أن توجد إلا بها .

* * *

---

(٢) م : « اللطيفة » ، والأجود ما أثبته من ت .

وها أنا ألقى إليك[1] منه ما يقضى له البليغ عجبا ، ويهتز به الكاتب طربا :

فمنه التوكيد بأقسامه ، والحذف بأقسامه ، الإيجاز ، التقديم ، التأخير ، القلب ، المدرج ، الاقتصاص ، التغليب ، الالتفات ، التضمين ، وضع الخبر موضع الطلب ، وضع الطلب موضع الخبر ، وضع النداء موضع التعجب ، وضع جملة القلة موضع الكثرة ، تذكير المؤنث ، تأنيث المذكر ، التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى ، عكسه ، مشاكلة اللفظ للمعنى ، البحث ، الإبدال ، المحاذاة ، قواعد فى النفى والصفات ، إخراج الكلام مخرج الشك فى اللفظ دون الحقيقة ، الإعراض عن صريح الحكم ، الهدم ، التوسع ، الاستدراج ، التشبيه ، الاستعارة ، التورية ، التجريد ، التجنيس ، المقابلة ، إلجام الخصم بالحجة ، التقسيم ، التعديد ، مقابلة الجمع بالجمع ، قاعدة فيما ورد فى القرآن مجموعا تارة ومفردا أخرى ، وحكمة ذلك ، قاعدة أخرى فى الضمائر ، قاعدة فى السؤال والجواب ، الخطاب بالشىء عن اعتقاد المخاطب ، التأدب فى الخطاب ، تقديم ذكر الرحمة على العذاب ، الخطاب بالاسم ، الخطاب بالفعل ، قاعدة فى ذكر الموصولات والظرف تارة وحذفها أخرى ، قاعدة فى النهى ودفع التناقض عما يوهم ذلك . وملاك ذلك الإيجاز والإطناب ، قال صاحب الكشاف : كما أنه يجب على البليغ فى مظان الإجمال والإيجاز أن يُجمِل ويوجز ؛ فكذلك الواجب عليه فى موارد التفصيل أن يفصِّل ويشبع ، وأنشد الجاحظ :

يَرْمُونَ بالُخطَبِ الطِّوال وتارةً وحىَ الملاحظ خيفةَ الرقباَء[2]

---

(١) م : « عليك » .

(٢) البيان والتبيين ١ : ٤٤ ، ١٥٥ ، ونسبه إلى أبى دؤاد بن حريز الإيادى .

الأسلوب الأول
التأكيد

والقصدُ منه الحمل على ما لم يقع،ليصير واقعا، ولهذا لا يجوز تأكيدُ الماضى ولا الحاضر، لئلا يلزم تحصيل الحاصل؛ وإنما يؤكد المستقبل، وفيه مسائل:

الأولى: جمهور الأمة على وقوعه فى القرآن والسنة، وقال قوم: ليس فيهما تأكيد ولا فى اللغة؛ بل لا بد أن يُفيد معنًى زائدا على الأول. واعترض الملْحِدون على القرآن والسنة بما فيهما[1] من التأكيدات، وأنه لا فائدة فى ذكرها؛ وأن من حق البلاغة فى النظم إيجاز اللفظ واستيفاء المعنى، وخير الكلام ما قلّ ودلّ ولا يملّ، والإفادة خير من الإعادة، وظنوا أنه إنما يجىء لقصور النفس عن تأدية المراد بغير تأكيد؛ ولهذا أنكروا وقوعه فى القرآن.

وأجاب الأصحاب بأنّ القرآن نزل على لسان القوم وفى لسانهم التأكيد والتكرار، وخطابه أكثر؛ بل هو عندهم معدود فى الفصاحة والبراعة، ومن أنكر وجودَه فى اللغة فهو [مكابر][2] إذ لولا وجوده لم يكن لتسميته تأكيدا فائدة؛ فإن الاسم لا يوضع إلا لمسمى معلوم لا فائدة فيه، بل فوائد كثيرة كما سنبينه.

الثانية: حيث وقع فهو حقيقة. وزعم قوم أنه مجاز؛ لأنه لا يفيد إلا ما أفاده المذكور الأول حكاه الطرطوشى فى العمد ثم قال: وَمن سَمّى التأكيد مجازا؟ فيقال له: إذا كان

---

(١) ت، م: «فيه»

(٢) زيادة يقتضيها السياق وموضعه بياض فى ت، م.

التأكيد بلفظ الأول ، نحو عجّل عجّل ونحوه . فإن جاز أن يكون الثانى مجازاً جاز فى الأول ، لأنهما فى لفظ واحد ، وإذا بطل حملُ الأول على المجاز بَطل حمل الثانى عليه ، لأنه قبل الأول .

الثالثة : أنه خلاف الأصل ؛ فلا يحمل اللفظ على التأكيد إلا عند تعذّر حمله على مدة محددة .

الرابعة : أنه يكتفى فى تلك بأىّ معنى كان وشرط . وما قاله ضعيف ، لأن المفهومَ من دلالة اللفظ ليس من باب الألفاظ حتى يحذوَ به حَذْوَ الألفاظ .

الخامسة : فى تقسيمه : وهو صناعى ـ يتعلق باصطلاح النحاة ـ ، ومعنوىّ . وأقسامه كثيرة ، فلنذكر ما تيسّر منها .

* * *

القسم الأول

التوكيد الصناعى

وهو قسمان : لفظى ومعنوى . فاللفظى تقرير معنى الأول بلفظه أو مرادفه ؛ فمن المرادف ﴿ فِجَاجاً سُبُلًا ﴾ [١] . ﴿ ضَيِّقاً حَرِجاً ﴾ [٢] فى قراءة كسر الراء . ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ [٣] .

---

(١) سورة الأنبياء ٣١

(٢) سورة الأنعام ١٢٥ ؛ وهى قراءة حكيت عن القراء . الجامع لأحكام القرآن ٧ : ٨٢

(٣) سورة فاطر ٢٧

وجعل الصَّفّار منه قوله تعالى : ﴿ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ [(1)] على القول بأن كلاهما للنفى . [(2)]

واللفظى يكون فى الاسم النكرة بالإجماع، نحو : ﴿ قَوَارِيرَا. قَوَارِيرَ ﴾ [(3)] ، وجعل ابن مالك وابن عصفور [منه] : ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ [(4)]، و ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ [(5)] ، وهو مردود لأنه جاء فى التفسير أن معنى ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ [دكاً] [(6)] بعد دكّ ، وأن الدّك كرر عليها حتى صار هباء منثورا ، وأن معنى : ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ [(6)] أنه تنزّل ملائكة كل سماء يصطفون صفا بعد صف ، محدِقين بالإنس والجنّ . وعلى هذا فليس الثانى منهما تكراراً للأول ؛ بل المراد به التكثير ؛ نحو جاء القوم رجلا رجلا ، وعلّمته الحساب بابا بابا .

وقد ذكر ابن جنى فى قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ [(7)] ﴿ إِذَا رُجَّتِ ﴾ [(7)] أن ﴿ رُجّت ﴾ بدل من ﴿ وقعت ﴾ ، وكررت ﴿ إذا ﴾ تأكيدا لشدة امتزاج المضاف بالمضاف إليه .

ويكون فى اسم الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [(8)] .

وفى الجملة ، نحو : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [(8)] . ولكون

---

(١) سورة الأحقاف ٢٦

(٢) أى ما ، وإن .

(٣) سورة الإنسان ١٥ ، ١٦

(٤) سورة الفجر ٢١ ، ٢٢

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) سورة الفجر ٢٢

(٧) سورة الواقعة ١ ، ٤

(٨) سورة المؤمنون ٣٦

(٩) سورة الانشراح ٥ ، ٦

الجملة الثانية للتوكيد سقطت من مصحف ابن مسعود، ومن قراءته [١] .

والأكثر فصل الجملتين بثم، كقوله : ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ﴾ [٢] ، ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [٣] .

ويكون فى المجرور، كقوله : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [٤] والأكثر فيه اتصالُهُ بالمذكور.

وزعم الكوفيون أنه لا يجوز الفصلُ بين التوكيد والمؤكد، قال الصفّار فى شرح سيبويه :والسماع يردّه ، قال تعالى: ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ [٥] فإن « هم » الثانية تأكيد للأولى . وقوله : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [٤]. وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾ [٦] ألا ترى أن قبله : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ ﴾ [٦] فأكد ﴿ لمّا ﴾ وبينهما كلام ، وأصله : ﴿ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [٦] فكرر للطولِ الذى بين « لمّا »وجوابها.وقوله : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ [٧] فى أحد القولين ؛ لأنه أكد « أنّ » بعد ما فصل .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٨] . . . . .

[٩] . . . .

ريب أنهم اجتمعوا فى الهلاك وإن قوم موسى اجتمعوا فى النجاة .

ومنه قوله تعالى حكاية عن يوسف : ﴿ وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [١٠] فلم يُرد بهذا أن يجتمعوا عنده ، وإن جاءوا واحداً بعد واحداً ؛ وإنما أراد اجتماعهم فى المعنى إليه ، وألّا

---

(١) ذكره صاحب الكشاف ٤ : ٦١٥
(٢) سورة الانفطار ١٧ ، ١٨
(٣) سورة التكاثر ٣ ، ٤
(٤) سورة هود ١٠٨
(٥) سورة هود ١٩
(٦) سورة البقرة ٨٩
(٧) سورة المؤمنون ٣٥
(٨) سورة الجاثية ٣
(٩) م : « بياض بالأصل ، ورقتان » .
(١٠) سورة يوسف ٩٣

يتخلفَ منهم أحد ، وهذا يُعلم من السياق والقرينة .

ومن القرينة الدالة على ذلك فى قصة الملائكة[١] لفظا ومعنى أن قوله ﴿ كلهم ﴾ يفيد الشمول والإحاطة ، فلابد أن يفيد ﴿ أجمعون ﴾ قدرا زائدا على ذلك وهو اجتماعهم فى السجود ؛ [هذا فى اللفظ] ، وأما المعنى فلأن الملائكة لم تكن ليتخلف أحد منهم عن امتثال الأمر ، ولا يتأخر عنده ، ولاسيما وقد وُقّت لهم بوقت وحدّ لهم بحدّ ، وهو التسوية ونَفْخ الروح ، فلما حصل ذلك سجدوا كلهم عن آخرهم فى آنٍ واحد ولم يتخلف منهم أحد ؛ فعلى هذا يخرّج كلام المبرّد الزمخشرىّ .

وما نقل عن بعض المتكلمين أن السجود لم يستعمل على الكلّ بدليل قوله : ﴿ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴾[٢] مردود ؛ بل « العالون » المتكبرون ؛ وفى رسائل إخوان الصفاء[٣] أن العالين هم العقول العاقلة التى لم تسجد ، وهذا تحريف ، ولم يقم دليل على إثبات العقول التى تدعيها الفلاسفة .

ووقع خلاف فى أنّ إبليس من الملائكة أم لا ؟ والتحقيق أنه ليس منهم عنصرا ، ففى صحيح مسلم[٤] : « خَلَقْتُ الملائكة من نور ، وخلقت[٥] الجان[٦] من النار ، وخُلِق آدم مما وصف لكم » ؛ وهو منهم حُكْماً لدخوله فى الخطاب بالأمر بالسجود معهم ، ولو كان من غيرهم لم يدخل معهم .

وأما قوله : ﴿ إِلاَّ آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٧] فلم يذكر قبله ﴿ كلهم ﴾ لما

---

(١) يشير إلى قوله تعالى فى سورة الحجر ٣٠ ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ .

(٢) سورة ص ٧٥

(٣) إخوان الصفا . . . والنص فى الرسائل فى ص . . .

(٤) الجزء الرابع ص ٢٢٩٤

(د) صحيح مسلم : « وخلقت » .

(٦) صحيح مسلم : « من مارج من نار »

(٧) سورة الحجر ٥٩ .

لم يكن المراد كلّ واحد واحد من الآية لم تحسن الزيادة فى التأكيد ، بدليل الاستثناء بعده من قوله : ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُ ﴾ (١) .

ومنها قصد تحقيق الخبر به كقوله : ﴿ إِنِّى جَاعِلٌ ﴾ (٢) ، فأكد بإن و باسم الفاعل ؛ مع أنهم ليسوا بشاكّين فى الخبر .

ومثله : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ (٣) .

وقال حاكيًا عن نوح : ﴿ إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ ﴾ (٤) .

ومنها قصد إغاظة السامع بذلك الخبر ؛ كقوله : ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ (٥) .

ومنها الترغيب ، كقوله : ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ (٦) أكّده بأربع تأكيدات ، وهى : إن ، وضمير الفصل ، والمبالغتان مع الصفتين له ؛ ليدل على ترغيب الله العبدَ فى التوبة ؛ فإنه إذا علم ذلك طمع فى عفوه . وقوله : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ (٧) .

ومنها الإعلام بأن المخبَر به كله من عند المتكلم ، كقوله : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى ﴾ (٨) ، دون الاقتصار على «يأتينكم هدى» ، قال المفسرون: فيه إشارة إلى أن الخير كلّه منه .

وعليه قوله : ﴿ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِى الصُّدُورِ ﴾ (٩) . ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ (١٠) .

---

(١) سورة الحجر ٥٩
(٢) سورة البقرة ٣٠
(٣) سورة الزمر ٣١ .
(٤) سورة نوح ٢٧
(٥) سورة يس ٣
(٦) سورة البقرة ٣٧
(٧) سورة التوبة ٤٠
(٨) سورة البقرة ٣٨
(٩) سورة يونس ٥٧
(١٠) سورة النساء ١٧٤ .

ومنها التعريض بأمر آخر؛ كقوله تعالى: ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾[١]، وقول موسى: ﴿ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ﴾[٢]، تعريضا بسؤال قبولها؛ فإنها كانت تطلب للنذر ذَكَرا.

تنبيهان

الأول: قالوا: إنما يؤتى به للحاجة للتحرّز عن ذكر ما لا فائدة له، فإن كان المخاطب ساذَجا أُلقِيَ إليه الكلام خاليا عن التأكيد، وإن كان متردّدا فيه حَسُن تقويته بمؤكّد، وإن كان منكِراً وجبَ تأكيده. ويراعى فى القوة والضعف بحسب حال المنكِر؛ كما فى قوله تعالى عن رُسل عيسى: ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ ... ﴾[٣]، الآية، وذلك أن الكفارَ نفَوْا رسالتهم بثلاثة أشياء: أحدُها قولهم: ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾[٣]، والثانى قولهم[٤]: ﴿ مَا أَنْزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِنْ شَيْءٍ ﴾[٣]، والثالث قولهم: ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾، فقوبلوا على نظيره بثلاثة أشياء: أحدُها قولهم: ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ ... ﴾[٣]، ووجه التأكيد فيه أنه فى معنى قَسم، والثانى قوله: ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾[٣]، والثالث قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾[٣].

---

(١) سورة القصص ١٦ ــ ٢٤ (٢) سورة آل عمران ٣٦.

(٣) الآيات التى يتوجه إليها كلام المؤلف هى قوله تعالى فى سورة يس ١٣ــ١٧: ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ. إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ. قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ. قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ. وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾؛ والقرية أنطاكية، والمرسلون هم رسل عيسى عليه السلام إلى أهلها. وانظر الكشاف ٤: ٦.

(٤) ت: «قوله»، وما أثبته من م.

وقد ينزّل المنكِر كغير المنكِر وعكسه . وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾[1] . أُكِّدت [الإماتة] تأكيدين وإن لم يُنكروا ، لتنزيل المخاطبين لتماديهم فى الغفلة منزلةَ من ينكر الموت ، وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان أكثر ؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهرةً كان جديرا بألا يتكرر ويتردد فيه ، حثّاً لهم على النظر فى أدلته الواضحة .

* * *

الثانى : قال التَّنُوخى فى " أقصى القُرب "[2] : إذا قصدوا مجرّد الخبر أتوا بالجملة الفعلية ، وإن أكدوا فبالاسمية ، ثم بأنّ ، ثم بها وباللام . وقد تؤكد الفعلية بقد . وإن[3] احتيج بأكثر جىء بالقَسَم مع كلٍّ من الجملتين . وقد تؤكد الاسمية باللام فقط ، نحو : « لزيد قائم » ، وقد تجىء مع الفعلية مضمرة بعد اللام . وحاصله أن الخطاب على درجات : قام زيد ، ثم لقد قام ـ فإنه جعل الفعليه كأنها دون الاسمية ـ ثم إن زيدا قائم ، ولزيدٌ قائم .

[ما يلتحق بالتأكيد الصناعى]

ويلتحق بالتأكيد الصناعى أمور :

أحدها : تأكيد الفعل بالمصدر ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً ﴾[4] . وقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾[5] ، ﴿ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾[6] ، وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْراً . وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْراً ﴾[7] ، ﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾[8] ، ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً

---

(١) سورة المؤمنون ١٥ ، ١٦ .
(٢) انظر ص ٣٤٦ من هذا الجزء .
(٣) ت : « إذا »
(٤) سورة الإسراء ٦٣
(٥) سورة النساء ١٦٤
(٦) سورة الأحزاب ٥٦
(٧) سورة الطور ٩ ، ١٠
(٨) سورة الحاقة ١٤ .

وَاحِدَةً ﴾ [١] ، ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ [٢] ، ﴿ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْداً ﴾ [٣] . وهو كثير.

قالوا : وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين ؛ فقولك : « ضربت ضربا » بمنزلة قولك : « ضربتُ ، ضربت » ثم عدلوا عن ذلك واعتاضوا عن الجملة بالمفرد .

وليس منه قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾[٤]، بل هو جمع « ظنّ » ،وجُمِع لاختلاف أنواعه ؛ قاله ابن الدهان .

ثم اختلفوا فى فائدته، فقيل: إنه يرفع المجاز عن الفاعل ، فإنك تقول : « ضَرَب الأمير اللصّ » ،ولا يكون باشر بل أمر به ؛ فإذا قلت : « ضربا » عُلم أنه باشر .

ومن نص على ذلك ثعلب فى " أماليه " ، وابن عصفور فى شرح " الجمل [٥] الصغير " .

والصواب أنّه إنما يرفع الوهَم عن الحديث لا عن المحدَّث عنه ؛ فإذا قلت : « ضرب الأمير » احتمل مجازين : أحدهما إطلاق الضرب على مقدماته ، والثانى إطلاق الأمير على أمره ، فإذا أردت رفع الأول أتيت بالمصدر ، فقلت : « ضربا » ، وإن أردت الثانى قلت : « نفسه » أو « عينه » .

ومن هذا يعلمُ ضعف استدلال أصحابنا على المعتزلة فى إثبات كلام الله لموسى ، فى قوله

---

(١) سورة الحاقة ١٤ — (٢) سورة الزلزلة ١

(٣) سورة يوسف ٥ — (٤) سورة الأحزاب ٦

(٥) هو كتاب الجمل فى النحو لعبد القاهر الجرجانى ؛ شرحه على بن مؤمن بن عصفور النحوى المتوفى سنة ٦٦٩ . كشف الظنون ٦٠٢ ، ٦٠٣ .

تعـالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً ﴾ [١] ، فإنه لما أريد كلام الله نفسه قال ﴿ تكليما ﴾ ودل على وقوع الفعل حقيقة ؛ أما تأكيد فاعله فلم يتعرض له. ولقد سَخُفَ [٢] عقل من تأوله على أنه كلّمه بأظفار المِحَن ؛ من الـكَلْم وهو الجرح [٣] ؛ لأنّ الآية مسوقة فى بيان الوحى . ويحكى أنه استدل بعض علماء السّنة على بعض المعتزلة فى إثبات التكليم حقيقة بالآية من جهة أن المجاز لا يؤكَّد ، فسلم المعتزلىّ له هذه القاعدة وأراد دفع الاستدلال منّ جهة أخرى ، فادّعى أن اللفظ إنما هو ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهَ مُوسَىٰ ﴾ بنصب [٤] لفظ الجلالة ، وجعل موسى فاعلا بـ « كلَّمَ » وأنـكر القراءة المشهورة وكابر ، فقال السنىّ : فماذا تصنع بقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ [٥] !؟ فانقطع المعتزلىّ عند ذلك .

قال ابن الدهان : ومما يدل على أن التأكيد لا يرفع المجاز قول الشاعر :

قرعتُ ظنابيبَ الهَوى يومِ عالجٍ ويومَ اللّوى حتى قَسَرْتُ الهوى قَسْرا [٦]

قلت : وكذا قوله : ﴿ وَمَكَرُوا مَكْراً وَمَكَرْنَا مَكْراً ﴾ [٧] .

وأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَاراً ﴾ [٨] ، فمفعول ﴿ أسررت ﴾ محذوف، أى الدعاءوالإنذار ونحوه .

فإن قلت : التأكيد ينافى الحذف ، فالجواب من وجهين :

---

(١) سورة النساء ١٦٤ (٢) كذا فى م ، وفى ت : « استخف »

(٣) عبارة صاحب الـكشاف ١ : ٤٥٨ : « ومن بدع التفاسير أنه من الـكلم ؛ وأن معناه : وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن » .

(٤) هى قراءة إبراهيم ويحيى بن وثاب. الـكشاف ١ : ٤٥٨ .

(٥) سورة الأعراف ١٤٣

(٦) البيت فى اللسان ٢ : ٦١ ، عن ابن الأعرابى ، والظنبوب : هو حرف العظم اليابس من الساق ، ويقال : قرع ظنابيب الأمر ، أى ذلله ، على المجاز .

(٧) سورة النمل ٥٠ (٨) سورة نوح ٩ .

أحدهما : أن المصدر لم يؤتَ به هنا للتأكيد وإن كان بصورته ؛ لأن المعنى ليس على ذلك ، وإنما أتى به لأجل الفواصل ، ولهذا لم يؤت بمصدر ﴿أَعْلَنتُ﴾ ، وهو مثله .

والثانى : أن «أَسَرّ» وإن كان متعدّيا فى الأصل، إلا أنه هنا قُطِع النظر عن مفعوله ، وجعل نسيا ، كما فى قولهم : «فلان يعطى ويمنع» ، فصار لذلك كاللازم ، وحينئذٍ فلا منافاة بين المجىء به بالمصدر لو كان .

ثم التأكيد بالمصدر تارة يجىء من لفظ الفعل كما سبق ، وتارة يجىء من مرادفه ، كقوله تعالى : ﴿إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً﴾[1] ، فإن الجهار أحد نوعى الدعاء، وقوله : ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾[2] ، فإنه منصوب بقوله : ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾[2] ، لأن ﴿لَيّا﴾ نوع من التحريف .

ويحتمل أن يكون منه : ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً﴾[3] ، لأن البهتان ظلم ، والأخذ على نوعين : ظلم وغيره .

وزعم الزمخشرىّ قوله : ﴿نَافِلَةً لَكَ﴾[4] ، وضع [نافلةً][5] موضع «تهجدّا» ؛ لأن التهجد عبادة زائدة ، فكأنّ التهجد والنافلة يجمعهما معنى واحد .

---

(١) سورة نوح ٨ (٢) سورة النساء ٤٦
(٣) سورة النساء ٢٠

(٤) سورة الإسراء ٧٩ ، والآية بتمامها : ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُودًا﴾ .

(٥) تكملة من الكشاف ٢ ــ ٥٣٦ .

وقوله : ﴿ وَعْدَ ٱللهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللهِ قِيلاً ﴾[1]؛ قيل : كأن الأصل تكرار الصدق بلفظه فاستثقل التكرار للتقارب ، فعدل إلى ما يجاريه خفةً ، ولتُجرَى المصادر الثلاثة مجرى واحدا ، خفة ووزنا ، إحرازاً للتناسب .

وأما قوله : ﴿ وَٱللهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتاً . ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجاً ﴾[2] ففائدة ﴿ إخراجاً ﴾ أن المعاد فى الأرض هو الذى يخرجكم منها بعينه ، دفعاً لتوهم مَن يتوهم أن المخرج منها أمثالهم ؛ وأن المبعوث الأرواح المجرّدة .

فإن قيل : هذا يبطل بقوله تعالى : ﴿ أَنبَتَكُمْ مِنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتاً ﴾[2] فإنه أكد بالمصدر ، وليس المراد حقيقة النبات .

قلت : لا جرم حيث لم يُرِد الحقيقة هنا لم يؤكده بالمصدر الحقيقى القياسىّ ؛ بل عُدِل به إلى غيره ؛ وذلك لأن مصدر أنبت « الإنبات » والنبات اسمه لا هو ، كما قيل فى « الكلام » و « السلام » : اسمان للمصدر الأصلىّ الذى هو « التكليم » و « التسليم » ، وأما قوله : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[3] وإن لم يكن جاريا على « تبتّل » لكنه ضمن معنى « بتّل نفسك تبتّلا » .

ومثله قوله : ﴿ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيراً ﴾[4] قال أبو البقاء : هو[5] موضع « تعاليا » لأنه مصدر قوله ﴿ وتعالى ﴾ ، ويجوز أن يقع مصدراً فى موضع[6] آخر من معناه ، وكذا قال الراغب ، قال :[7] وإنما عُدِل عنه لأن لفظ التفاعل من التكلف ، كما يكون من البشر .

---

(١) سورة النساء ١٢٢
(٢) سورة نوح ١٧ ، ١٨
(٣) سورة المزمل ٧
(٤) سورة الإسراء ٤٣
(٥) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ٥١
(٦) عبارة أبى البقاء فى إعرابه : « ويجوز أن يقع مصدر موقع آخر » .
(٧) المفردات فى غريب القرآن ٢٥١ ، وعبارته : « وتخصيص لفظ التفاعل لمبالغة ذلك منه لا على سبيل التكلف ، كما يكون من البشر » .

وأما قوله : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْراً . وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْراً ﴾[1] فقال بعضهم : الجملة الفاعلية تحتمل المجاز فى مفرديها جميعاً وفى كلٍّ منهما ؛ مثاله هاهنا أنه يحتمل أن المجاز فى ﴿ تمور ﴾ ، وأنها ما تمور ، بل تكاد أو يخيّل إلى الناظر أنها تمور . ويحتمل أن المجاز فى السماء ، وأن المَوْر الحقيقىّ لسكانها وأهلها لشدة الأمر .

وكذلك الكلام فى ﴿ وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْراً ﴾[2] ، فإذا رُفع المجاز عن أحدجزأىِ الجملة نُفِىَ احتماله فى الآخر ، فلم تحصل فائدةالتأكيد .

وأجيب بهذه القاعدة : وهى أن ﴿ مَوْراً ﴾ فى تقدير « تمور » فكأنه ، قال : « تمور السماء ، تمور السماء » ، و « تسير الجبال ، تسير الجبال » ، فأكد كلاً من الجزأين بنظيره، وزال الإشكال .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ رَبِّى شَيْئاً ﴾[3] فيحتمل أن يكون ﴿ شيئاً ﴾ من تأكيد الفعل بالمصدر ، كقوله : « بعت بيعا » ، ويجوز أن يكون الشىء بمنزلة الأمر والتبيان ؛ والمعنى : « إلا أن يشاء ربى أمرا » أو وضع موضع المصدر . وانظر كيف ذكر مفعول المشيئة . وقولُ البيانيّين : إنه يجب حذفه إذا كان عاما . وأما قوله تعالى : ﴿ دَكاًّ دَكاًّ ﴾[4] فالمراد به التتابع ، أى دكا بعد دكّ ، وكذا قوله : ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾[4] أى صفا يتلوه صفّ ، ولو اقتصر على الواحد لا يحتمل صفا واحدا .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾[5] فإن إضافةَ الزلزال إليها يفيد معنى ذاتها وهو زلزالها المختص بها ، المعروف منها المتوقع ، كما تقول : غضب زيد غضبَه ، وقاتل زيد قتاله، أى غضبه الذى يعرف منه ، وقتاله المختص به ، كقوله :

---

(١) سورة الطور ٩ ، ١٠
(٢) سورة الطور ١٠
(٣) سورة الأنعام ٨٠
(٤) سورة الفجر ٢١ ، ٢٢
(٥) سورة الزلزلة ١ .

* أنا أبو النَّجْمِ وشِعْرِى شِعْرِى[1] *

واعلم أن القاعدة فى المصدر والمؤكد أن يجىء إتباعاً لفعله ، نحو : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً ﴾[2] وقد يخرج عنها نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿ فَإِنِّى أُعَذِّبُهُ عَذَاباً ﴾[4] وقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾[5] وقوله تعالى : ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً ﴾[6] ولم يقل « تبتّلا » و « تعذيبا » و « إقراضاً » و « إنباتا » .

واختلف فى ذلك على أقوال :

أحدها ـ أنه وضع الاسم منها موضع المصدر .

الثانى ـ أنه منصوب بفعل مضمر يجرى عليه المصدر ؛ ويكون ذلك الفعل الظاهر دليلا على المضمر، فالمعنى ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً ﴾[6] فنبتّم نباتاً ؛ وهو قول المبرّد، واختاره ابن خروف[7] ، وزعم أنه مذهب سيبوية ، وكذا قال ابن يعيش[8] ، ونازعه ابن عصفور[9] .

---

(١) البيت لأبى النجم العجلى ، وبعده :

* لِلَّهِ دَرِّى مَا يُجِنُّ صَدْرِى *

(٢) سورة النساء ١٦٤ (٣) سورة المزمل ٧

(٤) سورة المائدة ١١٥ (٥) سورة الحديد ١١

(٦) سورة نوح ١٧

(٧) هو على بن محمد بن على ، أبو الحسن بن خروف الأندلسى ، شارح كتابى سيبوية والجمل ، توفى بإشبيلية سنة ٦٠٩ . بغية الوعاة ٣٥٤ .

(٨) هو يعيش بن على بن يعيش موفق الدين النحوى الحلبى ؛ شارح كتاب المفصل للزمخشرى ، وتوفى سنة ٦٤٣ . بغية الوعاة ٤١٩، ٤٢٠ .

(٩) هو على بن مؤمن بن محمد ، أبو الحسن بن عصفور النحوىّ الإشبيلى ، صاحب كتاب المقرب فى النحو، توفى سنة ٣٥٧ . بغية الوعاة ٣٥٧ .

والثالث ـ أنها منصوبة بتلك الأفعال الظاهرة ، وإن لم تكن جارية عليها .

والرابع ـ التفصيل بين أن يكون معنى الفعل غير معبّر بمعنى مصدر ذلك الفعل الظاهر فهو منصوب بفعل مضمر ، يدل عليه ذلك الفعل الظاهر ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (١) ، أى ونبتم . وساغ إضماره لأنهم إذا أُنبتوا فقد نبتوا ، ولايجوز فى غير ذلك أن ينصَب بالظاهر ؛ لأن الغرض من المصدر تأكيد الفعل الذى نصبه ، أو تبيين معناه . وإذا كان المصدر مغايرا لمعنى الفعل الظاهر لم يحصل بذلك الغرض المقصود ؛ لأن « النبات » ليس بمعنى الإنبات ، وإذا لم يكن بمعناه فكيف يؤكده أو يبينه !

وأما قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ ﴾ (٢) ، فإنما ذكر قوله : ﴿ بدين ﴾ مع ﴿ تداينتم ﴾ يدل عليه لوجوه :

أحدها ـ ليعود الضمير فى ﴿ فاكتبوه ﴾ عليه إذ لو لم يذكره لقال : « فاكتبوا الدين » ، ذكره الزمخشرى (٢) ؛ وهو ممنوع لأنه كان يمكن أن يعود على المصدر المفهوم من ﴿ تداينتم ﴾ لأنه يدلّ على الدَّيْن .

الثانى ـ أن ﴿ تداينتم ﴾ مفاعلة من « الدَّيْن » ومن « الدِّين » ، فاحتيج إلى قوله : ﴿ بِدَيْنٍ ﴾ ليبيّن أنه من « الدَّيْن » لامن « الدِّين » .

وهذا أيضاً فيه نظر ، لأن السياقَ يرشد إلى إرادة الدَّيْن

الثالث ـ أن قوله : ﴿ بِدَيْنٍ ﴾ إشارة إلى امتناع بيع الدَّيْن بالدَّيْن ، كما فسر قوله صلى الله

---

(١) سورة نوح ١٧ .

(٢) الكشاف ١ : ٢٤٨ ؛ وبعده : « فلم يكن النظم بذلك الحسن » .

عليه وسلم، وهو بيع الكالئ بالكالئ[١] ، ذكره الإمام فخر الدين .

وبيانه أن قوله تعالى : ﴿ تَدَايَنتُمْ ﴾ مفاعلة من الطرفين ، وهو يقتضى وجود الدَّيْن من الجهتين، فلما قال ﴿ بدين ﴾ علم أنه دين واحد من الجهتين .

الرابع ـ أنه أُتِى به ليفيد أن الإشهاد مطلوب، سواء كان الدَّيْن صغيراً أو كبيراً ؛ كما سبق نظيره فى قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾[٢] . ويدل على هذا هاهنا قوله بعد ذلك : ﴿ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَىٰ أَجَلِهِ ﴾[٣] .

الخامس ـ أن ﴿ تداينتم ﴾ مشترك بين الاقتراض والمبايعة والمجازاة ، وذكر « الدَّيْن » لتمييز المراد، قال الحماسى[٤] :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا   نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

ونظير هذه الآية فى التصريح بالمصدر مع ظهوره فيما قبله قوله تعالى : ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾[٥] ، وقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِى بَايَعْتُمْ بِهِ ﴾[٦] : وقوله : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ ﴾[٧] ، فيقال : ما الحكمة فى التصريح بالمصدر فيهما ، أو بضميره مع أنه مستفاد مما قبله .

وقد يجىء التأكيد به لمعنى الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِى أَتْقَنَ

---

(١) الأثر ذكره ابن الأثير : « أنه نهى عن الكالئ بالكالئ » ؛ أى النسيئة بالنسيئة ؛ وذلك أن يشترى الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضى به ، فيقول : بعنيه إلى أجل آخر بزيادة شئ فيبيعه منه ؛ ولا يجرى بينهما تقابض . النهاية ٤ : ٣٠

(٢) سورة النساء ١٧٦   (٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) هو الفند الزمانى ؛ والبيت من قصيدته فى الحماسة لأبى تمام ١ : ٢٣ ـ بشرح التبريزى

(٥) سورة آل عمران ٣٧ .   (٦) سورة التوبة ١١١

(٧) سور المعارج ١

كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [١] فإنه تأكيد لقوله تعالى : ﴿ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ [١] لأن ذلك صنع الله ، وقوله تعالى : ﴿ وَعْدَ اللَّهِ ﴾ [٢] ، تأكيد لقوله : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ ﴾ [٢] ، لأن هذا وعد الله .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا ﴾ [٣] ، انتصب ﴿ كتابا ﴾ على المصدر بما دل عليه السياق ، تقديره « وكتب الله »، لأن قوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [٣] ، يدل على « كتب » .

وقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [٤] ، تأكيد لقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ... ﴾ [٤] ، الآية ، لأن هذا مكتوب علينا ، وانتصب المصدر بما دلّ عليه سياق الآية ، فكأنه فعل ، تقديره « كتب الله عليكم » .

وقال الكسائيّ : انتصب « بعليكم » على الإغراء ، وقدم المنصوب . والجمهور على منع التقدير .

وقوله : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ [٥] ، تأكيد لقوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا ﴾ [٦] ، لأن هذا دين الله ، وقيل منصوبة على الأمر .

وقوله تعالى : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ [٦] ، منصوبة على المصدر بما دل عليه الكلام ؛ لأن الزلفى مصدر كالرجعى ، ﴿ ويقربونا ﴾ يدل على « يزلفونا » فتقديره « يزلفونا زلفى » .

---

(١) سورة النمل ٨٨
(٢) سورة الروم ٦
(٣) سورة آل عمران ١٤٥
(٤) سورة النساء ٢٤
(٥) سورة البقرة ١٣٨
(٦) سورة الزمر ٤ .

وقد يجىء التأكيد به مع حذف عامله ، كقوله : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ [1] ، والمعنى : « فإما تمنوا مَنًّا ، وإما أن تفادوا فِداء » فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر .

وجعل سيبويه من المصدر المؤكِّد لنفسه قولَه تعالى : ﴿ الَّذِى أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُ ﴾ [2] ، لأنه إذا أحسن كلَّ شيء فقد خلَقه خلقاً حسنا ، فيكون ﴿ خَلقه ﴾ على معنى « خلقه خلقا » ، والضمير هو الله تعالى .

ويجوز أن يكون بدل اشتمال ، أى أحسن خَلْق كلّ شىء .

قال الصّفار [3] : والذى قاله سيبويه. أوْلى لأمرين أن فى هذا إضافة المصدر إلى المفعول وإضافته إلى الفاعل أكثر ، وأن المعنى الذى صار إليه أبلغ فى الامتنان ، وذلك أنه إذا قال : ﴿ أحْسَن كل شىء ﴾ فهو أبلغ من قولك : « أحسن خلق كلّ شىء » لأنه قد يحسن الخَلْق وهو المحاولة، ولا يكون الشىء فى نفسه حسنا، وإذا قال : أحسن كلّ شىء اقتضى أنّ كلّ شىء خلقه حَسَن ، بمعنى أنه وضع كلّ شىء موضعه ، فهو أبلغ فى الامتنان .

فائدتان

الأولى : هل الأوْلى التأكيد بالمصدر أو الفعل ؟ قال بعضهم : المصدر أوْلى ؛ لأنه اسم ، وهو أخفّ من الفعل ؛ وأيضا فلأن الفعل يتحمل الضمير فيكون جملة، فيزداد ثقلا ؛ ويحتمل أن الفعل أولى لدلالته على الاستمرار .

الثانية : حيث أكّد المصدر النوعى ، فالأصل فيه أن يُنْعت بالوصف المراد منه ، نحو

---

(١) سورة محمد ٤ (٢) سورة السجدة ٧

(٣) هو أبو جعفر النحاس ؛ فسر أبيات كتاب سيبويه ، وهذه النسبة إلى الأوانى الصفرية .

قمت قياماً حسناً » ، ﴿ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلًا ﴾[1]، وقوله : ﴿ اذْكُرُوا اللهَ ذِكْراً كَثِيراً ﴾[1] .

وقد يُضاف الوصف إلى المصدر فيعطى حكم المصدر ، قال تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾[2] .

* * *

الثانى[3] : الحال المؤكدة ؛ وهى الآتية على حال واحدة ، عكس المبيّنة ، فإنها لا تكون إلا منتقلة ، وهى لتأكيد الفعل كما سبق فى المصدر المؤكد لنفسه ؛ وسُمّيت مؤكدة لأنها تعلَم قبل ذكرها ؛ فيكون ذكرُها توكيدا ، لأنها معلومة من ذكر صاحبها .

كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾[4] .

وقوله : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِى الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[5] .

﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً مِنْ قَوْلِهَا ﴾[6] ، لأن معنى « تبسم » ضحك مسرورا .

وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾[7] .

﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴾[8] ، وذكر الإعراض للدلالة على تناهى حالهم فى الضلال .

ومثله : ﴿ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾[9] ، إذ معنى الإقرار أقرب من الشهادة ، ولأن الإعراض والشهادة حالان لهم عند التولى والإقرار .

---

(١) سورة الأحزاب ٤٩، ٤١
(٢) سورة آل عمران ١٠٢
(٣) أى مما يلحق بالصدر الصناعى .
(٤) سورة مريم ٣٣
(٥) سورة العنكبوت ٣٦ .
(٦) سورة النمل ١٩
(٧) سورة النساء ٧٩
(٨) سورة البقرة ٨٣
(٩) سورة البقرة ٨٤ .

وقوله : ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ (١) .

وقوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ (٢) ، فإنه حال مؤكدة لقوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٢) ، وبهذا يزول الإشكال فى أنّ شرط الحال الانتقال؛ ولا يمكن ذلك هنا ؛ فإنا نقول: ذلك شرط فى غير المؤكدة ولما لم يقف ابنُ جنى على ذلك قدّرَ محذوفا ، أى معتقدا خلودهم فيها ؛ لأن اعتقادَ ذلك أمر ثابت عند غير المؤمنين ، فلهذا ساغ مجيئها غيرَ منتقلة .

ومنهم من نازع فى التأكيد فى بعض ما سبق ؛ لأن الحال المؤكدة مفهومها مفهوم عاملها ، وليس كذلك التبسم والضحك ، فإنه قد يكون من غير ضحك ، بدليل قوله : « تبسم تبسُّم الغضبان » .

وكذلك التولية والإدبار فى قوله تعالى : ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ (٣) ، ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾ (٤) ، فإنهما بمعنيين مختلفين ، فالتولية أن يولِّىَ الشىء ظهرَه، والإدبار أن يهرب منه ، فليس كل مولٍّ مدبرا ، ولا كل مدبر مولّيا .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴾ (٥) ، فلو كان أصمّ مُقبلا لم يسمع، فإذا ولّى ظهره كان أبعدَ له من السماع ، فإذا أدبر مع ذلك كان أشدّ لبعده عن السماع .

ومن الدليل على أن التولّىَ لا يتضمن الإدبار قوله : ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ (٦) ، فإنه بمعنى الإقبال .

---

(١) سورة ق ٣١
(٢) سورة هود ١٠٨
(٣) سورة النمل ١٠
(٤) سورة التوبة ٢٥
(٥) سورة النمل ٨٠
(٦) سورة البقرة ١٤٤ .

وقوله : ﴿ وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ [١] ، إشارة إلى استمراره فى الهروب وعدم رجوعه ، يقال : فلان وَلَّى إذا رجع ، وكل راجع مُعقب ، وأهل التفسير يقولون: لم يقف ولم يلتفت .

وكذلك قوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [٢] ، قيل : ليست بمؤكدة ، لأن الشىء المرسلَ قد لا يكون رسولا، كما قال تعالى : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ [٣].

وقوله : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [٤] ، جعلها كثير من المعربين مؤكدة ؛ لأن صفة الحق التصديق .

قيل : ويحتمل أن يريدوا به تأكيدَ العامل ، وأن يريدوا به تأكيدَ ما تضمنته الجملة .

ودعوى التأكيد غير ظاهرة ؛ لأنه يلزم من كون الشىء حقا فى نفسه أن يكون مصدِّقا لغيره ، والفرض أن القرآن العزيز فيه الأمران ؛ وهو كونه حقا وكونه مصدّقا لغيره من الكتب ، فالظاهر أن ﴿ مصدقا ﴾ حال مبينة لا مؤكدة ، ويكون العامل فيها « الحق » لكونه بمعنى الثابت ، وصاحب الحال الضمير الذى تحمّله « الحق » لتأوله بالمشتق .

وقوله : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [٥] ، فقائماً حال مؤكدة ؛ لأن الشاهد به لا إله إلا هو قائم بالقسط ، فهى لازمة مؤكدة وقد وقعت بعد الفعل والفاعل .

قال ابن أبى الربيع : ويجوز أن يكون حالا على جهة أخرى، على معنى « شهد الله أنه منفرد بالربوبيــة وقائم بالقسط » فإنه سبحانه بالصفتين لم ينتقل عنهما ، فهو متصف بكل واحدة منهما فى حال الاتصاف بالأخرى ، وهو سبحانه لم يزَل[٦] بهما لأن صفاته ذاتية قديمة .

---

(١) سورة النمل ١٠
(٢) سورة النساء ٧٩
(٣) سورة الذاريات ٤١
(٤) سورة البقرة ٩١
(٥) سورة آل عمران ١٨ .
(٦) ت : « لايزال » .

فائدة

[عن صاحب المفصل فى وقوع الحال بعد الجملة الاسمية]

قال صاحب "المفصّل": [1] لا تقع المؤكدة إلا بعـد الجملة الاسمية ، وهو خلاف قول أبى علىّ: إنها تكون بعد الجملتين ؛ محتجا بما سبق ، وكذا بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ ٱلدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴾ [2] . وقوله تعالى : ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِراً وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ [2] .
فـ « مدبرين » و « مدبرا » حال مؤكدة لفعل التولية .

فصل

فى أدوات التأكيد

[مؤكدات الجمل الاسمية]

الأول : التأكيد بـ « إنّ » ، قال تعالى : ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ [3] ، وقوله تعالى : ﴿ ٱتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴾ [4] ، وهى أقوى من التأكيد باللام كما قاله عبـد القاهر فى "دلائل الإعجاز" قال : وأكثر [5] مواقع « إنّ » بحكم الاستقراء هو الجواب ؛ لـكن بشرط أن يكون للسائل فيه [6] ظن بخلاف ما أنت تجيبه به ؛ فأما أن تجعـل مردّ الجواب أصلا فيها فلا ، لأنه يؤدى إلى قولك :

---

(١) ص ٦٢
(٢) سورة النمل ٨٠ ، ١٠
(٣) سورة فاطر ٥
(٤) سورة الحج ١
(٥) ص ٢٥١ مع تصرف فى العبارة
(٦) دلائل الإعجاز : « أن يكون للسائل ظن فى المسئول عنه »

«صالح» فى جواب: كيف زيد ؟ حتى تقول : إنه صالح،ولا قائل به ، بخلاف اللام فإنه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب .

وقد يجئ مع التأكيد فى تقدير سؤال السائل إذا تقدمها من الكلام مايلوح نفسه للنفس ، كقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾[1] ، أمرهم بالتقوى ثم علّل وجوبها مجيبا لسؤال مقدّر بذكر الساعة ، واصفاً لها بأهول وصف ، ليقرر عليه الوجوب .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ﴾[2]، أى لا تدعُني فى شأنهم واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ، لأنهم محكوم عليهم بالإغراق ، وقد جفّ به القلم فلا سبيل إلى كفه عنهم .

ومثله فى النهى عن الدعاء لمن وجبت شقاوته قوله تعالى : ﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾[3] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[4] ، فإن قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي ﴾[4] أورث المخاطَب حيرة: كيف لا ينزّه نفسه مع كونها مطمئنة زكية ! فأزال حيرته بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ ﴾[4] فى جميع الأشخاص ﴿ بِالسُّوءِ ﴾ إلا المعصوم .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾[5] .

واعلم أن كل جملة صدرت بإنّ مفيدة للتعليل وجواب سؤال مقدر ؛ فإنّ الفاء

---

(١) سورة الحج ١
(٢) سورة هود ٣٧
(٣) سورة هود ٧٦
(٤) سورة يوسف ٥٣
(٥) سورة التوبة ١٠٣ .

يصح أن تقوم فيها مقام « أن » مفيدة للتعليـل ، حسن تجريدها عن كونها جواباً للسؤال المقدر ، كما سبق من الأمثلة .

وإن صدّرت لإظهار فائدة الأولى لم يصح قيـام الفاء مقامها ، كقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾[١] ، بعد قوله : ﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴾[٢] .

ومن فوائدها تحسين ضمير الشأن معها إذا فسّر بالجملة الشرطية مالايحسن بدونها ، كقوله : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾[٣] . ﴿ أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ ﴾[٤] . ﴿ إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾[٥] . ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾[٦] ؛ وأما حسنه بدونها فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾[٧] فلفوات الشرط .

* * *

الثانى : «أنّ» المفتوحة، نحو «علمت أن زيداً قائم» وهى ؛ حرف مؤكد كالمكسورة ؛ نص عليه النحاة .

واستشكله بعضهم قال: لأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدا ؛ ويقال: التوكيد للمصدر المنحل لأن محلها مع مابعدها المفرد ؛ وبهذا يُفرّق بينها وبين « إنّ » المكسورة ؛ فإن التأكيد فى المكسورة للإسناد ؛ وهذه لأحد الطرفين .

* * *

الثالث : « كأنّ » ، فيها التشبيه المؤكد إن كانت بسيطة ، وإن كانت مركبة من

---

(١) سورة الأنبياء ١٠١
(٢) سورة الأنبياء ١٠٠
(٣) سورة يوسف ٩٠
(٤) سورة التوبة ٦٣
(٥) سورة الأنعام ٥٤
(٦) سورة المؤمنين ١٧
(٧) سورة الإخلاص ١ .

كاف التشبيه و « إن »، فهى متضمنة لأنّ فيها ماسبق وزيادة .

قال الزمخشرى : والفصل[١] بينه وبين الأصل ـ أى بين قولك : « كأنه أسد »، وبين « إنه كالأسد » ـ أنّك مع كأنّ بانٍ على التشبيه من أول الأمر ، وثَمّ بعد مضىّ صدره على الإثبات .

وقال الإمام فى ''نهاية الإيجاز'' : اشترك الكاف وكأنّ فى الدلالة على التشبيه ، وكأنّ أبلغُ ، وبذلك جزم حازم فى ''منهج البلغاء'' وقال: وهى إنّما تستعمل حيث يقوى الشّبه ؛ حتى يكاد الرائى يشكّ فى أن المشبّه هو المشبه به أو غيره ، ولذلك قالت بلقيس: ﴿ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾[٢] .

* * *

الرابع : « لكنّ » لتأكيد الجُمَل ، ذكره ابن عصفور، والتنوخىّ فى ''الأقصى'' وقيل : للتأكد مع الاستدراك . وقيل : للاستدراك المجرد ، وهى أن يثبت لما بعدها حكمٌ يخالف ما قبلها ؛ ومثلها « ليت » و « لعلّ » و « لعنّ » فى لغة بنى تميم لأنهم يبدلون همزة « أن » المفتوحة عينا ؛ وممن ذكر أنها من المؤكدات التنوخى .

* * *

الخامس : لام الابتداء نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾[٣] وهى تفيد تأكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها فى باب « إنّ » عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين ؛ ولأنّها تدل بجهة التأكيد ، وإنّ تدلّ بجهتين : العمل والتأكيد ، والدالّ بجهتين مقدّم على الدالّ بجهة كنظيره فى الإرث وغيره . وإذا جاءت مع « إنّ » كان بمنزلة تكرار الجملة ثلاث مرات ، لأن « إن » أفادت التكرير مرتين ؛ فإذا دخلت اللام صارت ثلاثاً .

---

(١) المفصل ٣٠١

(٢) سورة النمل ٤٢

(٣) سورة إبراهيم ٣٩

وعن الكسائى أنّ اللامَ لتوكيد الخبر « وإنّ » لتأكيد الاسم ؛ وفيه تجوّز ، لأن التأكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر .

* * *

السادس : الفصل، وهومن مؤكدات الجملة ؛ وقد نص سيبويه على أنه يفيد التأكيد؛ وقال فى قوله تعالى : ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[١] ﴿أنا﴾ وصف للياء فى ﴿ تَرَنِ ﴾ يزيد تأكيدا[٢] وهذا صحيح ، لأن المضمر يؤكد الضمير؛ وأما تأكيد المظهر بالمضمر فلم يعهد ولهذا سماه بعضهم « دعامة » ، لأنه يُدْعم به الكلام ، أى يقوى ، ولهذا قالوا : لا يجاء مع التوكيد ، فلا يقال : « زيد نفسه هو الفاضل » . ووافق على ذلك ابن الحاجب فى شرح "المفصّل" وخالف فى أماليه فقال : ضمير الفصل ليس توكيداً ، لأنه لو كان ، فإما لفظيا أو معنويا ، لا جائز أن يكون لفظيا ، لأنّ اللفظىّ إعادة اللفظ الأول كزيد زيد ، أو معناه كقمت [أنا] ، والفصل ليس هو المسند إليه ولا معناه لأنه ليس مكنيًّا عن المسند إليه ، ولا مفسرا ، ولا جائز أن يكون معنويا ، لأن ألفاظه محصورة ، كالنفس والعين ، وهذا منه نفىٌ للتوكيد الصناعى ولبس للكلام .

وفى "البسيط"[٣] للواحدى عند قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[٤] ، قال سيبويه[٢] : دخل الفصل فى قوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾[٥] ، وفى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾[٦] ، وفى قوله تعالى : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِى أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ ﴾[٧] ،

---

(١) سورة الكهف ٣٩ (٢) الكتاب ١ : ٣٩٥
(٣) البسيط فى التفسير ؛ ذكره صاحب كشف الظنون .
(٤) سورة البقرة ٥ (٥) سورة المزمل ٢٠
(٦) سورة آل عمران ١٨٠ (٧) سورة سبأ ٦ .

وفى قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾ [١] ، وذكر أن هذا بمنزلة ما فى قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [٢] . انتهى .

* * *

السابع : ضمير البيان للمذكر، والقصة للمؤنث ، ويقدمونه قبل الجملة نظرا لدلالته على تعظيم الأمر فى نفسه ، والإطناب فيه ، ومن ثمّ قيل له: الشأن والقصة ، وعادتهم إذا أرادوا ذكر جملة قد يقدمون قبلها ضميرا يكون كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبرا عنه ، ومفسرةً له، ويفعلون ذلك فى مواضع التفخيم،والغرض منه أن يتطلع السامع إلى الكشف عنه وطلب تفسيره ، وحينئذ تورد الجملة المفسرة له .

وقد يكون لمجرد التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّنِي أَنَا ٱللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا ﴾[٣].

وقد يفيد معه الانفراد ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [٤] أى المنفرد بالأحدية .

قال جماعة من النحاة : « هو »ضمير الشان و « الله » مبتدأ ثان و«أحد»خبر المبتدأ الثانى، والمبتدأ الثانى وخبره خبر الأول ، ولم يفتقر إلى عائد لأنّ الجملة تفسير له ، ولكونها مفسرة لم يجب تقديمها عليه ، وقيل : هو كناية عن « الله » لأنهم سألوه أن يصف ربّه فنزلت .

ومنه : ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [٥] ويجوز تأنيثه إذا كان فى الكلام مؤنث ، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ ﴾ [٦]، فالهاء فى ﴿فإنها﴾ ضمير القصّة و﴿تعمى الأبصار﴾ فى موضع رفع،خبر إن. وقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[٧]

---

(١) سورة الأنفال ٣٢
(٢) سورة آل عمران ١٥٩ .
(٣) سورة طه ١٤
(٤) سورة الإخلاص ١
(٥) سورة الجن ١٩ .
(٦) سورة الحج ٤٦
(٧) سورة الشعراء ١٩٧ .

بقراءة الياء، وأن « يعلمه » مبتدأ، و « آية » الخبر، والهاء ضمير القصة، وأنث لوجود « آية » فى الكلام .

***

الثامن : تأكيد الضمير ؛ ويجب أن يؤكد المتصل بالمنفصل إذا عطف عليه كقوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[1]، وقوله تعالى : ﴿ اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾[2] .

وقيل : لايجب التأكيد ؛ بل يشترط الفاصل بينهما ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾[3] ، فعطف ﴿ آباؤنا ﴾ على المضمر المرفوع ؛ وليس هنا تأكيد بل فاصل ؛ وهو ﴿ لا ﴾ .

وهذا لاحجة فيه ؛ لأنها دخلت بعد واو العطف ؛ والذى يقوم مقام التأكيد إنما يأتى قبل واو العطف ؛ كالآيات المتقدمة ، بدليل قوله : ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ ﴾[4] .

ومنهم من لم يشترط فاصلا ، بدليل قوله : ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾[5]، فأكد السحرة ضميرَ أنفسهم فى الإلقاء دون ضمير موسى ؛ حيث لم يقولوا : « إما أن تلقى أنت » .

وفيه دليل على أنهم أحبوا التقديم فى الإلقاء لعلمهم بأنهم يأتون بسحر عظيم يقرر عظمتَه فى أذهان الحاضرين فلا يرفعها مايأتى بعدها على زعمهم . وإنما ابتدءوا بموسى

---

(١) سورة البقرة ٣٨
(٢) سورة المائدة ٢٤
(٣) سورة الأنعام ١٤٨
(٤) سورة هود ١١٢
(٥) سورة الأعراف ١١٥

فعرضوا عليه البداءة بالإلقاء على عادة العلماء والصناع فى تأدبهم مع قرنائهم . ومن ثم قيل : تأدبوا تهذّبوا .

وأجيب بأنه إنما لم يؤكّد فى الآية لأنه استغنى عن التأكيد بالتصريح بالأولية فى قوله : ﴿ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾[1] ، وهذا جواب بيانىّ لانحوىّ .

فإن قيل : ماوجه هذا الإطناب ؟ وهلاّ قالوا : « إما أن تلقى وإمّا أن نلقى » ؟ .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : لفظىّ، وهو المزاوجة لرءوس الآى على سياق خواتمها ، من أول السورة إلى آخرها .

والثانى : معنوى ، وهو أنه سبحانه أراد أن يخبرَ عن قوة أنفس السحرة واستطالتهم عند أنفسهم على موسى ؛ فجاء عنهم باللفظ أتم وأوفى منه فى إسنادهم الفعل إليه .

ذكر ذلك ابن جنىّ فى " خاطريّاته " ثم أورد سؤالًا وهو : إنا نعلم أن السحرة لم يكونوا أهل لسان فيذهب بهم هذا المذهب من صيغة الكلام ! وأجاب بأن جميع ماورد فى القرآن حكاية عن غير أهل اللسان من القرون الخالية إنما هو من معروف معانيهم ؛ وليست بحقيقة ألفاظهم، ولهذا لايشك فى أن قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ ﴾[2] أن هذه الفصاحة لم تجرِ على لغة العجم .

***

التاسع : تصدير الجملة بضمير مبتدأ يفيد التأكيد ؛ ولهذا قيل بإفادة الحصر، ذكره الزمخشرى فى مواضع من كشّافه .

---

(١) سورة طه ٦٥ (٢) سورة طه ٦٣ .

قال فى قوله تعالى : ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [(١)] معناه الحصر ، أى لا يؤمن بالآخرة إلا هم .

وقال فى قوله : ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ ﴾ [(٢)] أن معناه لا يُنشر إلا هم ، وإن المنكر عليهم ما يلزمهم حصر الألوهية فيهم . ثم خالف هذه القاعدة لما خالف مذهبه الفاسد فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾ [(٣)] ، فقال : هم هنا بمنزلتها فى قوله : * همُ يفرشون اللِّبْدَ كل طِمِرَّةٍ *

فى دلالته على قوة أمرهم فيما أسند إليهم ، لا على الاختصاص . انتهى .

وبيانه أن مقتضى قاعدته فى هذه الآية يدلّ على خروج المؤمنين الفسّاق من النار ؛ وليس هذا معتَقده ، فعدل عن ذلك إلى التأويل للآية بفائدة تتم له ، فجعل الضمير المذكور يفيد تأكيد نسبة الخلود لهم لا اختصاصه بهم ؛ وهم عنده بهذه المثابة لأن عصاة المؤمنين وإن خلّدوا فى النار على زَعْمه إلا أن الكفّار عنده أحق بالخلود وأدخلُ فى استحقاقه من عصاة المؤمنين ، فتخيل فى تخريج الآية على قاعدة مذهبه من غير خروج عن قاعدة أهل المعانى فى اقتضاء تقديم الضمير الاختصاص . والجواب عن هذا أن إفادة تقديم الضمير المبتدأ للاختصاص والحصر أقوى وأشهر عندهم من إفادة مجرد التمكن فى الصفة ، وقد نص الجرجانىّ فى " دلائل الإعجاز " على أن إفادة تقديم الفاعل على الفعل للاختصاص جليلة وأما إرادة تحقيق الأمر عند السامع أنهم بهذه الصفة ، وأنهم متمكنون منها فليست جليلة ، وإذا كان كذلك فلا يعدَل عن المعنى الظاهر إلا بدليل ، وليس هنا ما يقتضى إخراج الكلام عن معناه الجلىّ ، كيف وقد صحت الأحاديث وتواترت على أن العصاةَ يخرجون من النار بشفاعة محمد صلى الله عليه وسلم وشفاعة غيره ، حتى لا يبقى فيها موَحّد أبدا ! فهذه

---

(١) سورة البقرة ٤ (٢) سورة الأنبياء ٢١
(٣) سورة البقرة ١٦٧ .

الآية فيها دليل لأهل السنة على انفراد الكفار بالخلود فى النار واختصاصهم بذلك ، والسنّة المتواترة موافقة ، ولا دليلَ للمخالف سوى قاعدة الحسن والقبيح العقليْن وإلزامهم الله تعالى مما لا ينبغى لهم أن يُلزموه من عدم العفو وتحقيق العقاب والخلود الأبدىّ للمؤمنين فى النار. نعوذ بالله من ذلك !

فائدة

[مواضع إفادة الحصر]

لا تختص إفادةُ الحصر بتقديم الضمير المبتدأ ، بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل ، أو المفعول ، أو الجار أو المجرور المتعلقات بالفعل ؛ ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَٰنُ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [1] فإن الإيمان لما لم يكن منحصرا فى الإيمان بالله بل لا بدّ معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر ، وغيره مما يتوقف صحة الإيمان عليه بخلاف التوكل فإنه لا يكون إلا على الله وحده لتفرّده بالقدرة والعلم القديمين الباقيين ـ قدم الجار والمجرور فيه ليؤذِن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره ، لأن غيرَه لا يملك ضرا ولا نفعا فيُتوكل عليه ؛ ولذلك قدم الظرف فى قوله : ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [2] ، ليفيد النفىَ عنها فقط واختصاصها بذلك ، بخلاف تأخيره فى : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [3] ، لأن نفىَ الريب لا يختص بالقرآن بل سائر الكتب المنزلة ، كذلك .

* * *

---

(١) سورة الملك ٢٩ (٢) سورة الصافات ٤٧

(٣) سورة البقرة ٢ .

العاشر : منها « هاء » التنبيه فى النداء ، نحو : « يَـٰأَيُّهَا » ، قال سيبويه : وأما الألف والهاء اللتان لحقتا « أيا » توكيدا فكأنك كررت « يا » مرتين إذا قلت : «يأيها» وصار الاسم تنبيها .

هـذا كلامه . وهو حسن جدا ، وقد وقع عليه الزمخشرى فقال : وكلمة التنبية المقحمة بين الصفة وموصوفها لفائدةٍ تبيين معاضدة حرف النداء ومكانفته بتأكيد معناه ووقوعها عوضا مما يستحقه ، أى من الإضافة .

* * *

الحادى عشر : « يا » الموضوعة للبعيد إذا نودى بها القريب الفَطِن قال الزمخشرى : إنّه للتأكيد المؤذِن بأن الخطاب الذى يتلوه معتنًى به جدا .

* * *

الثانى عشر : « الواو » ، زعم الزمخشرىّ أنها تدخل على الجملة الواقعة صفة لتأكيد ثبوت الصفة بالموصوف ، كما تدخل على الجملة الحالية ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ (1) ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (2) ، والصحيح أن الجملَة الموصوف بها لا تقترن بالواو ، لأن الاستثناء المفرّغ لا يقع فى الصفات بل الجملة حال من «قرية» لكونها عامة بتقديم « إلا » عليها .

* * *

الثالث عشر : إما المكسورة ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ (3) ، أصلها « إن » الشرطية زيدت « ما » تأكيدا . وكلام الزجاج يقتضى أن سبب اللحاق نون التوكيد .

---

(1) سورة الحجر ٤
(2) سورة الكهف ٢٢
(3) سورة البقرة ٣٨ .

وقال الفارسى : الأمر بالعكس ؛ لمشابهة فعل الشرط بدخول « ما» للتأكيد بالفعل المقسَم عليه من جهة أنها كاللام فى القسم لما فيها من التأكيد . وجميع ما فى القرآن من الشرط بعد « إما » توكيده بالنون، قال أبو البقاء : وهو القياس[1]، لأن زيادة «ما» مؤذنة بإرادة شدة التوكيد. واختلف النحاة : أتلزم النون المؤكدة فعل الشرط عند وصل « إما » أم لا ؟ فقال المبرّد والزجاج : يلزم ولا تحذف إلا ضرورة . وقال سيبويه وغيره : لا تلزم فيجوز إثباتها وحذفها ، والإثبات أحسن . ويجوز حذف « ما » وإثبات النون ، قال سيبويه : إن تثبت لم تقحم النون ، كما أنك إذا أثبت لم تجىء بما . انتهى .

وجاء السماع بعدم النون بعد « إما » كقول الشاعر :

فإما ترينى ولى لِمَّـــة   فإن الحوادث أودى بهـا

* * *

الرابع عشر : أما المفتوحة ، قال الزمخشرى فى قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾[2] ، إنها تفيد التأكيد .

* * *

الخامس عشر : ألا الاستفتاحية، كما صرح به الزمخشرى ، فى قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾[3] ، ويدلّ عليه قولهم: إنها للتحقيق ، أى تحقيق الجملة بعدها ، وهذا معنى التأكيد ، قال الزمخشرى : ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسَم ، نحو : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[4] .

* * *

---

(١) إملاء ما من به الرحمن .
(٢) سورة البقرة ٢٦
(٣) سورة البقرة ١٢
(٤) سورة يونس ٦٢ .

السادس عشر : ما النافية ، نحو: ما زيد قائما أو قائم ، على لغة تميم ، جعل سيبويه فيها معنى التوكيد ؛ لأنه جعلها فى النفى جوابا لقد فى الإثبات ، كما أن «قد» فيها معنى التوكيد ، فكذلك ماجعل جوابا لها . ذكره ابن الحاجب فى شرح المفصّل .

* * *

السابع عشر : الباء فى الخبر ؛ نحو مازيد بمنطلق ، قال الزمخشرىّ فى كشافه القديم : هى عند البصريين لتأكيد النفى . وقال الكوفيون : قولك : مازيد بمنطلق ، جواب إن زيداً لمنطلق ، « ما » بإزاء « إنّ » والباء بإزاء اللام ؛ والمعنى راجع إلى أنها للتأكيد ؛ لأن اللام لتأكيد الإيجاب ، فإذا كانت بإزائها كانت لتأكيد النفى .

هذا كله فى مؤكدات الجملة الاسمية .

[مؤكدات الجمل الفعلية]

وأما مؤكدات الفعلية فأنواع :

أحدها : « قد » فإنها حرف تحقيق وهو معنى التأكيد ؛ وإليه أشار الزمخشرى فى قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾[1] معناه [حصل له الهدى][2] لا محالة .

وحكى الجوهرىّ عن الخليل أنه لا يؤتى بها فى شىء إلا إذا كان السامع متشوقاً إلى سماعه ، كقولك لمن يتشوق سماع قدوم زيد : قد قدم زيد ، فإن لم يكن ، لم يحسن المجىء بها ؛ بل تقول : قام زيد .

وقال بعض النحاة فى قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ

(١) سورة آل عمران ١٠١ .

(٢) تكملة من الكشاف ١ : ٢٠٢ .

مَثَل ﴾[1] وفى قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾[2] : قد فى الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل إنّ واللام فى الاسمية المجاب بها فى إفادة التأكيد .

وتدخل على الماضى ؛ نحو ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾[3] .

والمضارع ، نحو : ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ ﴾[4] ، ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾[5] ، قال الزمخشرى : دخلت قد لتوكيد العلم .

ويرجع ذلك لتوكيد الوعيد ؛ وبهذا يجاب عن قولهم : إنما تفيد التعليل مع المضارع .

وقال ابن إبان : تفيد مع المستقبل التعليل فى وقوعه أو متعلقه ؛ فالأولى كقولك : زيد قد يفعل كذا ، وليس ذلك منه بالكثير ، والثانى كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾[5] ، المعنى والله أعلم : أقل معلوماته ما أنتم عليه .

* * *

ثانيها : السين التى للتنفيس ، قال سيبويه فى قوله تعالى : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾[6] معنى السين أن ذلك كائن لامحالة ، وإن تأخر إلى حين .

وجرى عليه الزمخشرى فقال فى قوله تعالى : ﴿ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ﴾[7] السين تفيد وجود الرحمة لامحالة ؛ فهى تؤكد [الوعد ، كما تؤكد][8] الوعيد ، فى قولك : « سأنتقم منك يوما » يعنى أنك لاتفوتنى وإن تبطأت .

---

(١) سورة الإسراء ٨٩

(٢) سورة البقرة ٨٥

(٣) سورة الشمس ٩

(٤) سورة الأنعام ٣٣

(٥) سورة النور ٦٤

(٦) سورة البقرة ١٣٨

(٧) سورة التوبة ٧١ .

(٨) زيادة من الكشاف ٢ : ٢٢٦

ونحوه : ﴿ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَٰنُ وُدًّا ﴾[١]. ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾[٢] ﴿ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ﴾[٣] ، لكن قال فى قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾[٤] معنى الجمع بين حرفِي التأكيد والتأخير ، أن العطاء كائن لا محالة وإن تأخر .

وقد اعترض عليه بأن وجودَ الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين ، وبأن الوجوب المشار إليه بقوله « لا محالة » لا إشعار للسين به .

وأجيب بوجهين :

أحدهما : أن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر ، فإذا كان المقام ليس مقام تأخير لكونه بشارة تمحضت لإفادة الوقوع ، وتحقيق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب .
وفيه نظر لأن ذلك يستفاد من المقام لا من السين .

والثانى : أن السين يحصل بها ترتيب الفائدة ؛ لأنها تفيد أمرين : الوعيد والإخبار بطرقه ، وأنه متراخٍ ، فهو كالإخبار بالشئ مرتين ؛ ولا شك أن الإخبار بالشيء وتعيين طرقه مؤذن بتحققه عند المخبَر به .

* * *

ثالثها : النون الشديدة ؛ وهى بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرات ، وبالحقيقة ، فهى بمنزلة ذكره مرتين .

قيل : وهذان النونان لتأكيد الفعل فى مقابلة تأكيد الاسم بإنّ واللام ؛ ولم يقع

---

(١) سورة مريم ٩٦
(٢) سورة الضحى ٥
(٣) سورة النساء ١٥٢ .
(٤) الكشاف ٤ : ٦١٢

فى القرآن التأكيد بالحقيقة إلّا فى موضعين : ﴿ وَلِيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾[2] .

ولما لم يتجاوز الثلاثة فى تأكيد الأسماء فكذلك لم يتجاوزها فى تأكيد الأفعال ، قال تعالى : ﴿ فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾[3] ، لم يزد على ثلاثة : مهل ، وأمهل ، ورويدا ، كلّها بمعنى واحد ، وهنّ : فعلان واسم فعل .

***

رابعاً : ﴿ لَنْ ﴾ ، لتأكيد النفى كإنّ فى تأكيد الإثبات ؛ فتقول : لا أبرح ، فإذا أردت تأكيدَ النفى ، قلت : لن أبرح .

قال سيبويه : هى جواب لمن قال : سيفعل . يعنى والسين للتأكيد فجوابها كذلك .

وقال الزمخشرى : « لن » تدل على استغراق النفى فى الزمن المستقبل ، بخلاف « لا » ، وكذا قال فى " المفصل " : [4]لن لتأكيد ما تعطيه ، لا من نفى المستقبل . وبَنَى على ذلك مذهب الاعتزال فى قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾[5] قال : هو دليل عن نفى الرؤية فى الدنيا والآخرة ؛ وهذا الاستدلال حكاه إمام الحرمين فى " الشامل " عن المعتزلة وردّ عليهم بقوله تعالى لليهود: ﴿ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً ﴾[6] ثم أخبر عن عامة الكفرة أنهم يتمنون الآخرة فيقولون: ﴿ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴾[7] ، يعنى الموت .

ومنهم من قال : لا تنفى الأبد ، ولكن إلى وقت ، بخلاف قول المعتزلة ، وأن النفىَ « بلا » أطول من النفى « بلن » ؛ لأنّ آخرها ألف ، وهو حرف يطول فيه النفس ، فناسب طول المدة بخلاف لن

---

(١) سورة يوسف ٣٢ (٢) سورة العلق ١٥
(٣) سورة الطارق ١٧ (٤) ص ٣٠٧ .
(٥) سورة الأعراف ١٤٣ . (٦) سورة البقرة ٩٤ ، ٩٥
(٧) سورة الحاقة ٢٧ .

ولذلك قال تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ [١] وهو مخصوص بدار الدنيا .

وقال : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ ﴾ [٢] ، وهو مستغرق لجميع أزمنة الدنيا والآخرة ؛ وعلل بأن الألفاظ تشاكل المعانى ولذلك اختصّت لا بزيادة مدة .

وهذا ألطفُ من رأى المعتزلة ، ولهذا أشار ابن الزملكانىّ فى " التبيان " بقوله : لا تنفى ما بعُد ، ولن تنفى ما قرب . وبحسب المذهبين أوّلوا الآيتين : قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً ﴾ [٣] ، ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَداً ﴾ [٤] .

ووجه القول الثانى أن ﴿ لا يتمنونه ﴾ جاء بعد الشرط فى قوله تعالى : ﴿ إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا ٱلْمَوْتَ ﴾ [٤] ، وحرف الشرط يعمّ كلّ الأزمنة ، فقوبل بلا ، ليعم ما هو جواب له ، أى زعموا ذلك فى وقت ما قيل لهم : تمنوا الموت ، وأما ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ ﴾ [٣] ، فجاء بعد قوله : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِنْدَ ٱللَّهِ خَالِصَةً ﴾ [٣] ، أى إن كانت لكم الدار الآخرة فتمنوا الموت الآن ، استعجالا للسكون فى دار الكرامة التى أعدّها الله لأوليائه وأحبائه . وعلى وفق هذا القول جاء قوله : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ [١] .

قلت : والحق أن لا ولن لمجرد النفى عن الأفعال المستقبلة ، والتأبيد وعدمه يؤخذان من دليل خارج ، ومن احتجّ على التأبيد بقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ [٥] ، وبقوله : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً ﴾ [٦] ، عورض بقوله : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾ [٧] ، ولو كانت للتأبيد لم يقيّد منفيّها باليوم ، وبقوله : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً ﴾ [٨] ، ولو كانت

---

(١) سورة الأعراف ١٤٣
(٢) سورة الأنعام ١٠٣
(٣) سورة البقرة ٩٥
(٤) سورة الجمعة ٧
(٥) سورة البقرة ٢٤
(٦) سورة الحج ٧٣
(٧) سورة مريم ٢٦
(٨) سورة البقرة ٩٥

للتأبيد لكان ذكر الأبد تكريرا والأصل عدمه ، وبقوله : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ (١)، لا يقال : هى مقيدة فلم تفد التأبيد ، والكلام عند الإطلاق ، لأن الخصمَ يدعى أنها موضوعة لذلك ، فلم تستعمل فى غيره . وقد استعملت لا للاستغراق الأبدىّ فى قوله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ (٣) ، ﴿ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ (٤) ، وغيره مما هو للتأبيد ، وقد استعملت فيه « لا » دون « لن » ؛ فهذا يدل على أنها لمجرد النفى ، والتأبيد يستفاد من دليل آخر .

القسم الثانى

الصفة

وهى مخصصة إن وقعت صفة للنكرة ، وموضحة للمعرفة

[الأسباب التى تأتى الصفة من أجلها]

وتأتى لأسباب :

أحدها : لمجرد المدح والثناء ، ومنه صفات الله تعالى ، كقوله : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ (٥) ، فليس ذكرُ الوصف هنا للتمييز لأنه ليس له مثل ـ تعالى الله عن ذلك ـ

---

(١) سورة طه ٩١

(٢) سورة فاطر ٣٦

(٣) سورة البقرة ٢٥٥

(٤) سورة الأعراف ٤٠

(٥) سورة فاتحة الكتاب ١ .

حتى يوضَّح بالصفة . وأخذ أبو الطيب هـذا المعنى فذكر أسامىَ بعض ممدوحه [١] ، ثم قال :

أَسَامياً لم تَزِدْهُ معرفةً وَإنما لَذَّةً ذَكَرْناهاَ [٢]

فقوله : « لم تزده » بيان أنها للإطناب والثناء ، لا للتعريف وَالتبيين .

وقيل : إنّ الصفات الجارية على القديم سبحانه المراد بها التعريف ، فإنّ تلك الصفات حاصلة له ، لا لمجرد الثناء، ولو كانت للثناء لكان الاختيار قطعُها ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾ [٣] ، فهذا الوصف المدح ليس غير ؛ لأنه ليس يمكنُ أن يكون ثَمّةَ نبيون غير مسلمين ، كذا قاله الزمخشريّ .

قال : وأريد [٤] بها التعريض باليهود ؛ وأنهُم بُعَداء من ملّة الإسلام التي هى دين الأنبياء كلّهم [فى القديم والحديث] [٥] ، وأن اليهود [٦] بمعزل عنها .

والتحقيق أن هذه الصفة للتمييز ، وقد أطلق الله وصفَ الإسلام على الأنبياء وأتباعهم ؛ والأصلُ فى المدح التميزُ بين الممدوح وغيره بالأوصاف الخاصة ، والإسلامُ وصفٌ عام ، فوصفَهم بالإسلام ، إما باعتبار الثناء عليه أو الثناء عليهم بعد النبوة تعظيما وتشريفاً له ، أو [٧] باعتبار أنهم بلغوا من هـذا الوصف غايتَه ؛ لأن معنَى [٨] ذلك يرجع إلى معنى الاستسلام والطاعة الراجعيْن إلى تحقيق معنى العبودية ، التى هى أشرف أوصاف العباد ، فكذلك يُوصفون بها فى أشرف حالاتهم ، وأكمل أوقاتهم . وقوله تعالى حكايةً عن إبراهيم

---

(١) ت : « منها بعض ممدوحه » .

(٢) ديوانه ٤ : ٢٧٥ ؛ من قصيدة يمدح فيها عضد الدولة .

(٣) سورة المائدة ٤٤

(٤) الكشاف ١ : ٤٩٥

(٥) تكملة من الكشاف

(٦) الكشاف: « اليهودية »

(٧) ت . « وباعتبار » .

(٨) ت : « معناه » .

وإسماعيل : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾[1] أى ، مستسلمين لأمرك ، لقضائك ، وكذا قول يوسف : ﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا ﴾[2] ، وكذلك قوله : ﴿ النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا ﴾[3] تنويهٌ بقدر الإسلام ، وتنبيه على عظم أمره ، فإن الصفةَ تعظم بعظم موصوفها كما وصفت الملائكة المقربون بالإيمان فى قوله : ﴿ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾[4] تنويهاً بقدر الإيمان ، وحضًّا للبشر على التحلّى به ، ليكونوا كالمقربين فى وصف الإيمان ، حتى قيل : أوصاف الأشراف ؛ أشرف الأوصاف .

الثانى : لزيادة البيان ، كذا قاله ابن مالك ؛ ومثّله بقوله تعالى : ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﴾[5] .

وليس ما قاله بواضح ؛ فإن « رسول الله » كما يستعمل فى نبينا صلوات الله وسلامه عليه ، يُستعمل فى غيره بطريق الوضع ، وتعريفُه إنما حصل بالإضافة .

فإن قال : قد كثر استعمالُه فى نبينا صلى الله عليه وسلم ، حتى إنه لم يبق الذهن يتبادر إلا إليه !

قلنا : ليس هذا من وضعه[6] بل ذلك من الاستعمال ، وقد استعمل فى غيره ، قال تعالى : ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾[7] وفى موضع آخر : ﴿ رُسُلُ اللَّهِ ﴾[8] وفى حق عيسى : ﴿ وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[9] ، وفى حق موسى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾[10] .

---

(١) سورة البقرة ١٢٨
(٢) سورة يوسف ١٠١
(٣) سورة المائدة ٤٤
(٤) سورة المؤمن ٧
(٥) سورة الأعراف ١٥٨
(٦) ت : « من وصفه »
(٧) سورة الأعراف ١٥٨
(٨) سورة الأنعام ١٢٤
(٩) سورة آل عمران ٤٩
(١٠) سورة المزمل ١٥

ثم إن الصفة إنما تكون مثل الموصوف أو دونه فى التعريف ، وأمّا أن تكون فوقه فلا ؛ لأنها على كل حالٍ تابعة والتابع دون المتبوع .

فإن قيل : كيف يَصح أن يُزال إبهام الشيء بما هو أبهم منه ؟

فالجواب :أن التعريف لم يقع بمجرد الصفة ؛ وإنما حصل بمجموع الصفة والموصوف ؛ لأنهما كالشيء الواحد .

الثالث : لتعيينه للجنسية ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَآئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [1] ، لأن المعنىّ بدابّة والذى سيق له الكلام الجنسية لا الإفراد، بدليل قوله تعالى : ﴿ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [1] ، فجمع ﴿ أُمَمٌ ﴾ محقّق إرادة الجنس من الوصف اللازم للجنس المذكور، وهو كون الدابة غير منفكّة عن كونها فى الأرض ، وكون الطائر غير منفك كونه طائرا بجناحيه ؛ لينتفىَ توهمُ الفرديّة ، هذا معنى ما أشار إليه السكاكىّ فى " المفتاح " [2] .

وحمل بعضهم كلامَه على أنه إنما ذكر الوصف ليُعلم أن المراد ليس دابةً مخصوصة ، وهو بعيد ، لأن ذلك معلوم قطعا بدون الوصف ، لأنّ النكرة المنفية ـ لا سيا مع « من » الاستغراقية ـ قطعية .

وقال الزمخشرى : إن[3] معنى زيادة ﴿ فى الأرضِ ﴾ و﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ يفيد زيادة

---

(١) سورة الأنعام ٣٨

(٢) المفتاح ص ١٠١ ، وعبارته بعد أن أورد الآية . ذكر : ﴿ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ مع ﴿ دَآبَّةٍ ﴾ ، و﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ مع ﴿ طَآئِرٍ ﴾ ، لبيان القصد من لفظ « دابة » ولفظ « طائر » ؛ إنما هو إلى الجنسين وتقريرهما .

(٣) الكشاف ٢ : ١٦.

التعميم والإحاطة ؛ حتى كأنه قيل : « وما من دابة من جميع ما في[1] الأرض ، وما من طائر [في جو السماء][2] من جميع ما يطير بجناحيه [إلا أمم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهملٍ أمرها] »[2] .

ويحتمل أن يقال : إن الطَّيران لما كان يوصف به من يعقل كالجانّ والملائكة ، فلو لم يقل : ﴿ بجناحيه ﴾ لتُوهِّم الاقتصار على جنسها مِمَّن يعقل، فقيل : ﴿ بجناحيه ﴾ ليفيد إرادةَ هذا الطير المعتقد فيه عدم المعقولَية بعينه .

وقيل : إن الطيران يستعمل لغة في الخفة ، وشدة الإسراع في المشى ، كقول الحماسي[3] :

* طَارُوا إليه زُرَافَاتٍ وَوُحْدَانا *

فقوله : ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ رافع لاحتمال هذا المعنى .

وقيل : لو اقتصر على ذكر الطائر فقال : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ﴾ لكان ظاهرُ العطف يوهم : « ولا طائر في الأرض » ؛ لأن المعطوفَ عليه إذا قيِّد بظرف أو حال يقيَّد به المعطوف ، وكان ذلك يوهم اختصاصه بطير الأرض الذى لا يطير بجناحيه ، كالدجاج والإوز والبط ونحوها ، فلما قال : ﴿ يطيرُ بجناحيه ﴾ زال هذا الوهم ، وعُلِم أنه ليس بطائر مقيَّد ؛ إنما تقيدت به الدابة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ مع أن المعلوم أن الفساد

---

(١) الكشاف : « في جميع الأرضين السبع »

(٢) تكملة من الكشاف

(٣) هو أنيف بن قريط العنبرى، وصدره :

* كنَّا إذا ما أتانا صارخٌ فَزِعٌ *

وانظر ديوان الحماسة ١ : ٢٢ — بشرح المرزوقى .

لايقع إلا فى الأرض ، قيل : فى ذكرها تنبيهٌ على أن المحلّ الذى فيه شأنكم وتصرفكم ، ومنه مادة حياتكم ــ وهى سترة أموالكم ــ جدير ألاَّ يُفسدَ فيه ، إذ محل الإصلاح لاينبغى أن يُجعل محلّ الإفساد .

وهذا بخلاف قوله تعالى فى سورة براءة : ﴿ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [1] لأن المرادَ نفىُ النصير عنهم فى جميع الأرض ، فلو لم يُذكر لاحتمل أن يكون ذلك خاصاً ببعضها .

وأما قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ [3] ونحوها من المقيَّد ــ إذ القول لايكون إلاَّ بالفم ، والأكل إنما يكون فى البطن ــ ففوائده مختلفة :

فقيل : ﴿ بأفواههم ﴾ للتنبيه على أنه قول لادليل عليه ؛ بل ليس فيه إلا مجرد اللسان ، أى لايعضُده حجة ولا برهان ، وإنما هو لفظ فارغ من معنًى تحته ، كالألفاظ المهملة التى هى أجراس ونغم ، لاتدل على شىء مؤثر ؛ لأن القول الدال على معنًى قولٌ بالفم ومؤثر فى القلب ، ومالا معنى له مقولٌ بالفم لاغير ؛ أو المرادُ بالقول المذهَب ؛ أى هو مذهبهم بأفواههم لابقلوبهم ؛ لأنه لاحجةَ عليه توجب اعتقادَه بالقلب .

وقيل : إنه رافع لتوهم إرادة حديث النفس ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ ﴾ [4] .

---

(١) سورة التوبة ٧٤
(٢) سورة النساء ١٠
(٣) سورة الحج ٤٦
(٤) سورة المجادلة ٨ .

وقيل : لأن القول يُطلق على الاعتقاد ، فأفاد ﴿ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ التنصيصَ على أنه باللسان دون القلب ، ولو لم يقيَّد لم يستفد هذا المعنى ؛ ويشهد له : ﴿ إِذَا جَاءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ ... ﴾[1] الآية ، فلم يكذِّب ألسنتَهم ، بل كذَّب ما انطوى عن ضمائرهم؛ من خلافه .

وإنما قال : ﴿ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً ﴾[2] ، لأنه يقال : أكل فى بطنه إذا أمعن ، وفى بعض بطنه ، إذا اقتصر ، قال :

كُلُوا فى بعضِ بطنكمُ تعِفّوا فإنّ زمانكمْ زمنٌ خَمِيصُ[3]

فكأنه قيل : يأكلون ما يجرّ — إذا امتلأت بطونهم — ناراً .

وإنما قال : ﴿ الَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾[4] ، فإنه سبحانه لما دعاهم إلى التفكر والتعقل وسماع أخبار مَنْ مضى من الأمم، وكيف أهلكهم بتكذيبهم رسلَه ومخالفتهم لهم قال : ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾[4]

قال ابن قتيبة : وهل شيء أبلغ فى العظمة والعِزّة من هذه الآية! لأن الله تعالى أراد: أفلم يسيروا فى الأرض فينظروا إلى آثار قوم أهلكهم الله بالكفر والعتوّ فيرَوْا بيوتا خاوية قد سقطت على عروشها ، وبئرا يشرب أهلها فيها قد عطلت ، وَقصراً بناه ملكه بالشِّيد خلا من السكن ، وتداعى بالخراب ، فيتعظوا بذلك ، ويخافوا من عقوبة الله ؛ مثل الذى نزل بهم !

---

(١) سورة المنافقون ١ (٢) سورة النساء ١٠

(٣) البيت من شواهد الكشاف ١ : ٣٦٩ ؛ قال صاحب مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف : « أى كلوا فى بعض بطونكم ، وأفرد البطن لأمن اللبس ؛ أبى لا تملئوها فإن أطعمونى عففتم عن الطعام . ثم قال : فإن زمانكم ، أى أمرتكم بذلك لأن زمانكم مجدب ، والخميص : الضامر البطن ، فشبه الزمان المجدب بالرجل الجائع على طريق الكناية ، ووصفه بالخمص تخييل لذلك » .

(٤) سورة الحج ٤٦ .

ثم ذكر تعالى أن أبصارهم الظاهرة لم تَعْم عن النظر والرؤية وإن عميت قلوبهم التى فى صدورهم .

وقيل : لما كانت العين قد يُعنى بهـا القلب ، فى نحو قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي ﴾[1] ، جاز أن يُعنى بالقلب العين ، فقيد القلوبَ بذكر محلّها رفعاً لتوهم إرادة غيرها .

وقيل : ذَكرَ محل العمى الحقيقى الذى هو أولى باسم العمى من عمى البصر ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم : « ليس الشديدُ بالصُّرَعة إنمـا الشديد الذى يملِك نفسَه عند الغضب » ، أى هذا أولى بأن يكون شديدا منه ، فعمى القلب هو الحقيقىّ لا عمى البصر ، فأعمى القلب أولى أن يكون أعمى من أعمى العين ، فنبّه بقوله : ﴿ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾[2] على أن العمىَ الباطن فى العضو الذى عليـه الصدر ، لا العمى الظاهر فى العين التى محلُّها الوجه .

***

فوائد تتعلق بالصفة

الأولى

[الصفة العامة لا تأتى بعد الصفة الخاصة]

اعلم أن الصفة العامة لا تأتى بعد الصفة الخاصة ؛ لا تقول : هذا رجل فصيح متكلم ، لأن المتكلم أعمُّ من الفصيح ؛ إذ كل فصيح متكلمٌ ولا عكس .

وإذا تقرر هذا أشكل قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ

---

(١) سورة الكهف ١٠١ (٢) سورة الحج ٤٦ .

﴿ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾[1] إذ لا يجوز أن يكون ﴿نبيا﴾ صفة لـ «رسول»، لأن النبيّ أعمّ من الرسول، إذ كل رسول من الآدميين نبيّ ولا عكس.

والجواب أن يقال: إنه حال من الضمير في ﴿رَسُولًا﴾ والعامل في الحال ما في «رسول» من معنى «يرسل»، أي كان إسماعيل مرسلًا في حال نبوته، وهي حال مؤكدة، كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[2].

الثانية

تأتي الصفة لازمة لا للتقييد

كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾[3] قال الزمخشري: هي[4] كقوله: ﴿وَأَن تُشْرِكُوا بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾[5]؛ وهي صفة لازمة نحو قوله: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[6] جيء بها للتوكيد؛ لا أن يكون في الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان. ويجوز أن يكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء، كقولك: من أحسن إلى زيد — لا أحقّ بالإحسان منه — فالله مثيبه.

وقال الماتريديّ[7]: هذا لبيان خاصة الإشراك بالله ألّا تقوم على صحته حجة، لا بيان أنه نوعان، كما في قوله: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[6] هو بيان خاصة الطيران، لا أنه نوعان.

---

(١) سورة مريم ٥٤

(٢) سورة البقرة ٩١

(٣) المؤمنون ١١٧

(٤) الكشاف ٣ : ١٦٣

(٥) سورة آل عمران ١٥١

(٦) سورة الأنعام ٣٨

(٧) هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، إمام علم الكلام، منسوب إلى ماتريد، محلة بسمرقند وصاحب كتاب التوحيد، وأوهام المعتزلة، والرد على القرامطة وغيرها. توفي سنة ٣٣٣. الفوائد البهية ص ١٩٥.

وقوله :﴿ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [١] والسَّفَه لا يكون إلا عن جهل . وقيل ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ بمقدار قبحه .

وقوله : ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [٢] ، ولا يكون قتلهم إلا كذلك لأن معناه « بغير الحق » فى اعتقادهم ؛ لأن التصريحَ بصفة فعلهم القبيح أبلغُ فى ذمِّهم وإن كانت تلك الصفة لازمة للفعل ، كما فى عكسه : ﴿ قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ ﴾ [٣] لزيادة معنى فى التصريح بالصفة .

وقال بعضهم : ولأن قتل النبيّ قد يكون بحق ، كقتل إبراهيم عليه السلام ولَده ، ولو وُجد لكان بحق . وقال الزمخشري : إنما قيّده لأنهم لم يقتلوا ولم يفسدوا فى الأرض ، وإلا استوجبوا القتل بسبب كونه شبهة .

وإنما نصحوهم ودعوهم إلى ماينفعهم فقتلوهم ، ولو أنصفوا من أنفسهم لم يذكروا وجها يوجب عندهم القتل [٤] .

وكقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [٥] ؛ مع أن ذلك منهىٌّ عنه فى غير الحج أيضاً ، لكن خصص بالذكر هنا لتأكيد الأمر وخطره فى الحج ، وأنه لو قُدِّر جواز مثل ذلك فى غير الحج لم يجز فى الحج ، كيف وهو لايجوز مطلقاً !

وقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [٦] ولم يذكر مثل ذلك فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [٧] ، لأن الرياء يقع فى الحج كثيرا ، فاعتنى فيه بالأمر بالإخلاص .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ ﴾ [٨] واتباعُ الهدى لايكون إلا كذلك .

---

(١) سورة الأنعام ١٤٠
(٢) سورة البقرة ٦١
(٣) سورة الأنبياء ١١٢
(٤) الكشاف ١ : ١٠٩ مع تصرف فى العبارة .
(٥) سورة البقرة ١٩٢
(٦) سورة البقرة ١٩٦
(٧) سورة البقرة ١٨٧
(٨) سورة القصص ٥٠

وقيل : بل يكون الهدى فى الحق ، فلا يكون من هذا النوع .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾(١) ،فإن حكمه تعالى حَسَن لمن يوقن ولمن لا يوقن ، لكن لما كان القصدُ ظهور حسنه والاطلاع عليه وصفَه بذلك ؛ لأن الموقنَ هو الذى يطلع على ذلك دون الجاهل .

وقوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾(٢) ، والكتابة لا تكون إلا باليد ؛ ففائدته مباشرتَهم ذلك التحريف بأنفسهم ، وذلك زيادة فى تقبيح فعلهم ؛ فإنه يقال : كتَب فلان كذا وإن لم يباشره بل أمر به ، كما فى قول علىّ : « كتب النبىّ صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية » .

الثالثة

قد تأتى الصفة بلفظٍ والمراد غيره

كقوله تعالى : ﴿ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾(٣)؛ قيل . المرادُ : « سوداء ناصع » ، وقيل : بل على بابها .

ومنه قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُفْرٌ ﴾(٤) قيل : كأنه أينُقٌ سود ، وسمى الأسود من الإبل أصفَر ، لأنه سواد تعلوهُ صفرة .

الرابعة

قد تجىء للتنبيه على التعميم

كقوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾(٥) مع أن المعلوم أنما يؤكل إذا أثمر ،

---

(١) سورة المائدة ٥٠
(٢) سورة البقرة ٧٩
(٣) سورة البقرة ٦٩
(٤) سورة المرسلات ٣٣
(٥) سورة الأنعام ٩٩

فقيل : فائدته نفيُ توهم توقّف الإباحة على الإدراك والنضج بدلالته على الإباحة من أول إخراج الثمرة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ [1] .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [2] فإن غيرَ مال اليتيم كذلك ، لكن إنما خصه بالذكر ، لأن الطمعَ فيه أكثر لعجزه وقلة الناصر له ؛ بخلاف مالِ البالغ . أو لأن التخصيصَ بمجموع الحكمين ؛ وهما النهى عن قربانه بغير الأحسن .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ﴾ [3] ، مع أن الفعل كذلك ، وقُصد به ليُعلَم وجوب العدل فى الفعل من باب أولى ؛ كقوله : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾ [4] .

الخامسة

قد يحتمل اللفظ كثيراً من الأسباب السابقة

وله أمثلة ، منها قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ [5] ، فإن ابن مالك وغيره من النحويين جعلوه نعتا ، قُصد به مجرد التأكيد .

ولقائل أن يقول : إن « إلٰهين » مثنى و « الاثنان » للتثنية ، فما فائدة الصفة ؟ وفيه وجوه :

أحدها : قاله ابن الخباز [6] : إنّ فائدتها توكيدُ نهى الإشراك بالله سبحانه ، وذلك

---

(١) سورة العلق ٥
(٢) سورة الأنعام ١٥٢
(٣) سورة الأنعام ١٥٢
(٤) سورة الإسراء ٢٣
(٥) سورة النحل ٥١ .
(٦) هو أحمد بن الحسين ، شمس الدين بن الخباز الإربلى الضرير ، شارح ألفية ابن معطى ، توفى سنة ٦٣٧ بغية الوعاة ١٣١ .

لأن العبرة فى النهى عن اتخاذ الإلٰهين ؛ إنما هو لمحض كونهما اثنين فقط ، ولو وصف «إلٰهين» بغير ذلك من الصفات ، كقوله : « لا تتخذوا إلٰهين عاجزين » لأشعر بأن القادرين يجوز أن يُتخذا ، فمعنى التثنية شامل لجميع الصفات ؛ فسبحان مَنْ دقت حكمته فى كل شىء !

ونظير هذا ماقال الأخفش فى قوله : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اُثْنَتَيْنِ ﴾[1] .

الثانى : أن الوحدة تطلق ويراد بها النوعية ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما نحن وبنو عبد المطلب شىء واحد » . وتطلق ويراد بها العدد ، نحو « إنما زيد رجل واحد » ، فالتثنية باعتبارها . فلو قيل : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلٰهَيْنِ ﴾ فقط لصحّ فى موضعه أن يكون نهيا عن اتخاذ جنسين آلهة ؛ وجاز أن يتخذ من نوع واحد أعداد آلهة ؛ لأنه يُطلق عليهم أنهم واحد ؛ لاسيما وقد يتخَيّل أن الجنس الواحد لا تتضادّ مطلوباته ، فيصح، فلما قال: ﴿اثنين﴾ بيّن فيه قبح التعديد للإلٰه ، وأنه منزّه عن العددية . وقد أومأ إليه الزمخشرى بقوله : « ألا ترى[2] أنك لوقلت : إنما هو إلٰه ولم تصفه بواحد لم يحسن ، وقيل لك[3] : إنك نفيت الإلٰهية لا الوحدانية » .

الثالث : أنه لما كان النهىُ واقعاً على التعدّد والاثنينية دون الواحد أتى بلفظ الاثنين؛ لأن قولك : « لاتتخذ ثوبين » يحتمل النهى عنهما جميعاً ؛ ويحتمل النهىُ عن الاقتصار عليهما ؛ فإذا قلت : « ثوبين اثنين » عَلِم المخاطبُ أنك نهيتَه عن التعدد والاثنينية دون الواحد ؛ وأنّك إنما أردتَ منه الاقتصار على ثوب واحد، فتوجه النفىُ إلى نفس التعدد والعدد ،

---

(١) سورة النساء ١٧٦ ؛ وسيأتى نص جواب الأخفش فى الوجه الخامس ص ٤٣٦ ، ونقله الحريرى فى درة الغواص ١٧

(٢) الكشاف ٢ : ٤٧٥

(٣) الكشاف : « وخيل » .

فأتى باللفظ الموضوع له ، الدالّ عليه فكأنه قال : «لاتعدّد الآلهة ، ولاتتخذ عدداً تعبده ، إنما هو إله واحد» .

الرابع : أن « اتخذ » هى التى تتعدى إلى مفعولين ، ويكون ﴿ اثنين ﴾ مفعولها الأول و ﴿ إلٰهين ﴾ مفعولها الثانى ؛ وأصل الكلام : « لاتتخذوا اثنين إلٰهين » ثم قدم المفعول الثانى على الأول . ويدلُّ على التقديم والتأخير أنّ « إلٰهين » أخصُّ من « اثنين » ، واتخاذ اثنين يقع على مايجوز ؛ وعلى مالا يجوز ؛ وأما اتخاذ اثنين إلٰهين فلا يقع إلا على مالا يجوز . وقدم « إلٰهين » على « اثنين » إذ المقصودُ بالنهى اتخاذهما إلٰهين ؛ فالنهىُ وقع على معنيين : الآلهة المتخذة ، وعلى هذا فلابدّ من ذكر « الاثنين » و « الإلٰهين » ؛ إذ هما مفعولا الاتخاذ .

قال صاحب ”البسيط“ : وهذا الوجه هو الجيّد ، ليخرج بذلك على التأكيد ؛ وإما إذا جعل « إلٰهين » مفعول « تتخذوا » و « اثنين » صفة ، فإنه أيضاً لايخرج عن الوصف إلى التأكيد ؛ لأنه لايُستفاد من « اثنين » ما استفيد من « إلٰهين » ، لأن الأول يدلُّ على العدد والجنس ، والثانى على مجرد الإثنينية .

قال : وهذا الحكم فى قوله تعالى : ﴿ مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾[1] فى دخول « اثنين » فى حد الوصف ، إلّا إن مَنْ قرأ بتنوين « كلٍّ » فإنه حذف المضاف إليه ، وجعل التنوين عوضاً عنه ، و ﴿ زوجين ﴾ مفعول «احمل[2]» أو «فاسلك[3]» و « اثنين » نعت. و ﴿ منْ ﴾ يحتمل أنه متعلق بفعل الأمر ، ويحتمل أن يتعلق بمحذوف ، لكونه حالا من نكرةٍ تقدم عليها ؛ والتقدير : احمل أو اسلك فيها زوجين اثنين من كل صنف . ومن قرأ بإضافة « كلّ » احتمل وجهين : أحدهما أن تجعل: «اثنين» المفعول ، والجار والمجرور متعلق

---

(١) فى سورة هود ٤٠ ، سورة « المؤمنون » ٢٧ .

(٢) فى سورة هود (٣) فى سورة « المؤمنون » .

بفعل الأمر المحذوف كما تقدم . والثانى جعل « من » زائدة على رأى الأخفش ، و « كل » هى المفعول و« اثنين» صفة .

الخامس :أنه بدل،و ينوَى بالأول الطَّرح، واختاره النِّيلى فى '' شرح الحاجبية '' قال : لما فيـه من حسم مادة التأويل . ونظير السؤال فى الآية قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اُثْنَتَيْنِ ﴾ [(١)] ، فإن [(٢)] مروان بن سعد المهلّبى سأل أبا الحسن الأخفش ، فقال : ما الفائدة فى هذا الخبر ؟ أراد مروان أن لفظ « كانتا » تفيد التثنية ، فما فائدة تفسيره الضمير المسمى باثنتين،مع أنه لا يجوز « فإن كانتا ثلاثا » ولا فوق ذلك ، فلم يفصِّل الخبرُ الاسمَ فى شىء ؟

فأجاب أبو الحسن ؛ بأنه أفاد العدد المحض مجرداعن الصفة ، أى قد كان يجوزأن يقال : « فإن كانتا صغيرتين فلهما كذا » أو « كبيرتين فلهما كذا » أو « صالحتين » أو غير ذلك من الصفات ، فلما قال : ﴿ اثنتين ﴾ أفهمَ أن فرض الثلثين [للأُختين] [(٣)] تعلق بمجرد كونهما اثنتين فقط [على أى صفة] [(٣)] ، وهى فائدة لاتحصل من ضمير المثنى . ومعناه أنهم كانوا فى الجاهلية يورّثون البنين دون البنات ، وكانوا يقولون : لا نورّث إلا من يحمل الـكلّ ويُنكىْ العدوّ ؛ فلما جاء الإسلام بتوريث البنات أعلَمت الآية أن العبرة فى أحد الثلثين من الميراث منوط بوجود اثنتين من الأخوات ، من غـير اعتبار أمرٍ زائد على العدد .

قال الحريرى : و[لعمرى] [(٣)] لقد أبدع مروان فى استنباطه وسؤاله ، وأحسن أبو الحسن فى كشف إشكاله !

ولقد نقل ابن الحاجب فى '' أماليه '' هذا الجواب عن أبى على الفارسى — وقد بيّنا

---

(١) سورة النساء ١٧٦
(٢) الخبر فى درة الغواص للحريرى ١٧
(٣) تـكملة من درة الغواص .

أنه من كلام الأخفش ـ ثم اعترض عليه بأنّ اللفظ وإن كان صالحا لإطلاقه على المثنى مجردا عن الصفات لا يصحّ إطلاقه خبراً دالّا على التجريد من الصفات ، وإنما يُعنى باللفظ ذاتُه الموضوعة له ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءنى رجل » ، لا يفهم إلا ذات، من غير أن يدلّ على تجريد عن مرض أو جنون أو عقل ، فكذلك « اثنتين » لا تدل إلا على مسمى «اثنتين» فقط فلم يستفد منه شيء زائد على المستفاد من ضمير التثنية . ثم لو سلم صحة إطلاق اللفظ كذلك فلا يصحّ هاهنا ؛ إذ لو صح لجاز أن يقال : « فإن كانتا على أى صفة حصل » ولو قيل ذلك لم يصح ، لأن تثنية الضمير فى ﴿ كانتا ﴾ عائد على الكلالة والكلالة تكون واحداً واثنين وجماعة ؛ فإذا أخبر باثنتين حصلت به فائدة .

ثم لما كان الضمير [١] الذى فى « كانتا » العائد على الكلالة هو فى معنى اثنين صحّ أن تثنيه لأن تثنيته فرع عن الإخبار باثنين ؛ إذ لولاه لم يصح أنه لم تُستفد التثنية إلا من اثنين .

وقد أورد على ذلك اعتراض آخر ؛ وهو أن هذه الآية مماثلة لقوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ [٢] ، ثم قال : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ [٢] ، ﴿ فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾ [٢] ولو كان على ما ذكرتم لوجب أن يصح إطلاق الأولاد على الواحد كما فى الكلالة ، وإلا لكان الضمير لغير مذكور !

والجواب بشيء يشمل الجميع ؛ وهو أن الضميرَ قد يعود على الشيء باعتبار المعنى الذى سيق إليه ونسب إلى صاحبه ؛ فإذا قلت : إذا جاءك رجال، فإن كان واحدافافعل به كذا ، وإن كان اثنين فكذا ؛ صح إعادة الضمير باعتبار المعنيين ؛ لأن المقصودَ الجانى ، وكأنك قلت : وإن كان الجانى من الرجال ؛ لأنه عُلم من قولك:« إذا جاءك » ؛ والآية سِيقت لبيان

---

(١) م : « الضمر » (٢) سورة النساء ١١ .

الوارثين الأولاد ؛ فكأنه قيل : « فإن كان الوارث من الأولاد » ؛ لأنه المعنى الذى سيق له الكلام ، فقد دخلت « الاثنان » باعتبار هذا المعنى .

ويجوز أن تبقى الآية الأولى على ما ذكرنا ويختص هذا الجواب بهذه .

قلت : وفى هذه الآية ثلاثة أجوبة أخر :

أحدها : أنه كلام محمول على المعنى ، أى : « فإن كان مَن ترك اثنتين » ؛ وهذا مقيَّد ؛ فأضمره على ما بعده ، و « مَن » يسوغ معها ذكر الاثنين ؛ لأنه لفظ مفرد يعبَّر به عن الواحد والاثنين والجمع ؛ فإذا وقع الضمير موقع « مَن » جرى مجراها فى جواز الإخبار عنها بالاثنين .

الثانى : أن يكون من الأشياء التى جاءت على أصولها المرفوضة ؛ كقوله تعالى : ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَانُ ﴾ [1] ، وذلك أنّ حكم الأعداد فيما دون العشرة أن تضاف إلى المعدود ؛ كثلاثة رجال ، وأربعة أبواب ، فكان القياس أن يقول : اثنين رجل ، وواحد رجل ؛ ولكنهم رفضوا ذلك لأنك تجد لفظةً تجمع العدد والمعدود ، فتُغنيك عن إضافة أحدهما إلى الآخر ؛ وهو قولك : رجلان ورجل ؛ وليس كذلك ما فوق الاثنين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ثلاثة ، لم يُعلم المعدود ما هو ؟ وإذا قلت : رجال ، لم يعلم عددهم ما هو ؟ فأنت مضطر إلى ذكر العدد والمعدود ، فلذلك قيل : كان الرجال ثلاثة ولم يُقَلْ : كان الرجلان اثنين ، ولا الرجلان كانا اثنين ، فإذا استعمِل شىء من ذلك كان استعمالا للشىء المرفوض ؛ كقوله :

* ظَرف عجُوزٍ فيه ثِنتَا حَنظَلِ [2] *

---

(١) سورة المجادلة ١٩

(٢) قبله :

* كأنّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ *

استشهد به الزمخشرى فى المفصل فى باب المثنى ١٨٤ ، وابن هشام فى الشذور ٤٧٥ ، ونسبه ابن السيرافى لشماء الهذلية ، وانظر حواشى الشذور .

فإن قيل : كيف يحمل القرآن عليه ؛ وإنما هو فى الشعر ؟

قيل : إنا وجدنا فى القرآن أشياء جاءت على الأصول المرفوضة « كاستحوذ » ونظائرها .

الثالث : أن المراد « فإن كانتا اثنتين فصاعدا » ، فعبّر بالأدنى عنه وعما فوقه . قاله ابن الضائع النحوى .

قلت : ونظائرها قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾ [1] فإن الرجولية المثنّاة فُهِمت من الضمير ؛ بدليل : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾[1]؛ فالظاهر أن قوله : ﴿ رَجُلَيْنِ ﴾ حال لا خبر ، فكأنّ المعنى : « فإن لم يوجدا حالَ كونهما رجلين » .

ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ﴾ [2] : فإنّ الأنوثة فُهِمت من قوله : ﴿ وَضَعْتُهَا ﴾ .

وأورد بعضهم السؤالَ فى الأول ؛ فقال : الضمير فى ﴿ يَكُونَا ﴾ للرّجُلين ، لأن ﴿ الشَّهِيدَيْنِ ﴾ قيّدا بأنهما من الرجال ؛ فكأنّ الكلام : « فإن لم يكن الرجلان رجلين » ، وهذا محال .

وأجاب بعضهم بما أجاب به الأخفش فى آية المواريث [3] : إنّ الخبر هنا أفاد العدد المجرّد عن الصفة .

وهذا ضعيف ؛ إذْ وضع فيه « الرّجلين » موضع « الاثنين » ، وهو تجوّز بعيد ؛ والذى ذكره الفارسىّ : المجرّد منهما ، الرّجولية أو الأنوثية أو غيرها من الصفات ؛ فكيف يكون لفظٌ موضوع لصفةٍ ما دالاً على نفيها [4] !

---

(١) سورة البقرة ٢٨٢
(٢) سورة آل عمران ٣٦
(٣) ص ٤٣٦ من هذا الجزء
(٤) ت : « نعتها » تصحيف.

على أنّ فى جواب الفارسى هناك نظرا ؛ فإنه لم يَزِدْ على أنْ جعل نفس السؤال جوابا! كأنه قيل : لم ذكَر العدد وهو متضمّن للضمير فقال : لأنه يُفِيد العدد المجرد ، فلم يزد الألفاظ تجردا .

قال : وأمّا مَنْ أجاب بأن ﴿ رَجُلَيْن ﴾ منصوب على الحال المبيّنـة و « كان » تامة فهو أظرف من الأول ، فإنه سُئِل عن وجه النظم ، وأسلوب البلاغة ونفى مالا يليق بها من الحشو ، فأجاب بالإعراب ، ولم يجب عن السؤال بشىء ؛ والذى يَرِد عليه وهو خَبَر يرِد عليه وهو حال ، وما زادنا إلا التكلُّف فى جعله حالا .

والذى يظهر فى جواب السؤال هو أن ﴿ شَهِيدَيْنِ ﴾ لمـا صحّ أن يطلق على المرأتين بمعنى « شخصين شهيدين » قيده بقوله تعالى : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾[1] ؛ ثم أعاد الضمير فى قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا ﴾ على « الشهيدين المطلقين » ، وكان عوده عليهما أبلغَ ليكون نفىُ الصفة عنهما كما كان إثباتها لهما ، فيكون الشرط موجباونفيا على الشاهدين المطلقين لأن قوله : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾[1] ، كالشرط ؛ كأنه قال : « إن كانا رجلين » ،وفى النظم على هـذا الأسلوب من الارتباط وجرْى الكلام على نسق واحد مالاخفاء به . وأما فى آية المواريث ؛ فالظاهر أنّ الضميرَ وضع موضع الظاهر اختصارا لبيان المعنى ؛ بدليل أنه لم يتقدمه مايدل عليه لفظا ، فكأنه قال: « فإن كان الوارث اثنين » ، ثم وُضِع ضميرُ الاثنين موضعَ الوارث الذى هو جنس ، لمّا كان المرادُ به منه « الاثنان » . وأيضا فإنّ الإخبار عن الوارث ـ وإن كان جمعا ـ باثنين ففيه تفاوت ما ؛ لكونه مفرَد اللفظ ، فكان الأليق بحسن النظم وضع المضمر موضع الظاهر ، ثمّ يجرى الخبر على من حدث عنه ـ وهو الوارث ـ فيجرى الكلام فى طريقه ، مع الإيجاز فى وضع المضمر موضع الظاهر ، والسلامةِ من تفاوت اللفظ ، فى الإخبار عن لفظٍ مفردٍ بمثنى .

---

(١) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٢) كلمة غير واضحة فى الأصول .

ونظير هـذا ـ ممّا وقع فيه اسم موضعَ غيره إيجازا ثم جرى الـكلام مجراه فى الحديث عمّن هُوَ له ، وإن لم يذكر ـ قولُه تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [١] ، فعادَ هذا الضمير والخبر على أهل القرية الّذين أقيمت القريةُ فى الذكر مقامهم ، لجرى الـكلام مَجْراه مع حصول الإيجاز فى وضع القرية موضعَ أهلها ، وفُهِم المعنى بغير كلفة ؛ وهذه الغاية فى البيان يقصر عن مَداها الإنسان .

ومنها قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [٢]، قال ابن عمرون [٣] : لمَّا فُهِمَ منهـا التأكيد ظنّ بعضهم أنها ليست بصفة . وليس بجيّد ، لأنها دلالة على بعض أحوال الذات ؛ وليس فى ﴿ وَاحدة ﴾ دلالة على نفخ ، فدلّ على أنها ليست تأكيداً. انتهى.

وفى فائدة ﴿ واحدة ﴾ خمسة أقوال :

أحدها : التوكيد ، مثل قولهم : « أمسِ الدابر » .

الثانى : وصَفَها ليصح أن تقوم مقام الفاعل ؛ لأنها مصدر والمصدر لايقوم مقام الفاعل إلا إذا وصف . ورُدّ بأن تحديدها بتاء التأنيث مصحِّح لقيامها مقام الفاعل .

الثالث : أن الوحدة لم تعلم من « نفخة » إلا ضِمْناً وتبعاً ، لأن قولك : « نفخة » يفهم منه أمران : النفخ والوحدة ، فليست « نفخة » موضوعة للوحدة ، فلذلك صحّ وصفها .

الرابع : وصفه النفخة بواحدة لأجل [نفى] [٤] توهم الـكثرة ، كقولهَ تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ [٥] فالنعمة فى اللفظ واحدة وقد علق عدم الإحصاء بعدِّها .

---

(١) سورة الأعراف ٤ (٢) سورة الحاقة ١٣

(٣) هو محمد بن محمد بن أبى على بن عمرون أبو عبدالله الحلبى ، شارح المفصل للزمخشرى ؛ توفى سنة ٦٤٦. بغية الوعاة ٩٩ .

(٤) تـكملة يقتضيها السياق (٥) سورة إبراهيم ٣٤ ، والنحل ١٨ .

الخامس : أتى بالوحدة ليدلّ على أن النفخة لا اختلاف فى حقيقتها، فهى واحدة بالنوع، كقوله : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾ (١) ، أى لا اختلاف فى حقيقته .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ (٢) ، قيل ما فائدة ﴿ إله ﴾ ؟ وهلا جاء « وإلهكم واحد » وهو أوجز ؟

قيل : لو قال : « وإلهكم واحد » لكان ظاهره إخبارا عن كونه واحدا فى إلهيته ، يعنى لا إله غيره ، ولم يكن إخباراً عن توحده فى ذاته ، بخلاف ما إذا كرر ذكر الإله، والآية إنما سيقت لإثبات أحديته فى ذاته ونفى ما يقوله النصارى إنه إله واحد والأقانيم ثلاثة، أى الأصول ، كما أن زيدا واحد وأعضاؤه متعدّدة ، فلما قال : ﴿ إله واحد ﴾ دلّ على أحدية الذات والصفة .

ولقائل أن يقول: قوله: ﴿ واحد ﴾ يحتمل الأحدية فى الذات والأحدية فى الصفات، سواء ذكر « الإله » أولا ، فلا يتم الجواب .

ومنها قوله : ﴿ وَمَنَاةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ (٣) ، ومعلوم بقوله : ﴿ الثالثة ﴾ أنها ﴿ الأخرى ﴾ ، وفائدته التأكيد . ومثله على رأى الفارسى : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾ (٣) .

وأما قوله : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ (٤) ، قيل بمعنى « عن » أى خرّ عن كفرهم بالله ؛ كما تقول : اشتكى فلان عن دواء شربه ؛ أى من أجل كفرهم . أو بمعنى اللام ، أى فخرّ لهم . وقيل : لأن العرب لا تستعمل لفظة « على » فى مثل هذا الموضع إلا فى الشرّ والأمر المكروه ، تقول : خربت على فلان ضيعته ، كقوله : ﴿ وَاتَّبَعُوا

---

(١) سورة القمر ٥٠
(٢) سورة البقرة ١٦٣
(٣) سورة النجم ٢٠ ، ٥٠
(٤) سورة النحل ٢٦ .

مَا تَتْلُوا ٱلشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [١] ، ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَىٰ ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾ [٢] ، ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَىٰ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [٣] . وقيل : لأنه يقال : سقط عليه موضع كذا ، إذا كان يملكه، وَإن لم يكن من فوقه بل تحته ، فدلّ قوله تعالى : ﴿ من فوقهم ﴾ على الفوقية الحقيقية ؛ وَما أحسن هذه المقابلة بالفوقية بما تقدم من قوله : ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾ [٤] ا كما تقول : أخذ برجله فسقط على رأسه .

السادسة

[إذا اجتمع مختلفان في الصراحة وَالتأويل]

إذا اجتمع مختلفان فى الصراحة وَالتأويل قُدِّم الاسم المفرد ، ثم الظرف أو عديله ، ثم الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ . وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّالِحِينَ ﴾ [٥] ، فقوله ﴿ وجيها ﴾ حال، وكذلك ﴿ مِن المقرّبين ﴾ ، وقوله ﴿ يكلم ﴾ وقوله: ﴿ من الصالحين ﴾، فهذه أربعة أحوال انتصبت عن قوله : ﴿ كلمة ﴾ والحال الأولى جيء بها على الأصل اسما صريحا ، والثانية فى تأويله ، جار ومجرور ، [وجيء] بها هكذا لوقوعها فاصلة فى الكلام ، ولو جيء بها اسما صريحا لناسبت الفواصل ، والثالثة جملة فعلية ، والرابعة جار ومجرور .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ [٦] ، ﴿ قَالَ

---

(١) سورة البقرة ١٠٢
(٢) سورة آل عمران ٧٨
(٣) سورة الأعراف ٢٨
(٤) سورة النحل ٢٦
(٥) سورة آل عمران ٤٥ ، ٤٦
(٦) سورة المؤمنون ٢٨ .

﴿رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [1] ، ولما كان الظرف فيه شبه من المفرد وشبهٌ من الجملة جُعِل بينهما .

وقد أوجب ابن عصفور ، ذلك وليس كما قال ، فقد قال تعالى : ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [2] ولا يقال : إن ﴿أذلة﴾ بدل لأنه مشتق ، والبدل إنما يكون فى الجوامد، كما نص عليه هو وغيره .

وأما قوله تعالى : ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [3] ، فقيل : إنه من تقديم الجملة على المفرد ، ويحتمل أن يكون ﴿مبارك﴾ خبراً لمحذوف ، فلا يكون من هذا الباب .

السابعة

[فى اجتماع التابع والمتبوع]

فى اجتماع التابع والمتبوع أنهم يقدمون المتبوع ، فيقولون : « أبيض ناصع » و « أصفر فاقع » و « أحمر قانٍ » و « أسود غربيب » ، قال الله تعالى : ﴿صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾ [4] ، والمعنى أن التبع فيه زيادة الوصف ، فلو قدم لكان ذكر الموصوف بعده عيباً؛ إلا أن يكون لمعنى أوجب تقديمه .

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [5] ، وهى من الآيات التى صدئت فيها الأذهان الصقيلة، وعادت بها أسنة الألسنة مفلولة ؛ ومن جملة العجائب أن شيخاً أراد أن يحتج على مدرس لما ذكر له هذا السؤال ، فقال : إنما ذكر السَّوَاد لأنه قد يكون فى الغربان مافيه بياض، وقد رأيته ببلاد المشرق ! فلم يفهم من الآية إلا أن الغرابيب هو الغراب، ولا قوة إلا بالله!

---

(١) سورة المائدة ٢٣
(٢) سورة المائدة ٥٤
(٣) سورة الأنعام ١٥٥
(٤) سورة البقرة ٦٩
(٥) سورة فاطر ٢٧ .

والذى يظهر فى ذلك أن الموجب لتقديم ﴿ الغرابيب ﴾ هو تناسب الكلم وجريانها على نمط متساوى التركيب ، وذلك أنه لمّا تقدم البيض[١] والحمر دون إتباع كان الأليق بحسن النَّسَق وترتيب النظام أن يكون « السود » كذلك ؛ ولكنه لما كان فى « السّود » هنا زيادة الوصف ، كان الأليق فى المعنى أن يُتبع بما يقتضى ذلك ، وهو الغرابيب ، فيُقابل حظ اللفظ وحظ المعنى ، فوفّى الخطاب وكمل الغرضان جميعا ؛ ولم يطرح أحدهما الآخر ، فيقع النقص من جهة الطرح ، وذلك بتقديم « الغرابيب » على « السود » فوقع فى لفظ « الغرابيب » حظ المعنى فى زيادة الوصف . وفى ذكر « السود » مفرداً من الإتباع حظّ اللفظ ؛ إذ جاء مجرداً عن صورة البيض والحمر ؛ فانسقت الألفاظ كما ينبغى ، وتمّ المعنى كما يجب ؛ ولم يُخِلّ بواحدة من الوجهين ، ولم يُقتصر على « الغرابيب » وإن كانت متضمنة لمعنى « السود » ؛ لئلّا تتنافر الألفاظ ، فإن ضمّ الغرابيب إلى البيض والحمر ولزّها فى قرنٍ واحد :

* كابن اللبون إذا مالزّ فى قرن[٢] *

غير مناسب لتلاؤم الألفاظ وتشاكلها ، وبذكر السود وقع الالتئام واتّسق[٣] نسق النظام ، وجاء اللفظ والمعنى فى درجة التمام ، وهذا لعمر الله من العجائب التى تكِلّ دونها العقول ، وتعْيَا بها الألسن لاتدرى ماتقول ! والحمد لله .

---

(١) وذلك قوله تعالى فى الآية : ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ .

(٢) صدر بيت لجرير ؛ وتمامه :

* لم يستطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ القناعِيسِ *

(٣) ت : « وانشق » ، صوابه فى م .

ثم رأيت أبا القاسم السهيلى ، أشار إلى[1] معنى غريب ، فنقل عن أبى حنيفة الدينورى أن « الغربيب » اسم لنوع من العنب وليس بنعت ، قال : ومن هـذا يفهم معنى الآية ، و « سود » عندى بدل لا نعت ، وإن كان « الغربيب » إذا اطلق لفظه ولم يقيد بذكر شىء موصوف قلّما يفهم منه العنب الذى هو اسمه خاصة ، فمن ثَمّ حَسُن التقييد.

الثـــامنة

[عند تـكرار النعوت لواحد]

إذا تكررت النعوت لواحد ، فتارة يترك العطف ، كقوله : ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ . هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ﴾[2] ، وتارة تشترك بالعطف كقوله : ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴾[3] ويشترط فى ذلك اختلاف معانيها ، قال الزمخشرى وأبو البقاء : دخول العاطف يؤذِن بأنّ كلّ صفة مستقلة . انتهى .

والعطف أحسن إن تباعد معنى الصفات ، نحو : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾[4] ، وإلا فلا .

التـــاسعة

فصل الجمل فى مقام المدح والذمّ أبلغ من جعلها نمطاً واحداً

قال أبو على الفارسىّ : إذا ذكرت صفات فى معرض المدح والذم ، فالأحسن أن يخالَف فى إعرابها ؛ لأن المقام يقتضى الإطناب ، فإذا خولف فى الإعراب كان المقصود أكملَ ، لأنّ المعانىَ عند الاختلاف تتنوع وتتفتن ، وعند الإيجاز تكون نوعاً واحداً .

---

(١) لم أجده فى المطبوع من كتابه التعريف والإعلام .
(٢) سورة القلم ١٠، ١١ (٣) سورة الأعلى ١ـ٣
(٤) سورة الحديد ٤ .

ومثله فى المدح قوله : ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [١] فانتصب ﴿ المقيمين ﴾ على القطع ، وهو من صفة المرفوع الذى هو ﴿ المؤمنون ﴾ . وقيل : بل انتصب بالعطف على قوله : ﴿ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [١] ، وهو مجرور ، وكأنه قال : « يؤمنون بالذى أنزل إليك و بالمقيمين » أى بإجابة المقيمين ، والأوّل أوْلى ، لأن الموضع للتفخيم فالأليق به إضمار الفعل ، حتى يكون الكلام جملة لا مفردا .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [٢] إلى قوله : ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [٢] نصّ عليه سيبويه [٣] .

وجوّز السِّيرا فى أن يُحمل على قوله : ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [٢] إلى أن قال : ﴿ وَٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [٢] ، وردّه الصفّار بأنّه لا يُعطف على الموصول قبل تمامَ الصلة ، وإن كان ﴿ والصابرين ﴾ معطوفا على ﴿ والسائلين ﴾ فهو من صلة « من » فكذلك المعطوف عليه .

والصواب أن يكون المعطوف مِنْ صلة « من » ، وتكون الصلة كَمُلت

---

(١) سورة النساء ١٦٢

(٢) سورة البقرة ١٧٧ ، والآية بتمامها : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ، وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٢٤٩ .

عند قوله تعالى : ﴿ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴾ [1] ثم أخذ فى القطع .

ومثاله فى الذم : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ [2] بنصب ﴿ حمالة ﴾ .

تنبيهات

الأول : إنما يحسن القطع بشرطين : أحدهما أن يكونَ الموصوف معلوماً ، أو مُنَزَّلا منزلة المخاطب لا يتصور عنده البناء على مجهول . وقولنا « أو منزلا منزلة المعلوم » لا بد منه

وقال الزمخشرى فى قوله تعالى : ﴿ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [3] : رفع على الإبدال من ﴿ الَّذِي نَزَّلَ ﴾ [4] أو رفع على المدح ، أو نصب عليه [5] .

قال الطيبى [6] : والإبدال أولى ، لأنّ من حقّ صلةِ الموصول أن تكون معلومة عند المخاطب ، وكونه تعالى : ﴿ نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ ﴾ لم يكن معلوماً للعالمين ، فأبدل بقوله : ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [4] بياناً وتفسيراً وتبيّن لك المدح .

وجوابه ما ذكرنا أن المنزّل منزلةَ المعلوم بمنزلة المعلوم ، وهاهنا لقوة دليله أجرى مجرى المعلوم ، وجعلت صلة ، نص عليه سيبويه والجمهور .

وثانيهما أن يكون الصفة للثناء والتعظيم .

وشرط بعضهم ثالثا ، وهو تقدم الاتباع ، حكاه ابن بابشاذ [7] .

---

(١) سورة البقرة ١٧٧ — (٢) سورة اللهب ٤

(٣) سورة الفرقان ٢ — (٤) سورة الفرقان ١ والآية بتمامها :

﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً ﴾

(٥) الكشاف ٣ : ٢٠٧ — (٦) هو الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبى ؛ أحد شراح الكشاف ؛ توفى سنة ٧٤٣ بغية الدعاة ٢٢٨ .

(٧) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى المصرى ، صاحب المقدمة فى النحو وشارح الجمل للزجاج . توفى سنة ٤٥٤ . إنباه الرواة ٢ : ٩٥

وزيّفه الأستاذ أبو جعفر بن الزّبير ، وقال : إنما يتمّ ذلك إذا كان الموصوف يفتقر إلى زيادة بيان ، فحينئذ يتقدم الإتباع ليستحكم العلم بالموصوف ؛ أما إذا كان معلوماً فلا يفتقر إلى زيادة بيان . قال : والأصلُ ـ فيما الصفة فيه مدح أو ذم والموصوف معلوم ـ قطعُ الضمير ، وهو الأفصح ، ولا يشترط غير ذلك .

وقد أُورِد على دعوى أفصحيّة القطع عند ذلك إجماعُ القراء السبعة على الإتباع فى قوله تعالى : ﴿ اَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ اَلْعَالَمِينَ . الرَّحْمٰنِ اَلرَّحِيمِ . مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [1] ، فضعّفوا قراءةَ النصب على القطع مع حصول شرطَيِ القطع .

وأجاب ابن الزبير بأنّ اختيارَ القطع مطّرد مالم تكن الصفة خاصّة بمن جرت عليه ، لا يليق ولا يتّصف بها سواه . ولاشكّ أن هـذا الضربَ قليل جداً ، فـكذلك لم يفصح سيبويه باشتراطه . فإذا كانت الصفة مما لا يشارِك فيها الموصوف غيرَه ، وكانت مختصة بمن جرَتْ عليه ، فالوجه فيها الإتباع .

ونظير ذلك فى صفات الله سبحانه وتعالى مما يتصف به غيره ؛ فلذلك لم يقطع ، وعليه ورد السماع لهذه الآيات الشريفة .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ حمٓ : تَنْزِيلُ اَلْكِتَابِ مِنَ اللهِ اَلْعَزِيزِ اَلْعَلِيمِ . غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ اَلتَّوْبِ شَدِيدِ اَلْعِقَابِ . ذِي اَلطَّوْلِ ﴾ [2] ؛ لما كان وصفُه تعالى بـ ﴿ غَافِرِ الذَّنبِ ﴾ وما بعده لا يليق بغيره ، لم يكن فيـه إلّا الإتباع ، والإتباع لا يكون إلا بعد القطع [3] ؛ ويلزم الإتباع فى الـكل .

وهذا مع تكرر الصفات ، وذلك من مسوّغات القطع على صفةٍ ما ، وعند بعضهم من غير تقييد بصفة .

---

(١) سورة فاتحة الـكتاب ١ ـ ٤ . (٢) سورة غافر ١ ـ ٣ . (٣) م « قطع »

وأما الإتباع فيما لم يقع فيه الاختصاص من صفته تعالى فكثير ؛ فهذا هو السماع ، وله وجه في القياس ، وهو شبيه بالوارد في سورة والنجم ، في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى . وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ [١] ، ثم قال بعد : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى . وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى ﴾ [١] فورد في هذه الجمل الأربع الفصلُ بالضمير المرفوع بين اسم إنّ وخبرها ، ليتحدّد بمفهومه نفيُ الاتصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار ، وكان الكلام في قوة أن لو قيل : « وأنه هو لا غيره » .

ولم يرد هذا الضمير في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ [١] ، لأن ذلك مما لا يتعاطاه أحد ، لا حقيقةً ولا مجازاً ولا ادعاء ، بخلاف الإحياء والإماتة ، فيما حكاه الله تعالى عن نمروذ .

قلت : وما ذكره في الجواب يَرِد عليه قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ . . . ﴾ [٢] الآية ، وقوله تعالى : ﴿ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْراً مِنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ . . . ﴾ [٣] الآيات .

ومما يرد عليه بالنسبة لأوصاف الذم قوله : ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ . هَمَّازٍ . . . ﴾ [٤] الآية ، قد جرت كلّها على ماقبلها بالإتباع ، ولم يجئ فيها القطع .

وقرأ الحسن : ﴿ عُتُلٌّ ﴾ [٥] بالرفع على الذّم ، قال الزمخشريّ : وهذه القراءة تقوية لما يدلُّ عليه بعد ذلك [٦] .

* * *

الثاني : قد يلتبس المنصوب على المدح بالاختصاص ، وقد فرق سيبويه بينهما فيما بين ؛

---

(١) سورة النجم ٤٣ـ٤٥
(٢) سورة التوبة ١١٢
(٣) سورة التحريم ٥
(٤) سورة ن ١٠، ١١
(٥) سورة ن ١٣
(٦) الكشاف ٤ : ٤٧١

والفرقُ أنَّ المنصوب على المدح أن يكون المنتصب لفظاً يتضمن نفسه مدحا ؛ نحو «هذا زيد عاقلَ قومه» وفى الاختصاص لا يقتضى اللفظ ذلك، كقوله تعالى : ﴿ رَحْمَةُ ٱللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾[1] فيمن نصب ﴿ أهل ﴾ .

العاشرة

[فى وصف الجمع بالمفرد]

يوصف الجمع بالمفرد ، قال تعالى : ﴿ مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ﴾[2] فوصف الجمع بالمفرد .

وقال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[3] ، فوصف « الأسماء » وهى جمع اسم ، بالحسنى وهو مفرد ، تأنيث الأحسن .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴾[4] ، فإن ﴿ الأولى ﴾ تأنيث « الأوّل » وهو صفة لمفرد .

وإنما حسن وصف الجمع بالمفرد ، لأن اللفظ المؤنث يجوز إطلاقه على جماعة المؤنث ؛ بخلاف لفظ المذكر . وأما قوله تعالى : ﴿ وَكُنتُمْ قَوْمًا بُوراً ﴾[5] ، والبور : الفاسد ، فقال الرّمّانى : هو بمعنى الجمع إلا أنه تُرِكَ جمعه فى اللفظ ؛ لأنه مصدرٌ وصف .

وقد يوصف الجمع بالجمع ، ولا يوصف مفرد كل منهما بالمفرد ، ومنه : ﴿ فَوَجَدَ فِيهاَ

---

(١) سورة هود ٧٣
(٢) سورة طه ٤
(٣) سورة الأعراف ١٨٠
(٤) سورة طه ٥١
(٥) سورة الفرقان ١٨ .

رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ ﴾ [١] فثنى الضمير ، ولا يقال فى الواحد « يقتتل » .

ومنه : ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [٢] ، ولا يقال « وأخرى متشابهة » .

الحادية عشرة

قد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيدا

ذكره الزمخشرى ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ [٣] قال : الجملة صفة لقرية ، والقياس عدم دخول الواو [٤] فيها؛ كما فى قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ [٥] ، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف [٦] .

وقد أنكره عليه ابن مالك والشيخ أبو حيان وغيرهما ، والقياس مع الزمخشرىّ ، لأن الصفة كالحال فى المعنى .

وزعم بعضهم أنه لا يُؤتى بالواو فى الصفات إلا إذا تكررت النعوت ، وليس كذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [٧] ، وقوله تعالى : ﴿ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [٨] ، وتقول : جاءنى زيد والعالم .

---

(١) سورة القصص ١٥

(٢) سورة آل عمران ٧

(٣) سورة الحجر ٤

(٤) الكشاف : « ألا تتوسط الواو بينهما » .

(٥) سورة الشعراء ٢٠٨

(٦) الكشاف ٢ : ٤٤٤ .

(٧) سورة الكهف ٢٢

(٨) سورة الأنبياء ٤٨ ، ٤٩

الثـانية عشرة

الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا على استكراه

لأنها إنما يُؤتى بها للبيان والتخصيص ، أو المدح والذم ، وهـذا فى موضع الإطالة لا الاختصار ، فصار من باب نقص الغرض .

وقال ابن عمرون : عندى أن البيان حصل بالصفة والموصوف معاً ، فحذفُ الموصوف ينقص الغرض ، ولأنه ربما أوقع لَبْسا ، ألا ترى أن قولك : « مررت بطويل » يحتمل أنه رجل أو قوس أو غير ذلك ، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى به عن ذكره ، كقوله تعالى : ﴿ وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ﴾ [1] .

قال السخاوى [2] : ولا فرق فى صفةِ النـكرة بين أن يذكر معها أو لا .

قال ابن عمرون : وليس قوله بشىء .

القسم الثالث

البدل

والقصد [3] به الإيضاح بعد الإبهام ، وهو يفيد البيان والتأكيد ، أما البيان فإنك إذا قلت : « رأيت زيدا أخاك » بيّنت أنك تريد بزيد الأخ لا غير ؛ وأما التأكيد فلأنه

---

(١) سورة الصافات ٤٨ .

(٢) هو أبو الحسن على بن محمد بن عبد الصمد السخاوى المقرئ ؛ شارح المفصل والشاطبية ، وأحاجى الزمخشرى النحوية ، وصاحب كتاب سفر السعادة ، وغير ذلك من الـكتب ، توفى سنة ٦٤٣ . بغية الوعاة ٣٤٩ .

(٣) ت: « وفائدته » .

على نية تكرار العامل ، ألا ترى [أنك] إذا قلت : « ضربت زيدا » جاز أن تكون ضربت رأسه أو يدَه أو جميع بدنه ؛ فإذا قلت : « يده » فقد رفعتَ ذلك الإبهام ، فالبدل جارٍ مجرى التأكيد ، لدلالة الأول عليه ، أو المطابقة كما فى بدل الكلّ ، أو التضمن كما فى بدل البعض ، أو الالتزام كما فى بدل الاشتمال ؛ فإذا قلت : « ضربت زيدا رأسه » فكأنك قد ذكرت الرأس مرتين ، مرة بالتضمن وأخرى بالمطابقة ، وإذا قلت : « شربت ماء البحر بعضه » فإنه مفهوم من قولك : « شربت ماء البحر » أنك لم تشربه كله فجئت بالبعض تأكيداً .

وهذا معنى قول سيبويه : ولكنه ثَنَى الاسم تأكيدا ، وجرى مجرى الصفة فى الإيضاح ، لأنك إذا قلت : « رأيتُ أبا عمرو زيدا » ، « ورأيت غلامك زيداً » ، « ومررت برجل صالح زيد » ، فمن الناس مَنْ يعرفه بأنه غلامك ، أو بأنه رجل صالح ، ولا يعرف أنه زيد ، وعلى العكس ، فلمّا ذكرتهما أثبتّ باجتماعهما المقصود .

وهذا معنى قول الزمخشرى : وإنما [1] يذكر الأول لتجوز التوطئة [2] ، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون فى الإفراد .

وقال ابن السِّيد : ليس كلُّ بدل يقصد به رفعُ الإشكال الذى يعرِض فى المبدَل منه ، بل من البدل ما يراد به التأكيد ، وإن كان ما قبله غنيا عنه ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ ٱللَّهِ ﴾ [3] ، ألا ترى أنه لو لم يذكر « الصراط » الثانى لم يشكّ أحد أن الصراط المستقيم هو صراط الله . وقد نصّ سيبويه على أن من البدل ما الغرض منه التأكيد ، ولهذا جوزوا بدل المضمر من المضمر ، كلقيته أباه . انتهى.

---

(١) المفصل ١٢١

(٢) المفصل : « لنحو من التوطئة » . (٣) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣ .

والفرق بينه و بين الصفة أن البدل فى تقدير تكرار العامل، وكأنه فى التقدير من جملتين؛ بدليل تكرر حرف الجرّ فى قوله : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ (١) ، وبدليل بدل النكرة من المعرفة والمظهر من المضمر (٢) ، وهذا مما يمتنع فى الصفة ، فكما أعيدت اللام الجارة فى الاسم ، فكذلك تكرار العامل الرافع أو الناصب فى تقدير التكرر ، وهو إن كان كذلك فلا يخرجُ عن أن يكون فيه تبيينُ للأول كالصفة .

وقيل لأبى علىّ : كيف يكون البدل إيضاحاً للمبدل منه ، وهو من غير جملته ؟ فقال : لما لم يظهر العامل فى البدل ، و إنما دل عليه العامل فى المبدل منه، واتصل البدل بالمبدل منه فى اللفظ ، جاز أن يوضّحه .

ومن فوائد البدل التبيينُ على وجه المدح فقولك : هل أدلّك على أكرم الناس وأفضلهم ؟ فلان ، أبلغُ من قولك : فلان الأكرم والأفضل ، بذكره مجملا ثم مفصّلا .

وقال الأخفش والواحدىّ فى بدل البعض من الكلّ ، نحو : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ (٣) : يسمى هذا بدلَ البيان ؛ لأن الأوّل يدلّ على العموم ، ثم يؤتى بالبدل إن أريد البعض .

* * *

واعلم أن فى كلا البدلين ـ أعنى بدل البعض و بدل الاشتمال ـ بياناً وتخصيصاً للمبدل منه، وفائدة البدل أنّ ذلك الشىء يصير مذكورا مرتين : إحداهما بالعموم، والثانية بالخصوص . ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ إِهْدِنَا الصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ ٱلَّذِينَ ﴾ (٤) .

---

(١) سورة الأعراف ٧٥
(٢) ت : « الضمير » .
(٣) سورة آل عمران ٩٧
(٤) سورة الفاتحة ٦ ، ٧

﴿ آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ . رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴾[١] .

وقوله : ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[٢] وفائدة الجمع بينهما أن الأولى ذكرت للتنصيص على « ناصية » ، والثانية على علة السفع ، ليشمل بذلك ظاهر كلٍّ ناصية هذه صفتها .

ويجوز بدل المعرفة من المعرفة ؛ نحو : ﴿ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ [٣] .

و بدل النكرة من المعرفة، نحو : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[٢] . قال ابن يعيش[٤] : ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف كالآية ؛ لأن البيان مرتبط بهما جميعاً .

والنكرة من النكرة كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً . حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً . وَكَوَاعِبَ أَتْرَاباً . وَكَأْساً دِهَاقاً ﴾[٥] ، فحدائق ومابعدها بدلٌ من « مفازاً » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾[٦] ، فإن « سود » بدل من « غرابيب » لأن الأصل « سود غرابيب » فغرابيب فى الأصل صفة لسود ، ونزع الضمير منها ، وأقيمت مقام الموصوف ، ثم أبدل منها الذى كان موصوفاً بهـا ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً ﴾[٧] وقوله : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾[٨] فهذا بدل نكرة موصوفة من أخرى موصوفة فيها بيان الأولى .

ومثل إبدال النكرة المجردة من مثلها مجردة و بدل المعرفة من النكرة : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾[٩] لأن « صراط الله » مبين إلى الصراط

---

(١) سورة الشعراء ٤٧ ، ٤٨

(٢) سورة العلق ١٤، ٦

(٣) سورة الفاتحة ٦ ، ٧

(٤) م « مسعود » تصحيف .

(٥) سورة عمّ ٣١ـ٣٤

(٦) سورة فاطر ٢٧

(٧) سورة آل عمران ٨٥

(٨) سورة يوسف ٢٠

(٩) سورة الشورى ٥٢ ، ٥٣.

المستقيم ؛ فإن مجيءُ الخاص والأخص بعد العام والأعم كثير ؛ ولهذا المعنى قال الحذّاق في قوله تعالى : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ ﴾ [١] : إنه لو عكس فقيل : « مايقول من لفظ » لم يجز ، لأن القول أخصّ من اللفظ ، لاختصاصه بالمستعمل ، واللفظ يشمل المهمل الذى لامعنى له .

وقد يجيءُ للاشتمال ، والفرق بينه و بين بدل البعض ، أن البدل فى البعض جرّ فى الاشتمال وصفاً ، كقوله : ﴿ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ [٢] فإن ﴿ أذكُرَه ﴾ بمعنى « ذكره » ؛ وهو بدل من الهاء فى ﴿ أنسانيه ﴾ العائدة إلى الحوت ، وتقديره : « وما أنسانى ذكْرَه إلا الشيطان » .

وقوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [٣] فـ ﴿ قِتَالٍ ﴾ بدل من « الشهر » بدل الاشتمال ، لأن الشهر يشتمل على القتال وعلى غيره ؛ كما كان زيد يشتمل على العقل وغيره ؛ وهو مؤكد لأنهم لم يسألوا عن الشهر الحرام فإنهم يعلمونه ، وإنما سألوا عن القتال فيه ، فجاء به تأكيداً .

وقوله : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ. النَّارِ ﴾ [٤] ، فالنار بدل من « الأخدود » بدل اشتمال ؛ لأنه يشتمل على النار وغيرها ، والعائد محذوف تقديره : « الموقدة فيه » .

ومن بدل البعض قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [٥] فالمستطيعون بعضُ الناس، لا كلُّهم .

وقال ابن بَرْهان : بل هذه بدل كلّ من كلّ ، واحتج بأن الله لم يكلِّف الحج من لا يستطيعه فيكون المراد بالناس بعضهم؛ على حدّ قوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا

---

(١) سورة ق ١٨
(٢) سورة الكهف ٦٣
(٣) سورة البقرة ٢١٧
(٤) سورة البروج ٤، ٥
(٥) سورة آل عمران ٩٧، ١٧٣ .

لَـكُمْ ﴾[١] ؛ فى أنه لفظٌ عام أريد به خاص ، لأن ﴿النّاس﴾ فى اللفظ الأول لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله بعده : ﴿ إِنَّ النَّاسَ ﴾[١] ؛ نعلى هذا هو عنده مطابق لعدة المستطيعين فى كميتهم ، وهم بعض الناس لا جميعهم .

والصحيح ما صار إليه الجمهور ؛ لأن باب البدل أن يكون فى الثانى بيان ليس فى الأول ؛ بأن يذكر الخاصُّ بعد العام مبيِّنًا وموضحا .

ولا بدّ فى إبدال البعض من ضمير ، كقوله : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾ [٢] . ﴿ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [٣] .

وقد يحذف لدليل ، كقوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾ [٤] ، « منهم » ، وهو مراد بدليل ظهوره فى الآية الأخرى ؛ وهى قوله : ﴿ وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [٥] ، ف ﴿ من آمن ﴾ بدل من ﴿ أهله ﴾ ، وهم بعضهم .

وقد يأتى البدل لنقل الحكم عن مبدله ، نحو : « جاء القومُ أكثرهم[٦] ، وأعجبنى زيد ثوبه » . وقال ابن عصفور : ولا يصح « غلمانه » .

وعدل عن البدل فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [٧] ، لأنه أريد الإخبار عنهم كلهم فى الحال الثانى وهو ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾[٨] ، فلو أبدل لأوهمَ ، بخلاف : « إنك أن تقوم خير لك » . البدل أرجح .

والبدل فى تقدير تكرير العامل وليس كالصفة ، ولكنه فى تقدير جملتين بدليل تكرير حرف الجرّ .

---

(١) سورة آل عمران ١٧٣
(٢) سورة البقرة ٢٥١
(٣) سورة الأنفال ٣٧
(٤) سورة آل عمران ٩٧
(٥) سورة البقرة ١٢٦
(٦) م : « كلهم » تصحيف
(٧) سورة الحجرات ٤
(٨) سوة الحجرات ٥ .

وقد يُكرر عامله إذا كان حرف جر ، كقوله : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾ [(١)] ، ف ﴿ طلعها ﴾ بدل اشتمال من ﴿ النخل ﴾ وكرر العامل فيه ؛ وهو ﴿ من ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ [(٢)] ، ﴿ لِمَنْ آمَنَ ﴾ ، بدل بعض من كل ، من« الذين استضعفوا»، لأن المؤمنين بعض المستضعفين ، وقد كرر اللام .

وقوله : ﴿ وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ ﴾ [(٣)] ، فقوله : ﴿ لبيوتهم ﴾ بدل اشتمال من قوله : ﴿ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ ﴾ [(٣)] . وجعل ابن عطية اللام الأولى للملك والثانية للاختصاص ، فعلى هذا يمتنع البدل لاختلاف معنى الحرفين .

وقوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ [(٤)] ، ف﴿ لأولنا وآخرنا ﴾ بدل من الضمير فى ﴿ لنا ﴾، وقد أعيد معه العامل مقصودا به التفصيل

ومنه قراءة يعقوب : ﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ، كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا ﴾ [(٥)] ، قال أبو الفتح : جاز إبدال الثانية من الأولى ، لأن فى الثانية ذكر سبب الجثو .

قيل : ولم يظهر عامل البدل إذا كان حرف ، جرّ إيذانا بافتقار الثانى إلى الأول ، فإن حروف الجر مفتقرة ، ولم يظهروا الفعل ، إذ لو أظهروه لانقطع الثانى عن الأول بالكلية ؛ لأن الكلام مع الفعل قائم بنفسه .

---

(١) سورة الأنعام ٩٩ (٢) سورة الأعراف ٧٥
(٣) سورة الزخرف ٣٣ (٤) سورة المائدة ١١٤
(٥) سورة الجاثية ٢٨ ، بنصب « كل » الثانية .

واعلم أنه لا خلافَ فى جواز إظهار العامل فى البدل إذا كان حرف جرّ كالآيات السابقة ؛ فإن كان رافعا أو ناصبا ففيه خلاف ، والمجوّزون احتجوا بقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُونِ . وَاتَّقُوا الَّذِى أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ . أَمَدَّكُمْ ﴾ (١) فيجوز أن يكون ﴿ أَمَدَّكُمْ ﴾ الثانى بدل من ﴿ أمدكم ﴾ الأول . وقد يكون من إبدال الجملة من الجملة ، وتكون الثانية صلة « الذى » كالأولى . ويجوز أن تكون الثانية شارحة للأولى ، كقولك : « ضربت رأس زيد قذفته بالحجر » . ثم قوله تعالى : ﴿ يَاقَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ . اتَّبِعُوا مَنْ لَايَسْأَلُكُمْ ﴾ (٢) ؛ أبدل قوله : ﴿ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ ﴾ (٢) من قوله : ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٢) لأنه أكثر تلطفا فى اقتضاء اتباعهم . وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ (٣) ف ﴿ يَلْقَ ﴾ مجزوم بحذف الألف لأنه جواب الشرط ، ثم أبدل منه : ﴿ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ (٣) فبيّن بها « الأثام » ما هو .

[تقسيم البدل باعتبار آخر]

وينقسم البدل باعتبار آخر إلى بدل مفرد من مفرد ، وجملة من جملة وقد سبقا ، وجملة من مفرد ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٥) وجاز إسناد ﴿ يقال ﴾ إلى ما عملت فيه ، كما جاز إسناد ﴿ قيل ﴾ فى ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ ﴾ (٦) .

ومن إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا

---

(١) سورة الشعراء ١٣١ — ١٣٣ (٢) سورة يس ٢٠ ، ٢١
(٣) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩ (٤) سورة آل عمران ٥٩
(٥) سورة فصلت ٤٣ (٦) سورة المائدة ٣٢ .

﴿إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ (١) قال الزمخشرىّ : هذا الكلام كلّه فى محل نصب، بدلا من ﴿النجوى﴾ (٢).

ويبدل الفعل من الفعل الموافق له فى المعنى مع زيادة بيان ، كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ...﴾ (٣) الآية .

والرابع : بدل المفرد من الجملة ، كقوله : ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (٤) ، فـ﴿أَنَّهُمْ﴾ بدل ؛ لأن الإهلاك وعدم الرجوع بمعنى واحد .

فإن قلت : لو كان بدلا لـكان معه الاستفهام .

قيل : هو بدل معنوىّ .

تنبيه

[فى تـكرار البدل]

وقد يكرر البدل كقوله : ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ (٥) ، فقوله : ﴿إذ هما﴾ بدل من قوله : ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٥) ، وقوله : ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ (٥) بدل من : ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ (٥).

---

(١) سورة الأنبياء ٣ (٢) الـكشاف ٣ : ٨٠

(٣) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩ (٤) سورة يس ٣١

(٥) سورة التوبة ٤٠ .

تنبيه

[فى إعراب كلمة « آزر » فى سورة الأنعام]

أعربوا ﴿ آزر ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ ﴾[١] بدلًا .

قال ابن عبد السلام : والبدل لا يكون إلا للبيان ، والأب لا يلتبس بغيره ، فكيف حَسُن البدل ؟ انتهى .

والجواب أن الأب يطلق على الجدّ ، بدليل قوله : ﴿ آبَائِى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾[٢] ، فقال : « آزر » لدفع توهم المجاز .

هذا كلّه إذا قلنا: إن« آزر »اسم أبيه لكن فى '' المعرّب '' للجواليقى عن الزجّاج : لاخلاف[٣]أن اسم[٤] أبى إبراهيم [« تارح» والذى فى القرآن يدلّ على أن اسمه آزر][٥]وقيل: « آزر » ذمّ فى لغتهم، وكأنه : « يامخطئ » وهو من العجمىّ الذى وافق لفظه لفظ العربىّ ، نحو الإزار والإزرة[٦] ، قال تعالى : ﴿ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ ﴾[٧] .

وعلى هذا فالوجه الرفع[٨] ، فى قراءة ﴿ آزرُ ﴾ .

القسم الرابع
عطف البيان

وهو كالنعت فى الإيضاح وإزالة الاشتراك الكائن فيه .

وشرط صاحب الكشاف فيه أن يكون وضوحه زائدا على وضوح متبوعه .

---

(١) سورة الأنعام ٧٤ (٢) سورة يوسف ٣٨
(٣) المعرب ص ٢٨ (٤) المعرب : « ليس بين الناس خلاف »
(٥) تكملة من كتاب المعرب
(٦) الإزرة ، بكسر الهمزة : الحال وهيئة الائتزار (٧) سورة الفتح ٢٩
(٨) ويكون حينئذ على النداء ؛ ذكره صاحب الكشاف ٢ : ٣٠ .

وردّ ماقاله بأن الشرط حصول زيادة الوضوح بسبب انضمام عطف البيان مع متبوعه ؛ لا أن الشرط كونه أوضح وأشهر من الأول ؛ لأن من الجائز أن يحصُل باجتماع الثانى مع الأول زيادةُ وضوح لا تحصُل حال انفراد كل واحد منهما ، كما فى «خالى أبو عبد الله زيد» مع أنّ اللقب أشهر ؛ فيكون فى كلّ واحد منهما خفاء بانفراده ويرفع بالانضمام .

وقال سيبويه : جعل « ياهذا الحمد » عطف بيان مع أن اسم الإشارة أعرفُ من المضاف إلى ذى اللام .

وقيل : يشترط أن يكونَ عطفُ البيان معرفةً .

والصحيح أنه ليس بشرط ، كقولك : « لبست ثوبا جبّة » .

وقد أعرب الفارسى : ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [١] وكذا : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ ﴾ [٢] ، وكذلك صاحب المفتاح فى ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ [٣] .

فإن قلت : ما الفرقُ بينه وبين الصفة ؟ .

قلت : عطف البيان وضع ليدل على الإيضاح باسم يختص به ، وإن استعمل فى غير الإيضاح ، كالمدح كما فى قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ [٤] فإنّ ﴿ البيت الحرام ﴾ عطف بيان جيء به للمدح لا للإيضاح، وأما الصفة فوضعت لتدل على معنى حاصل فى متبوعه ، وإن كانت فى بعض الصور مفيدة للإيضاح للعلم بمتبوعها من غيرها .

وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ ﴾ [٥] ، وقوله تعالى ﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [٦] .

---

(١) سورة النور ٣٥
(٢) سورة المائدة ٨٩
(٣) سورة النحل ٥١
(٤) سورة المائدة ٩٧
(٥) سورة سبأ ٤٦
(٦) سورة آل عمران ٩٧

وزعم الزمخشرى فى قوله تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ ﴾[١] أن ﴿ مِنْ وُجْدِكُمْ ﴾ عطف بيان .

وهو مردود ؛ فإن العامل إنما يعاد فى البدل لا فى عطف البيان .

فإن قلت: ما الفرق بينه و بين البدل ؟ .

قلت : قال أبو جعفر النحاس : ما علمت أحدا فرّق بينهما إلا ابن كيسان[٢] ؛ فإن الفرقَ بينهما أن البدل يقرر الثانى فى موضع الأول ، وكأنك لم تذكر الأول ، وعطف البيان أن تقدر أنك إن ذكرت الاسم الأول لم يُعرف إلا بالثانى ، و إن ذكرت الثانى لم يُعرف إلا بالأول ، فجئت بالثانى مبيّنا للأول ، قائما له مقام النعت والتوكيد .

قال : و تظهر فائدة هذا فى النداء ، تقول : « يا أخانا زيدُ أقبل » ، على البدل، كأنك رفضت الأول وقلت : « يا زيد أقبل » ، فإن أردت عطف البيان قلت : « يا أخانا زيدا أقبل ».

القسم الخامس

ذكر الخاصّ بعد العام

فيؤتى به معطوفا عليه بالواو للتنبيه على فضله ؛ حتى كأنه ليس من جنس العام؛ تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات ، وعلى هذا بنى المتنبى قوله[٣] :

فَإِنْ تَفُقِ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ المسكَ بعضُ دَمِ الْغَزَالِ

---

(١) سورة الطلاق ٦.

(٢) هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوى ، أحد تلامذة المبرد وثعلب ، وصاحب الكتب الكثيرة فى النحو واللغة . توفى سنة ٢٩٩ . إنباه الرواة ٣ : ٥٧ .

(٣) ديوانه ٤ : ٢٠ من قصيدة يرثى بها أم سيف الدولة .

وابن الرومى أيضاً حيث قال :

كَمْ مِنْ أبٍ قَدْ علا بابنٍ ذُرَا شَرَفٍ كما عَلَتْ برسول الله عــــدنان

وحكى الشيخ أثير الدين عن شيخه أبى جعفر بن الزبير أنه كان يقول : إن هذا العطفَ يسمى بالتجريد ، كأنه جُرِّد من الجملة وأفرد بالذكر تفصيلا .

وله شرطان ذكرهما ابن مالك : أحدهما كون العطف بالواو ، والثانى كون المعطوف ذا مزية. وحَكَى قولَيْن فى العام المذكور : هل يتناول الخاص المعطوف عليه ، أو لا يتناوله ؟ فعلى القول الأول يكون هـذا نظير مسألة : « نعم الرجل زيد » على المشهور فيه ؛ وهو الظاهر من لفظ العام ، وعلى الثانى يكون عطف الخاص قرينةً دالة على إرادة التخصيص فى العــام ، وأنه لم يتناوله، وهو نظيرُ بحث الاستثناء فى نحو قولك : « قام القوم إلا زيدا » من أن « زيدا » لم يدخل فى القوم ، وقد يتقوى هذا بقوله :

ياحبَّ ليلى لا تَغَيَّرْ وازدَدِ وانمُ كما ينمُو الخضابُ فى اليد(١)

وإن كان هذا ليس من العطف العام .

وقد أشار الزمخشرى إلى القولين(٢) فى سورة الشعراء. فى قوله : ﴿ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ. وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾(٣) .

(١) البيت فى اللسان ٣٠ : ٢١٦ ؛ ونقل عن ابن سيده أن الرواية المشهورة : « وانمِ كما ينمى » .

(٢) الكشاف ٣ : ٢٥٨ ؛ وعبارته : « فإن قلت: لم قال: ﴿وَنَخْلٍ﴾ بعد قوله : ﴿ فِي جَنَّاتٍ ﴾ والجنة تتناول النخل أول شىء كما يتناول النعم الإبل كذلك من بين الأزواج ؛ حتى إنهم ليذكرون الجنة ولا يقصدون إلا النخل ، كما يذكرون النعم ولا يريدون إلا الإبل ، قال زهير :

* من النواضح تسقى جنة سُحُقا *

قلت : فيه وجهان : أن يخص النخل بإفراده بعد دخوله فى جملة سائر الشجر ؛ تنبيها على انفراده عنها بفضله عليها . وأن يريد بالجنات غيرها من الشجر ؛ لأن اللفظ يصلح لذلك ثم يعطف عليها النخل » .

(٣) سورة الشعراء ١٤٧ ، ١٤٨ .

وقد يقال : آية الشعراء إنما جازَ فيها الاحتمالان من جهة أن لفظ « جنات » وقع بلفظ التنكير ، ولم يعم الجنس ؛ وأما الآية السابقة [1] فالإضافة تعمّ . ولا ينبغي أن يجعل من هذا قوله تعالى : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ [2] أما على قول أبي حنيفة ومحمد فواضح ، لأنهما يقولان : إن النخل والرمان ليس بفاكهة ، وأما على قول أبي يوسف فقوله : « فاكهة » مطلق وليس بعام .

ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى ٱلصَّلَوَاتِ وَٱلصَّلَاةِ ٱلْوُسْطَى ﴾ [3] ، على القول بأنها إحدى الصلوات الخمس .

قلنا : إن المراد غيرُها كالوِتْر والضحى والعيد ، فليس من هذا الباب .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا ٱلصَّلَاةَ ﴾ [4] ، مع أن لتمسك بالكتاب يشمل كلّ عبادة ، ومنها الصلاة ، لكن خصها بالذكر إظهاراً لمرتبتها لكونها عماد الدين .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ [5] ، فإن عداوةَ الله راجعة إلى عداوة حِزْبه ، فيكون جبريل كالمذكور أربع مرات ، فإنه اندرج تحت عموم ملائكته ، وتحت عموم رسله ، ثم عموم حزبه ، ثم خصوصه بالتنصيص عليه .

ويجوز أن يكون عُومل معاملة العدد ، فيكون الذِّكْر ثلاثا ، وذكرهما بعد الملائكة — مع كونهما من الجنس — دليلٌ على قصد التنويه بشرفهما . على أن التفصيل

---

(١) هي آية ٢٥ من سورة الدخان
(٢) سورة الرحمن ٦٨
(٣) سورة البقرة ٢٣٨
(٤) سورة الأعراف ١٧٠
(٥) سورة البقرة ٩٨ .

إن كان بسبب الإفراد فقد عدل الملائكة مثله بسبب الإضافة ، وقد يلحظ شرفهما على غيرهما .

وأيضا فالخلاف السابق فى أنّ ذكر بعض أفراد العام بعد العام ؛ هل يدل على أنه لم يدخل فى العامّ فرارا من التكرار أو يدخل ؟

وفائدته التوكيد ، وحكاه الرويانى [١] فى " البحر " من كتاب الوصية ، وخرّج عليه ما إذا أوصى [رجل] لزيد بدينار و بثلث ماله للفقراء ، وزيدفقير ، فهل يجمع له بين ما أوصى لديه و بين شىء من الثلث على ما أراد الوصىّ ؟ وجهان ، والأصح أنه لا يعطَى غيرَ الدينار ؛ لأنّه بالتقدير قطع اجتهاد الوصىّ .

قلت : والقول بعدم دخوله تحت اللفظ هو قول أبى على الفارسىّ وتلميذه ابن جنى ، وعلى هذا القول فلا يحسُن عدّ هذه الآية من هذا النوع .

وأيضا فإذا اجتمع فى الكلام معطوفان ؛ هل يجعل الآخر معطوفا على الأول ؟ أو على ما يليه ؟ وقع فى كلام الزمخشرى فى مواضع من الكشاف تجويز الأمرين .

فذكر فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [٢] ، أن « مخرجا » معطوف على ﴿ فالق ﴾ لا على ﴿ يخرج ﴾ [٣] ، فراراً من عطف الاسم على الفعل ، وخالفه ابن مالك وأوّله .

وذكر أيضا فى قوله تعالى : ﴿ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ

---

(١) هو أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الرويانى الشافعى المتوفى سنة ٥٠٢ ؛ وكتابه : « بحر المذهب فى الفروع » ، ذكره صاحب كشف الظنون ٢٢٦ ، وقال : « وهو بحر كاسمه » .

(٢) سورة الأنعام ٩٥ (٣) الكشاف ٢ : ٣٦ .

﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [١] ، على هذه القراءة [٢] أنه معطوف على ﴿ الله ﴾ لأن قضاءه قديم .

وذكر أيضا فى قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ﴾ [٣] ، حاصله أن قوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ إذا أريد به العموم كان قوله : ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ عطفاً على مقدر ؛ أى أنشأها وأوجدها ، ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا ﴾ ، يعنى خلقكم من نفس هذه صفتها . وإن أريد به المخاطبون بمكة كان قوله : ﴿ وَخَلَقَ ﴾ عطفا على ﴿ خَلَقَكُم ﴾ ، وموجب ذلك الفرار من التكرار [٤] .

وعلى هذا فيجوز أن يكون « جبريل » معطوفا على لفظ الجلالة ، فلا تكون الآية من هذا النوع . ولو سلمنا بعطفه على « رسله » فكذلك ؛ لكن الظاهر أن المراد بالرسل من بنى آدم لعطفهم على الملائكة ، فليسوا منه .

وفى الآية سؤالان :

أحدهما : لم خصّ جبريل وميكائيل بالذكر ؟ الثانى : لم قدّم جبريل عليه ؟

والجواب عن الأول أنه سبحانه وتعالى خصّهما بالحياة [٥] ، فجبريل بالوحى الذى هو حياة القلوب ، وميكائيل بالرزق الذى هو حياة الأبدان ، ولأنهما كانا سببَ النزول فى تصريح اليهود بعداوتهما .

وعن الثانى : أن حياة القلوب أعظم من حياة الأبدان ؛ ومن ثم قيل :

---

(١) سورة البقرة ٢١٠

(٢) أى برفع : ﴿ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ ؛ وهى قراءة الجمهور ؛ وقرأ أبو جعفر ﴿والملائكةِ﴾ بالجر عطفاً على الغمام أو ظلل ؛ وانظر الكشاف ١ : ١٩٢ ، والقرطبى ٣ : ٢٥ .

(٣) سورة النساء ١

(٤) انظر الكشاف ١ : ٣٥٥

(٥) ت : « فى الحياة » .

عَلَيك بالنفس فاستكمل فضائلَها فأنتَ بالنَّفْس لا بالجسم إنسانُ

ومنه قوله تعالى : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ [1] ، وغلّط بعضهم من عدّ هذه الآية من هذا النوع ، من جهة أن « فاكهة » نكرة فى سياق الإثبات فلا عموم لها .

وهو غلط لأمرين :

أحدهما : أنها فى سياق الإثبات ، وهو مقتضى العموم ؛ كما ذكره القاضى أبو الطيب الطبرى .

والثانى: أنه ليس المراد بالخاص والعام هاهنا المصطلح عليه فى الأصول ، بل كلّ ما كان الأولُ فيه شاملا للثانى .

وهذا الجواب أحسن من الأول، لعمومه بالنسبة إلى كل مجموع يشتمل على متعدّد .

ولما لمح أبو حنيفة معنى العطف وهو المغايرة لم يحنّث الحالفَ على أكل الفاكهة بأكل الرمان .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ [2] ، إذ الأمر والنهى من جملة الدعاء إلى الخير .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﴾ [3] ، والقصد تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم ، وما نُزِّل ؛ عليه إذ لا يتم الإيمان إلا به .

وقوله : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ ﴾ [4] .

---

(١) سورة الرحمن ٦٨ (٢) سورة آل عمران ١٠٤

(٣) سورة القتال ٢ (٤) سورة يس ٧٣ .

وقوله : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ [(١)] ، ففائدة قوله : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ مع دخولهم فى عموم الناس ، أنّ حرصهم على الحياة أشدّ ، لأنهم كانوا لا يؤمنون بالبعث .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [(٢)] ، فهذا عام ، ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [(٣)] ، وإن كان الإيمان بالغيب يشملها ، ولكن خصها لإنكار المشركين لها فى قولهم : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ [(٤)] ، فكان فى تخصيصهم بذلك مدح لهم .

وقوله : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ ﴾ [(٥)] ، فعمّ بقوله : ﴿ خلق ﴾ جميعَ مخلوقاته ، ثم خصّ فقال : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ [(٦)] .

وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ﴾ [(٧)] ، فإنه عطف « اللحم » على « الميتة » مع دخوله فى عموم الميتة ، لأن الميتة كلُّ ما ليس له ذكاة شرعية ، والقصد به التنبيه على شدة التحريم فيه .

* * *

تنبيه

ظاهر كلام الكثيرين تخصيص هذا العطف بالواو ، وقد سبق عن ابن مالك وآخرين مجيئه فى « أو » فى قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ﴾ [(٨)] ، مع أن ظلم النفس

---

(١) سورة البقرة ٩٦
(٢) سورة البقرة ٣
(٣) سورة البقرة ٤
(٤) سورة الجاثية ٢٤
(٥) سورة العلق ١
(٦) سورة العلق ٢
(٧) سورة الأنعام ١٤٥
(٨) سورة النساء ١١٠ .

من عمل السوء ؛ فقيل هو بمعنى الواو ، والمعنى يظلم نفسه بذلك السوء حيث دسّاها بالمعصية .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ ﴾ (١) ؛ فإن الوحيَ مخصوص بمزيد قبح من بين أنواع الافتراء ، خُصّ بالذكر تنبيهاً على مزيد العقاب فيه والإثم .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ (٢) ، مع أن فعل الفاحشة داخل فيه . قيل : أريد به نوع من أنواع ظلم النفس ؛ وهو الربا ، أو كل كبيرة ، فخص بهذا الاسم تنبيهاً على زيادة قبحه ؛ وأريد بظلم النفس ماوراء ذلك من الذنوب .

القسم السادس

ذكر العام بعد الخاصّ

وهذا أنكر بعضُ الناس وجودَه ؛ وليس بصحيح .

والفائدة فى هذا القسم واضحة ، والاحتمالان المذكوران فى العامّ قبله ثابتان هنا أيضاً .

ومنه قوله : ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي ﴾ (٣) : والنُّسكُ العبادة ؛ فهو أعمّ من الصلاة .

وقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ (٤) .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ (٥) .

وقوله ، إخباراً عن نوح : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ (٦) .

---

(١) سورة الأنعام ٩٣
(٢) سورة آل عمران ١٣٥
(٣) سورة الأنعام ١٦٢
(٤) سورة التوبة ٧٨
(٥) سورة الحجر ٨٧
(٦) سورة نوح ٢٨ .

وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[(١)] .

وجعل الزمخشرىّ منه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ﴾[(٢)] بعد قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ ﴾[(٣)] .

***

واعلم أن هذين النوعين يقعان فى الأفعال والأسماء ؛ لكن وقوعهما فى الأفعال لا يأتى إلا فى النفى ، وأما فى الإثبات فليس من هذا ؛ الباب بل من عطف المطلق على المقيّد ، أو المقيّد على المطلق .

القسم السابع

عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه فى المعنى ، والقصد منه التأكيد

وهذا إنما يجىء عند اختلاف اللفظ ؛ وإنما يحسن بالواو ، ويكون فى الجمل كقوله : ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ . ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾[(٤)] .

ويكثر فى المفردات كقوله : ﴿ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾[(٥)] .

وقوله : ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾[(٦)] ، ﴿ لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[(٧)] .

---

(١) سورة التحريم ٤ — (٢) سورة يونس ٣١

(٣) الكشاف ٢ : ٢٧١ ؛ وعبارته بعد تفسير الآية : « جاء بالعموم بعد الخصوص » .

(٤) سورة القيامة ٣٤، ٣٥ — (٥) سورة آل عمران ١٤٦

(٦) سورة طه ١١٢ — (٧) سورة طه ٧٧ .

وقوله : ﴿ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴾[١] .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾[٢] .

وقوله : ﴿ لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ ﴾[٣] .

وقوله : ﴿ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾[٤] .

وقوله : ﴿ لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾[٥] ؛ قال الخليل : العِوَج والأَمْت بمعنى واحد . وقيل . الأَمْت أن يغلظ مكان ويرق مكان ، قاله ابن فارس فى '' المقاييس ''

وهو راجع لما قاله الخليل[٦] .

وقوله : ﴿ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ﴾[٧] .

وقوله : ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾[٨] .

وقوله : ﴿ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾[٩] .

وفرّق الراغب بين النداء والدعاء بأن النداء ، قد يقال إذا قيل « يا » أو « أيا » ونحوه من غير أن يضمّ إليه الاسم ، والدعاء لا يكاد يقال إلا إذا كان معه الاسم ؛ نحو : « يا فلان »[١٠] .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا ﴾[١١] .

وقوله : ﴿ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾[١٢] .

---

(١) سورة المدثر ٢٢
(٢) سورة يوسف ٨٦
(٣) سورة المدثر ٢٨
(٤) سورة النساء ١٧١
(٥) سورة طه ١٠٧
(٦) المقاييس ١ : ١٣٧
(٧) سورة الزخرف ٨٠
(٨) سورة المائدة ٤٨ .
(٩) سورة البقرة ١٧١
(١٠) مفردات الراغب ١٦٩
(١١) سورة الأحزاب ٦٧
(١٢) سورة الأحزاب ١٢ .

وقوله : ﴿ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾ [١] ، فإن « نصبا » مثل « لَغب » وزنا ومعنى ومصدرا .

وقوله : ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [٢] ، على قول من فسّر الصلاة بالرحمة ، والأحسن خلافه ، وأن الصلاة للاعتناء وإظهار الشرف ، كما قاله الغزالى وغيره ، وهو قَدْر مشترك بين الرحمة والدعاء والاستغفار ، وعلى هذا فهو من عطف المتغايرين .

وقال الزمخشرىّ فى قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [٣] : إنهم هم المذكورون [٤] أولا ؛ وهو من عطف الصفة على الصفة .

واعترض عليه بأن شرط عطف الصفة على الصفة تغاير الصفتين فى المعنى ، تقول : « جاء زيد العالم والجواد والشجاع » أى الجامع لهذه المعانى الثلاثة المتغايرة ، ولا تقول : « زيد العالم والعالم » فإنه تكرار ؛ والآية من ذلك ؛ لأن المعطوف عليه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [٥] ، والمعطوف قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [٦] ، والمنزل هو الغيب بعينه .

ويحتمل أن يقال : المعطوف عليه مطلق الغيب ، والمعطوف غيب خاصّ ، فيكون من عطف الخاصّ على العام.

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾ [٧] ، فإن المراد بالكتاب المنير

---

(١) سورة فاطر ٣٥ (٢) سورة البقرة ٤

(٣) سورة البقرة ٤

(٤) فى قوله تعالى فى الآية السابقة لها : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ... ﴾ ، وانظر الكشاف ١ : ٢٢ .

(٥) سورة البقرة ٣ (٦) سورة البقرة ٤

(٧) سورة فاطر ٢٥ .

هو الزّبور ، ونقله عن إجماع المفسرين لما تضمنه من النعت ، كما تعطف النعوت بعضها على بعض ؛ وهذا يرده تكرار الباء ، فإنه يشعر بالفصل ، لأن فائدة تكرار العامل بعد حرف العطف إشعارٌ بقوة الفصل من الأول والثانى ، وعدم التجوز فى عطف الشيء على نفسه .

والذى يظهر أنه للتأسيس ، و بيانه وجوه :

أحدها أن قوله تعالى : ﴿ جَاءَتْهُمْ ﴾ يعود الضمير فيه على المكذبين للنبىّ صلى الله عليه وسلم وعلى الذين من قبلهم ، فيكون النبىّ صلى الله عليه وسلم داخلا فى المرسلين المذكورين ، والكتاب المنير هو القرآن ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [1] ، معطوف على قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [2] ، أى كذبوا ثم أخذتهم بقيام الحجة عليهم ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾ [3] . وجاء تقديم قيام الحجة عليهم قبل العطفِ اعتراضاً للاهتمام به ، وهو من أدق وجوه البلاغة . ومثله فى آية آل عمران قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [4]، وقوله : ﴿ جَاءُوا ﴾ انصراف من الخطاب إلى الغيبة ، كأنه قال : « جاء هؤلاء المذكورون » ، فيكون النبى صلى الله عليه وسلم داخلا فى الضمير ؛ وهو فى موضع « جئتم بالبينات » فأقام الإخبار عن الغائب مقام المخاطب ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ [5] ، وفيه وجه من التعجب ؛ كأنّ المخاطب إذا استعظم الأمر رجع إلى الغيبة ليعم الإخبار به جميعَ الناس ، وهذا موجود فى الآيتين .

والثانى : أن يكون على حذف مضاف ؛ كأنه قيل : « الكتاب المنير » يعنى القرآن ،

---

(١) سورة فاطر ٢٦
(٢) سورة فاطر ٢٥ .
(٣) سورة فاطر ٢٥ .
(٤) سورة آل عمران ١٨٤
(٥) سورة يونس ٢٢ .

فيكون مثل قوله : ﴿ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي ٱسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ [١] .

وهذا [٢] وجه حسن .

تنبيهات

الأول : أنكر المبرّد هذا النوع ، ومنعَ عطفَ الشيء على مثله ؛ إذ لا فائدة فيه ، وأوّل ما سبق باختلاف المعنيين ؛ ولعله ممن ينكر أصلَ الترادف في اللغة كالعسكرى وغيره .

* * *

الثانى : ماذكرناه من تخصيص هذا النوع بالواو هو المشهور ، وقال ابن مالك : وقد أنيبت « أو » عنها ، كما فى قوله تعالى : ﴿ نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً ﴾ [٣] ، ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ﴾ [٤] .

قال شيخنا :وفيه نظر ؛ لإمكان أن يُراد بالخطيئة ما وقع خطأ ، و بالإثم ما وقع عمدا .

قلت : ويدل له قوله تعالى قبل ذلك : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْماً فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ﴾ [٥] .

وجعل منه بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم : « اللّهم إنى أسألك بكل اسم [٦] هو لك سميتَ به نفسك، أو أنزلته فى كتابك، أو علّمته أحدا من خلقك ، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك» .

قلت : ما ذكره ابن مالك قد سبقه به ثعلب ، فيما حكاه ابن سيده فى " المحكم " ، فقال : فقال ثعلب فى قوله تعالى : ﴿ عُذْراً أَوْ نُذْراً ﴾ [٧] : العذر والنذر واحد [٨] .

---

(١) سورة الصف ٦

(٢) (م) ت : « وهنا » .

(٣) سورة النساء ١٢٨

(٤) سورة النساء ١١٢

(٥) سورة النساء ١١١ .

(٦) م : « شىء » ، صوابه من ت

(٧) سورة المرسلات ٦

(٨) نقله صاحب اللسان ٦ : ٢٢٩ .

قال اللّحيانى : وبعضهم يثقّل [١] .

وعن الفراء : أنه يجرى فى العطف بثم ، وجعل منه قوله : ﴿ وَيَاقَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾ [٢] ، قال : معناه : وتوبوا إليه ، لأن التوبة الاستغفار .

وذكر بعضهم أنه قد تجرد عن العطف ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ [٣] والغرابيب هى السود ، ﴿ سُبُلًا فِجَاجًا ﴾ [٤] ، ﴿ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ [٥] ، وغير ذلك .

* * *

الثالث : مما يدفع وهمَ التكرار فى مثل هذا النوع ، أن يعتقدَ أن مجموع المترادفين يحصّل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما ؛ فإن التركيب يحدث معنى زائدا ، وإذا كانت كثرةُ الحروف تفيد زيادة المعنى ، فكذلك كثرة الألفاظ .

القسم الثامن

الإيضاح بعد الإبهام

لِيُرَى المعنى فى صورتين ، أو ليكون بيانُه بعد التشوف [٦] إليه ، لأنّه يكون ألذّ للنفس وأشرف عندها ، وأقوى لحفظها وذكرها ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ [٧] .

---

(١) م : « ينقل » تصحيف ، قال صاحب الكشاف ٤ : ٥٤٢ : « وقرئا مثقلين ومخففين » . وانظر الجامع لأحكام القرآن ٢٠ : ١٥٤ .

(٢) سورة هود ٥٢

(٣) سورة فاطر ٢٧

(٤) سورة نوح ٢٠

(٥) سورة فاتحة الكتاب ٣

(٦) ت : « الشوق »

(٧) سورة الحجر ٦٦

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾(١) فإنّ وَضْعَ الضمير موضع الظاهر معناه البيان أو الحديث ، أو الأمر لله أحد مكفوًّا بها ثم فُسِّر ، وكان أوقعَ فى النفس من الإتيان به مفسرا من أول الأمر ، ولذلك وجب تقديمه . وتفيد به الجملة المراد ، تعظيما له .

وسيأتى عكسه فى وضع الظاهر موضع المضمر .

ومثله التفصيل بعد الإجمال ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَابِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾(٢) .

وعكسه كقوله تعالى : ﴿ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾(٤)، وأعاد قوله : ﴿ أربعين ﴾ وإن كان معلوما من « الثلاثين » و « العشر » أنها أربعون لنفى اللَّبس ؛ لأن العشر لما أتت بعد الثلاثين ، التى هى نصّ فى المواعدة دخلها الاحتمال أن تكون من غير المواعدة ، فأعاد ذكر « الأربعين » نفياً لهذا الاحتمال ، وليُعلَم أن جميع العدد للمواعدة .

وهكذا قوله تعالى : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾(٥) أعاد ذِكْر العشرة ، لما كانت الواو تجىء فى بعض المواضع للإباحة ، وقوله : ﴿ كاملة ﴾ تحقيق لذلك وتأكيد له .

فإن قلت : فإذا كان زمن المواعدة أربعين فلم كانت « ثلاثين » ثم عشرا ؟

---

(١) سورة الإخلاص ١
(٢) سورة التوبة ٣٦
(٣) سورة البقرة ١٩٦
(٤) سورة الأعراف ١٤٢
(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

أجاب ابن عساكر[١] فى " التكميل والإفهام " بأن العشر إنما فُصِلَ من أولئك ؛ ليتحدَّد قربُ انقضاء المواعدة ، ويكون فيه متأهبا مجتمع الرأى ، حاضر الذهن ؛ لأنه لو ذكر « الأربعين » أولا لكانت متساوية ؛ فإذا جعل العشر فيها إتماما لها استشعرت النفس قربَ التمام ، وتجدَّد بذلك عزم لم يتقدم .

قال : وهذا شبيه بالتلوم الذى جعله الفقهاء فى الآجال المضروبة فى الأحكام ، ويفصلونه من أيام الأجل ؛ ولا يجعلونها شيئاً واحدا ؛ ولعلهم استنبطوه من هذا .

فإن قلت : فلم ذكر فى هذه السورة ـ أعنى الأعراف ـ الثلاثين ثم العشر ، وقال فى البقرة : ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[٢] ولم يفصل العشر منها ؟

والجواب ، والله أعلم : أنه قصد فى الأعراف ذكر صفة المواعدة والإخبار عن كيفية وقوعها فذكر على صفتها ، وفى البقرة إنما ذكر الامتنان على بنى إسرائيل بما أنعم به عليهم ، فذكر نعمه عليهم مجملة ، فقال : ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾[٣] ، ﴿ وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾[٤] .

* * *

واعلم أنه يَخرج لنا مما[٥] سبق جوابان فى ذكر العشرة بعد الثلاثة والسبعة ؛ إما الإجمال بعد التفصيل ، وإما رفع الالتباس ، ويضاف إلى ذلك أجوبة :

---

(١) هو محمد بن على بن الخضر الغسانى المعروف بابن عساكر ؛ تلميذ أبى القاسم السهيلى صاحب كتاب التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام ؛ وكتاب ابن عساكر ذيل عليه ؛ جمع بينهما شيخ الإسلام بدر الدين بن جماعة فى كتاب واحد سماه : « التبيان » . كشف الظنون ٤٢٢ .

(٢) سورة البقرة ٥١
(٣) سورة البقرة ٥٠
(٤) سورة البقرة ٤٩
(٥) صام : « فيما »

ثالثها : أنه قصد رفع ماقد يهجس فى النفوس ، من أنّ المتمتع إنما عليه صوم سبعة أيام لا أكثر ، ثلاثة منها فى الحج ، ويكمل سبعا إذا رجع .

رابعها : أن قاعدة الشريعة أن الجنسين فى الكفارة لايجب على المكفّر الجمع بينهما ، فلا يلزم الحالفَ أن يطعم المساكين ويكسوهم ؛ ولا المظاهر العتقَ والصوم ؛ فلما اختلف محلّ هذين الصومين فكانت ثلاثة فى الحج وسبعة إذا رجع ، صارا باختلاف المحلين كالجنسين ، والجنسان لا يُجمع بينهما . وأفادت[1] هذه الزيادة ـ وهى قوله : ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[2] ـ رفعَ ماقد يهجس فى النفوس ، من أنه إنما عليه أحد النوعين : إما الثلاث وإما السبع .

الخامس : أن المقصود ذكر كال لا ذكر العشرة ، فليست العشرة مقصودة بالذات ، لأنها لم تذكر إلا للإعلام بأن التفصيل المتقدّم عشرة ، لأن ذلك من المعلوم بالضرورة ، وإنما ذكرت لتوصَف بالكمال الذى هو مطلوب فى القصة .

السادس : أن فى الكلام تقديماً وتأخيراً ، والتقدير : فصيام عشرة أيام : ثلاثة فى الحج ، وسبعة إذا رجعتم ؛ وهذا وإن كان خلافَ الأصل ، لكنّ الإشكال ألجأنا إليه .

السابع : أن الكفارات فى الغالب إنما تجب متتابعة ككفارات الجنايات ، ولما فصل هاهنا بين صوم هذه الكفارة بالإفطار قبل صومها بذكر الفدية ليُعلم أنها وإنما كانت منفصلة فهى كالمتصلة .

فإن قلت : فكفارة اليمين لا تجب متتابعة ، ومن جنس هذه الكفارة ما يجب على

---

(١) ت : « وأشارت » تحريف . (٢) سورة البقرة ١٩٦ .

المحرِم إذا حلق ثلاث شعرات ، ومن عجز عن الفـدية فإنه يصوم ثلاثة أيام ولا يشترط التتابع .

قلت : هي في حكم المتتابعة بالنسبة إلى الثواب ؛ إلا أن الشرع خفّف بالتفريق .

ثامنها : أن السبع قد تذكر والمراد به الكثرة لا العدد ؛ والذي فوق الستة ودون الثمانية ، وروى أبو عمرو بن العلاء وابن الأعرابي عن العرب : سبّع الله لك الأجر ، أي أكثر ذلك ، يريدون التضعيف .

وقال الأزهريّ في قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾[1] هو جمع السبع؛ الذي يستعمل للكثرة ، وإذا كان كذلك فاحتمل أن يُتوهم أن المراد بالسبع ما هو أكثر من السبع ؛ ولفظها معطوف على الثلاثة بآلة الجمع، فيفضي إلى الزيادة في الكفارة على العدد المشروع ، فيجب حينئذٍ رفعُ هذا الاحتمال بذكر الفذلكة ؛ وللعرب مستَند قويّ في إطلاق السبع والسبعة ، وهي تريد الكثرة ليس هذا موضع ذكره .

تاسعها : أن الثلاثة لما عطف عليها السبعة احتمل أن يأتيَ بعدها ثلاثة أو غيرها من الأعداد ، فقيِّد بالعشرة ليُعلم أن المراد كَمُل ، وقطع الزيادة المفضية للتسلسل .

عاشرها : أنّ السبعة المذكورة عقب الثلاثة يَحتمل أن تكون الثلاثة داخلة فيها ، كما في قوله : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾[2] ، أي مع اليومين اللذين خلق الأرض

---

(١) سورة التوبة ٨٠ (٢) سورة فصلت ١٠ .

فيهما ، فلا بدّ من اعتقاد هذا التأويل ليندفع ظاهر التناقض ، فجاء التقييد بالعشرة لرفع توهم التداخل .

وهذا الجواب أشار إليه الزمخشرىّ ؛ ونُقل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ترجيحه ؛ وردّده ابن أبى الإصبع (١) بأنّ احتمال التداخل لا يُظن إلا بعددين منفصلين لم يأت بهما جملة ، فلو اقتصر على التفصيل احتمل ذلك ؛ فالتقييد مانع من هذا الاحتمال .

وهذا أعجب منه ، فإن مجىء الجملة رافع لذلك الاحتمال .

الحادى عشر : أن حروف السبعة والتسعة مشتبهة ، فأزيل الإشكال بقوله : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (٢) لئلا يقرءوها « تسعة » ، فيصير العدد اثنى عشر . ونظير هذا قوله صلى الله عليه وسلم: « إن لله تعالى تسعة وتسعين اسما ، مائة إلا واحدا » .

فائدة

[فى التأكيد بمائة إلا واحداً]

التأكيد بمائة إلا واحداً ، لإزالة إلباس التسعة والتسعين بالسبعة والسبعين لكن مثل هذا مأمون فى القرآن ؛ لأن الله حفظه .

القسم التاسع

وضع الظاهر موضع المضمر

لزيادة التقرير ؛ والعجب أن البيانيين لم يذكروه فى أقسام الإطناب .

---

(١) هو أبو محمد عبد العظيم بن عبد الواحد من ظافر المعروف بابن أبى الأصبع ؛ صاحب كتاب بديع القرآن .

(٢) سورة البقرة ١٩٦

ومنه بيت الكتاب [١] :

إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ فى ظُلَلاتِها سوافطُ من حرٍّ وقد كان أظهرا [٢]

ولو أتى على وجهه لقال : « إذا الوحش ضمَّها » .

وإنما يسأل عن حكمته إذا وقع فى الجملة الواحدة ، فإن كان فى جملتين مستقلتين كالبيت سهل الأمر ، لكنّ الجملتين فيه كالجملة الواحدة ، لأن الرافع للوحش الأول فعل محذوف كما يقول البصريون ، والفعل المذكور سادّ مسدّ الفعل المحذوف ؛ حتى كأنه هو ؛ ولهذا لا يجتمعان، وإن قدر رفع الوحش بالابتداء فالكلام جملة واحدة .

ويسهل عند اختلاف اللفظين كقوله [٣] :

إذا المرء لَمْ يَغْشَ الكريهةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَى بالفتى أنْ تَقَطَّعَا

فاختلاف لفظين ظاهرين أشبها لفظى الظاهر والمضمر فى اختلاف اللفظ ؛ وعليه قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ﴾ [٤] ثم قال: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللهِ ﴾ [٤] ولم يقل : «يؤذونه» مع مافى ذلك من التعظيم ، فالجمع بين الوصفين ، كقوله فى الحديث : «نبيك الذى أرسلت »، وقوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . . . ﴾ [٥] الآية ؛ فإنه قد تكرّر اسم الله ظاهراً فى هذه الجمل الثلاث ، ولم يضمر لدلالته على استقلال كل جملة منها ؛ وأنّها لم تحصل مرتبطة ببعضها ارتباط مايحتاج فيه إلى إضمار .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ﴾ [٦] ،

---

(١) الكتاب ١ : ٣١

(٢) البيت للنابغة الجعدى ؛ يصف سيره فى الهاجرة إذا استكن الوحش من حر الشمس واحتدامها . والظللات : جمع ظلة ؛ وهو ما يستظل به .

(٣) هو الكلحبة اليربوعى المفضليات ١ : ٢ (٤) سورة التوبة ٦١

(٥) سورة البقرة ١٠٦ (٦) سورة النساء ٧٦ .

وفيه دلالة على أن الطاغوتَ هو الشيطان ؛ وحَسُنَ ذلك هنا تنبيها على تفسيره .

وقال ابن السِّيد : إن كان فى جملتين حَسُنَ الإظهار والإضمار ؛ لأن كلّ جملة تقوم بنفسها ، كقولك : « جاء زيد ، وزيدٌ رجلٌ فاضل » وإن شئت قلت : « وهو رجل فاضل » .

وقوله : ﴿ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾[1] .

وإن كان فى جملة واحدة قبُحَ الإظهار ؛ ولم تكد يوجد إلا فى الشعر ؛ كقوله :

لاأرَى الموتَ يسبِقُ الموت شىء ... نغّص الموتُ ذَا الغنى والفقيرَا[2]

قال : وإذا اقترن بالاسم الثانى حرف الاستفهام بمعنى التعظيم والتعجب كان المناسب الإظهار؛ كقوله تعالى:﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾[3] و ﴿ الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ ﴾[4]،والإضمار جائز كقوله تعالى : ﴿ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ . وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ ﴾[4] .

[الخروج على خلاف الأصل وأسبابه]

واعلم أن الأصل فى الأسماء أن تكون ظاهرة ، وأصل المحدّث عنه كذلك . والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يُذكر مضمراً للاستغناء عنه بالظاهر السابق ، كما أن الأصل فى الأسماء الإعراب ، وفى الأفعال البناء ، وإذا جرى المضارع مجرى الاسم أعرِب ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَابْتَغُوا عِنْدَ اللهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[5]

---

(١) سورة الأنعام ١٢٤

(٢) البيت من شواهد الكتاب ١ : ٣٠ ، ونسبه إلى سوادة بن عدى .

(٣) سورة الحاقة ١، ٢ (٤) سورة القارعة ١، ٢، ٩، ١٠

(٥) سورة العنكبوت ١٧ .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾(١) .

وقوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾(٢) .

* * *

وللخروج على خلاف الأصل أسباب :

أحدها : قصد التعظيم

كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ اللهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾(٦)، فأعاد ذكر «الرب» لما فيه من التعظيم والهضم للخصم .

وقوله تعالى : ﴿ اللهُ أَحَدٌ . اللهُ الصَّمَدُ ﴾(٧) .

﴿ وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللهِ إِنَّ اللهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾(٨) .

﴿ هُوَ اللهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي ﴾(٦) .

﴿ كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾(٩) .

﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴾(١٠) .

---

(١) سورة الشورى ٤٠
(٢) سورة النصر ٣
(٣) سورة البقرة ٢٨٢
(٤) سورة المجادلة ٢٢
(٥) سورة الحشر ٦
(٦) سورة الكهف ٣٨
(٧) سورة الإخلاص ١، ٢
(٨) سورة المؤمن ٤٤
(٩) سورة الإسراء ٢٠
(١٠) سورة الفرقان ١١ .

﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً ﴾[١] .

﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ ﴾[٢] .

وقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾[٣] ، ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾[٤] ، كان القياس ـ لولا ما أريد به من التعظيم والتفخيم ـ « الحاقة ماهى » .

ومثله : ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ . وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ﴾[٥] تفخيماً لما ينال الفريقين من جزيل الثواب وأليم العقاب .

* * *

الثـــانى

قصد الإهانة والتحقير

كقوله تعـالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾[٦] .

وقوله تعالى : ﴿ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ ﴾[٧] .

وقوله : ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِيناً ﴾[٨] .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ ﴾[٩] .

---

(١) سورة الإسراء ٧٨
(٢) سورة آل عمران ٣٧
(٣) سورة الحاقة ١، ٢
(٤) سورة القارعة ١، ٢
(٥) سورة الواقعة ٨، ٩
(٦) سورة النور ٢١
(٧) سورة المجادلة ١٩ .
(٨) سورة الإسراء ٥٣
(٩) سورة المؤمن ٣٧ .

وقول الشاعر :

فما للنَّوَى لا باركَ اللهُ فى النَّوَى ... وعَهدُ النَّوَى عِند الفِرَاقِ ذَميمُ

وسمع الأصمعىّ من ينشد :

فما للنّوى جَدّ النوى قَطَعَ النوى ... كذاكَ النوى قطاعةٌ للقرائن

فقال : لو قُيِّضَ لهذا البيت شاة لأتت عليه .

* * *

الثـالث

الاستلذاذ بذكره

كقوله تعالى : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ [1] ، إن كان « الحق » الثانى هو الأول .

وقوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً ﴾ [2] .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾ [3] ، ولم يقل : « منها » ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة ؛ وإن كان المراد بالأرض الجنة ؛ ولله درّ القائل :

كَرِّرْ عَلَى السمع مِنِّى أيها الحادِى ... ذكرَ المنازِل والأطلال والنادِى

وقوله :

يا مُطْرِبى بحديثِ مَن سَكَن الغضَى ... هِجْت الهوى وقدحت فىّ حُرَاقِ [4]

كَرِّرْ حـديثك يا مهيّج لوعتى ... إنّ الحديث عن الحبيب تلاقِ

* * *

---

(١) سورة الإسراء ١٠٥ — (٢) سورة فاطر ١٠

(٣) سورة الزمر ٧٤ .

(٤) الحراق : ما تقع فيه النار عند القدح .

الرابع
زيادة التقدير

كقوله تعالى : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ [١] .

وقوله : ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ [٢] ، بعد قوله : ﴿ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [٢] ؛ ويدلّ على إرادة التقدير سببُ نزولها ، وهو ما نقل عن ابن عباس أن قريشاً قالت : يامحمد ؛ صف لنا ربّكَ الذى تدعوننا إليه ، فنزل ﴿ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [٢] ، معناه أن الذى سألتمونى وصفه هو الله [٣] ثم لما أريد تقدير كونه « الله » أعيد بلفظ الظاهر دون ضميره .

وقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ [٤] .

وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [٥] .

﴿ يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ [٦] .

***

الخامس
إزالة اللبس [٧] حيث يكون الضمير يُوهم أنه غير المراد

كقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ [٨] ، لو قال : « تؤتيه » لأوهم أنه الأول ، قاله ابن الخشاب .

وقوله تعالى : ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾ [٩] ، كرر السوء

---

(١) سورة الإسراء ١٠٥
(٢) سورة الإخلاص ١ ، ٢
(٣) ت : « الله أحد »
(٤) سورة غافر ٦١
(٥) سورة غافر ٧٨
(٦) سورة غافر ٢٦
(٧) ت : « الشك » .
(٨) سورة آل عمران ٢٦
(٩) سورة الفتح ٦ .

لأنه [لو] [١] قال: « عليهم دائرته » لالتبس بأن يكون الضمير عائدا إلى الله تعالى . قاله الوزير [٢] المغربى فى تفسيره .

ونظيره : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفاً ﴾ [٣] ، وتبيينه : الأول النطفة أو التراب ، والثانى الوجود فى الجنين أو الطفل ، والثالث الذى بعد الشيخوخة وهو أرذل العمر ؛ والقوة الأولى التى تجعل للطفل التحرك والاهتداء للثدى ، والثانية بعد البلوغ ، قاله ابن الحاجب ويؤيد الغيرية التنكير .

ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً . . . ﴾ [٤] الآية ، لو قال : « إنه » لأوهم عود الضمير إلى الفجر .

وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا ﴾ [٥] ، فلم يقل « عنها » لئلا يتحد الضميران فاعلا ومفعولا ؛ مع إن المظهر السابق لفظ النفس ، فهذ أبلغ من « ضرب زيد نفسه » .

وكقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ ﴾ [٦] ، إنما حسُن إظهارُ الوعاء مع أنّ الأصل « فاستخرجها منه » لتقدم ذكره ، لأنه لو قيل ذلك لأوهم عود الضمير على الأخ ، فيصير كأن الأخ مباشر لطلب خروج الوعاء ؛ وليس كذلك لما فى المباشرة من الأذى [الذى] [٧] تأباه النفوس الأبية ، فأعيد لفظ الظاهر لنفى هذا .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هو أبو القاسم الحسين بن على بن الحسين ، المعروف بالوزير المغربى ، وزير من الدهاة العلماء الأدباء، نقل صاحب كتاب هداية العارفين ١ : ٣٠٨ أن له كتابا اسمه « خصائص القرآن » ؛ وتوفى سنة ٤١٨ . وانظر وفيات الأعيان ١ : ١٥٥

(٣) سورة الروم ٥٤

(٤) سورة الإسراء ٧٨

(٥) سورة النحل ١١١

(٦) سورة يوسف ٧٦

(٧) تكملة من ت

و إنما لم يضمر الأخ ، فيقال : « ثم استخرجها من وعائه » لأمرين :

أحدهما : أن ضمير الفاعل فى ﴿ استخرجها ﴾ ليوسف عليه السلام ، فلو قال : « من وعائه » لتوهم أنه يوسف ؛ لأنه أقرب مذكور فأظهر لذلك .

والثانى : أن الأخ مذكور مضاف إليه؛ولم يذكر فيما تقدم مقصودا بالنسبة الإخبارية ، فلما احتيج إلى إعادة ما وأضيف إليه أظهره أيضاً .

وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ ﴾ (١) .

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ فَإِذَا أُوذِىَ فِى ٱللهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللهِ ﴾ (٢) .

* * *

السادس

أن يكون القصد تربية المهابة و إدخال الروعة فى ضمير السامع

بذكر الاسم المقتضى لذلك ، كما يقول الخليفة لمن يأمره بأمر : « أمير المؤمنين يأمرك بكذا » مكان : « أنا آمرك بكذا » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا ٱلْحَاقَّةُ ﴾ (٣) .

وقوله : ﴿ إِنَّ ٱللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا ٱلْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ﴾ (٤) ﴿ إِنَّ ٱللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَانِ ﴾ (٥) .

وقوله : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ﴾ (٦) ، ولم يقل : « لخزنتها » .

* * *

---

(١) سورة المزمل ١٤
(٢) سورة العنكبوت ١٠
(٣) سورة الحاقة ١ ، ٢
(٤) سورة النساء ٥٨
(٥) سورة النحل ٩٠
(٦) سورة المؤمن ٤٩.

السابع

قصد تقوية داعية المأمور

كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾[1] ، ولم يقل « علىّ » وحين قال: ﴿على الله﴾ لم يقل: « إنه يحب »، أو « إنى أحبّ » تقوية لداعية المأمور بالتوكّل بالتصريح باسم المتوكّل عليه .

وقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[2] .

* * *

الثامن

تعظيم الأمر

كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ . قُلْ سِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ﴾[3] .

وقوله : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا: إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ ﴾[4] ولم يقل « خلقناه » للتنبيه على عظم خلقه للإنسان .

وقوله: ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا ﴾[5] ؛ فإنما أعيد لفظ ﴿ الجبال ﴾ والقياس الإضمار لتقدم ذكرها ؛ مثل ما ذكرنا فى الٓمٓ السجدة فى أحد القولين ؛

---

(١) سورة آل عمران ١٥٩
(٢) سورة البقرة ٢٨٢
(٣) سورة العنكبوت ١٩ ، ٢٠
(٤) سورة الدهر ١ ، ٢
(٥) سورة المزمل ١٤

وهو قوله : ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ ﴾[1]؛ وهو أن الآيتين سيقتا للتخويف والتنبيه على عِظَم الأمر ؛ فإعادة الظاهر أبلغ .

وأيضاً فلو لم يذكر ﴿ الجبال ﴾ لا حتمل عَوْدُ الضمير إلى الأرض .

* * *

التاسع

أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف

كقوله تعالى : ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾[2] بعد قوله فى صدر الآية : ﴿ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾[2] ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾[2] دون « فآمنوا بالله وبى » ؛ ليتمكن من إجراء الصفات التى ذكرها : من النبي الأمى الذى يؤمن بالله، فإنه لو قال: «وبى» لم يتمكن من ذلك ؛ لأن الضمير لا يوصف ليعلم أن الذى وجب الإيمان به والاتباع له هو من وصف بهذه الصفات كائنا من كان ، أنا أو غيرى إظهارا للنصَفة، وبعدا من التعصب لنفسه .

* * *

العاشر

التنبيه على علة الحكم

كقوله تعالى : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾[3] .

وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾[4] أعلمنا أنه مَنْ كان عدوا[5] لهؤلاء فهو كافر ؛ هذا إن خيف الإلباس لعوده للمذكورين .

وكذا قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ ﴾[4] دون « فإنه » .

---

(١) سورة السجدة ٢٠ — (٢) سورة الأعراف ١٥٨

(٣) سورة البقرة ٥٩ — (٤) سورة البقرة ٩٨

(٥) إشارة إلى ما ذكر فى أول الآية : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ ... ﴾.

وكقوله تعالى : ﴿ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزاً مِنَ ٱلسَّمَاءِ ﴾[١] ، ولم يقل « عليهم » لأنه ليس فى الضمير مافى قوله : ﴿ الذين ظلموا ﴾ من ذكر الظلم المستحق به العذاب .

وجعل منه الزمخشرى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾[٢] .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَعْنَةُ اللهِ عَلَى ٱلْكَافِرِينَ ﴾[٣] والأصل « عليهم » للدلالة على أن اللعنة لحقتهم لكفرهم .

وليس من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[٤] ؛ فإنّ العلة قد تقدمت فى الشرط ؛ وإنما فائدة ذلك إثبات صفة أخرى زائدة . وقال الزمخشرى : فائدته اشتماله على المتقين والصابرين .

ومنه قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا ٱللهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ ﴾[٥] لأن شفاعةَ من اسمه الرسول من الله بمكان عظيم .

وقوله : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَى عَلَى ٱللهِ كَذِباً أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّالِمُونَ ﴾[٦] ؛ والقياس «أنهم لايفلحون» ، ولو ذكر الظاهر لقال : « لايفلح المفترون » أو « الكاذبون » لكن صرّح بالظلم تنبيها على أن علّة عدم الفلاح الظلم .

وقوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَابِ وَأَقَامُوا ٱلصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾[٧] ، ولم يقل : « أجرهم » تنبيهاً على أن صلاحهم علّة لنجاتهم .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾[٨] ولم يقل: « لنا »؛ لينبه

---

(١) سورة البقرة ٥٩
(٢) سورة الكهف ٣٠
(٣) سورة البقرة ٨٩
(٤) سورة يوسف ٩٠
(٥) سورة النساء ٦٤
(٦) سورة الأنعام ٢١
(٧) سورة الأعراف ١٧٠
(٨) سورة الكوثر ١، ٢

على أنه أهلٌ لأن يصلى له ؛ لأنه ربه الذى خلقه وأبدعه وربّاه بنعمته .

وكقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾[1] قال الزمخشرىّ : أراد « عدواً لهم » ، فجاء بالظاهر ليدل على أن الله إنما عاداهم لكفرهم ؛ وأن عداوة الملائكة كفر ، وإذا كانت عداوة الأنبياء كفراً ، فما بالُ الملائكة وهم أشرف ! . والمعنى : ومَنْ عاداهم عاده الله وعاقبه أشد العقاب المهين[2] .

وقد أدمج فى هـذا الكلام مذهبه فى تفضيل المَلَك على النبىّ وإن لم يكن مقصودا فهو كما قيل :

وما كنت زوّارا ولكنّ ذا الهوى إلى حيث يهوَى القلب تهوى به الرِّجل

ومثله قول مطيع :

أتى الضريح الذى أسمّى ثم استهلّ على الضريح

ألا ترى أنه لم يقل : « عليه » لأنه باكٍ بذكر الضريح الذى من عادته أن يُبكى عليه ويحزن لذكراه .

* * *

الحادى عشر

قصد العموم

كقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا ﴾[3] ولم يقل: «استطعمهم» للإشعار بتأكيد العموم ؛ وأنهما لم يتركا أحدا من أهلها إلا استطعماه وأبى ، ومع ذلك قابلهم

---

(١) سورة البقرة ٩٨ (٢) الكشاف ١ : ١٢٧

(٣) سورة الكهف ٧٧ .

بأحسن الجزاء . وفيه التنبيه على محاسن الأخلاق ، ودفع السيئة بالحسنة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ (١) فإنه لو قيل : « إنها لأمارة » لاقتضى تخصيصَ ذلك ؛ فأتى بالظاهر ليدلّ على أن المراد التعميم ؛ مع أنه برئ من ذلك بقوله بعده : ﴿ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ﴾ (١) .وقوله : ﴿ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) ولم يقل : « إنه » إما للتعظيم وإما للاستلذاذ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا ﴾ (٣) ثم قال : ﴿ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ ﴾ (٣) ولم يقل : « فإنه » مبالغة فى إثبات أنّ هذا الجنس شأنه كفران النعم .

* * *

الثانى عشر

قصد الخصوص

كقوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ (٤) ، ولم يقل: « لك » لأنه لو أتى بالضمير لأخذ جوازُه لغيره، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَبَنَاتِ عَمِّكَ ﴾ (٤)، فعدل عنه إلى الظاهر للتنبيه على الخصوصية وأنه ليس لغيره ذلك .

* * *

---

(١) سورة يوسف ٥٣ ؛ وفى حاشية إحدى النسخ : « هذا مقول امرأة العزيز ؛ ويوسف عند هذه المقالة فى السجن ؛ بدليل قوله : ﴿ ائْتُونِي بِهِ ﴾، وأيضا قوله للرسول : ﴿ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ ﴾: ولم يخرج معه ، وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم : لو كنت من يوسف لأجبت الداعى » .

(٢) سورة النجم ٢٨ (٣) سورة الشورى ٤٨

(٤) سورة الأحزاب ٥٠ .

الثالث عشر

مراعاة التجنيس

ومنه : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ... ﴾ (١) السورة ، ذكره الشيخ عز الدين ابن عبد السلام رحمه الله .

***

الرابع عشر

أن يتحمل ضميرا لا بدّ منه

كقوله : ﴿ أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا ﴾ (٢) .

***

الخامس عشر

كونه أهم من الضمير

كقوله تعالى : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ (٣). وقال بعضهم : إنما أعيدت ﴿ إحداهما ﴾ لتعادل الكلِم وتوازن الألفاظ فى التركيب ؛ وهو المعنى فى الترصيع البديعىّ بل هذا أبلغ من الترصيع ، فإن الترصيعَ توازن الألفاظ من حيث صيغها ، وهذا من حيث تركيبها ؛ فكأنه ترصيع معنوىّ ، وقلما يوجد إلا فى نادر من الكلام ، وقد استغرب أبو الفتح ما حكى عن المتنبى فى قوله :

وقد عادت الأجفان قَرْحَى من البكا وعادت بَهاراً فى الخدودِ الشقائق (٤)

---

(١) سورة الناس ١ (٢) سورة الكهف ٧٧

(٣) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٤) ديوانه ٢ : ٣٤٢ ـ بشرح العكبرى . البهار : زهر أصفر . والشقائق : جمع شقيقة ، وهى زهر أحمر ينسب إلى النعمان .

قال : سألته : هل هو « قرحى » أو « قرحا » منوّن ؟ فقال لى : « قرحا » منوّن ، ألا ترى أن بعدها « وعادت بُهارا » ! قال : يعنى أن « بهارا »: جمع بهار ، وقرحى : جمع قرحة ، ثم أطنب فى الثناء على المتنبي واستغرب فطنته لأجل هذا [1] .

و بيانُ ما ذكرت فى الآية أنها متضمنة لقسمين : قسم الضلال وقسم التذكير ، فأسنِد الفعلُ الثانى إلى ظاهر حيث أسند الأول ، ولم يوصل بضمير مفصول لكون الأول لازما ، فأتى بالثانى على صورته من التجرد عن المفعول ، ثم أتى به خبرا بعد اعتدال الكلام وحصول التماثل فى تركيبه .

ولو قيل : إن المرفوعَ حرف لكان أبلغَ فى المعنى المذكور ، ويكون الأخير بدلاً أو نعتا على وجه البيان ، كأنه قال :« إن كان ضلال من أحدهما كان تذكير من الأخرى »، وقدم على « الأخرى » لفظ « إحداهما » ليسند الفعل الثانى إلى مثل ما أسند إليه الأول لفظا ومعنى . والله أعلم .

* * *

السادس عشر

كون ما يصلح للعود ولم يُسق الكلام له

كقوله : ﴿ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ [2] ، وكقول الشاعر :

تبكى على زيد ولا زيد مثله   برىء من الحمى سليم الجوانح

* * *

---

(١) نقل الخبر العكبرى فى شرحه عن أبى الفتح بن جنى

(٢) سورة الأنعام ١٢٤ .

الســـابع عشر

الإشارة إلى عدم دخول الجملة فى حكم الأولى

كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَشَإِ اللهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ ٱللهُ ٱلْبَاطِلَ ﴾ فى سورة الشورى[1] ، فإنّ ﴿يمح﴾ استئناف وليس عطفاً على الجواب ؛ لأن المعلّق على الشرط عدم قبل وجوده؛ وهذا صحيح فى ﴿يختم على قلبك﴾ وليس صحيحا فى ﴿ يَمْحُ ٱللهُ ٱلْبَاطِلَ ﴾[1] لأن محوَ الباطل ثابت؛ فلذلك أعيد الظاهر ، وأما حذف الواو من الخط فللفظ ، وأما حذفها فى الوقف كقوله تعالى : ﴿ يَدْعُ ٱلدَّاعِيْ ﴾[2] و ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾[3] فللوقف ؛ ويؤكد ذلك وقوف يعقوب عليها بالواو .

وهذا ملخص كلام عبد العزيز[4] فى كلامه على البزدَوى ، وفيما ذكره نزاع ، وهذا أنا لا نسلم أن المعلّق هاهنا بالشرط هو موجود قبل الشرط ؛ لأن الشرط هنا المشيئة وليس المحو ثابتاً قبل المشيئة؛ فإن قيل : إن الشرط هنا مشيئة خاصة وهى مشيئة الختم ؛ وهذا وإن كان محذوفا فهو مذكور بالقوة . شائع فى كثير من الأماكن ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَى ﴾[5] ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكُوا ﴾[6] ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ ٱللهُ مَا ٱقْتَتَلُوا ﴾[7] المعنى : « ولو شاء الله جمعَهم لجمعهم » و « لو شاء الله عدم إيمانهم ما أشركوا » و « لو شاء الله عدم قتالهم ما اقتتلوا » .

---

(١) سورة الشورى آية ٢٤ (٢) سورة القمر ٦

(٣) سورة العلق ١٨

(٤) هو عبد العزيز بن أحمد البخارى ؛ أحد فقهاء الحنفية ؛ واسم كتابه كشف الأسرار على أصول الإمام فخر الإسلام أبى الحسن على بن محمد البزدوى ؛ طبع بالآستانة سنة ١٣٠٧ .

(٥) سورة الأنعام ٣٥ (٦) سورة الأنعام ١٠٧

(٧) سورة البقرة ٢٥٣

قيل : لا يكاد يثبت مفعول المشيئة إلا نادرا كما سيأتى فى الحذف إن شاء الله تعالى ، و إذا ثبت هذا صحّ ما ادعيناه ، فإن محوَ الله ثابت قبل مشيئة الله الختم .

فإن قلت : سلّمنا أنّ الشرط مشيئة خاصة ؛ لـكنها إنما تختص بقرينة الجواب .

والجواب : هنا شيئان ؛ فالمعنى : إن يشأ الله الختمَ ومحو الباطل يختم على قلبك ، ويمح الباطل ، وحينئذ لا يتم ما ادّعاه .

وجوابه أنّ الشرط لا بد أن يكون غير ثابت وغير ممتنع ، و « يمحو الباطل » كان ثابتا فلا يصح دخوله فى جواب الشرط . وهذا أحسن جدا .

بقىَ أن يقال : إن الجواب ليس كلاّ من الجملتين ؛ بل مجموع الجملتين والمجموع معدوم قبل وجود الشرط ، و إن كان أحدهما ثابتاً .

تنبيهات

الأول

قد سبق أنه لا يشترط فى وضع الظاهر موضع المضمر أن يكون بلفظ الأول ؛ ليشمل مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (١) .

وقوله تعالى : ﴿ مَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٢) ؛ لأنّ إنزالَ الخير هنا سبب للربوبية ، وأعاده « بلفظ » الله لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب للإلٰهية ؛ لأن دائرة الربوبية أوسع .

ومثله : ﴿ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾ (٣) كما سبق .

---

(١) سورة الكهف ٣٠ (٢) سورة البقرة ١٠٥
(٣) سورة الزمر ٧٤.

ومن فوائده : التلذذ بذكره وتعظيم المنّة بالنعمة .

ومن فوائده : قصد الذّم ، وجعل الزمخشرى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ ﴾ (١) ، فقال : المرء هو الكافر وهو ظاهر ، وضع موضع الضمير لزيادة الذم (٢) .

وقال ابن عبد السلام فى قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ (٣) إنّ « الفاسقين » يراد بهم المنافقون ، ويكون قد أقام الظاهر مقام المضمر ، والتصريح بصفة النسق سبب لهم . ويجوز أن يكون المراد العموم لكل فاسق ، ويدخل فيه المنافقون دخولا أوليا ، وكذا سائر هذه النظائر .

وليس من هذا الباب قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ ﴾ (٤) ، أى فى معاملة « الأبوين » فإنه كان للأوابين غفورا .

وقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ ﴾ (٥) إلى قوله : ﴿ فَإِنَّ اللهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ (٥) .

وكذلك كل ما فيه شرط فإن الشروط أسباب ، ولا يكون الإحسان للوالدين سببا لغفران الله لكل تائب ؛ لأنه يلزم أن يثاب غير الفاعل بفعل غيره ؛ وهو خلاف الواقع . وكذلك معاداة بعض الكفرة لا يكون سببا لمعاداة كلّ كافر ، فتعين فى هذه المواضع أن يكون من باب إقامة الظاهر مقام المضمر ليس إلا .

---

(١) سورة النبأ ٤٠

(٢) الكشاف ٤ : ٥٥٣

(٣) سورة « المنافقون » ٦

(٤) سورة الإسراء ٢٥ ؛ والآية بتمامها : ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِى نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غَفُورًا ﴾ .

(٥) سورة البقرة ٩٧ ، ٩٨

الثانى

قد مرّ أن سؤال وضع الظاهر موضع المضمر حقه أن يكون فى الجملة الواحدة ؛ نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (١) فأما إذا وقع فى جملتين فأمره سهل وهو أفصح من وقوعه فى الجملة الواحدة ، لأن الكلامَ جملتان ، فحسن فيهما مالا يحسن فى الجملة الواحدة ، ألا ترى إلى قوله :

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شىء   نغّص الموتُ ذا الغنى والفقيرا (٢)

فتكرار « الموت » فى عَجُز البيت أوسع من تكراره فى صدره ؛ لأنا إذا عللنا هذا إنما نقول : أعاد الظاهر موضع المضمر لما أراد من تعظيم الموت وتهويل أمره ، فإذا عللها مكررة فى عَجزُه عللناه بهذا ، و بأن الكلام جملتان .

إذا علمت هذا ، فمثاله فى الجملتين كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ (٤) .

وقد أشكل الإظهار ها هنا والإضمارَ فى مثل قوله : ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ (٥)

وأجيب بأنه لما كان المراد فى مدائن لوط إهلاك القرى صرح فى الموضعين بذكر القرية التى يحل بها الهلاك ؛ كأنها اكتسبت الظلم معهم واستحقت الهلاك معهم إذ للبقاع تأثير فى الطباع ، ولما كان المراد فى قوم فرعون إهلاكهم بصفاتهم ، حيث كانوا ولم يهلك بلدهم أتى بالضمير العائد على ذواتهم ، من حيث هى من غير تعرض للمكان .

---

(١) سورة الحاقة ١ ، ٢

(٢) من أبيات الكتاب ١ : ٣٠ ؛ ونسبه إلى سوادة بن عدى

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة العنكبوت ٣١

(٥) سورة القصص ٣٢ .

واعلم أنه متى طال الكلام حَسُن إيقاع الظاهر موضع المضمر كيلا يبقى الذهن متشاغلا بسبب ما يعود عليه اللفظ فيفوته ما شرع فيه ، كما إذا كان ذلك فى ابتداء آية أخرى ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ وَمَنْ أَظْلَمُ . . . ﴾ (١) الآية .

وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللهَ بِالنَّاسِ ﴾ (٢) .

وقوله : ﴿ يَهْدِى اللهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ﴾ (٣) .

وقوله : ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ ﴾ (٤) .

القسم العاشر

تجىء اللفظة الدالة على التكثير والمبالغة بصيغ من صيغ المبالغة

كفعّال وفعيل وفعلان ؛ فإنه أبلغ من « فاعل » . ويجوز أن يُعدّ هذا من أنواع الاختصار ؛ فإن أصله وضع لذلك ، فإن « ضَروبا » ناب عن قولك : « ضارب وضارب وضارب » .

[ما جاء على فعلان]

أما « فعلان » فهو أبلغ من « فعيل » ، ومن ثم قيل : الرحمن أبلغ من الرحيم – وإن كانت صيغة « فعيل » – من جهة أن « فعلان » من أبنية المبالغة ؛ كغضبان للمتلىء غضبا ؛ ولهذا لا يجوز التسمية به ، وحكاه الزّجاج فى تأليفه المفرد على البسملة .

وأما قول شاعر اليمامة :

---

(١) سورة البقرة ١٤٠
(٢) سورة البقرة ١٤٣
(٣) سورة النور ٣٥
(٤) سورة النور ٣٧

* وأنتَ غَيْثُ الْوَرَى لا زلتَ رَحْمانا[(١)] *

فهو[(٢)] من كفرهم وتعنتهم كذا أجاب به الزمخشرى .

وردّه بعضهم بأن التعنتَ لا يدفعُ وقوع إطلاقهم ؛ وغايته أنه ذكر السببَ الحامل لهم على الإطلاق ؛ وإنما الجواب أنهم لم يستعملوا الرحمٰن المعرّف بالألف واللام ؛ وإنما استعملوه مضافا ومنكّرا ، وكلامُنا إنّما هو فى المعرف باللام .

وأجاب ابن مالك : بأن الشاعر أراد : «لا زلت ذا رحمة» ؛ ولم يُرِد الاسم المستعمل بالغلبة.

ويدلّ على أن العربَ كانت تعرف هذا الاسم قوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[(٣)] . وأما قوله : ﴿ وَمَا الرَّحْمَٰنُ ﴾[(٢)] ، فقال ابن العربىّ : إنما جَهلوا الصفة دون الموصوف ، ولذلك لم يقولوا : « ومَنِ الرحمٰن » .

وذكر البُرزاباذانى أنهم غلطوا فى تفسير «الرحمن» حيث جعلوه بمعنى المتصف بالرحمة .

قال : وإنما معناه الملك العظيم العادل ، بدليل : ﴿ الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ ﴾[(٤)] إذ الملك يستدعى العظمة والقدرة والرحمة لخلقه ؛ لا أنه يتوقف عليها .

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَٰنِ ﴾[(٥)] وإنما يصلح السجود لمن له العظمة والقدرة ؛ و﴿ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ ﴾[(٦)] ولا يعاذ إلا بالعظيم القادر على الحفظ والذبّ .

---

(١) صدره :

* سَمَوْتَ بالمجْدِ يا ابْنَ الأكرمين أبا *

ذكره فى مشاهد الإنصاف على شواهد : الكشاف ؛ من حواشى الكشاف ١ : ٥ .

(٢) الكشاف . « فباب من تعنتهم » ، وفى ت : « كفرهم وبغيهم » .

(٣) سورة الإسراء ١١٠

(٤) سورة الفرقان ٢٦

(٥) سورة الفرقان ٦٠

(٦) سورة مريم ١٨

﴿ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾ [١] ، أي وما ينبغي للعظيم القادر على كل شيء المستغني عن معاونة الولد وغيره أن يتخذ ولدا .

﴿ الرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴾ [٢] .

﴿ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ ﴾ [٣] .

﴿ قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَٰنِ ﴾ [٤] ولا يحتاج الناس إلى حافظ يحفظهم من ذي الرحمة الواسعة .

﴿ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾ [٥] :

﴿ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَٰنِ ﴾ [٦] .

﴿ وَرَبُّنَا الرَّحْمَٰنُ الْمُسْتَعَانُ ﴾ [٧] .

﴿ مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَٰنَ بِالْغَيْبِ ﴾ [٨] .

ولا مناسبةَ لمعنى الرحمة في شيء من هذه المواضع ، وأما « رحيم » فهو من صفات الذات ، كقولهم : « كريم » .

وما ذكرناه من أن « الرحمن » أبلغ ذهب إليه أبو عبيد والزمخشري وغيرهما ، وحكاه ابن عساكر في ” التكميل والإفهام “ عن الأكثرين .

---

(١) سورة مريم ٩٢
(٢) سورة النبأ ٣٧
(٣) سورة طه ١٠٨
(٤) سورة الأنبياء ٤٢
(٥) سورة مريم ٩٣
(٦) سورة مريم ٤٥
(٧) سورة الأنبياء ١١٢
(٨) سورة ق ٣٣

وفى كلام ابن جرير مايفهم حكاية الاتفاق عليه . ونصره السهيلى بأنه ورد على لفظ التنبيه ، والتنبيه تضعيف . وكأن البناء تضاعفت فيه الصفة .

وقال قطرب : المعنى فيهما واحد ؛ وإنما جمع بينهما فى الآية للتوكيد .

وكذلك قال ابن فورك : قال: وليس قول من زعم أن « رحيما » أبلغُ [من رحمن] بجيّد ؛ إذ لافرق بينهما فى المبالغة . ولو قيل « فعلان » أشد مبالغة كان أولى ؛ ولهذا خصّ بالله فلا يوصف به غيره ؛ ولذلك قال بعض التابعين : الرحمٰن اسم ممنوع ؛ وأراد به مَنعَ الخلق أن يتسموا به ، ولا وجه لهذا الكلام إلا التوكيد و إتباع الأول ماهو فى معنى الثانى .

وقال ابن عباس : هما اسمان رقيقان ؛ أحدهما أرقّ من الآخر .

وعن الخطابىّ استشكالُ هذا ، وقال : لعله أرفق ، كما جاء فى الحديث « إن الله رفيق يحبّ الرِّفْق فى الأمر كله ».

وقال ابن الأنبارى فى " الزاهر "[1] : الرحيم أبلغ من الرحمٰن .

ورجّحه ابن عساكر بوجوه : منها أن الرحمٰن جاء متقدما على الرحيم ؛ ولو كان أبلغَ منه لكان متأخراً عنه ، لأنهم فى كلامهم إنما يَخْرُجون من الأدنى إلى الأعلى ؛ فيقولون : فقيه عالم ، وشجاع باسل ، وجواد فياض، ولا يعكسون هذا لفساد المعنى ؛ لأنه لوتقدم الأبلغ لكان الثانى داخلاً تحته ، فلم يكن لذكره معنى .

وهذا قد ذكره الزمخشرىّ وأجاب عنه بأنه من باب الإرداف ، وأنه أردف الرحمٰن الذى يتناول جلائل النعم وأصولها بالرحيم ، ليكون كالتتمة والرديف ، ليتناول مارَق منها ولطف[2] .

---

(١) كتاب الزاهر ، معانى الكلام الذى يستعمله الناس لأبى بكر الأنبارى ، شرحه عبد الرحمن الزجاجى واختصره خطاب بن يوسف القطبى ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ٩٤٧ .

(٢) الكشاف ١ : ٧ .

وفيه ضعف لاسيّما إذا قلنا : إن الرحمٰن عَلَمٌ لاصفة ، وهو قول الأعلم وابن مالك .

وأجاب الواحديّ فى " البسيط " بأنه لما كان الرحمٰن كالعلَم - إذ لايوصف به إلا الله - قُدِّم ، لأنّ حكم الأعلام وغيرها من المعارف أن يُبدأ بها ، ثم يُتبع الأنكر ، وما كان من التعريف أنقص .

قال : وهذا مذهب سيبويه وغيره من النحويين ، فجاء هذا على منهاج كلام العرب .

وأجاب الجُوَينيّ بأن الرحمٰن للخلق ، والرحيم لهم بالرزق ، والخلق قبل الرزق .

ومنها أن أسماء الله تعالى إنما يقصد بها المبالغة فى حقه ، والنهاية فى صفاته ؛ وأكثرُ صفاته سبحانه جارية على « فعيل » ، كرحيم ، وقدير ، وعليم ، وحكيم ، وحليم ، وكريم ؛ ولم يأت على « فعلان » إلا قليل . ولو كان « فعلان » أبلغ لكان صفات البارى تعالى عليه أكثر .

قلت : وجواب هذا أن ورود « فعلان » بصيغة التكثير كان فى عدم تكرار الوصف به ، بخلاف « فعيل » فإنه لمّا لم يرقَ فى الكثرة رقته كثُر فى مجىء الوصف .

ومنها : أنه إن كانت المبالغة فى « فعلان » من جهة موافقة لفظ التثنية - كازعم السهيلى - فـفعيل من أبنية جمع الكثرة كعبيد . وكليب ؛ ولا شك أن الجمع أكثر من التثنية - وهذا أحسنها .

قال : وقول قطرب « إنهما بمعنى واحد » فاسد ، لأنه لو كان كذلك لتساويا فى التقديم والتأخير ، وهو ممتنع .

تنبيهات

الأول

نقل عن الشيخ برهان الدين الرشيدى أن صفاتِ الله التى هى صيغة المبالغـة كغفار ورحيم وغفور ومنان كلّها مجاز ، إذهى موضوعة للمبالغة ؛ ولا مبالغةَ فيها ، لأن المبالغة هى أن تثبت للشئ أكثرَ مما له ، وصفات الله تعالى متناهيةٌ فى الـكمال ، لايمكن المبالغة فيها ، والمبالغة أيضاً تـكون فى صفات تقبل الزيادةَ والنقصان ، وصفات الله تعـالى منزّهة عن ذلك . انتهى .

وذكر هـذا للشيخ ابن الحسن السّبـكى فاستحسنه ، وقال : إنه صحيح إذا قلنا : إنها صفات .

فإن قلنا : أعلام زال ذلك .

قلت : والتحقيق أنّ صيغ المبالغة على قسمين :

أحدها : ماتحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل .

والثانى : بحسب تعدّد المفعولات .

ولا شك أن تعدّدها لا يوجب للفعل زيادةً ، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعدّدين .

وعلى هذا التقسيم يجب تنزيل جميع أسماء الله تعالى التى وردت على صيغة المبالغة كالرحمن والغفور والتواب ونحوها ، ولا يبقى إشكال حينئذ ، لهذا قال بعض المفسرين فى حكم معنى المبالغة فيه تـكرار حِـكَمِه بالنسبة إلى الشرائع .

وقال الزمخشرى فى سورة الحجرات :[1] المبالغة فى التواب للدلالة على كثرة مَنْ

---

(١) الـكشاف ٤ : ٢٩٧

يتوب إليه من عباده، [أو لأنه مامن ذنب يقترفه المقترف إلا كان معفوا عنه بالتوبة] (١)، أو لأنه بايغ فى قبول التوبة ، نُزِّل صاحبها منزلة من لم يذنب (٢) قط لسعة كرمه .

وقد أورد بعض الفضلاء سؤالا فى قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٣) ، وهو أن « قديرا » من صيغ المبالغة يستلزم الزيادة على معنى « قادر » ، والزيادة على معنى « قادر » محال ، إذ الاتحاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل ، باعتبار كلّ فرد فرد .

وأجيب عنه بأن المبالغة لما لم يقدر حملها على كلٍّ فرد وجب صرفها إلى مجموع الأفراد التى دلّ السياق عليها ، والمبالغة إذنْ بالنسبة إلى تكثير التعلق لا بالنسبة إلى تكثير الوصف .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (٤) ، يستحيل عود المبالغة إلى نفس الوصف ، إذ العلم بالشيء لا يصح التفاوت فيه ، فيجب صرف المبالغة فيه إلى المتعلق ، إما لعموم كل أفراده ، و إما لأن يكون المراد الشيء ولواحقه ، فيكون من باب إطلاق الجزء و إرادة الكل .

الثانى

سئل أبو على الفارسى : هل تدخل المبالغة فى صفات الله تعالى فيقال : « علاّمة » ؟ فأجاب بالمنع ؛ لأن الله تعالى ذمّ من نَسبَ إليه الإناث لما فيه من النقص ، فلا يجوز إطلاق اللفظ المشعِر بذلك .

حكاه الجرجانى فى " شرح الإيضاح " (٥) .

---

(١) تكملة من الكشاف

(٢) فى الأصول : « لم يتب » ، وصوابه من الكشاف .

(٣) سورة البقرة ٢٨٤ (٤) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٥) الإيضاح فى النحو ، شرحه عبد القاهر الجرجانى ، راجع كشف الظنون ٢١٢ .

الثـــالث

أنه لو جرّد عن الألف واللام لم يُصرف لزيادة الألف والنون فى آخره مع العلمية أو الصفة .

وأورد الزمخشرى بأنه لا يمنع « فعلان » صفةً من الصرف إلا إذا كان مؤنثـه، « فَعلى » كغضبان وغضبى ، وما لم يكن مؤنثه « فعلى » ينصرف ، كندمان وندمانة [(١)] وتبعه ابن عساكر بأن « رحمٰن » وإن لم يكن له مؤنث على « فعلى » فليس له مؤنث على « فعلانة » لأنه اسم مختص بالله تعالى فلا مؤنث له من لفظه ، فإذا عُدِم ذلك رجع فيه إلى القياس ، وكلّ ألف ونون زائدتان فهما محمولتان على منع الصرف .

قال الجوينىّ : وهذا فيه ضعف فى الظاهر ، وإن كان حَسناً فى الحقيقة ، لأنه إذا لم يشبه « غضبان » ولم يشبه « ندمان » من جهة التأنيث فلماذا ترك صرفه ، مع أن الأصل الصرف بل كان ينبغى أن يقال : ليس هو كغضبان ؛ فلا يكون غيرَ منصرف ، ولا يصحُّ أن يقال : ليس هو كندمان فلا يكون منصرفا،لأنّ الصرف ليس بالشبه ، إنما هو بالأصل وعدم الصّرف بالشبه ولم يوجد .

قلت : والتقدير الذى نقلناه عن ابن عساكر يدفع هذا عن الزمخشرى ، نعم أنكر ابنُ مالك على ابن الحاجب تمثيله بـ«رحمٰن» لزيادة الألف والنون فى منع الصرف ، وقال : لم يمثل به غيره ، ولا ينبغى التمثيل به ، فإنه اسم علم بالغلبة لله ، مختص به ، وما كان كذلك لم يجرّد من « أل » ولم يسمع مجردا إلا فى النداء قليلا ، مثل يارحمٰن الدنيا ، ورحيم الآخرة.

---

(١) الكشاف ١ : ٦ .

قال : وقد أنكر على الشاطبي [١] :

* تبارك رحمانا رحيما وموئلا *

لأنّه أراد الاسم المستعمل بالغلبة .

ولم يحضر الزمخشرى هذا الجواب ؛ فذكر أنه من تعنتهم فى كفرهم كما سبق .

[ما جاء على فعيل]

وأما « فعيل » فعند النحاة أنّه من صيغ المبالغة والتكرار ، كرحيم ، وسميع ، وقدير ، وخبير ، وحفيظ ، وحكيم ، وحليم ، وعليم ؛ فإنه محوّل عن « فاعل » بالنسبة ، وهو إنما يكون كذلك للفاعل لا للمفعول به ، بدليل قولهم : قتيل وجريح ، والقتل لا يتفاوت .

وقد يجىء فى معنى الجمع كقوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقاً ﴾ [٢] ، وقوله : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [٣] ، وقوله : ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ [٤] ، وغير ذلك .

ومن المشكل : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [٥] ، فإن النفىَ متوجّه على الخبر وهو صيغة مبالغة ، ولا يلزم من نفى المبالغة نفى أصلِ الفعل ؛ فلا يلزم نفى أصل النسيان ، وهو كالسؤال الآتى فى ﴿ ظَلَّامٍ للعبيد ﴾ .

ويجاب عنه بما سيأتى من الأجوبة . ويختص هذا بجواب آخر ؛ وهو مناسبة رءوس الآى قبله .

---

(١) من قوله فى أول أرجوزته المعروفة فى القراءات ، والمسماة : حرز الأمانى ووجه التهانى ص ٤ ــ بشرح ابن القاصح ، وقبله :

* بدأتُ بِبِسم اللهِ فى النَّظْمِ أولاً *

(٢) سورة النساء ٦٩

(٣) سورة التحريم ٤

(٤) سورة يوسف ٨٠

(٥) سورة مريم ٦٤

[ما جاء على فعّال]

وأما فعّال ، فنحو : غفّار ، ومنان ، وتوّاب ، ووهّاب ، ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [١] . ﴿ عَلَّامُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [٢] ، ونحو : ﴿ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ [٣] ، ونحو : ﴿ نَزَّاعَةً لِلشَّوَىٰ ﴾ [٤] .

***

ومن المشكل قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ [٥] وتقريره أنه لايلزم من نفى الظلم بصيغة المبالغة نفىُ أصل الظلم ، والواقع نفيه ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْئًا ﴾ [٦] ، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [٧] .

وقد أجيب عنه باثنى عشر جواباً [٨] :

أحدها : أن « ظلاما » وإن كان يراد به الكثرة لكنه جاء فى مقابلة العبيد وهو جمع كثرة ، إذا قوبل بهم الظلم كان كثيرا .

ويرشح هذا الجواب أنّه سبحانه وتعالى قال فى موضع آخر : ﴿ عَلَّامِ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [٢] ، فقابل صيغة «فعال» بالجمع ، وقال فى موضع آخر : ﴿ عَالِمُ ٱلْغَيْبِ ﴾ [٩] فقابل صيغة «فاعل» الدالة على أصل الفعل بالواحد .

وهذا قريب من الجواب عن قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَائِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ [١٠] حيث احتج به المعتزلة على تفضيل الملائكة على الأنبياء .

---

(١) سورة البروج ٢٦
(٢) سورة المائدة ١١٦
(٣) سورة ابراهيم ٥
(٤) سورة المعارج ١٦ .
(٥) سورة فصلت ٤٦
(٦) سورة يونس ٤٤
(٧) سورة النساء ٤٠
(٨) لم يذكر فيا يلى سوى أحد عشر وجها
(٩) سورة الجن ٢٦
(١٠) سورة النساء ١٧٢ .

وجوابه أنه قابل عيسى بمفرده بمجموع الملائكة ، وليس النزاع فى تفضيل الجمع على الواحد .

الثانى : أنه نفى الظلم الكثير ، فينتفى القليل ضرورة ، لأن الذى يظلِم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم ، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة ظلمه فى حق من يجوز عليه النفع كان الظلم القليل فى المنفعة أكثر .

الثالث : أنه على النسب. واختاره ابن مالك ، وحكاه فى شرح الكافية عن المحققين ، أى ذا ظلم كقوله : « وليس بنبّال »[1] أى بذى نبل. أى لاينسب إلى الظلم فيكون من باب بزّاز ، وعطّار .

الرابع : أن فعّالا قد جاء غير مراد به الكثرة كقول طرفة :

ولستُ بحلاّلِ التِّلاع مخـافةً ... ولـكِنْ مَتى يَسْتَرْفد القومُ أرْفِدِ[2]

لا يريد أنّه يحل التلاع قليلا ، لأن ذلك يدفعه قوله : « يسترفد القوم أرفد » ، هذا يدل على نفى الحال فى كلّ حال ، لأن تمام المدح لا يحصل بإيراد الكثرة .

الخامس : أن أقل القليل لو ورد منه سبحانه ـ وقد جلّ عنه ـ لكان كثيرا ، لاستغنائه عنه كما يقال : « زلة العالم كبيرة » .

ذكره الحريرى فى الدرّة ، قال : وإليه أشار المخزومىّ فى قوله :

كفوفة الظُّفر تَخْفَى من حقارتها ... ومثلها فى سواد العين مَشْهُور[3]

---

(١) قطعة من بيت امرئ القيس المشهور ، وهو بتمامه :

وَلَيْسَ بذى رُمْحٍ فيطعننى به ... وَلَيْسَ بذى سيفٍ وليس بنبّالِ

ديوانه ٣٣ .

(٢) من المعلقة ـ بشرح التبريزى ٨٦ . التلاع: مجارى الماء من رءوس الجبال إلى الأودية .

(٣) درة الغواص ٢٤ ، وذكر قبله :

العيبُ فى الجـاهِلِ المغمور مغمورُ ... وعيبُ ذى الشرف المذكور مذكورُ

السادس : أن نفىَ المجموع يَصْدق بنفى واحد ، ويصدق بنفى كل واحد ، ويعيِّن الثانى فى الآية للدليل الخارجى ، وهو قوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ (١) .

السابع : أنه أراد : « ليس بظالم ، ليس بظالم ، ليس بظالم » . فجعل فى مقابلة ذلك ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ ﴾ .

الثامن : أنه جواب لمن قال : ظلاّم ، والتكرار إذا ورد جوابا لكلام خاص لم يكن له مفهوم كما إذا خرج مخرج الغالب .

التاسع : أنه قال : « بظلاّم » ،لأنه قد يُظن أن مَنْ يعذِّب غيره عذابا شديدا ظلاّم قبل الفحص عن جرم الذنب .

العاشر : أنه لما كان صفات الله تعالى صيغةُ المبالغة فيها وغير المبالغة سواء فى الإثبات جرى النفيُ على ذلك .

الحادى عشر : أنه قصد التعريض بأن ثمة ظلاّما للعبيد من ولاة الجوْر .

* * *

وأما « فُعَال » بالتخفيف والتشديد، نحو عُجاب وكبار ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا ﴾ (٣) ، قال المعرى فى "اللامع العزيزى" (٤) : « فعيل » إذا أريد به المبالغة نقل به إلى « فُعال » وإذا أريد به الزيادة شدّدوا فقالوا: « فعّال»، ذلك ، من عجيب وعُجاب وعجّاب ، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمى :

---

(١) سورة النساء ٤٠ (٢) سورة ص ٥
(٣) سورة نوح ٢٢
(٤) كتاب اللامع العزيزى لأبى العلاء المعرّى فى شرح غريب شعر أبى الطيب المتنبى ؛ عمل للأمير عزيز الدولة ثابت بن الأمير تاج الأمراء معز الدولة أبى العلوان . إنباه الرواة ١ : ٦٥ .

﴿ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَّابٌ ﴾[1] بالتشديد ، وقالوا : طويل وطُوال وطُوّال ؛ و يقال: نَسَبٌ قريب ، وقُراب ، وهو أبلغ ، قال الحارث بن ظالم :

وكنت إذا رأيتَ بنى لؤىّ   عرفت الودّ والنسب القُرَابا

[ما جاء على فَعُول]

وأما فعول ، كغفور ، وشكور ، وودود ، فمنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾[2] .

وقوله تعالى فى نوح : ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾[3] .

وقد أطر بنى قوله تعالى : ﴿ وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾[4]، فقلت: الحمد لله الذى ما قال : « الشاكر » .

فإن قيل : قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[5] ، كيف غاير بين الصفتين وجعل المبالغة من جانب الكفران ؟ .

قلت : هذا سأله الصاحب بن عباد للقاضى عبد الجبار بن أحمد المعتزلى، فأجابَ بأن نعمَ الله على عباده كثيرة ، وكلّ شكرٍ يأتى فى مقابلتها قليل ، وكلُّ كفرٍ يأتى فى مقابلتها عظيم ، فجاء شكر بلفظ « فاعل » وجاء كفور بلفظ « فعول » على وجه المبالغة . فتهلّل وجهُ الصاحب .

[ما جاء على فَعِل]

وأما فَعل فكقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ ﴾[6] .

---

(١) سورة ص ٥
(٢) سورة إبراهيم ٣٤
(٣) سورة الإسراء ٣
(٤) سورة سبأ ١٣
(٥) سورة الإنسان ٣
(٦) سورة الشعراء ٥٦ .

وقوله تعالى : ﴿ كَذَّابٌ أَشِرٌ ﴾ [١] ، قرن « فِعلا » بفعال .

[ما جاء على فُعَل]

وأما فُعَل فيكون صفة ، كقوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا ﴾ [٢] ،اللبد: الكثير .
وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴾ [٣] .

ويكون مصدرا كهدى وَتُقى ، ويكون معدولا عن أفعل من كذا ، كقوله تعالى : ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [٤] ، وقوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [٥] ، كما قال : ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَىٰ ﴾ [٦] .

[ما جاء على فعلى]

وأما فُعلى فيكون اسما ، كالشورى والرجعى ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَىٰ ﴾ [٧] ، وقال تعالى : ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ [٨] .

ويكون صفة كالحسنى فى تأنيث الأحسن ، والسوءى فى تأنيث الأسوأ ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَىٰ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ [٩] .

قال الفارسى : يحتمل السوء تأويلين :

أحدهما : أن يكون تأنيث « الأسوأ » ، والمعنى : كان عاقبتهم الخلة السوءى فتكون

---

(١) سورة القمر ٢٥
(٢) سورة البلد ٦
(٣) سورة المدثر ٣٥
(٤) سورة آل عمران ٧
(٥) سورة البقرة ١٨٤
(٦) سورة الأنعام ١٩
(٧) سورة العلق ٨
(٨) سورة التوبة ٤٠
(٩) سورة الروم ١٠

« السوءى » على هذا خارجة من الصلة ، فتنتصب على الموضع ، وموضع « أن » نصب ، فإنه مفعول له ، أى كان عاقبتهم الخصلة السوءى لتكذيبهم .

الثانى : أن يكون السُّوءى مصدرا ، مثل الرجعى ، وعلى هذا فهى داخلة فى الصلة ، ومنتصبة بأساءوا ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ [1] ، ويكون ﴿ أن كذَّبوا ﴾ نصبا ، لأنه خبر كان .

ويجوز فى إعراب ﴿ السوءى ﴾ وجه ثالث ؛ وهو أن يكون فى موضع رفع صفة لـ « العاقبة » ؛ وتقديرها : ثم كان عاقبتهم المذمومة التكذيب .

و « الفُعْلى » فى هذا الباب و إن كانت فى الأصل صفة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ ﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَىٰ ﴾ [3] ، فجرت صفة على موصوفها ، فإنها فى كثير من الأمور تجرى مجرى الأسماء ؛ كالأبطح ، والأجرع ، والأدم .

تم بعون الله وجميل توفيقه الجزء الثانى من كتاب البرهان فى علوم القرآن
للإمام بدر الدين الزركشى

ويليه الجزء الثالث وأوله القسم الحادى عشر من أقسام التوكيد : المثنى و إرادة الواحد من أساليب القرآن ، وهو النوع السادس والأربعون

---

(١) سورة المزمل ٨
(٢) سورة الأنفال ٤٢
(٣) سورة النازعات ٢٠ .

فهرس الموضوعات

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

النوع الثانى والأربعون

النوع الثالث والأربعون

صفحة

الخروج على خلاف الأصل وبيانه